

# عُلُومُ الْحَدِيثِ

## وَمُصْطَلَحُهُ

عرض ودراسة

تأليف

الدكتور صبحي الصالح

أستاذ الدراسات الإسلامية في كلية الآداب  
بجامعة دمشق

الطبعة الثانية

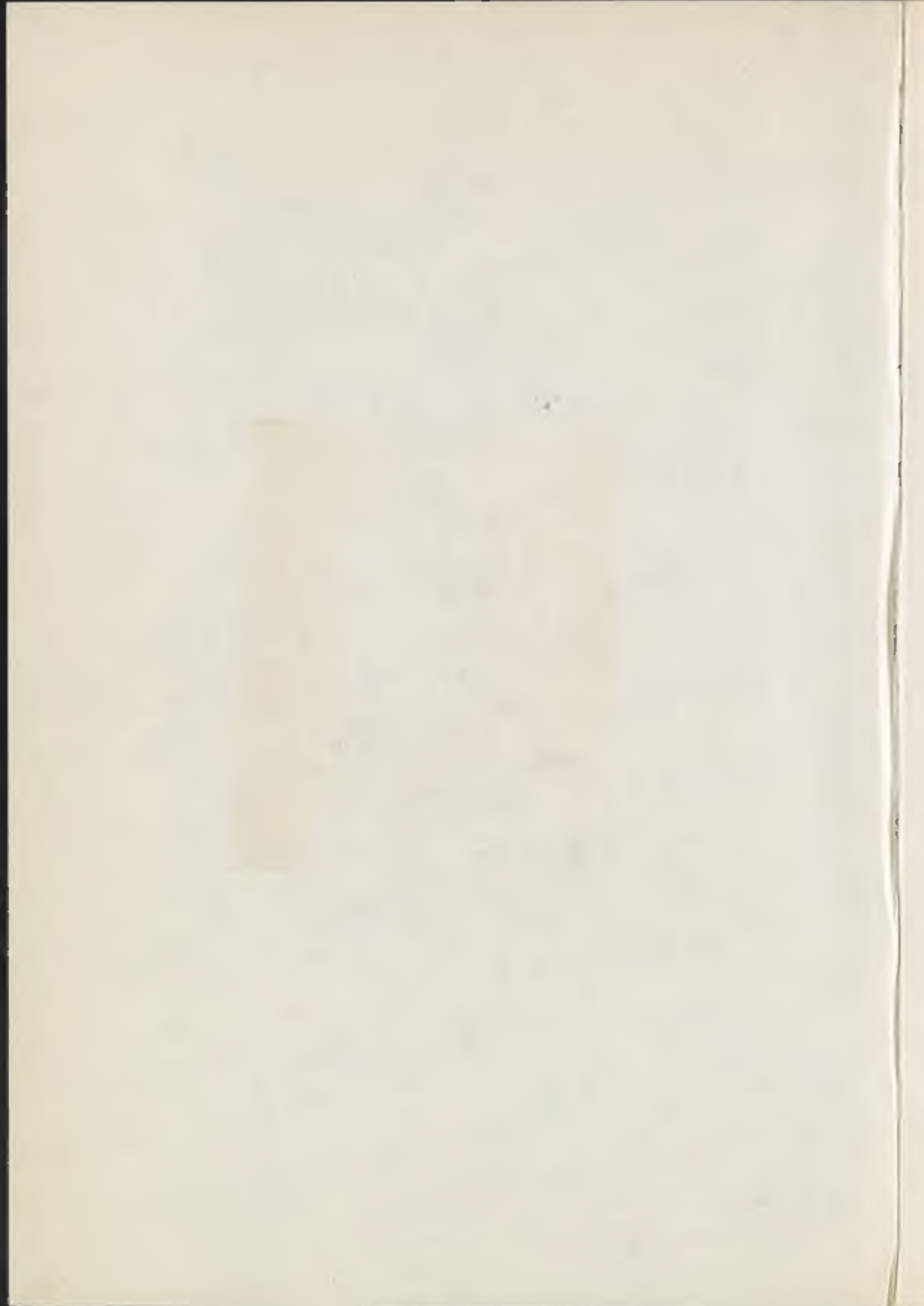
دمشق ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م

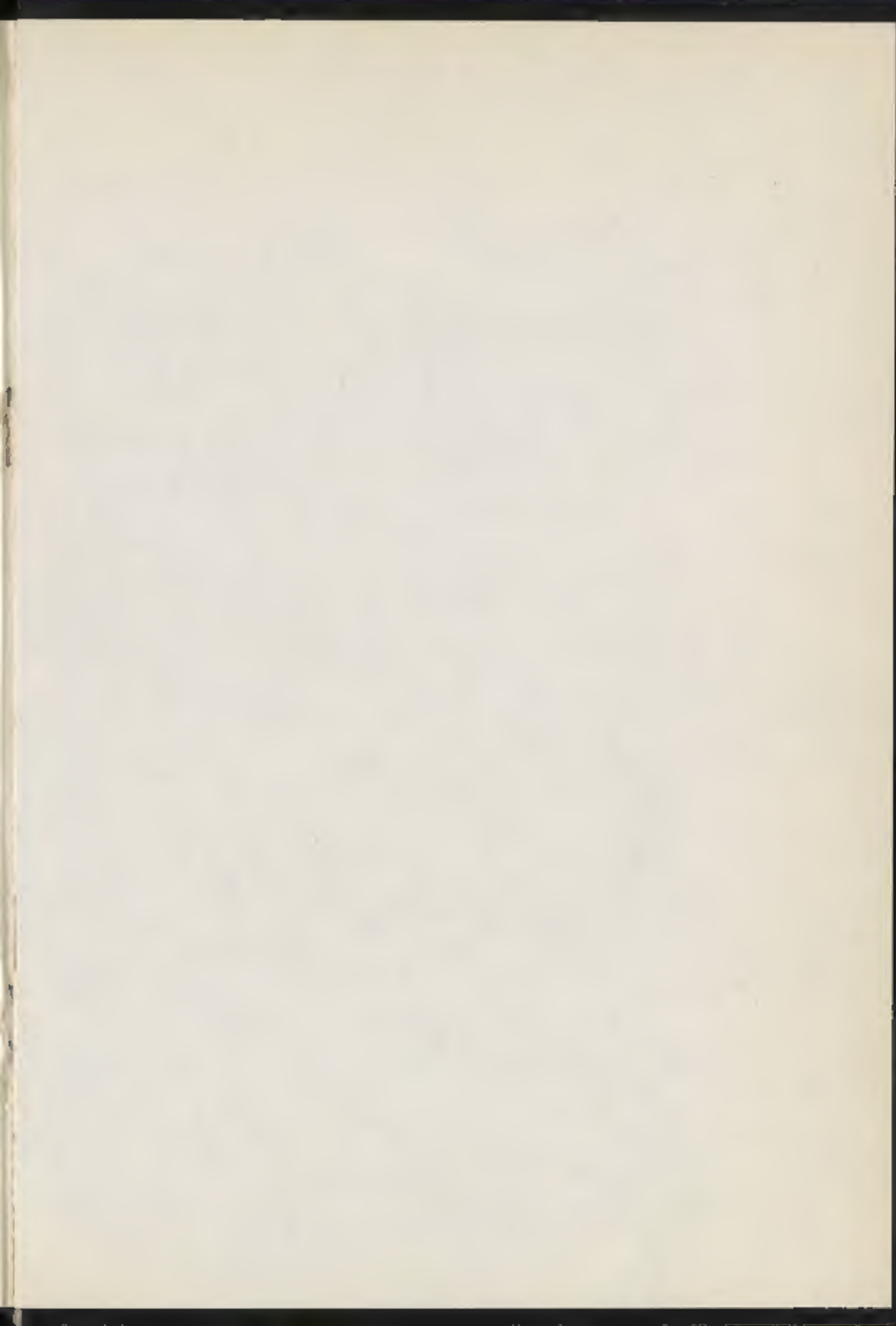
مطبعة جامعة دمشق



**Elmer Holmes  
Bobst Library**

**New York  
University**





‘Ulūm al-ḥadīth.

# عُلُومُ الْحَدِيثِ

وَمُصْطَلَحُهُ

عرض ودراسة

al-Ṣāliḥ, Ṣubḥī

تأليف

الدكتور صبحي الصالح

أستاذ الدراسات الإسلامية في كلية الآداب  
جامعة دمشق

الطبعة الثانية

Near East

BP

136

.4

.S2

1963

2.1

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م

الطبعة الثانية ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م

## الهداء

إلى الذي قضى نجه وهو يتلو كتاب الله المجيد  
وحبيب إلى السنة المطهرة ، وأورثني بحبها كثراً لا ينفى  
من جوامع الكلام ، ونوايغ الحكم

إلى أبي





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كلمة المؤلف

### للطبعة الثانية

لا يعني - وقد منّ الله عليّ بطبعة ثانية لهذا الكتاب - إلا أن أصرح  
قرائي الأعزاء بأنّي أعدت طبعه بمباحثه نفسها ، وأنّي لم أستهمل الحاجة إلى  
إجراء أي تعديل جوهري فيه . ولولا التوبيع الجديد الذي أدخلته عليه ،  
والحرف الجميل الذي اخترته لطباعته ، والثوب القشيب الذي ألبسته إياه ، لما  
عرف أحد أنه طبع الطبعة الثانية .

والحق أن اقتصاري فيه على المادة العلمية الرصينة جعل من الصعوبة يمكن  
كل نقص منه أو زيادة عليه . ولقد خيل إليّ - حين نقد الكتاب واحتجبت  
إلى إعادة طبعه - أن في وسعي إضافة بعض المباحث إليه ، بإثارة بعض  
الموضوعات التي تعمدت تركها في الطبعة الأولى ، كمسألة الحديث من التشريع  
الإسلامي ، والبلاغة النبوية ، أو بإثارة بعض المشكلات الجديدة : كأن  
الحديث في كتب الرواية الأدبية ، والاحتجاج بالحديث ، ولكن الذي منعني  
من ذلك أن أهمّ نكد وجّه إلى هذا الكتاب تشعبه وتكاثر مادته ، فقد اشتمل  
في آن واحد على تاريخ الحديث ، وعلوم الحديث ومصطلحه ، وإن أي زيادة  
عليه - مهما تكن طفيفة - لا بد أن تزيد من حدة الدقة والاختصاص ، مع  
أنّي منذ ألقته قصدت به إلى التبسيط ولم أقصد به قط إلى التعميم .

وأنه لمن الغريب حقاً أن بعض زملاء في جامعة دمشق تصحني بحذف بعض مباحث هذا الكتاب ، أو بالتقصان منه على الأقل ، وخص بالذكر فصل « قدوين الحديث » ، على حين تعمدت الإطالة في هذا البحث لما نعانيه في طائفة من شبابنا المتقف من الارتباب في هذا التدوين وإثارة الشكوك حوله .  
وتصحني زملاء آخرون بحذف بعض العبارات ، وقد اقتنعت بوجوب حذفها ، فقلت بذلك إلى التقصان لا إلى الزيادة ، وعسى أن أكون وفتقت إلى إرضاء ربي ونفسي والناقدين بالعمل العلمي الرصين .

وكما سألت الله أن يتعني حسن القبول بالطبعة الأولى ، أنضرع إليه راجياً أن يجعل هذه الطبعة الثانية قريبة خالصة لوجهه الكريم ، وأنت يمكنني من خدمة السنة النبوية المطهرة باليد والقلب واللسان .

دمشق في ١٧ رمضان ١٣٨٢ / ١١ شباط ١٩٦٣ م

صبحي العالغ

## مقدمة الطبعة الأولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه

وبعد ، فكتابنا هذا في علوم الحديث ، كقصوده وعلوم القرآن ، يدي  
أحر حبا في العلم ، وفيه ما يحتاج إليه من بعض علوم الدين عن  
توابعه ، وله من بعض روايات الأئمة ، وصحح بسطه ، وقرب إلى  
درق العصر

ونحن إلى كثير من الناس أن هذا اللون من الدراسة سهل يسير ، وأن  
طريقه آمن معد ، وأن دأبه فيه ثمة لا يزل ، وأن علمه من الأبرار  
مهدود كل ثمرة ، وقد تركوا لأفتان شتى بعده ، ولا أن يعرف من  
بحرهم قاصدين بتلخيص تصانيفهم وأغراضهم

نرى لزوماً علينا أن نذكر في تصحيح هذا اللون الشائع ، حرمي أن  
هذا اللون من الدراسة أشد وعورة وأحوج إلى طرق جهل والماء من تحقيق  
النصوص وشرح المخطوطات ، لأنه يجمع في آت واحد من التأييد والتحقيق ،  
ويعتبر الأحكام الراسخ بين النسخ القديم والمنهج الجديد .

لأننا من تحقيق النصوص في تصحيح بعض علوم الحديث ، و كان  
لكتابنا أن يستوفي أهم ما يحتاج إلى بحثها المختصون لولا هكوفنا على أهميات  
المخطوطات في هذه العلوم ، سقم فائدة ، ولتحصا بركة ، ونجمع شتاتها في

كتاب واحد يضمها بين دفتيه ومن المعلوم أن المكتبة الظاهرية بدمشق من  
أغنى مكتبات العالم في الحديث وعلومه ومصطلحاته ، وقد أيسر له أن يطبع على  
الكثير من أمهاتها المخطوطة ، وفي حواشي كتبه ما يشير إلى شدة عيوبها ،  
كما نرى في حرة در جمع ، سر دا لا سمح ، ووصف ، ووصفها

غير . لم يقف عند القن لأمور ، والتجسس الدقيق ، فقد درس آثار  
السلف في علوم الحديث دراسة تاريخية تحليلية ، ووارث من مؤلفي وآرائهم  
من غير أن ينهل القاريء بالعقيد من جذعهم ، وسأولنا أن نستخلص المقاسم  
منه في دور من خلال تصنيفات الكثير من المصنفين في بعض السور  
من نقد بينهم

أول هذه كتب دون تاريخي ، وحضر ، بل هو عرض ودراسة ،  
ولم يكن يصير ، لو كان تحصيل بحثنا نوضح به ، فإنه لشرفنا أن نكون  
في علوم الحديث رسالة على قدر عصره ، وسيله الصالحين ، ليس مؤثرا  
أو حسن منه رسول الله ﷺ ، إن طبعه موضوع أيضا تعرض على  
وعلى غيره من الأدباء ، فهو يتناول على القرآن والحديث ، إذ وعلى أن يصيغه  
اليوم أحد في ذلك لأصول مؤلفه ، والقواعد المقررة ، والمذاهب الموصلة  
إلى ، صهي هذه الأدب وهذه العلم " كتب نص أن العرض الجديد لا ينافي  
العلم الدقيق ، وأن له ربه من الصوص لانه من تحقيق . ومنه الروح ،  
مع مهذب شديد وحذر أشد ، خصنا في كثير من البحوث الشائكة مدنيين  
تألفا لرواي الذي يحذره ، ورحمته ، فإذ قد ما يستعين بقضه من البراهين على  
كسبه الحديث في حياة الرسول العصمة ﷺ ، واستشهدوا بالكثير من الصحف  
وإهداءات والوثائق التاريخية ، وانتهينا إلى أن القوم لم يعوخوا على الذاكرة  
وحده في حفظ السنة ، بل كسروا منها حفصوه في صدورهم في عهد مسكر ،  
و نقله في عرض تاريخي بمقتضاها رحلة في طلب حديث ، والتحول مما إلى  
صور أخرى . يحمل العلم وثاقه ، ونقشا تلك الصور ووارثهم ، ثم خصنا

منها على كذا، معنى في أهم النواصب في علوم الحديث المختصه ، ودروس العرويين  
الحديث وسنة في إطارهم التاريخي ، وحققا القول في شروط الراوي ، ورأينا  
ما في هذه الشروط من القديس الاساية السلفية القديم والحديث ، ثم مضينا  
على أقدم الحديث مستقي مصطلحاتها الدقيقة من أولئك كتبت ونهت ، وبندنا  
والمحدث حصل من الراوي والروعي للراهم مري ، لدي كان أول من ألف  
في مصطلح الحديث كما هو الشائع ، وانتهينا بقواعد التحديث ، لعلامة الشام  
السيد جمال الدين القاسمي

وقد صفا في بحثه تدوين الحديث ، لما يعاينه في طائفة من الشافعي العربي  
انتفع من لا تخدع ، مستشرق الدرس يسكرون هذه التدوين ويثيرون الشبهة  
حولها ، كما أنهينا القول في الموضوع وسباب الوضع ، واستخلص القواعد  
المهمية التي كان عهد القدماء يسندون ، ليل في التيسير على الصحيح والموضوع .  
وفي هذا علم من بحث هذه كلها حرص على أن يؤكد أن مصطلح الحديث  
يقوم على هذه ، قد دقه روعي فيها الجوهر قبل العرض ، والمضى قبل المضي ،  
وإن قبل السند ، والعقل والحس قبل المخالفة والتقليد ، ولم يكن من السهل  
علينا أن نوضح هذه القضية الشائكة كل التوضيح في غصون المباحث  
والمصور ، لأن القارئ كان فيه لا يزال ينام ليعرفها أولاً ويطلع على  
شروطها وأصولها ، فهدت حكمة الكتاب إلى تسمية وتوضيحاً وتوكيداً لهذه  
حقائقه ، فهي الحجة استحصا مقدس القديس الحديث من المادة مع ما التي  
احتوى عليها كتابها ، ولم نسح للقم آبداء أن يلتزم هذه لمقاييس من كتب  
أخرى يندحها ويسجلها ويقتبس من مكان إلى مكان ، فقد اصعب معالم الطريق  
أمام القارئ ، وبات شرفه النسخة الصعبة التي لا ماص من الاعتراف .  
ألا وهي تبوؤ مصطلح الحديث اسمى مكان في فلسفة المصطلحات على  
خلاف العصور .

والآن على يقين من القارئ العربي الذي لا يحرص على عقله أن يعشب









# الباب الأول

تاريخ الحديث



# الفصل الأول

## الحديث والسنة

### واصطلاحاته أعمى

#### الحديث والسنة

لو أحسننا بالرأي التمييز بين الحديثين ، ولا سيما المتأخرين منهم ، لرُبِّىَا الحديث والسنة مترادفين ، متساويين ، يوضع أحدهما مكان الآخر في كل منهما إضافة قول أو فعل أو تقرير أو وصية إلى عليه السلام بيد أن رد هذين اللفظين إلى أصولها التاريخية يؤكد وجود بعض الفروق الدقيقة بين الاستعمال لفظي واصطلاحاً .

فالحديث كما لاحظ أبو الفداء <sup>(١)</sup> — وهو اسم من التحديث ، وهو الإخبار ، ثم سمي به قول أو فعل أو تقرير نسب إلى النبي عليه الصلاة

---

(١) أبو الفداء هو أيوب بن موسى الحنفي القرطبي الكوفي ، كان من تصانيف الإخبار وتوفي سنة ٩٣ هـ وهو قاسم القسدي ( نشر هذه المصنفين ١٠٢٩ هـ ، مطبع الكون ١٠٣٨٠ ، ١٠٢٥١ ) .

والسلام»<sup>(١)</sup>. ومعنى «الإخبار» في وصف الحديث كل معروفاً للعرب في الجاهلية منذ كانوا يطلقون على «يامهم المشهورة» اسم «الأحاديث»<sup>(٢)</sup>. ولعل المراد<sup>(٣)</sup> قد تنبه إلى هذا المعنى حين رأى أن «واحد الأحاديث» أحذوثة، ثم جمّله جمعاً للحديث<sup>(٤)</sup> ومن هنا شاع على الألسنة «صار أحذوثة»<sup>(٥)</sup> أو «صار حديثاً»<sup>(٦)</sup> إذا صرّب به المثل. واستعمل الشاعر أبو كلثة في بيت واحد المثل والأحذوثة كناية ليشير إلى ترادفها فقال

ولا تصبحوا أحذوثة مثل قائل

به يصرب الأمثال من يتمثل<sup>(٧)</sup>

وكيفما تقدّب مادة «الحديث» نجد معنى «الإخبار» واضحاً فيها حتى في قوله تعالى: «فلباتوا بحديث مثله»<sup>(٨)</sup> وقوله «الله رتل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً»<sup>(٩)</sup>.

وقد استشعر بعض العلماء في مادة «الحديث» معنى «أحذوثة»، فملقوه

(١) كذا في أبي الفداء ص ١٤٢ من الأمانة ص ١٤٨٠ هـ .

(٢) موج اللغات اللاد ي ص ٣٩

(٣) هو محب من رعاة بني أمية كوفه وأبى الشيرازي في لغة العرب في

معاني القرآن . وفي ص ١٢٧ من النظر في لغات العرب ص ١١٢٦ .

(٤) انظر قواعد التحديث ص ٣٥

(٥) الأغاني ٢١ / ١٥٠

(٦) الأغاني ١٤ / ٤٧ .

(٧) الأغاني ١٠ / ١٢٠

(٨) سورة الطور ٣٠ .

(٩) سورة الزمر ٢٣ .

على ما يقدر لتقديم ، وهم يريدون بالفقديم كتاب الله ، وبالحديد ما أضيف إلى رسول الله قال شيخ الإسلام ابن حجر في « شرح المحاري » : « المراد بالحديث في عرف الشرح ما أضيف إلى النبي ﷺ ، وحسنه أريد به مقابلة التقرآن لأنه قديم » (١) وهذا يفسر لنا - إلى حد كبير - تورع كثير من العلماء من إطلاق اسم الحديث على كتاب الله واستعمالهم « كلام الله » بحديث الله . وفي « سنن ابن ماجه » رواية للحديث نبوي تكاد تقطع بضرورة هذا الورع وهنا الأدب في التعبير : عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال : « إنما هما اثنتان : الكلام وهدى فحسن الكلام كلام الله ، وحسن الهدى هدى محمد » (٢) وهذا وحده في « حل كنب اسنن » من « أحسن الحديث كتاب الله » ثم لاحظنا ترد ابن ماجه برواية « أحسن الكلام » تركا أنه ليس بمنعم أن يكون الورع حمله على إشار هذا التعبير ، وكان قل ما يستغنى عن ذلك في العلماء من تخرج من إطلاق اسم الحديث على كتاب الله تقديم .

والنبي ﷺ متى بعثه قوله « حديثا » وكاد بهذه التسمية يميز ما أضيف إليه عما عداه ، حتى كونه وضع الأصول لما اصطلموا في بعد على تسميته « بالحديث » . جاءه أبو هريرة بسأه عن أسعد الناس بشفاعته يوم القيامة ، فكان جوابه عليه السلام « أنه علم أن أن يسأله عن هذا الحديث أحد قبل في هريرة لمصره على طلب الحديث » (٣) .

النداء ٤

(١) سنن ابن ماجه ١١١١ رقم الحديث ٦٠ ، تخليق محمد مؤاد عبد الباقي .

(٢) صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، رقم ٥١٠٠ .

والسنة - في الأصل - ليست مساوية للحديث ، فانها - تبعاً لمعناه  
 المعمومي - كانت تصنع على الطريقة الدينية لكي يسلكها النبي ﷺ في سيرته  
 المطهرة ، لأن معنى السنة لغة الطريقة . فإذا كان الحديث عاماً يشمل قول النبي  
 وقوله ، فالسنة خاصة بأعمال النبي عليه السلام وفي ضوء هذا التباين بين  
 المصنوعين يدرك قول المحدثين أحياناً « هذا الحديث يخالف للقباس والسنة  
 والاحكام » أو قولهم : « إمام في الحديث ، إمام في السنة ، وإمام فيهما »<sup>(١)</sup> وأغرب  
 من هذا كله أن أحد المفهومين يدعم الآخر ، كأنها معايير من كل وجه ، حتى صرح  
 أن يذكر ابن سديم كتاباً بعنوان « كتاب السن شواهد الحديث »<sup>(٢)</sup> .  
 وحين عثر الاسلام عن طريقة بالسنة لم ياجيء لعرب ، فلهذا عرفوها باسمها  
 المعنى كما عرفوا تقييدها وهي المدعة<sup>(٣)</sup> وكان في وسعهم أن يسموها بهذا  
 المعنى حتى عدهم قبحاً إلى اسم اجلالة في مثل قوله تعالى : « سنة الله في  
 الذين خلوا من قبل »<sup>(٤)</sup> . أما الذين سمعوا لعطها من النبي ﷺ في مثل قوله :  
 « عليكم سنتي »<sup>(٥)</sup> فقد كان هم حينئذ أن يرددوا في التصرفاتها إلى أسلوبه  
 عليه السلام وطريقته في حياته الخاصة والعامة .

(١) من ذلك ما برأه عبد الرحمن بن مربي ( - ١٩٨ ) من أن سنيات النوراني إمام في  
 الحديث ، والاوراعي إمام في السنة ومن يسميهم في الحديث - وحدث بن أبي أمامة في حديثه  
 « انظر الزركاني على الموطأ » ١ : ١١١ وورد : Ira . kham .

(٢) الفهرست لابن التميمي ص ٢٣٥ .

(٣) انظر الأتقاني ١٩٩/٧ وفيما يطلق بالمدعة ١٩٤/٧ .

(٤) سورة الاحزاب ٦٢ .

(٥) سنن ابن ماجه ١ : ١٦٠ رقم الحديث ٤٢ .

والمدينة المورة كانت كامنرى - أحرص اللاد على السنة النبوية حتى سميت « دار السنة » <sup>(١)</sup> . وفي جيباتها المشرقة بدأ مفهوم « السنة » يأخذ شكلاً سياسياً واجتماعياً ، إلى جانب الشكل الديني الأسامي فالرسول ﷺ يصرح بأن من أحدث في المدينة حدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين <sup>(٢)</sup> ، وكثر في هذا الحديث إيمان إلى براءة الله ورسوله من كل مشق على الجماعة ، خالف يد الطاعة ، مؤثر البدعة على السنة . وفي هذا الموضع جاء الحديث مرادفاً للبدعة ، وكلاهما تقيض لسنة ، فليصح الأب ابنه « يا بني إياك والحديث » ، وليستجب الابن لأبيه مكبراً تقيده بالسنة المطهرة : « ولم أر أحداً من أصحاب رسول الله كان أبغض إليه الحديث في الإسلام » <sup>(٣)</sup> ، وليقتل المتهم في دينه مدافعاً عن نفسه : « ما أحدثت في الإسلام حدثاً ولا أخرجت من طاعة بدأ » <sup>(٤)</sup> .

ما أسرع ما انتقل المسلمون إذ ذاك من المعنى الاقليمي الضيق إلى المعنى الشامل الواسع ! منهم لا يحشون إحداث الحديث في المدينة وحدها « دار السنة » ، بل يحشون الحديث في الإسلام كله ، في كل بلد بلغته الدعوة الماركة ، فالبدء عام شامل ، وقد وضعه الرسول ﷺ بنفسه مدحاً قال « شر الأمور محدثاتها » <sup>(٥)</sup> وقال . « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد » <sup>(٦)</sup> .

(١) راجع فصل الزكاة في طلب الحديث من هذا الكتاب .

(٢) صحيح البخاري ، الاعتصام ، رقم ٦ .

(٣) سنن الترمذي ، ٥١٠١ .

(٤) الأعلاني ٢٩ ١٤٤ .

(٥) سنن ابن ماجه ١٧/١ رقم ٤٥ .

(٦) سنن أبي داود ٢٨٠/٤ رقم ٤٦٠٦ .

ولم يكن لهذا السدا الذي لصريح إلا نتيجة واحدة حاسمة - فعلى قدر الخوف من أحداث الحدث في الاسلام كانت الرسة في المحافظة على رسة رسول الله وإن كل مؤمن لا يطر قدوة وطره معلقين بشخص الرسول ، ولا يصوغ به عمله وفق الحق السوي ، ووفق ما حرت به اسة (١) و مضت عليه (٢) ليس صادق لا بل ولا هو من المقربين . وهذا كل هذا ارجل من الشكوك بالحديث السوي رادت ثمنه ، فما يعمل شيئاً لم يعمل به رسول الله ﷺ ، بل يردد في كثير من الأمور قبل لاقدام عيبها لمعرف أقربها إلى الة ، من تسميره ثيبه (٣) ، وصرقه السب للاستندان على المحدث (٤) ، ورفائه اسلام غير محاور القدر المستحب من رفع الصوت به (٥) ، وحلوه حيث ينتهي به المجلس (٦) ، وامناعه من اجوس في صدر الحلقة أو وسطها (٧) و بين اثنين غير اذنه (٨) ، وما شابه هذه الخصال النبوية التي اشتمل عليها كتاب الأدب في حميم كتب « السن » .

وحين بعد لعهد بالوحي ورسول الله ﷺ أضحي النشبه بالسلف الصالح

(١) البخاري ، اربعة ، رقم ٤

(٢) مس أبو داود ٢ ٣٦٨ رقم ٢٢٥

(٣) جامعه لاخلال ، ابي ٢ ٢٢ .

(٤) جامع ٢ ٢٥

(٥) جامع ٢ ٢٦

(٦) جامع ٢ ٢٨ .

(٧) جامع ٢ ٢٨ أ

(٨) جامع ٢ ٢٩



ضرباً من لائقي بالسنة النبوية . و صار هؤلاء المنتسبون بالسلف مسنونين  
إليه فسمون « نسبيين »<sup>(١)</sup> ، و كانت حياتهم وفقاً على إحياء سنة و إماتة  
سنة<sup>(٢)</sup> ، و كان المسيون لصدفون يسطرون إليهم نظرة إحلال و إكدار  
في مختلف المصور ، غير أنهم لم يملحوا من ذي المسنة و أهل الأهواء ،  
ولا من علالة استموفيين ، ولا من الأدباء اسطرفيين و مضى السلفيون لايستون  
أشياء من أدنى المسنة ، فحسبهم شرفاً أنهم حفظوا سنن الهدى حين ضياعها  
المس

و أن ضلقت سنة في كثير من المواطن على غير ما أطلق الحديث ، فإن  
شعور بتأويلها في التذلل أو تقاربها على الأقرب . كل دائماً يساور نقد  
الحديث ، فهل لسنة لعامة إلا لصريفة لادوية التي كان الرسول صلوات الله  
عليه يؤيدها بأقواله الحـكة و أحديثه الزشيدة الموحية ، و هن موضوع  
الحديث يعبر موضوع السنة ؟ لا يدوران كلاهما حول محور واحد ؟ لا ينتهيان  
خبراً إلى النبي الكريم في أقواله المؤيدة لأعماله ، و في أعماله المؤيدة  
لأقواله ؟

حين جالت هذه الأمثلة في أذهان النقد لم يجدوا ناساً في أن يصرحوا

(١) السنة في الإسلام ، محمد ، شرحه Jorg ، ٢٦٩ .

(٢) و في حاشية مسترش في حصة الحرس و سنة في التفصيلات ، و هم جوديهو  
عوم مدقة حبة من المصورات التي حياء سنة في مختلف المصور لإصلاحه و ليس  
أحد من على المسنة التي خرجت من دراسة هذه المسألة ، فقد أثبت أن حياة السنة  
كانت بر مدقة المس على شرحها و تثبت في نفوس الأفراد و الجماعات و غير

Matthieganisches Recht in Theorie und Wirklichkeit  
Zeitschrift für vergleichende Rechtswissenschaft, VII, 109 s.

بحقيقة لا ترد : إذا تاسبا موردَي التسميتين كان الحديث والسنة شيئاً واحداً ،  
فليقل أكثر المحدثين . إنها مترادفتان .

### الخبر والمراد

والخبر أجدر من السنة أن يرادف الحديث ، فما التحدث إلا الإخبار ،  
وما حديث النبي عليه السلام إلا الخبر المرفوع إليه . غير أن إطلاق اسم  
الإخباري على من يشتغل بالتواريح ونحوها حمل بعض العلماء على تخصيص  
المشتغل بالسنة بلفظ « المحدث » لتمييزه عن « الإخباري » وعلى تسمية  
ما جاء عنه « حديثاً » ، لتمييزه عن « الخبر » الذي يحكي عن غيره . وهذا  
يفسر قولهم : « يسها عموم وخصوص مطلق » فكل حديث خبر ، ولا  
عكس .<sup>(١)</sup>

والمحدثون الذين انتصروا لترادف الحديث والخبر لاحظوا - إلى حائب  
المدلول اللغوي المائل بين لفظين - أن الرواة لم يكتبوا نقل المرفوع إلى  
نبي ﷺ ، بل أعوامه بنقل الموقوف على الصحابي والمتطوع على النبي .  
فقد رَوَوْا إذن ما جاء عن النبي وما جاء عن غيره ، والرواية إخبارها وهناك ،  
فلا خير في تسمية الحديث خبراً ، والخبر حديثاً .

ومن خلال الرواية نفسها بطروا إلى الآخر ، فهو مرادف للخبر والسنة  
والحديث ، « يقال آثرت الحديث بمعنى رويته » ، ويسمى المحدث أقرباً

---

(١) تدريب الراوي ، .

سنة الأثر ، (١) . فلامسوع لتخصيص الأثر بما أميع للسلف من الصحابة والتابعين . إذ أن الموقف والمقصوع روايان متورنان كالرفوع ، لا أن الموقف يمرى إلى صحابي ، والمقصوع يمرى إلى التابعي ، ينما ينهي الرفوع إلى الرسول الكريم صلوات الله عليه . وهنالك اصطلاحات في بيان الفرق بين كل من الخبر والأثر لن نحوس فيها ، ولن نماري فيها أصحابها (٢) ، فقد أخذنا برأي الجمهور في تساوي هذه المصطلحات جميعاً في إعادة التحديث والإخبار ، وعليها مدار اسحت في علم أصول الحديث .

### الحديث القرسي

وكان رسول الله ﷺ يأتي حياً على أصحابه مواعظ يحكيها عن ربه عز وجل ليست حياً منزلاً يسموها قرآناً ، ولا قولاً صريحاً بسده عليه السلام إلى أنه إسناداً مباشراً يسموها حديثاً عادياً ، وإنما هي أحاديث يحرص النبي على تصديرها بآية تمل من سنتها إلى الله ، لكي يشير إلى أن عمله الأوحى فيها حكايته عن الله بأسلوب يختلف اختلافاً طاهراً عن أسلوب القرآن ، ولكن فيه - مع ذلك - نحة من عالم القديس ، ونوراً من عالم أميب ، وهبة من دي اجلال والإكرام . تلك هي الأحاديث القدسية، التي نسي أيضاً إلهية وروانية .

(١) ، التدريب ٤

(٢) من تلك الاصطلاحات أن الحديث سموي المرفوع والموقوف بالآثر ، وأن للخب خراسان يسمون الموقف بالآثر والمرفوع بالخبر . انظر التدريب ٤ .

مثلاً ما أخرجه مسلم في « صحيحه » عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي  
 ﷺ فيها برويه عن الله عز وجل . « يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي  
 وحرمت بينكم محرمات فلا تضلوا يا عبادي كنتم صالين من هديته فاستهوتوني  
 فهداكم . يا عبادي كلتم حرام إلا من طعمه فاستغفوني فطعمكم يا عبادي كلتم  
 عار إلا من كوته فاستغفوني . كنتم يا عبادي . كنتم تحضنون بالليل والنهار  
 وأنا أغمركم بالليل والنهار فاستغفوني فاستغفوني . كنتم يا عبادي . كنتم  
 تنصرونني ، وإن تسمعوا معي فتغفوني يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وبينكم  
 وحكم كما أوتيت على آتني قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئاً  
 يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد  
 منكم ما نقص ذلك من ملكي شيئاً . يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وبينكم  
 وحكم كما أوتيت في صعيد واحد فتوفي فاعصيت كل من منته ما نقص ذلك  
 مما عني ، إلا كما بقص المحيط . إذا دخل البحر . يا عبادي إنك هي أعينكم  
 تحصبها لكم ثم توكلن بها فمن وجد خيراً فليحمد الله ، ومن وجد غير ذلك  
 فلا يلومن إلا نفسه » (١)

والصيغة التي صرح بها أبي ذر رضي الله عنه هذا الحديث القاسي هي - كما لاحظنا -  
 « قال رسول الله ﷺ فيها برويه عن الله » وهي لفظة التي آثرها لسلف في  
 رواية هذه الأحاديث . أما الخلف فلهم طريقة خاصة في التعبير عن هذه الأقوال  
 القدسية الربانية ، إذ يقولون « قال الله تعالى » ، فيها رواه عنه رسول الله ﷺ

والمؤدى واحد في كلتا لغاتنا ، وكل ما بينهما من فرق إنما هو تمييز بين  
اصطلاحين .

وحكاية أبي عليه السلام عن ربه في هذا الصرب من الأحاديث تقدمية انما حدثت  
حجة للمعاه القائدين من اللفظ في حديث اتهمى من الله عز وجل . غير أن  
كثيراً من العلماء يرون أن لصيغة في « نفسي » التي « المعنى لله وإلى  
هذا الرأي حجج أبو البقاء حين قال بصراحة ووضوح : « القرآن ، كتاب  
لعظه ومعناه من عند الله نوحى حلي » ، وما الحديث القدسي فهو ما كان لعظه  
من عند الرسول ، ومعناه من عند الله بالإلهام و « بهاء » .

\*\*\*

## الفصل الثاني

### حول تدوين الحديث

#### معرفة العرب للكتابة قبل الإسلام

لن نلحظ في وصف العرب - قبل الإسلام - بحمل الكتابة وعدم التمسك بها ، لندرة أدواتها المتبصرة لديهم وتعويلهم على الذاكرة في حفظ آثارهم ورواية آدابهم ، في لا ريب فيه أن شمال الجزيرة العربية عرف الكتابة والقراءة ، وأن مكة بمركزها التجاري المنار شهدت من لقارئين الكتائب قبيل لعنة أكثر مما شهدت المدينة ؛ وإنما لتبعد ألا يكون في ذلك الخيب بمكة - كما جاء في بعض الأخبار - « إلا بضعة عشر رجلاً يقرؤون ويكتبون » <sup>(١)</sup> لأن هذه الأخبار إذا صحت أصابها لا تلمع أن تكون إحصاء دقيقاً أو استقراء

---

(١) انظر على سبيل المثال ( في صحيفة هام بن منبه من ٣ ) كيف لا يزال الدكتور عبد الله يردد هذا الخبر مقتباً به . في تاريخ ر

H. Lammens La Mecque à la veille de l'Hégire. Beyrouth 1924 , p. 122 .

والمؤرخون مولعون بترداد هذه السارة وروايات الكتابة في العرب مبلة ، ومثلاً على هذا راجع طبقات ابن سعد ٢/٣ من ١٤٨ .

شاملاً ، فما فيها إلا دلالة طنية عامة لا يحس مع مثلها القطع في هذا الموضوع الخطير . غير أننا لا نملك من الحجج والبراهين ، العقلية والعقلية ، ما يؤكد به كثرة القارئين الكاثنيين في تلك الفترة من حياة العرب ، ولا شيء يدعونا إلى العلو في أمر الكتابة واعتقاد كثرتها في شبه الجزيرة العربية إلا أن يصيبنا من الجهالة العمياء ما يقرئنا باتباع المنشرفين الذين يزعمون أن وصف العرب « بالأميين » في القرآن <sup>(١)</sup> لا ينافي معرفتهم القراءة والكتابة ، فما الأمي عدمه إلا الذي يجعل الشريعة الإلهية ، وما كان محمد ﷺ « أمياً » <sup>(٢)</sup> ، لا لأنه لم يقرأ ، هؤلاء « الأميين » الوثنيين « الذين لم يصدقوا رسولا أرسله الله ، ولا كتبنا أنزله الله ، فكتبوا كتاباً بأيديهم » <sup>(٣)</sup> .

والواقع أن هذا الربط المضطرب بين « الأمي » عندما يوصف به النبي عليه السلام وبين « الأميين » وصفاً للعرب ، ليس من المطلق في شيء ، لأنه نتيجة لا مسوغ لها في أصل اللغة ولا وحي السياق للفظ قرآني واحد يدعي تفسيره

(١) سورة الجمعة ٢ .

(٢) سورة الأعراف ١٥٧ .

(٣) وتفسير « الأميين » على هذا النحو جاء في بعض روايات الطبري عن ابن عباس ( ٢٩٦/١ ) في تأويل قوله تعالى : ( ومنهم أميون لا يملكون الكتاب إلا أماراً ) في سورة البقرة . ووجد المنشرفون في هذا التأويل سوءاً فزعموا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان كاهناً مارياً ، وأنه وصف بالأمية كوصف العرب بها لا بتدني معرفة القراءة والكتابة . انظر :

Paret , *Encycl. de l'Islam* . IV. 1070: Horowitz , *Koranische Untersuchungen* . Berlin . 1924 . p. 52 .

وكان يحسن المنشرفين أن يقرؤوا تفسير الطبري في الصفحة نفسها ليروا أنه وصف هذا الرأي .

بمعنى واحد لا يمتثلين مناسيب . فإما أن يكون الأُمِّي هو الذي يحفل بالشريعة  
 الإلهية ، أو هو الذي يحفل بالقراءة والكتابة ، ومن هنا يكثر حصص المفسرين  
 الذين أولوا « لأميين » العرب بحفظ الشريعة الإلهية على حين أولوا الذين  
 « الأُمِّي » هادي لا يعرف القراءة والكتابة . أما حصص المنتشرقين فتركب  
 مضاعف ، لأنهم عولوا فيه على رأي ضعيف شطرونه شطرين ، ثم آمنوا بعضه  
 وكفروا بعض وحذروا على لأثر برأيهم الصياني . فإما العرب - برعهم -  
 فهم أميون خلتهم الشريعة الإلهية ، وأما السبي فإني نسبة إلى هؤلاء الخاهدين ،  
 تعذيبه بإم شريعة الله ، فهو بني هؤلاء الخاهدين ، وبني هؤلاء الأميين ،  
 فهل بعد هذين التفسيرين من تناقض !

إنما يقصدنا من هذا هديان وضوح النص القرآني ، وهو صريح من شذوذه ،  
 ولعل « الأُمِّي » فيه سواء كان وصفاً للعرب أم لثني صلوات الله عليه لا يعني  
 إلا الذي يحفل بالقراءة والكتابة ، وهو ما فهمه جمهور المفسرين وما عليه علماء  
 الأمة إلى يومنا هذا <sup>(١)</sup> . وحينئذ لا يكون في وصف العرب « بالأميين » عتو  
 في حملهم الكتابة ، إذ لامية بهذا المعنى كانت سارية على كثير منهم ، ومنه يكون  
 لعنو يقيناً في ادعاء كثرة الكتابة وأدواتها بين العرب ، وفي الزعم « نقائل »  
 لم يحفلوا بالكتابة بل جهلوا شريعة الله ، لأن أحد من السحنيين لم يأت ببرهان  
 على هذا الرأي المقيم .

\*\*\*

(١) راجع تفسير الطبري ١/٢٩٦-٢٩٧



أسباب فقه الكلام في حياة الرسوب صلى الله عليه وسلم

وأياً ما تكن معرفة العرب لأكتابة قسلاً لاسلام ، كانت لكتابين كانوا  
أكثر عددً في مكة منهم في المدينة ، شهد ذلك أن رسول الله ﷺ أدب  
لأخرى « بدر » مكين ، ثم يدي كل كتاب منهم معه تعليم شجرة من  
صغير المدينة الكفاية والمرادة<sup>١</sup> ، وحسب أن كسمة أوحى بين يدي  
الرسول ﷺ مع عدد من ربهين وحلاً<sup>٢</sup> ، وأن كثير منهم كانوا مكين ،  
وهم بين كسوا اسم مكين من عرب قبل هجرته عنه لسلام إلى المدينة .  
يبدن المسلمين ، كانه ، سقر ، في الله . حتى بدلت الحار عبر الحار ،  
فكثير وجه الكفاية من مد<sup>٣</sup> : رسول ﷺ في مسعده حصة كل كتاب  
الحسن عبد الله بن سعيد بن حسن ، علم فيها . احسن ككتابة والخط<sup>٤</sup> .  
وأكثر الحسن بن اسحق التهمة التي كانت بمدينة علي بن محمد رسول الله عليه  
السلام<sup>٥</sup> ، اتخذت مدارس أكثر ، ويريد مدناً سيد أن رسول الله كان  
بأمر لصيالي أن يده رسول في مسجد حبيب<sup>٦</sup> ، ومن بعدهم أيضاً أن رسول

۱)  $\frac{1}{x^2} = x^{-2}$   $\frac{d}{dx} x^{-2} = -2x^{-3} = -\frac{2}{x^3}$   $\frac{d}{dx} \frac{1}{x^2} = -\frac{2}{x^3}$

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 1040 1

(۲) در این کتاب، علاوه بر بحث‌های فقهی و حقوقی، به بررسی مسائل اجتماعی و فرهنگی نیز پرداخته شده است.

(۴) از سوابق و تجربیات قبلی و به دست آوردن اطلاعات از طریق پرسشنامه و مصاحبه با مدیران و کارکنان شرکت

جاءت في سنة ١٣٨٦ هـ في شهر ربيع الأول سنة ١٢٩٠ م  
في عهد من حضره

١. في كل مجموعة من المجموعات، يوجد عنصر مشترك لجميعها.

ص ٧٠ حدیث ٤٠

۵. عدم التوافق بين المبدأين

ﷺ أمر في السنة الأولى للهجرة باحصاء المسلمين في امدية رجالاً وأطفالاً ،  
 ذكراً وإناً . ورواه بخاري في ( باب كتابة لادم للسرس ) من صحيحه  
 صريحة في أن هذا الاحصاء كذب ودون . فقد قال عليه السلام « اكثروا  
 لي من تعدد بالاسلام من الناس » فكيف سأل ألفاً وخمس مئة رجل ؟ (١)

فاذا ريث - بعد ذلك - أن تعويل الصحابة في حفظ الحديث إنما كان على  
 الاستظهار في انصاف لا على سكتة في اسصور ، صار ثامناً سليماً أن يسمي  
 لتعليل ذلك غير الأسباب التقليدية التي يشير بها لاحتواء عدة كل عرسو  
 لهذا الموضوع : فما ينبغي أن يذهب بها برعموه من ثمة التدوين على  
 عهد رسول الله ﷺ تعود بدرجة أخرى في سيرة وسائل سلامة ، لأن لم  
 تكت قليلة إلى هذا الحد الذي يبالغ فيه ، وهي - على كل حال - فله سببه قد  
 تكون أحد لعوامل في إهمال الحديث . ولعلها لا يربط ليست لعامل لوحيده ،  
 فامتدت سيرة هذه الأدوات صحابة ارسون من تحميم المشق وركوب لصعاب  
 في كتابة لقرآن كله في اللعاف ونسب الأكتاف والأصابع وقضع الأديم (٢)

ولو أن بو عنهم لعية على تدوين الحديث كانت تصريخاً واحنهم على كتابة  
 القرآن حماسة وقوة لاصطعموا لوسئل لذلك ولم يتركوا سبيلاً إلا سد كوه ،  
 بيد أنهم - من تلقاء شعورهم وشوحيه من بينهم - نهجوا في جمع الحديث مهمتها  
 يختلف كثيراً عن طريقتهم في جمع القرآن

كانوا من تلقاء أنفسهم مصروفين إلى باقي قرآن مشمولين بجمعه في

(١) طر صحيفه عمده من وده . صحيح مسند ابن جرير . ج ١ ، ص ١٠٠ ، ج ٢ ، ص ١٠٠

الإيمان لصاحب ١٧٨/٢ بشرح توري .

(٢) - جمع لكتبا ( مباحث في عدم القرآن ) من ٦ - ٢

انصده و - صدور - وكل كتاب الله يسعق حل ثقاتهم . كما يملث عليهم  
كل مشاعرهم . وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من ان يحصوه ، منه في كل  
حاشة فور . وفي كل اسماء نوحية ، وفي كثير من الوحي نقرأ في تفسير  
وتفسير . فاني للسكينة منهم اوقت . به رسوم عليه السلام في كساة جميع  
ما يقوله او يسمعه او يقرأ لاس سمة . هذا اندفع بعض هؤلاء الكائنين إلى  
تجميع جميع ما سمعوه ورواه من لبي العظيم . فهل يمكن ان يثبتوا كلهم في  
هذا الاندفاع بحيث لا يموت حياء منهم شيء ؟

إن الأمر في النطق ونقود انفرادهم وحدها من التواتر  
بشيء ما يحدده على حدة مكتوبة . كثير . مذكور . - وربما كل ما سمعوه -  
وقرأه على ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم . من سائر السمة بالقرآن . على حين  
كتب أفراد آخرون شأه فيه ، وصل - رهم - بين ظريء كاتب لكتبه  
مشهور بالمر شاعراً لا يبيح له شيء الحديث . فعندما سمعه من رسول  
ويعمل به ، لا يحدده بحدوده . بين نبي يوحى من امره والحديث ما يفسر  
له في صدره ، وهو ما كان عليه . كثير تصحيفه في سنة الإسلام  
ومضام فخره .

واضراف لصحة في القرآن مما له في الصدور و - صدور ، واضرارهم به  
عن كل شيء سواه ، كل حرماً من التوحية سوى الحكيم هؤلاء الملامدة  
الخالدين من آدميين ولكتائين . وهو توحية متدرج مع احياء والأحياء ،  
منظور مع الأحداث التي تعبت على المحنة الاسلامي ، فما كان لها اسوحيه  
ن يحدده على صورة وحدة . من روعي فيه زمان ، وروعت . لأشخاص .

فنهى رسول الله ﷺ عن كتابة الأحاديث أول نزول الوحي مخافة السبس أقوايه  
وشروحه وسيرته بالقرآن . ولا سيما إذا كتب هذا كله في صحيفة واحدة مع  
القرآن <sup>(١)</sup> . وقال : « لا تكتبوا عني » ومن كتب عني سير القرآن فيصححه ،  
وحدثوا عني ولا حرج . ومن كذب علي متعمداً فمبشور عقابه من الله <sup>(٢)</sup> . ثم  
أمر بذلك إذا ما جاء حين نزل أكثر الوحي وحفظه أكثر من <sup>(٣)</sup> . وأن

[illegible][illegible][illegible][illegible]

۱۰۰ وکات پر موزوں مدتی ، ہذا کتاب کا حصہ ہے ۔

اختلاطه بدماء فقير عبده السلام : « قيدا أعلم بالكتاب (١) » ، وحفظه عنه  
صوت الله عليه اسمع من كلمة حديثه بوجهه ، أن كلامه كان موحياً إلى  
عامة أصحابه ، وفيهم الثقة والأوثق ، وصالح والأصيح ، والصابط والأشد  
صبراً ، والحاظ والأمن حفظاً ، وأن في الوقت نفسه لبعض أفرادهم إذناً  
خاصاً ، لظهور الكفاية احفظ من كانوا صابرين (٢) أو تساعدهم على زيادة

١٠ - كرمي و جدي ان سعد جرمه ان ياتي على ايدى الله وسير على الكتاب  
 في ان حسنه ان يعمد في ان اعمده وحيه ان لا ياتي لاسم الله عن طريق  
 من ان ياتي و يرمي و يرمي

[illegible][illegible]

وغيره من أهل هذه الناحية ، ذكره على أنه الصانع في روضة معتمد مؤلفها  
على عدد ١٠٠٠ ، في أولها من دواعي التي هي في أشدها وسهولتها ، في الصلابة  
أو غيرها من هذه الناحية ، وذكره في التذييل ١٠٠٠ ، في روضة معتمد  
في حداد أهل روضة معتمد .

[illegible]

٢. نأخذ في هذا السؤال على الله سبحانه وتعالى ما يجوز في العاص والكتابة في  
 ٣. من هذا الإله النبوي «نعمه» «و» وسنظمه على ما عرفت قرياً في  
 عومته نسب، وقد لاحظ في «الزواجر» كتابه خديشتم ٣٦٦، ص ١٣٢٦.



في وقت النبي عدم الاعتراض لقول يسوع أن إبطال المنوخ بالسماخ لا علاقة له ولا تأثير في تخصص بعض أفراد عدم قتل نسجه . وعلى هذا الأساس تجمع بين الآراء والتوجيهات المختلفة في بحوث الباحث سطحي فيها مصارفة ، مع أن لتوفيق بين سهل ليس كما رأيت ، فاعبرة بنا انتهى إليه الموضوع آخر الأمر واستقرت عليه الأمة ، وهو اتفاق الكلمة بعد الصدور الأول على جواز كتابه الأحاديث . ولقد قال ابن الصلاح : « ثم إنه زال ذلك الخلاف ، وأجمع المسلمون على سويج ذلك ، بإباحته ، ولولا تدوينه في الكتب لدرس في العصر الآخر »<sup>١</sup>

### لصنف المتنونة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم

ومن المؤكد - على كل حال - أن بعض الصحابة كتبوا طائفة من الأحاديث في حياته صلى الله عليه وسلم ، ومنهم من كتبها بإذن خاص من الرسول مستثنى من النهي العام كما أوضحنا ، بيد أن كثرة قيدياً ما جمعه في السنوات الأخيرة من حياته عليه السلام بعد أن أذن بالكتابة لكل من رغب فيها وقدر عليها<sup>(٢)</sup> ، ولدينا أخبار عن هذه الصحف تمددت ما يدها قوة وصحة ومع أن أمة بعد بعضها قوية جداً فمن لا غنى اليوم شيئاً محسوساً من آثارها

<sup>١</sup> علوم الحديث ابن الصلاح ١١١

<sup>٢</sup> وقد ورد في بعض النسخ أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرره حديثه وكتابه بعد أن من أحبه من سعة الناس أنه فتح ورواه أن يكسب بعض كذا ولا يصح بعد ، ومع ذلك لا يثبت أن بعض حصل خبره في بعض النسخ في ١٨ ٦ ١٨ ٧ ١٨ ٧ وضع التاريخ ١٨٧٠ - ٨٥





وسمعة بن حبيب ( ٥٦٠ هـ ) كان قد جمع أحاديث كثيرة في نسخة كبيرة  
كبيرة ورثها عنه سليمان مرواها عنه <sup>(١)</sup> . وهي على ما بطل رسالة تقي  
بعضها سمعة بن حبيب <sup>(٢)</sup> ، وهي التي تقول فيها من سير <sup>(٣)</sup> « في رساله سمعة  
الى منيه علم كثير » <sup>(٤)</sup> .

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

وكل خبر بن عبد الله (٧٨ هـ) صحيفة أيضاً<sup>(١)</sup> ، وروى مسلم<sup>(٢)</sup>  
 في صحيحه أنها في مسند طبع<sup>(٣)</sup> ، ويحتمل أن يكون في بعض حديثه ذكر  
 حجة الودع التي أتى فيها الرسول ﷺ حصه الخدمة. ووثق هذا الأختال  
 أن يصحح يقيناً عرفاً<sup>(٤)</sup> ليعي حصل مدة بن دعهه سدوسي  
 (١١٨ هـ) كان يكثر من قيمة هذه الصحيفة ويقول : لأنا بصحة خبر  
 أحفظ مني من سورة لقرة<sup>(٥)</sup> ، ولا يمد<sup>(٦)</sup> تكون لأحدث التي رواها  
 سليمان بن قيس الشكري<sup>(٧)</sup> وهو أحد الأئمة خبر مقبولة من هاتيك  
 الصحيفة<sup>(٨)</sup> . وحديث<sup>(٩)</sup> بن عمر بن الخطاب في تصورات<sup>(١٠)</sup> وهو بن مده  
 (١١٤ - ) يروي أحدث خبر من ثلاثه<sup>(١١)</sup> حيث ينفذ خبر حقة في مسند  
 السوي ، فيحصل<sup>(١٢)</sup> تكون هذه لأحدث مقبولة من صحيفة خبر يقيناً  
 وأقل ما يستفاد من هذا أن تلك الصحيفة كانت معروفة مشهورة بين الناس ،  
 وأن من الممكن أن يكون بعض تلامذة خبر قد نسخوها<sup>(١٣)</sup> وإن كما لأحدث  
 أنراً محسوباً من نسخهم

١. نسخة من نسخة د ٣٤٥ و د ٣٤٦ هـ
٢. مسند راجع الإمام أحمد بن محمد بن حنبل - ٢٠٠ - ٢٠١
٣. نسخة محمد
٤. أن الكبر في ١٢٠ هـ
٥. ولا يمد<sup>(٦)</sup> في ١٢٠ هـ
٦. نسخة من نسخة د ٣٤٥ و د ٣٤٦ هـ
٧. نسخة من نسخة د ٣٤٥ و د ٣٤٦ هـ
٨. نسخة من نسخة د ٣٤٥ و د ٣٤٦ هـ
٩. نسخة من نسخة د ٣٤٥ و د ٣٤٦ هـ
١٠. نسخة من نسخة د ٣٤٥ و د ٣٤٦ هـ
١١. نسخة من نسخة د ٣٤٥ و د ٣٤٦ هـ
١٢. نسخة من نسخة د ٣٤٥ و د ٣٤٦ هـ
١٣. نسخة من نسخة د ٣٤٥ و د ٣٤٦ هـ



الله بن عمرو وإرشاده الحكيم له - فقد جاء عند الله يستفتي رسول الله عليه  
السلام في شأن مكتوبة قالوا "كتب كل ما سمع" قال نعم ، قال في الرمي  
ومعصية ؟ قال "نعم ، فاني لأقول في ذلك حقاً " ، ويحسن إليه " أنه لا بد  
أن يكون عند الله بن عمرو قد أخذ في كتابة الأحاديث بعد هذه القسوى  
الصريحة من الرسول الكريم وتنت صحيفة واحدة كانت تروى هذه القسوى وآية  
اشمال ابن عمرو بكتابه هذه صحيفته وسواها من أصحاب يس قول أبي هريرة  
صاحب أبي الخليل " ما من أصحاب رسول الله ﷺ أحد أكثر حديثاً منه  
في إلا ما كان من عند الله بن عمر فإنه كان يكتب وكنت لا " كتب " (٢٧)

[illegible][illegible]



مطعمها . « هذا كتاب محمد النبي رسول الله بن المؤمنين والمسلمين من قريش  
 واهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم » انتهى ثم واحدة من دور  
 لباس « (١) . وقد تكررت فيها عبارة ( اهل هذه الصحبة ) خمس مرات فلم  
 يكن بد من الاستغراف كتابها . ولقد تبع من شهرة أمرها أنها فصحت تقرن  
 وحدها بكتاب الله لواتراء وكثرة ما في من حكمه لاسلام وكثيره سيكرى  
 ولعل غنى بن في صائب لم يكن يقصد سواها حتى مثل هل عندك كتاب ؟  
 فاجاب لا ، لا كتاب لله ، وفيه نصيبه رجل مسلم وما في هذه الصحبة .  
 قد قيل له وما في هذه الصحبة ؟ فن قال نعم « . وهكذا الأسير ، ولا  
 يقتل مسلم بكافر » (٢) . وكانت هذه الأوجز ما اشتهرت عليه الصحبة  
 المذكورة (٣) .

وعند الله بن عباس ( ٦٩ - ) على كتابه الكثير من سائر رسول وسيرة  
 في نواح كل يحملها معه في حيا . ولقد تواتر أنه ترك حتى وفاته  
 حمل كبير من كتبه . وكل تصدده سعيد بن جابر ( ٩٥ - ) يكسب منه  
 ما يبغي عليه ، فادا عد لقرصه كسب على لسانه وعله ورع على كفه ثم سمعه

١ - واهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم .  
 الله أكبر محمد خير مني .

٢ - واهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم .

(٣) - « هذا كتاب محمد النبي رسول الله بن المؤمنين والمسلمين من قريش واهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم » انتهى ثم واحدة من دور

لباس « (١) . وقد تكررت فيها عبارة ( اهل هذه الصحبة ) خمس مرات فلم  
 يكن بد من الاستغراف كتابها . ولقد تبع من شهرة أمرها أنها فصحت تقرن  
 وحدها بكتاب الله لواتراء وكثرة ما في من حكمه لاسلام وكثيره سيكرى  
 ولعل غنى بن في صائب لم يكن يقصد سواها حتى مثل هل عندك كتاب ؟  
 فاجاب لا ، لا كتاب لله ، وفيه نصيبه رجل مسلم وما في هذه الصحبة .  
 قد قيل له وما في هذه الصحبة ؟ فن قال نعم « . وهكذا الأسير ، ولا  
 يقتل مسلم بكافر » (٢) . وكانت هذه الأوجز ما اشتهرت عليه الصحبة  
 المذكورة (٣) .

١ - واهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم .  
 الله أكبر محمد خير مني .

٢ - واهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم .







ولدينا من الأخبار ما يؤكد ولوع هام بالكتب واقتنائها وإملأها ، فقد كانت « يشتري الكتب لأخيه وهب » <sup>(١)</sup> وكان يفرج إلى الناس الكتب والكراريس فيبلى عليهم منها الأحاديث <sup>(٢)</sup>

إليها يهدون ، ولهم أعمال من دور دلت لها صدور

أما حول الدرر بعد فصلاً خاصاً للحكاية الحديث في أبحاثه  
Ala-nur (1) التي ترجم المجلد الثاني منها إلى الفرنسية (2)

وفي هذا الفصل (250-251) أنى أدلة كثيرة على تدوين الحديث في  
أول القرن الهجري الثاني ، وكان في الفصل الأول من الكتاب منه  
(1-2) قد سرد منه من الأخبار تشير إلى عصر تصحيف لقي  
دوت في عهد الرسول <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> ولكنه أحاط بكثير من تشكك في مرماه وإريته في  
صحتها وقدرى بهذا إلى عرصه ، أحدهم صمدان ثقة ماستطهر أسنة وحفظها في  
الصدور ، لتعويل الناس منه فخر الهجري الثاني على الكتابة ، والآخر وصم السلة كلها  
بالاحلاق والوصع على أسنة المدوين لها لذين لم يجمعوا منها إلا ما يوافق  
هو هم ويعبر عن أرائهم ووجهات نظرهم في الحياة لذلك نصنا الحديث عن  
التصحيح أمكنوه في عهده صلوات الله عليه لصع بين يدي القارئ الأسيد  
التاريخية الموثوقة التي تثبت بدء شروع في كتابه الأحاديث في حياته عليه  
السلام ، وتؤكد تسلسل الرواية حفظاً وضبطاً في الوقت نفسه

وشهرت في كتابه «الحديث عند العرب» (3) يحاور فيه المعتقد خاصاً  
عن وصول السنة بطريق الشبهة وحدها ، ويجمع الكثير من الأدلة على تدوين  
الأحاديث والتعويل على هذا التدوين في عصر مبكر يبدأ أيضاً في مطلع القرن

(1) Ala-nur (1) (2) Ala-nur (2) (3) Ala-nur (3)

Édition de l'Institut de l'Université de la Sorbonne - Paris  
Société de l'Édition de l'Institut de l'Université de la Sorbonne - Paris  
L'Institut de l'Université de la Sorbonne - Paris

المهجري الثاني وليس في حياة الرسول عليه السلام . وعيته لا تختص في شيء من غاية جولة زهير .

وما دوري فعله يجمع برأيه المعدل كثيراً من عهنا فصلاً عن أوساط المتعلمين فينا ، فقد كان هذا المشرق يعبر صحة قسم كبير من السنة - سوية لقي حطت في لصدور ودوت في الكتب مدقة بالغة وعناية لا نظير لها - وما كان محب لكثير من الموصوعات والمكذوبات تتحلل كتب الحديث - فنت كما يقول طليعة لأشياء منها بل لكثير من الروايات الصحيحة الموثوقة في لبرقي إليها شك ( وصف صحيح البخاري على الأقل حدير بهذا الوصف عند شد الحديث عوا في النقد ) مع أنها تشتمل على أمور كثيرة يود المؤمن اصادق لولم ترد فيها <sup>(١)</sup> فلم يكن غرض هذا المشرق خالصاً للعلم ، لبحث المحردين بل في الاعتراف صحة ذلك النصب الكثير من السنة ، وإنما كان يذكر أولاً وآخرأ بما اشتملت عليه هذه السنة الصحيحة ، من لطرات مسقة في الكون والحياة والالسان ، وهي لطرات لا تدرأ عنها استقلالها نقد وحريرج لأنها لا تنشق من العقل العربي المعجز ، ولم تصور حياة العرب حليمة من كل قيد ا

لن تكون علة على هؤلاء المشرقين في تحقيق شيء ينمق بماضي ثقافتنا

١ - عباره دوري في لاص اورد من اا بورده على حاما ومن ربع في لاطلاع على راه هؤلاء نال عليه بكتاب

Dozy . Essai sur l'Histoire de l'Islamisme , traduit par V. Chauvin , p. 124 .

وسمكون منهم على حذر في كل ما يؤدحونه لخصارتنا - فما انتظرتنا  
اعتراضاتهم تدوين الحديث ، وما حجت عليهما من هذه الاعتراضات ،  
وسواء عليهما أقروا أم جحدوا ، فإن رب الدار أدرى بالذي فيها ، وإن كتبنا  
الأمسة الموقوفة بصفحتين بوجود صحف مكتوبة في الحديث على عهد عليهما  
السلام ، وما يدرينا لعل جميع هذه الصحف ماثلة في كتب المسانيد في تصون  
محفوظات الحديث المشوثة في مكتبات العلم كما منحت في مسند ابن حنبل  
صحيحه عبد الله بن عمرو بن العاص وصحيفة في هريرة لهم<sup>١</sup>

ومن الآراء التي تحبط فيها المستشرقون على غير هدى من منطق سليم أو  
نقل صحيح أن الأحاديث الواردة في شأن تدوين العلم حث عليه أو نهياً عنه  
، إنما كانت رآ من آثار سابق أهل الحديث في حجاب وأهل الزمان في حجاب  
آخر إلى وضع الأقوال المؤيدة لبراعتهم امتنايين - فاهل الحديث ينزعون  
في حوار تقييد اسنة ليكون مستنداً بين أيديهم لصحتها والاحتجاج بها ،  
وأهل رأي - على العكس - ينزعون إلى الهي عن الكفة ، ونبت عدم  
تقييد لعلم نهياً لإبكار صحتها وإبكار الاحتجاج به<sup>(١)</sup> وقد توالت إكابر  
هذا الصلال المهني جولدزيجر Goldziher ، بعد اطلاعه على مقال في « نشأة

١. Zuhri, F. Le sur la Tradition d'Imam  
p. 21 - 22

وكانت كتبنا لا تكتب مكتوبة من جهة رأى جولدزيجر في مثاليها  
Arabic Manuscripts and the History of the Islamic  
period (in ASI vol. LIII, 2, 1903, p. 111-112)  
vol. L IV, 41-61 )

الكتابة وبطورها « لسلفه المشرق شرنخهر Sprenger الذي اكتشف سنة ١٨٥٥ كتاب « تقييد لعالم » للعصيب العدادي غير أن مذهب المشرقين يختلف اختلافاً جوهرياً في هذا الموضوع ، أما شرنخهر فقد استفتح من شاة أن الكتابة عند عرب ومن حلال لنصوص الواردة في الكتاب المذكور أن الحديث لا بد أن يكون قد دون منه الكثير في عهد الرسول ﷺ وكانت هذا ما يجيبه أولاً وبالله : « ما جود بهر فعدا رناب في صحة جميع تلك لنصوص » ورأى أن بعضها وضعه أهل الحديث ، وبعضها الآخر وضعه أهل الرأي .

وقد قبض الله هذا الكتاب أن يشتر في دمشق شراً عمياً دقيقاً ، ودا ساشره امحقق الدكتور يوسف اعش يورد في مقدمه براهين لأنجمل لبعاش على خطأ جولنزيهر في رأيه ، دأئت أن النزاع حول جواز الكتابة أو المنع منها لم يكن ضرباً من التسابق بين أهل الحديث وأهل الرأي ، لأن من أهل الرأي من اسمع عن لكتبة كعبسى بن بوس ( ١٨٧ - ) وحماة بن ربه ( ١٧٩ - ) وعبد الله بن إدريس ( ١٩٢ - ) ومسلم لنوري ( ١٦١ ) وسبهم من فرها كحماد بن مائه ( ١٦٧ - ) والليث بن سعد ( ١٧٥ - ) ورائدة ابن قدامة ( ١٦١ - ) وبجسى بن الليث ( ١٨٩ - ) وغيرهم ومن المحدثين من كره لكتابه كابر عمية ( ٢٠٠ - ) وهشم بن شير ( ١٨٣ - ) وعاصم بن

---

(١) Sprenger . Origin and progress of writing , in the Journal of the Asiatic Society , vol. XXX 303-326.

صرة (١٧٤ -) وغيرهم ومنهم من أحاطها كفية الكلاعي (١٩٧ -)  
وعكرمة بن عمار (١٥٩ -) ومالك بن أنس (١٧٩ -) وغيرهم<sup>(١١)</sup>

ووفق الدكتور لمش في تفسيره تطور موقف الصدر الأول من تقييد العلم بحجة ومعضلة ، لأنه أوجب تقييد الأحيال التي مرث على تقييد العلم تقسيماً خاصاً ظن أنه يمتق ونصور الحياة الإسلامية السياسية والاجتماعية ، وسما شاطره رأيه في يحتاج هذا التفسير ، لأنه في ذاته مجرد اقتراح ، أو اصطلاح ، قد جعل الأحيال أربعة وحدد لكل حيل أربعين سنة<sup>(١٢)</sup> ، وربما كان هذا التحديد « يوافق المدة التي يستطيع أن ينقطع فيها العالم في حقل علم ، ويوافق طلاقات العلماء ومن بعضهم عن بعض »<sup>(١٣)</sup> ، ولكنه - على كل حال - تحديد رسمي محصور في نطاق الزمن وحده ، فقل ما يفرص به الذرة الهامة - وهي غير ميسرة - فقد تخلف وفيات بعض أرواة هذا التحديد الرسمي في قديم وكثير فلا يسلم لقول بهذا التفسير ويمد لنا أنه ما يزال في وضع الاستعداد من

(١) قيد المرحوم الدكتور عبد الله بن عبد الله الهمداني ، مقدمة المائتين من ٢١ - ٢٢

(٢) وحدث هذه الأقسام الأربعة في أوردها الدكتور المش في مقدمة تقييد عمر ١٧

١ عهد رسول والصحابة الأولين ونسب نحو سنة ٥٠ بوجاهة آخر الخلفاء الراشدين

٢ عهد الصحابة المشهورين والشمس الأولى ، ونسب نحو ١٠٠ في أو آخر عهد عبد الله بن مرون

٣ عهد الثمانين المشهورين ونسب نحو ١٠٠ في أو آخر خلافة هشام ابن عبد الملك

٤ عهد الخلفاء ونسب نحو ١٦٠

٥ تقييد المدة ومقدمة المائتين من ١٧

تفسيرت العوامي مع اعتبار لأطوار الاختصاصية في تعاقبت على طبقاتهم المعروفة المشهورة ، فخلعتهم يقفون من تقييد العلم ، وادف متباينة ، يؤمنون الكتابة نارة ويكرهونها نارة أخرى . هناك لصحة والنعون وأتبع النعون ، ولقد رأيت الكتابة كانت أمراً واقعاً في عهد لصحة ، في حياته صلوات الله عليه ، ولكنهم نكروا كثيره ، فالصنف التي وصفاه - منها يصل الحديث عما - كانت قبله . وقد عاكثت لعدة عملاً مناسباً وكان يصيب شيء واحد هو ثبات حصا الأعداد بعد كل الحديث عن طريق الحفظ وحده

### عصر الحفظ ، الراشدين

حتى إذا كان عهد الحفظ أو شديداً لم تعبر الحال كثيراً ، فقد كانت آراء هؤلاء الحفظ في التشدد في رواية وحرص عن الكتابة امتداداً لأراء حواصم للصحة في عصر الرسول . فهذا أبو بكر يجمع بعض الأحاديث ثم يحرقها <sup>(١)</sup> ، وهذا عمر بن الخطاب لا يستأنس عن كنه أسن بعد أن عزم على تدوينها . عن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب إذا كتب سنن ، فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله ﷺ فاستشار عليه عاصمهم بذلك فكتب عمر شهراً سمحير لله في ذلك ما فيه ، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له ، فقال إني كنت قد ذكرت لكم من كتاب أسن ما قد علمتم . ثم تذكرت ، فإذا أسن من أهل الكتاب قبلكم ، قد كسوا مع كتاب الله

كفأً ، فأكوا عليه ، وتركوا كتاب الله ، وبني والله لا أقس كتاب الله  
شيء أبداً ، فترك كتاب السنن <sup>(١)</sup> .

وانتفعده الراشدون لم يشددوا في أمر الكتابة وحدها ، بل بلغ بهم الورع  
أن رخوا يشددون حتى في الرواية ، فلم يعط أبو بكر الحجة مدس لميراث  
، لا بعد أن شهد المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة أن لرسول أعطاهما الدين <sup>(٢)</sup> ؛  
ولم ينسأ عمر مع أبي موسى الأشعري حين روى حديث الاستئذان ، بل  
هدده بتمزيقه إن لم يشهد أحد من الصحابة على صحة سماعه ، وقال له : « أقم  
عليه البيعة وإلا أوجنتك » <sup>(٣)</sup> .

فإدراكاً شاملاً من أبي بكر وعمر - مع هذا - كتمان الحديث أو تصحاح  
كتابته <sup>(٤)</sup> ، وأن كثيراً من كبار صحابة في عصرهما كانوا كذلك ينصحون  
بالكتابة ويحذرون بها صريحاً ، أدركنا حالة ذلك التشدد الذي وصفناه  
قبل ، وثبت لنا - كما قال إسماعيل بن إبراهيم بن عيسى الحصري ( ٢٠٠ ) -

(١) تفهيد العلم من ١٠ وأخبره بإخراجه في حقه باب العلم ١٠ وعادة - أن سعد

١٠ من ٢٠ وكذا الصواب شقني الحصري ٢٣١

(٢) بعد في عهد جده الأثر بعد إيجاب عدد الثقات من ٦٩

(٣) صحاح من ٦٦ وقد شهد أبو سعد الحصري صحة سماعه

(٤) ١٠ من ٢٠ في مخصوصه راجع غوامد القسوس الطاهره حديث ١٩٠ ١٠

الثاني من ابوجه ١٠٠ كذا أنه لم يذكر - لا - في كتابه في نسخة لفرقة التي فرقة

رسول الله صلى الله عليه وسلم على مذهب - وراجعه في مستدرک الحدیث ١٠٠ ١٠ وجامع

بصاح المذهب ١٠٠ ١٠ وعنده - بعد - ثم هو مروي بخصوصه الضعيفة حديث - قول عمر

ابن الخطاب « عدوا المراءاة » وكذلك علي بن أبي طالب حين عني كتابه لهم ،

وشدده على المراءاة التي يذهب كثير من الصحابة « فعدوا المراءاة الكتاب » بطور تفهيد لهم

من ١٠ ومعدله الجوهر للأمين من ١٠ ٢٠ ٢٠ ١٣٤٠



أن الصعابة « إنما كرهوا كتابه . لأن من كان قبلكم اتخذوا الكتب ،  
فأعجبوا بها فكانوا يكرهون أن يشتغلوا بها عن القرآن » <sup>(١)</sup> وكما قال الخطيب  
البغدادي « إن كراهة من كره لكتاب من الصدق الأول . إنما هي كراهة نصهي  
بكتاب الله تعالى غيره ، أو اشتغال عن القرآن سواء » <sup>(٢)</sup>

### عصر التابعين وتابعيهم

وإذا استقلنا إلى عصر التابعين هالت تلك الروايات المتصاعدة على كراهة  
كتاب الناس وأوساطهم ، وأحرهم للكتابة ، ثم لانت ثم بعد كثير منهم  
يتساهلون في أمرها . أو يرحصون بها . أو يحصون عددها . ويجدها فصحت  
أمرها « رسمياً » في عصر أوساطهم ، فحصل بسبب انصراف غم في هذه  
الروايات ، وأنه لا يمكن أن يستخرج من حكم تاريخي موثوق . ولكن الموضوع  
أهول من هذا ، فإن الأصاب التي حلت أحناء الرشدين على كراهة  
هي التي حلت التابعين عليها ، فإذا بطلت أسباب هذه الكراهة قال الجميع  
قولاً واحداً ، وأخذوا به وأحموا عليه . وهو حوار كنه العلم ، بل يشار  
تقييده والمشجع عليه .

في عصر كبار التابعين حتى آخرائه الأولى منع كثيرون عن الإكتاب  
منهم عبيدة بن عمرو السهلي المرادي ( - ٧٢ ) وبرايم بن بريد النخعي

١ تقييد انه من ٥٧ و ٥٨ بعد كره . ج ٢٩

٢ تقييد المراد ٥٧



لقوم من بدأ يستنسخ النصوص ، ولا سيما حين تكون مجرداً من الآراء لشخصية  
مقتصرراً على الأحاديث فيها ، لأن محولات الكتابة هي في حلت هؤلاء  
العلماء على استنساخها ، فهي لم يستكروها بطريقاً من حيث أصل تشددوا في  
أمرها عمداً عند التطبيق . فلا يذهب بعد ذلك نجد لسعد بن حبيب (٩٥-)  
تقليد في شأن الكتابة يوهان لنصارب ولا تعصب . فهو قارة ينقل عن ابن  
عباس أنه كان ينهي عن كتاب العلم وأنه قال : « بما أصبر من قبلكم اكتب »<sup>(١)</sup>  
ونارة ينقل عنه أنه قال : « خير ما قيد به العلم الكتب »<sup>(٢)</sup> فلهي يصرف  
إلى ما شتمل عليه يكتب من راء خاصة ، وللمصحة بالكتابة تنصرف إلى  
لعلم سنة رسول الله ﷺ ، ولذلك لم يكف سعيد بن حبيب بالكتابة من باع  
في الحرم عليها فقال : « كنت أسير بين ابن عمر وابن عباس ، فكنت أسمع  
الحديث منها ، فأكتبه على واسطة الرجل حتى أزل وكس »<sup>(٣)</sup> .

ولما بدأ الناس يفرقون بين فكرة النهي عن كتابة الأحاديث وفكرة النهي  
عن كتابة الآراء الشخصية ، أصبح كثير من أساطق السابقين في أول المشقة  
الناية لا يرون بأساً في تقييد العلم ، ويرحسون لتلاميذهم بتقييده ، كما حرص  
سعيد بن المسيب ( ١٠٥ - ) لسعد الرحمن بن حرملة بذلك حين شكاه إليه سوء

(١) تقييد العلم ٤٣ ، وفي نسخة : « جاء في جامع بيان » .

(٢) نقض رقم ٩٢

٣ سعيد البر من ٢ ، وصرح في نسخة : « من ١٠٦ » .

وعلى هذا الأساس ، مكتب التوقيع من قول كثير من أقطاب ( ٣ ) « كذا يكتب  
عند زيد بن ثابت » . تقييد خبر من ١٠٢ وفي نسخة : « من ١٠٦ » . وقد وردت حديث  
سعي عن الكتابة ( راجع ما سبق ) كروية أو البحت

الخط (١) وراح اشعبي (١٠٤) يردد العبارة المشهورة التي كانت صدى الحديث مرفوع إلى الرسول ناقلة الصحابة والمأثورين «الكتاب قيد العلم» (٢).  
ويش على فائدة لكتابه فيقول: «إذا صممت مني شيئاً فاكثروا ولولي حائط» (٣)،  
ويظهر أنه كتب معه بعض علم، فقد وجدوا له بعد موته كتاباً في الفرائض  
والخراجات (٤) ثم محمد بن حمر المكي (١٠٣) فكان يصعد بالناس  
إلى عرفه فيحرق إليهم كتبه فيسحقون منها (٥): ومضى عطاء بن أبي رباح  
(١١٢) يكتب لنفسه ويأخذ بالكتابة لسواه (٦). وقدوة بن دهمه لسومسي  
(١١٨) ثم يردد في إحداة الذي استغناه في استئذنة قوله «الصريح له» وما  
يحدث أن تكتب وقد أحبرك اللصف الحبر أنه يكتب «قال عليها عدد ربي  
في كتاب لا يصل ربي ولا يس» (٧)

وأعجب الظن أن الحليفة الورع بني عمر بن عبد العزيز (١٠١) حين  
أمر رسمياً بالشرع في تده بن الحديث إلى استند إلى آراء العلماء، ولمعلم يقدم

(١) حديثه في تاريخ الإسلام ١٠٣٠ وسد الم ٩٩

(٢) تقدم الم ٩٩ والعبارة المشهورة عن رسول الله في هذا من صحاحه رأوا فيدوا  
في الكتاب

(٣) تقدم الم ٩٩

(٤) تاريخ الإسلام ١٠٣٠

(٥) انظر من تاريخ الإسلام ١٠٣٠ وتجهيد الم ٩٩ على أن في من الم ٩٩ في نفسه  
١٠٣٠ في تاريخ الإسلام ١٠٣٠ في الكرار

(٦) انظر لأماد تقدمي عاصم في ١٠٣٠ في تاريخ الإسلام ١٠٣٠

(٧) في تاريخ الإسلام ١٠٣٠ في تاريخ الإسلام ١٠٣٠ في تاريخ الإسلام ١٠٣٠  
مع ذلك في تاريخ الإسلام ١٠٣٠



اخذوا و شام محمد بن مسلم بن شهاب ا هري المدني ( ١٢٤ ) الذي دور  
 له في ذلك كائنًا <sup>(١)</sup> ، بعدا عمر بعث في كل ارض دور من دقاته <sup>(٢)</sup>  
 وحق ا هري انت يفخر بعمله ثانياً \* لم يدور هذا العلم احد  
 قبل به وبى <sup>(٣)</sup> .

ويجبل إلى الباحث عندما يبلغ هذه المرحلة من الدراسة أن فكرة كراهة  
التدوين قد انحلت إلى الأبد ، وأنها في هذا العصر بدأت تمسح ، ثم لا بد  
أن يسمع بعض ربيبة تدعى حتى على لسان الذين رخصوا في التدوين أو  
حصوا عليه أو أسهموا فيه من ليس من الباحث معها بصفة  
جديدة من اندم ، الحيرة عند الذين شاركوا في التدوين خاصة ، فكأنهم  
لم ينهضوا بالأمر من نقاء أنفسهم ، بل سحر بصر الأسماء وانتهازاً بأنهم  
قال إلهي ذلك مكره كذب لعلم . حتى أكرها عليه هؤلاء الأسماء ،  
فرب لا يسمه أحداً من المسلمين ،<sup>(١)</sup> وهو في الواقع مامع أحداً من المسلمين  
كأنه شيء ، ولا مع بعه حين كان يعمد في الكتابة حتى ليكتب الحديث في  
طهر بعه بحقه أن يهوته<sup>(٢)</sup> ، غير أن عدلاً آخر ربما شارك في كراهة الأسماء في

200 43 744 1001 74 1000

[illegible]

**43** पालि-सूत्रम् । अथ । १३

[illegible]

٢١ - تعداد = حدود ١٠٣ م. تقيد ١٠٧ ونبئت الجمعية شغوصه عمه التي  
يقول في كتابه "تعداد النصارى في سوريا" انه حدث "لا يوجد من جمعية الكائنات التي  
تعد ما تملكه حرم من الممتلكات ٢٩

الإقبال على كنهه علم ولا ين بها ، وهو يتميز حديث رسول الله مما وضع في  
فيه ولم يقه ، وإياه لأمر أقص مصحح الرهري ، فاضيق يعون كاص غبطه دولا  
أحاديث ثابتاً من قبل المشرق تشكرها لانرفها ما كتبت حديثاً ، ولا أذنت  
في كنهه<sup>(١)</sup>

وعند يكون ربي رهري هذا هو ربي كثر المعنى في ذلك العصر فخرص  
على كلام رسول الله يصيب كحوى عليه ن يشع فيه غير الصحيح كأنه عديد  
كثيرين في نوحه المعنى نحو هو ربي كنه الحديث نارهو سوي عنها نارة أخرى  
فاد كاريبا اسمي سعيد بن المسيب ولشمي بن شماء امر حصين في الكفاة  
فلن نعلم روايات تصورها لنا مستكرين لها<sup>(٢)</sup> ، وقيل مثل ذلك في مجاهد  
وقادة<sup>(٣)</sup> ، حتى العاصم بن محمد بن أبي بكر ( ١٠٧ - ) الذي أمر عمر بن عبد  
لعرير بجمع ما عنده من الأحاديث وأرويات من عائشة أشهر عنه بقول مكره  
لندوب<sup>(٤)</sup> ، وهكذا هم ودوا عن أشخاص كانوا يكرهون اسمهم والندوب  
ولقد عذر عن خوفهم من سائح هذا الندوبين الصحاك بن مزاحم الهلالي  
( ١٠٥ - ) حين طفق ينادي سائس فلا تسجدوا للحديث راريس ككراريس

تقدم من ١٠٩

( ٢ ) صار في آخره جملة اسبب مكره تذكره المصنف في أول كراهه  
الذي هو المصنف المصنف في موجه الأول

٣ انظر في حيزه محمد بن كنه ربي ١٠٩ من - من داره ١٢٠ وقد  
صو أن سبب على أن في من داره ١٠٩ من - من داره ١٢٠ وقد  
و نظر في ربه حيزه ١٠٩ من - من داره ١٢٠ وقد  
١٠٩ من - من داره ١٢٠ وقد

المصنف ، <sup>(١)</sup> مع أنه حين لا موضع للحواف أمل على الناس ماسك الحج <sup>(٢)</sup>  
 وإذا كان أوساط الناميين قد بدؤوا بمحدرون وضع الوصاعين فإن  
 أواخر الناميين أموا يصادفون كثيراً من نماذج الوصاعين وصور  
 وضعهم تأييداً للفرق والشيع المخذمة . وقد أمسى لازماً أن يشيع التدوين  
 وينشر في عصرهم حفظاً للمصوص السوية من عتث الناميين وميرة التدوين  
 في هذا العصر أن الحديث كان مروحاً ، سائلاً ، متناوياً صحابة وناميين كما  
 في موطأ مالك ، مام أممية ( ١٧٩ )

وفي عصر أنزع الناميين ، ممن كانوا على رأس الناميين ، نعي العلماء متأليب  
 المساييد حالية من فتاوى الصحابة وناميين ، مقصورة على السنة النبوية وحدها .  
 وول من أمث تلك المسانيد أبو داود الطيالسي ( - ٢٠٤ ) <sup>(٣)</sup> ، ويعتبر مسند  
 أحمد بن حنبل ( - ٢٤١ ) أوفى تلك المسانيد وأوسعها ، إلا أن هذا الامام  
 معدود من أنزع الناميين ، لأن وفاته صد المشرين وناميين

ولم تدور سنة صحبته وحدها مرتبة على الأبواب إلا في عصر أنزع  
 أنزع الناميين ممن عاصر سحاري وفي هذا العصر ألفت للكتب السنة  
 صحبته وسدرس ما يتعلق بها وأصحابها ( السحاري ومسلم وترمذي وأبي  
 داود وابن ماجه والمأني ) في فصل « ثم كتب الرواية » .

أما المتأخرون عن عصر الرواية فيكون عملهم — في نهاية المطاف —  
 تهدياً وشرحاً واختصاراً للكتب الصحبته المشهورة . فيجمع أبو عبد الله

١ - نفس المصنف

(٢) جامع بيان العلم ٧٢/١

(٣) وقد طبع هذا المتن في حيدر آباد الهند سنة ١٣٢١ .



الحليدي ( ٤٤٨ ) الصحيحين على ترتيب المسابيد ، ثم أبو السعادات ساروك  
ابن الأثير ( ٦٠٦ ) لكتب ستة بقريب الأبواب ، ثم نور الدين علي  
الهيثي ( ٨٠٧ - ) مازاد عن الكتب الستة من المصنفات المشهورة في مجمع  
انروائيد<sup>(١)</sup> ، وأخيراً السيوطي ( ٩١١ - ) الكتب الستة والمسابيد عشرة  
وغيرها مما يزيد على خمسين مصفاً في جمع الخوامع المسمى «بالجامع الكبير»<sup>(٢)</sup> .  
وهكذا ، من الحديث السوي بمراحل طويلة حتى وصل إلينا محرراً مبسوطاً ،  
وصاعته لطاعة الحديثة على نشر هذا التراث الإسلامي العظيم .

\* \* \*

---

(١) وقد نشره حسام الدين القدسي سنة ١٣٥٢  
(٢) انظر في الطاهرية ، حديث ١٩٦ مطبوعة (جمع الخوامع) والموجود منه ٣٨

## الفصل الثالث

### الرحلة في طلب الحديث

#### الطابع التعليمي في نشأة الحديث

في المدينة المنورة «دار السنة»<sup>(١)</sup> التي عظم الرسول ﷺ حرمتها ما بين حُرثتها وحماها كله<sup>(٢)</sup> نشأ الحديث نشأته الأولى، فكل الصحابة يتناقلوه فيها مشافهة وتلقياً، وإليهم كان يرجع التاميم ليتحدوه من أفواههم فالتلقين أيضاً، فأنتم الحديث - في مطلع فجره - بالصابع الاقبسي .

وظلت وحلب المدينة مقدسة في هيون الرواة، وما فتئت تهبط إليها القلوب، لأنها الاقليم المبارك الذي انتعت به آفاق الدعوة الاسلامية عند المحرة النبوية . ونصحي أبناء الأقاليم الأخرى إذا حرموا بيت الله الحرام لا يمشون أن يولوا وجوههم شطر المدينة ليسمعوا من فواه أهلها<sup>(٣)</sup>، وقد يرحلون إليها

(١) تاريخ الطبري ص ١٨٢٠ .

(٢) راجع في هذا أحد من شاكركم ٢٠٠ من ١١٨ و ١١٩ الحديث ولم ٩٥٩ وفيه يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أبراهم حرّم مكة ، وإن أحرّم المدينة ، حرّم ما بين حُرثها وحماها كله ، لا يفتلي تحلفها ، ولا ينفر صيدها ، ولا تلذذه للعقب ، لا من أشربها » الحديث . وسأده صحيح

(٣) كما رواه عن أبي العباس أنه قال : « كنا نسمع الرواة عن أصحاب

من الأمصار النائية ليأخذوا ما تمرد به رواتها <sup>(١)</sup> ، وسمى بعض الأئمة لا يرون بأساً في الاعتراف بأنهم حجوا ببيت الله ابتغاء السماع من علماء الحجاز ، وهم يقصدون علماء المدينة الثقات الصابغين <sup>(٢)</sup> . ولعل علي بن المديني <sup>(٣)</sup> كالمبرج يرمي إلى هذا حين قال .

« حجبت حجة وليس لي حجة إلا أن أسمع » <sup>(٤)</sup> .

وإذا كان أهل المدينة قد تغردوا - أول شاة الحديث - برواية أكثر السنة النبوية <sup>(٥)</sup> ، فإن بعض الأمصار الأخرى بدأت تغرد كذلك - في عصر

رسول الله صلى الله عليه وسلم للمرة الأولى حين ركبوا المدينة فسمعوا من أنوارهم .  
أما بخصوصه المذموم لأجل أن لا يروي ١٠٨ ٩ ووجه ٢

وأما ما له هو الذي المذموم ١٠٨ ٩ من مبرور أرحم التوفيق ٩٣

(١) ومن أوضح لأمنه على بيت مديني عن عبد الملك بن حبيب أنه « حج » فأخذ من عبد الملك بن حبيب وأشد البه وأسمع من العرج وعطيه ورجع إلى الأندلس مرة .  
تذكرة الحفاظ ٣٧٧/٢ ط ٣ وبه جمع رجال في هذا الفن ، ورواه الإصباح أجمع إلى جريدة المراجع في آخر الكتب

وعبد الملك بن حبيب هو عالم الأندلس وكتب الكتب ، ويكنى أحمداً بن أبي نمر  
المرداسي الأندلسي القرطبي . توفي سنة ٢٣٨

(٢) وحدثني عن أن السماع في المدينة كان أكثر منه في مكة . وهو ما قصده المؤرخون من وصف المدينة بأنها « دار السنة » فلا ينبغي أن يسلم من غمها بعد أي الدين كان له السبق في تدوين الحديث ، فالسماع بالتقليد غير الكفاية مع تدوين .

(٣) هو علي بن عبد الله بن جعفر ، ويكنى أحمداً بن جعفر ، سدي يربطه ، وكان أحد شيوخ حماد بن عمار ، توفي سنة ٢٣١ ( شذرات الذهب ٨١/٢ )

(٤) من ترمذي ١٩

(٥) ولذلك تصادف كثيراً في كتب السنن وهذا ما تغرد به أهل المدينة ، كما في سنن أبي داود ٣٧٠/٢ رقم الحديث ٢٥٤ ( راجع ط ٣ سنة ١٣٦٩ هـ ) تحقيق محيي الدين عبد الحميد وإليها جميع إحاطت

مبكر . بطائفة من الأحاديث نشهر في إقليمها أولاً ، ثم تسفيص بعدة تقوّل  
أو تقصر على ألسنة الرواة في كثير من البلدان . وفي بطون كتب الحديث  
ألوان من التفسير توحى بهذا التمرد الإقليمي في رواية السنن ، فهذا مما تمرده  
أهل لصرة <sup>(١)</sup> ، وهذا من سنن أهل الشام لم يشرّكم فيه أحد <sup>(٢)</sup> ، وهذا  
حديث حمصي <sup>(٣)</sup>

ولم يكن به من أن يختلف المحدثون حول هذا التمرد في الرواية ، تبعاً  
للإقليم الذي احصى بها ، فالراوي الواحد يقل حديثه ويبدل مقارناً للصحة  
إذا تحده أهل هذا المصّر ، ويردّ ويعتبر منكراً إذا تلقاه أهل مصر آخر .  
وذلك يفسر لنا تفسيراً منطقياً واضحاً موقف الإمام البخاري من زهير بن  
محمد حيث يقول « زهير بن محمد أهل الشام يروون عنه ما كبر ، ورواية  
أهل عراق عنه أشبه » <sup>(٤)</sup> . ضد اختلف حكم البخاري على هذا الرجل تبعاً  
لاختلاف الإقليم الذي تحده ، لأن هذا الإمام لم يطبق - بمعرفة الرجال -  
وتشده في شروط الرواة والمرويات - كان قدّر علماء عصره على طرح شخص

---

ومن ذلك لو أني داوود « أهل المدينة يروون (ذلك يوم الدين) وإن هذا الحديث  
حجة فيه » أخر سنن أبي داوود ١٦٠٦ رقم الحديث ١١٤٣ .

(١) أخر سنن أبي داوود ٧٠٠ رقم الحديث ١٥٥ و ١٠١٠ حدث رقم ٣٣٣

(٢) سنن أبي داوود ١٠٠٠٠ رقم الحديث ٩١

(٣) عن ابن شهاب « كان داود يروي عنه عن يوم الدين » يقول ابن شهاب

« هذا حديث حمصي » سنن أبي داود ١٠٠٠٠ رقم الحديث ٢٢٣

(٤) سنن أبي داود ١٠٠٠٠ رقم الحديث ١٠٠٠٠ رقم الحديث ١٠٠٠٠

يتم في الصلاة بسببه واحدة ولله وجهه ، بين . انتهى الأئمة شيئاً . وفي سند الحديث  
زهير بن محمد هذا عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة .

وتعديل آخر ، أو على آرائهم لشخص نفسه لعله حقبة تارة وتوثيقه لأموار  
كثيرة يقرها تارة أخرى <sup>(١)</sup> .

### الرجعة في طلب الحديث

وما كان لرواة - تجاه هذا التفرد الإقليمي في الرواية - أن يقيموا ماخذ  
علم من أهل بلدهم <sup>(٢)</sup> ، ولا يأخذوا من المدينة وحدها سواء أكانت بعيدة عن  
مصر أم قريبة منه . فصحت الرحلة في طلب الحديث إلى بلاد النائية  
أشبه أيامهم ، فيها استمعوا أن يتلقوا العلم من أفواه أربعين الأول من  
الرواة ، وبها تحقق لهم ما كانوا يعتقدونه من أن حصول المنكبات عن المباشرة  
والتقريب منه استحكماً وأقوى رسوخاً <sup>(٣)</sup> .

وقد بدأ طلب العلم بالمشاهدة في القرن المجري الأول ، فكان الصحابي  
الحليل أبو الدرداء <sup>(٤)</sup> يقول « يا أبا عبد الله من كتاب الله لم تجد شيئاً

---

١ - وهذا ما وجد في لاجل من هو من محمد بن عبد الله الترمذي « كأنهم  
من محمد الذي وقع عدمه من هو الذي يروي عنه بالمدى ذاته وحسن حرقوا »  
من الترمذي ١ - ٢ .

٢ - وما كان علماء بلدهم يقيمون إلا على حديثهم بلده وتجره في معرفته  
إذا كان المقصود من العلم منه بلده من علماء غيره من طلب الحديث « المقصود  
في الرحلة في طلب الحديث » مرات أحدهم عنه غير الاستدلال بلده والذين لقيه  
المخاطب والمداكرة لهم والاستدلال عنه فإذ كان الأمر موحودين في بلد الطالب ومندوبين  
في غيره فلا بد أنه في هذه ، والاعتصار على عالمي البلد أولى « الجامع لأخلاق الراوي ٩  
ورقة ١٦٧ وجه ٢

(٣) مقدمة من حديث من ١٥ - مصطفى محمد بالقاهرة ١٩٢٠

(٤) وسم هذا الصحابي الحليل محمد بن زيد بن أبي سفيان سنة ٢٢ هـ .

يُفتحها على إلا رحل إمرئ العباد لرحلت إليه <sup>(١)</sup> . والصحابي العظيم جابر  
 ابن عبد الله ( - ٧٨ ) أساع صبراً فشد عليه رحله وسار شهراً حتى قدم الشام  
 يسأل عبد الله بن أبي ريس عن حديث في القصص <sup>(٢)</sup> . وكانت الرحلة في  
 حديث واحد مألوفة عند كثير من السلف ، فمن سعيد بن المسيب ( ١٠٥ )  
 « إن كنت لأرحل الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد » <sup>(٣)</sup> ، وعن أبي  
 قلابة ( - نحو ١٠٤ ) « لقد أفت المدينة ثلاثاً مالي حاجة إلا رحل عنه  
 حديث واحد تقدم ، فتممه » <sup>(٤)</sup> . ورواية التالية عن مكحول ( - نحو  
 ١١٢ ) تصلح مثلاً واضحاً للرحلة في حديث واحد ربي لا يلقي إليه أحد بالاً ،  
 ونحوه هباً وهو عبد الله عظيم قال مكحول . « كنت عداً بمصر لامرأة  
 من بني هذيل فاعتقني . فخرجت من مصر وبها علم الإحيوت ع ليه هباً  
 أرى ، ثم أتيت الحجار فخرجت منها وبها علم الإحيوت عليه هباً أرى ، ثم  
 أتيت العراق فخرجت منها وبها علم الإحيوت عليه هباً أرى ، ثم أتيت  
 الشام فخرجت منها ، كل ذلك أسأل عن الدل . فلم أجده أحدًا يخبرني فيه شيء »

معجم البلدان لـ د . ١٩٠٠ وورد في معجم البلدان لـ د . وقال ابن  
 ديد مصر . وكسر أشبه وهو موضع وراء مكة . عس يان ما يلي البحر . معجم  
 البلدان ١ : ٥٨٩

(٢) جامع لأحاديث الراوي ٩ / ٩ وورد ٩٦٨ وحده ٢ وانظر ترجمة جابر بن عبد الله  
 في تذكرة الحفاظ ١ : ٣٠٣ رقم ٢١

(٣) جامع لأحاديث الراوي ٩ / ١٠١ وحده ١ وراجع ترجمة سعيد بن المسيب في تذكرة  
 الحفاظ ١ : ٣٨ رقم ٣٨

(٤) جامع لأحاديث الراوي ٩ / ١٠٩ وحده ١ وادق قلابة هو عبد الله بن زيد  
 الحارثي الحميري .

حتى ثبت شيئاً يقال له رباب حارية التميمي ، فقلت له ، هل سمعت في  
القدس شيئاً ؟ قال . نعم ، سمعت حبيب بن مسلمة ( البهمزي ) يقول : شهدت  
اسي عليه السلام نزل الربع في امدانة والثلاث في الرجعة <sup>(١)</sup> . ولعل هذا الظن  
إلى طلب العلم أن يكون السبب في سفر عبدال (٢) إلى مصر ثمان عشرة مرة  
ليسمع ما يرويه أهل هذا المصر من اسن التي تمردها أيوب <sup>(٣)</sup> .

واختلفت أشكال الرحلة وصورها باختلاف الأشخاص والأمصار والأجيال  
مكان في الرحلين من يمشي على رحليه <sup>(٤)</sup> ، ومن يرتحل وهو ابن خمس عشرة  
سنة أو ابن عشرين <sup>(٥)</sup> ، ومن يوصف بأنه أحد من رحل وتعب <sup>(٦)</sup> ، أو بأن  
له رحلة واسعة <sup>(٧)</sup> ، أو أنه أكثر وأكثرتحال <sup>(٨)</sup> ، أو أن له النهاية الثامنة

(١) سنن أبي داود ١٠٠٦/٣ رقم الحديث ٢٧٥٠ وأخرجه ابن ماجة ٢٥٥١ - ٩٥١

٩٥٢ ومكحول هو عالم أهل الشام أبو عبد الله بن أبي مسعود هدي الهلبه الحديث . ( انظر  
ترجمته في تذكره الاعظم ١٠٠٧/ رقم ٩٦ )

(٢) عبدال هو أحد من موسى الجواليقي ( ٣٠٦ ) .

(٣) معجم الحديث ١/ ٤٩٤ وأيوب هو العالم الثقة الكبير أيوب بن كيسان السخاني .

أبو بكر ( ١٣١ ) .

(٤) كاتير في أبي موسى خلفه الحديث عبدال بن عبد الله ( ١٢٩ ) انظر تذكره

المطاط ٩٤٩ - ٩٤٠

(٥) انظر رحله في من أبي يحيى اوسى الحديث تلك اشهر المطوفى ٣٠٧ ( المطاط

٧٠٨/٢ ) وعبد بن علي الملقب بأبي القسي ( ٥١٠ ) المطاط ١٢٦٩ -

(٦) كالفيد في البركات ابن المبارك انقص ( ٥٠٩ ) المطاط ١٢٦ - ١٢٥

الحديث عن الذين ماتوا سنة ٥٠٩ .

(٧) في رحله الترمذي أبي يعقوب يوسف بن أحمد بن إبراهيم الصوفي ( ٥٨٥ - )

المطاط ١٣٥٧/٤ وابن مويه إبراهيم بن محمد الاصماني ( ٣٠٣ ) المطاط ٧٠٠/٢

(٨) كافي رجة الترمذي الكبير المتوفى سنة سبع وأربعين ومئتين المطاط ٧٤٢ - ٧٤١

بطلب الحديث والرحلة <sup>(١)</sup> ، أو أنه بقي في الرحلة بصع عشرة سنة <sup>(٢)</sup> ، وكان يقال في أمثال هؤلاء أحياناً : تُضرب إليه أظاظ المعطي أو أكباد المطي <sup>(٣)</sup> ، أو رجل الناس إليه <sup>(٤)</sup> ، أو كانت الرحلة إليه في زمانه <sup>(٥)</sup> .

وواضح أن لقب « الرحال والرحلة » واسم « الجوال » كان وقفاً على كبار المحدثين أمثال من ذكرنا ممن تحمل المشاق ، وسافر إلى الأفاق ، طلباً لأحاديث ثقل أو تكثر ، فكان الناس يسألون عن نوع المشقات التي مر بها هؤلاء المحدثون ، وكان الذي يوصف بأنه « ملوَّاف الأقاليم » موضع الإكثار والاحترام في جميع العصور

ولا ريب أن بعض هؤلاء الجوالين قد طافوا بالشرق والغرب مراراً وإن المستشرق هولدر زيهر Goldziher - على ولوعه بالسكرات أخبار القوم - لا يفتوته أن يعترف بأن « الرحالين الذين يقولون إنهم طافوا بالشرق والغرب أربع مرات ليسوا - في نظره - معصين ولا معايين » <sup>(٦)</sup> .

(١) كما جاء في البحري : «حدث الإمام الكبير أبي حنيس عمرو بن محمد بن يحيى المحدثي السمرقندي - حدثه - وراء سور - توفي سنة ١٣١٦ - بذكره الحافظ ٧٢٠/٢ .  
(٢) كأي ظاهر الشامي : «كان المحدث من أجداد حنيفة - حدثه العلامة شيخ الإسلام عمر دالين - حدث بن محمد الأصم الجرواني - توفي سنة ٥٧٦ - أنظر المصدر الحافظ : ١٢١٨ رقم ١٢٩٨ .

(٣) معجم الخرافات للذوق : ١٩٤ .

(٤) بذكره الحافظ : ٧٢٠/٢ .

(٥) كما قالوا في ابن حنيس في القاموس عند أرحم الأندلسي ( ٥١١ ) أنظر تذكره

الحافظ : ١٣٥٤ .

(٦) Goldziher , Trad . Isl . , 220





أقل ما يفترض في هذا التعمد الإقليمي اختلاف العبارات باختلاف الرواة في الأقاليم ولكن هذه الروايات المتشابهة أُنشئت في التقارب شيئاً فشيئاً حتى أمكن صهرها في قالب واحد ، وحُدِّث إلى سامعها أو قارئها للمرة الأولى أنها رواية مصر واحد لا عدة أمصار .

والأمثلة على هذا كثيرة ، غير أننا نخزىء منها بذكر حديث « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » لأهميته في نظر المحدثين صمد الرحمن بن مهدي ( - ١٩٨ ) يقول : « ما ينبغي لمصنف أن يصف شيئاً من أبواب العلم إلا ويبتدئ بهذا الحديث » <sup>(١)</sup> . وبمثل هذا صرح البخاري في قوله : « من أراد أن يصف كتاباً فليبدأ بحديث الأعمال ماسات » <sup>(٢)</sup> ، وهو الحديث الذي افتتح به البخاري « صحيحه » - كما هو معلوم - فشرح تطبيق هذا المبدأ على نفسه ، وبه افتتح المعناه الكثير من مصنفات الحديث أخذاً بهذه الوصية الكريمة .

وحين نجد القارىء في كتب السنن أن حديث البية طليعة هذه الكتب ، وأن منه يكاد يكون واحداً فيها جميعاً ، يحيل إليه أن شروط النواظر متوافرة فيه ، وأنه لا بد أن يكون قد رواء الجمع الكثير عن اجمع الكثير ، والحق أن هذا الحديث - كما قال بزار <sup>(٣)</sup> في مسنده - « لا يصح عن رسول الله ﷺ إلا من حديث

(١) الجامع لأحلاق الراوي ١٠ / ١٩٣ وح ٢ .

(٢) المصدر نفسه ، وفي الصفحة ذاتها

(٣) هو المصنف السمر أحد من عمروى عبد الخالق وسكنها بكر توفي سنة ٢٩٢ هـ

وه مستدان : كبير وصغير - وسكن الكبير « البحر الزاخر » و « الكبير المثل » . وبه يتكلم في تفرد بعض رواة الحديث ومناقبه غيره عليه ، كما رأيت في تفرد عمر بن عبد الله . ونظر الرسالة المستخرقة ٥٠ .

عمر ، ولا عن عمر ، لا من حديث علقمة ، ولا عن علقمة إلا من حديث محمد ، ولا عن محمد ، لا من حديث يحيى ، <sup>(١)</sup> . فلا يكون متواتراً <sup>(٢)</sup> لا مراد عمر به وهو - فوق هذا - لم يكن معروفاً إلا في المدينة ، ولكنه استعاض به ذلك في سائر الأمصار بصفته المشهورة ، فكان دليلاً واضحاً على ما للرحلات من أثر في توحيد نص الأحاديث وغلبها من طائفتها الإقليبية الأصلي إلى الطابع العام المشترك : ولذلك تشابهت الروايات الماثلة في الكتب الصحيحة حول الموضوع الواحد ، إلا في بعض الفروق الدقيقة البسيطة التي لم يمت المحدثين التنبيه عليها ، ولم يكن سبب هذا لتشابه أسانيد معجيب ، لا تلاقي الرواة حين يرحل بعضهم إلى بعض ، ويلتقن بعضهم بعضاً ، ويحدثون الناس في الذهاب والاياب <sup>(٣)</sup> .

ولم يقف أثر هذه الرحلات عند حد التشابه بين النصوص ، و التوحيد بينها أحياناً ، كما في حديث السبية هذا ، بل تعداه إلى وحدة التشريع ووحدة الاعتقاد .

(١) ذكره السيوطي في التدريب ص ٨٣ ( الخبر أن أبا القاسم بن منده يرى أن حديث السبية رواه خمسة عشر أحسن من الصحيح ) راجع نساهم في التدريب ٨٢ ( ليس في طريقه ) م ينفرد به م يرى أنه رواه عن عمر عن علقمة . وعن علقمة عن محمد . وعن محمد غير يحيى ( أيضاً تدريب ٨٢ )

وحسب أن الحياض القراني برد مشهد رأي وسه على أنه من سمي من الصحيح لم يرووا ذلك الحديث منه . رويوا حديث آخر يصح برأيه حديث نسب . ويصح حديث السبية من طريق عمر إلا الطريق المتقدمة . ذكره السيوطي في التدريب ٨٣ . وعن قراءة كل م ينفق هذه الحديث في ص ٨٢ ٨٣ في التدريب .

(٢) التدريب ١٤٣

(٣) وعارة وحدث الناس في دهانه ورجوعه و منوبة في كتب التاريخ والتراجم . ومثلاً عليه أمراً في تاريخ بغداد ١٣ ١١٨ في ترجمة مكِّي بن إبراهيم اللخمي ( ٢١٥ )

فمن هذا الحديث استنبط العلماء كثيراً من المسائل الفقهية التي صدرت فيها عن  
مباحة الاسلام في معاجة الصمير لشري ونمويله على تقوي واسرار لا على  
الصور والأشكال (١).

وإذا كان لرحلات مثل هذا الأثر في توحيد التشريع والاعتقاد ، فلا بد من  
تشميد في الأسانيد ، لمعرفة كل رجل ورد اسمه في سلسلة الإسناد ، لأن معرفة  
الرجال صعب ، لم « كما كان يقول علي بن المديني (٢) لذلك اشترطوا القول  
رواية الصواب الذي برعم أنه رجل في الحديث وتعب من يسرد من جملة أسماء  
سلسلة الاسناد جميعاً ، ثم يضيف إليها في آخرها اسمه ، ليتم أن قد سمع حقاً  
ما يرويه ، وإلا أعدت مفساهلاً وترك الاحتجاج بحديثه (٣) ، ولو كان إماماً واسع  
للم مشهوداً له بالنقل فالذهبي (٤) يقول في ابن أبي عمير ( - ١٧٤ ) الإمام  
الكبير قاضي الديار المصرية (٥) ، و يروي عن ابن حنبل أنه قال فيه : « ما كان

(١) ومن أطرف ما ذكره - في هذا المجال - ان المسرد من الورد  
Ahlwardt استقصى في سنن ما حقه بسنة مائة وفيه استنبطها الامام الشافعي من حديث  
البيهقي . وانظر

Ahlwardt. Berliner Katalog II. 165. no 1362

وقد وفق في هذا البحث ، لأنه جمع واسطه ذور عن الامام الشافعي من غير مضافة  
و بدأ يفتش بوقع في يقع فيه إخوانه المسترقون من الخطأ وإزال

(٢) حقه في جميع أسلاف الراوي ٩ : ١٠٠ : ١٠٠ : ١٠٠

(٣) وتجد في (الكفاية المطبوع النجاشي ص ١٥٧) باباً خاص في ترك الاحتجاج عن  
عرف بالناس في رواه حديث

٤ : هو الحافظ حسن الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن عبد البر الكوفي القروي  
الاصم يدهي . من أشهر كتبه (٥) له الاحتدال (٦) قد ذكره الحافظ (٧) في سنة ٧٤٨  
(٥) ذكره الحافظ (٦) في سنة ٧٤٨

محدث مصر لا ابن طيبة « ولكن هذا الإمام الكبير المحدث لا يثبت أن  
 برعى بانتساعل في نظر الذهبي منه إذ يقول : « بروى حديثه في المتعاتول  
 يحتاج به » <sup>(١)</sup> ويقول . « ولم يكن على سعة علمه بالنقص » <sup>(٢)</sup> ذلك أن ابن  
 طيبة - كما يقول الخطيب السعدي - « كان يتساهل في الأحاد ، وفي كتاب  
 جاؤوا به حدث منه ، فمن هنا كثرت الماكير في حديثه » <sup>(٣)</sup> . قال بحيسى بن  
 حسان : « جاء قوم ومعهم جرد فقالوا : سمعناه من ابن طيبة ، فنظرت فإذا ليس  
 فيه حديث واحد من حديث ابن طيبة ، فجننت إلى ابن طيبة فقلت هذا الذي  
 حدثت به ليس فيه حديث من حديثك ، ولا سمعنا أنت قط ؟ فقال . ما أصح ؟  
 بحيثوني بكتاب وبقولهم هذا من حديثك ، فأحدثهم به » <sup>(٤)</sup> .

ولا ريب أن كثيراً من المالفات تحف أخبار الرجالين ، وإن كان لابد  
 أن يكون لها في أصلها سند صحيح فهذا حجاج بن الشاعر يقول . « جمعت  
 لي أمي مئة ربيع فعملتها في حراب ، وانحدرت بي شابة عالمدة ، فأقت  
 بابه مئة يوم ، كل يوم أحبي برغيف فأغصه في دجلة فأآكله ، فلما فقت  
 حرحت » <sup>(٥)</sup> . وهذا أحمد بن الفرات <sup>(٦)</sup> يخبر بنفسه بأنه « كتب عن ألف

(١) لذكر الخطاط ٢٢٩/١

(٢) لذكر الخطاط ٢٢٨

(٣) الكفاية ١٥٢

(٤) المصدر نفسه ، والصفحة ذاتها

(٥) طبقات الخنابة لابن أبي عمير ١٠ (سكن أحمد عند موقعة لا اعتدال مدشق

سنة ١٣٥٠)

(٦) هو عاصم بن عاصم بن عمرو الزاري محدث إسماعيل وصاحب التصديق ثوري

سنة ٢٥٨

وصبح ومئة شيخ ، <sup>(١)</sup> على حين لم يرف من اسمه شيوع إلا ما معاري الذين  
تلقى عنهم وأحد من قواهم - عدد جمع صحيحه - إلا ثمناً وريادة قليلة <sup>(٢)</sup>  
وقالوا في أبي عبد الله بن مده ( - ٣٩٥ ) . به ختام أراحيل <sup>(٣)</sup> ، لأنه لما  
رجع من الرحلة الطويلة كانت كنهه عدة أحال حتى قيل : إنها كانت  
أربعين حملاً ، <sup>(٤)</sup> .

وحين صفت كتب الحديث لم تُصِر عن الرحلة في طلب العلم ، فلهذا كانت  
الكتب لتيسير التحصيل على المتأهلين ، أما الذي كانت يلتزم شرف  
العلم وكرامته فلم يكن يصرح بما يقرؤه في الكتب ، بل طلت أشهى أمانيه  
الرحلة في طلب الحديث .

### الرحلة للمتاجرة بالحديث

ولئن كان هؤلاء الرحالون إنما يعدلون الحديث ابتغاء الاتساع في المعرفة ،  
فإن كثيراً منهم بدأوا يطلبونه متاجرة به . فيعقبون بن إبراهيم بن سعد كان  
يحدث الحديث الذي رواه أبو هريرة وفيه ينهي الرسول ﷺ عن الاعتساف

(١) تذكرة الحفاظ ٣ : ٤٤٤

(٢) وقد عرفنا ذلك من قول الإمام البخاري عنه : « كنت عن ألف نفر من العلماء  
وريادة » ثم يؤكد أنه لم يكتب إلا عن قال : « الإيمان قول وعمل » . انظر حوادث سنة  
٢٥٦ في شذرات الذهب ٢ : ١٣٤ . وانظر في تذكرة الحفاظ ٢ : ٥٥٥ . متاجرة البخاري من  
البداهة المختلفة .

(٣) تذكرة الحفاظ ٣ : ٢٢١ وفيها رحلته

(٤) تذكرة الحفاظ ٣ : ٢٢١

في الماء الدائم إذا أصابته نجاسة ، « وكان يعقوب لا يتحدث بهذا الحديث إلا بديار » <sup>(١)</sup> وأمر أبي سعيد الفصل بن دكين أعرب من هذا ، فإنه إمام حافظ ثقة <sup>(٢)</sup> ، ولكنه صرب الرقم لقياسي في الخبرة بالشؤون المالية ، فهذا أحد تلاميذه علي بن حمزة بن خالد يقول : « كما تختلف إلى أبي سعيد الفصل ابن دكين القرشي مكتب عنه الحديث . فكان يأخذ من الدراهم الصالح ، فإذا كان معه دراهم مكسورة يأخذ عليها صرة <sup>(٣)</sup> » . ولذلك كانت شعبة بن الحجاج <sup>(٤)</sup> ينصح بأخذ الحديث من النبي المومر لأنه يستعي عن الكذب ويقول : « اكسوا عن زيد بن غزاق فإنه رجل مومر لا يكذب » أو يقول لعلي بن عاصم : « عليك بمهارة بن أبي حمصة فإنه عني لا يكذب ! » فيرد عليه علي ابن عاصم قائلاً : « كم من عني يكذب ! » <sup>(٥)</sup> ويقول شعبة مؤكداً رأيه : « لا تكتسبوا عن الفقراء شيئاً » <sup>(٦)</sup> .

ولقد قام العلماء - في مختلف العصور - في وجه هؤلاء المتأخرين بالحديث

(١) انظر سنن النسائي بفتح البيوطي ١٩/١ والكنافة ١٥٦

(٢) راجع ترجمته في تذكره الحفاظ ١ : ٢٧٢ .

(٣) الكنفية ١٥٦ وانظر في : ناعت الحديث ١١١ « يتعلق نوعاً من دكين من أحد الأجر على الحديث .

(٤) هو شعبة بن الحجاج بن الوليد الشامي الأزدي الواسطي ، ويكنى أبا بطام ، محدث العصر وأحد المؤثرين في الحديث . رأى أس بن مالك رضي الله عنه ، وسمع أربع مئة من التابعين ، توفي سنة - ١٦٦ هـ .

(٥) الكنفية ١٥٥

(٦) الكنفية ١٥٦ .

يصربون على أيديهم ، ويصحبون طلبة العلم قائلين . « بن آدم علم محمد كما  
علمت محمداً » (١) . ويستندون في هذا إلى أن التعيين محمداً وارد في الكتب  
السموية ، فمن أربيع بن أس عن أبي العلاء قال : « مكتوب في الكتب  
علم محمداً كما علمت محمداً » (٢) . ولهذا القول أصل صحيح معروف في كتب  
السموية ، في آخر سمر من أسفار الكتاب المقدس « ١١٥ : ٢ » : « إنما  
عصمكم بأمر ربّي » (٣) . ويستندون أيضاً أخرى إلى الحديث لسوي نفسه  
يخرجون ما يجرمه أحد الآخر من تعليم العلم ، في من أبي داود ثبوت صحابي  
الحليل عمادة بن اصفاء رضي الله عنه علم ناساً من أهل لصفاء للكتاب  
والقرآن ، فهدى إليه رجل منهم فوماً رصراً للشكر وعرفاً لجميل ، وإدعاء عمادة  
يستغني رسول الله ﷺ في أمر هذه الهدية ، فيعتبه عنه سلام بلهجة  
شديدة حارمة . « بن كست تحب أن تطوف طوقاً من نار فاقبها » (٤) وكان  
لأمثال هذا الحديث أثر بليغ في نفوس العلماء والرواة ، فكانوا يعدون الهدية  
رشوة من أهدها طالب الحديث ، ويرفضون أن يحدوا عنه ، لا إذا عاهدوا إلا بأيديهم  
شيثاً عن محمد بن الحجاج قال : « كان رجل يسمع من حماد بن سلمة (١٦٧)  
فركب بحر الصن ، فهدى إلى حماد ، فقال له حماد : احتر ، بن شئت

(١) الكفاية ١٥٤ .

(٢) انظر الكفاية ص ٥٣ .

(٣) وقد أشار عولدرير إلى صحة هذا في حاشية الكتاب ص ٢٢٥ في كتابه

Les sur la Tradition en que

١ : حسن أبي داود ٣ : ٣٦٠ قد حددت ١٦ : ٣ كتب لأحارمة ، ما في

كـ



فمنها لم يحدثت<sup>(١)</sup> ، وإن شئت حدثت ولم قبل الهدية فقال لا تقبل  
 الهدية وحديثي<sup>(٢)</sup> فرد الهدية وحديثه<sup>(٣)</sup> ، ونقصد هذه الفكرة سيلاً آخر  
 إلى تقييح المسحورين بالحديث في مثل قول الإمام أحمد حين سئل "يكتب  
 عن بيع الحديث ؟ فقد أجاب : لا ولا كرامة<sup>(٤)</sup> " (٥)

ولعل ناسي الحديث والماسحور به . رغم حشمة لظاهر أحياناً . لم يكونوا  
 دائماً من الكذابين أو الموصفين . ولعل كثيراً منهم كانوا ثقات ضابطين ،  
 وبكسبه المال ينشئ عناق أرحل ، وكانت هؤلاء فلسفتهم الخاصة ، فهم قد  
 تحشموا المشاق وركبوا الأهوال ورحلوا في طلب الحديث ، ولا يعوقهم فقر ،  
 ولا يمت في عزمهم صمونة حريق وحضاره ، سواء عليهم الصحراء وحرها ،  
 والسمار وأمواحها ، إذ تعمل في موسمه اعتقاد في طلب علم جهاد ، فمن  
 مات في سبيله مات شهيداً<sup>(٦)</sup> ، ربما كان سائر لأحدين عنهم قاعين في دورهم ،  
 آمنين في سريهم ، فهم لا يريدون أن يكونوا سواء مع هؤلاء . ونحن لا نعدم في  
 كتبنا الألفية تحذيراً تشير إلى الأصول المنهجية التي كان يتبعها هؤلاء الرواة  
 في استقصاء الحديث النبوي ، وهي أصول كانت تكبدهم من النساء الشيء  
 الكثير ، وهي لو قورنت شيء في عصره الحديث لكنت شبه بنساليب  
 لناشرين الذين نصحت معاملهم وفتاعى البحث عن كسور المخطوطات لشهرها

(١) الكندي ص ٢٠٠ . كرها أحد الآخر عن الحديث ومن قال لا سمع من  
 دعل ذلك .

(٢) الكندي ص ٥٤ .

(٣) ضمن الإسلام ٢/٢

ثم يبعها بأعلى الأيمان و طريقة النبي وصل بها العلماء إلى أحاديث علي بن  
الجمد ( - ٢٣٠ ) توضح لنا الكثير من فلسفة ابن اعرس بالحديث في تلك  
الأيام : قال أبو الفضل بن طاهر المقدسي سمعت ثاقبة بنت عبد الله بن عبد  
اوارث الشيرازي صاحبنا يقول حدثت سداد وسمعت مقبرة غيبة من  
المشايخ ، ثم حررت ريد الموصل ، فحدثت صريه من وقت في مسجد بيت ،  
وسجل أبو محمد الصريهيني وثمة لسان فتحدثت إليه وقت له . سمعت شت من  
الحديث ؟ فقال كان في بحملي إلى في حصص لكسفي وابن حسنة  
وغيرهما وعندي أخراء . وقت : أخرجها حتى أنظر فيها ، فأخرج إلى حرمة  
منها كتاب علي بن أحمد بالناس مع غيره من الأخراء ، فقرأته عليه ، ثم كنت  
إلى أهل سداد فخرجوا إليه وأحضره لكاء من أهل سداد ، فكل من  
سمعه من الصريهيني فائدة لأبي نفسه شيرازي فلهذا كتاب من هذا  
الشأن بمكان <sup>(١)</sup>

وتتصرم الأهواء ، وتنفق الأحياء ، وإذا تلك الرحلات أهميه في طب  
الحديث تصح صراً من الرحلات الرياضيه يصب في بعد نصبت ، فكان  
بعض من لا خلاق لهم يرحلون إلى أقصى الأقاليم لا ليحفظوا الأحاديث  
ويعملوا بها فيها بل ليطهر ضمائرهم في سلسله الإسناد ، ولا سيما فيما لم يكن  
مشهوراً من الأحاديث وهذه الرحلات الرياضيه ، أصبح لتفسير - كثرت  
في القرن الهجري الثالث ، وانتهت إلى أصول النتائج في القرن الهجري الخامس ،

(١) معجم البلدان لدمشق ٣ : ٣٨٥

حتى صبح منها العلماء المخلصون بالأمصار، وراحوا فيه موتها بكل ما أوتوا  
من قوة

### مقاومة المساهلين بالحديث :

من هؤلاء العلماء أبو بكر أحمد المعروف بالخصب البغدادي ( ٢٦٣ )  
فقد أشير إلى هذه الحال المخزية في وصل إليها الذين يسمون أنفسهم في هذه  
رواة الحديث من آورويا ، فقد في كتابه ( الكفاية في علم الرواية ) في  
المقدمة . وقد استمرت طائفة من أهل رماسا وأسمها ، في كتب الأحاديث  
والمثابة على جميع من غير أن يسلوكوا مسلك المتقدمين ويصرفوا نظرهم  
إدخالهم في حال الراوي والمروي ، وتبميز سبل المردود والمأخوذ . واستشاط  
ما في السنن من الأحكام ، وبنارة السودع فيها من دفعه للحلال ، الحرام . من  
قدموا من الحديث باسمه وأصروا على كونه في لصحف ودرسته فهم عسار ،  
وحمة أسفار ، قد تحملوا مشاق شديدة وسافروا إلى البلاد بعيدة ،  
وهنا عليهم الدب والكالل واستوطنوا مركب الحن والارتحال ،  
وبدلوا الأرض والأموال ، وركبوا المهاوي والآه وال ، شعث أرووس ،  
شعب الألوان ، شخص البطون وأحل الأبدان ، يقصمون أوقاتهم بالبر  
في بلاد طلباً لما علا من الإحناء ، لا يربسون شيئاً سواه . ولا يبنمون دلايه ،  
يحمون عن لانتت عدله . وأحدون ممن لا تحور ثمانه ، وبرووب عن  
لا يعرفون صحة حديثه . ولا يتيقن ثبوت مسووعه ، ويحتجون بمن لا يحسن  
قراءة صحيحه ، ولا قوة شيء من شرائط الرواية ، ولا يفرق بين السماع

والاحارة ، ولا يميز بين الأسد والموسى ، والمتطوع والمنصل ، ولا يحفظ اسم  
 شيعة الذي حدثه حتى يشتبه من سيره ، ويكتسبون عن التماسق في فعله ،  
 والمدموم في مذهبه ، وعن المستدع في دينه ، انقصوع على فساد اعتقاده ،  
 ويرون ذلك جبراً والعمل بروايته واحداً ، إذا كان سماعاً ، والإسناد مقدماً  
 طائلاً ... الخ (١) .

ولم يكن المظاهر بالورع محدياً ، ولا الاكثار من الحديث ما رواته العرائب  
 واما كبير ، فإن لنقاد الحديث حديثاً داحياً يشبه الإلهام كالبعض  
 على الحقيقة في روايت هؤلاء المذمومين والاحتراس في قبولهم ، وقد يسمع منهم  
 الحسنة شدة فيعرفونها ويرقصون تحملاً وأداءهم يردوا رواية معلى من  
 هلال لمفسقه وقلة ضلته ، فهو ارادة ما به المشهور بالصالح ، الذي كان يصلي  
 في يومه مائة ركعة ، وتمازقوا هلالاً كثاره من رواية قريب الحديث (٢) . ولقد أسمى  
 هؤلاء النقاد يستحبون رواية المشاهير ، و « بكرهون » إذا احتجوا -  
 أن يخرج الرجل أحسن حديثه أو أحسن ما عده (٣) : وما كان « الأحسن »  
 عدمه إلا « التريب » ، لأن التريب عبر المألوف يستحسن أكثر من المشهور  
 المعروف (٤) ، ولا سيما في نظر العوام الذين يكثر في عيونهم عادة ما يتبعون

(١) الكندي ص ١٥٣ .

(٢) تقدم لأخلاقه ١ ري ٢٦٧ ، وحده أول وعصره تخطيه ما عده عبد الله  
 لا روايته عرب أحدثه .

(٣) الجامع ١٢٧/٧ وحده

(٤) الجامع ١٢٧/٧ وحده ٢ أيب

قيل لشعبة بن الحجاج . مالك لا يروي عن عبد الملك بن أبي سليمان وهو حسن الحديث فقال . من حستها فرت ! <sup>(١)</sup>

والفرار من الحديث والعريب كان أصدق تصوير عن نحو ق العلماء من التذليل الذي يقع فيه رواية لعرايب والمالك كبير ساهن أو متعمدين ، فإن مثال هؤلاء ابروأة كثر ذرماً لضروب التذليل من سائر المحدثين . إذ يركون الأهوال في صلب الحديث لمسبب عرائنه قبل محنته . فحينئذ من أدركه قبل اتصال سده . ساهوا به احداً ويتعالوا به على العامة من أهل ذلك استغنى التقاد بهم ولم يقيموا لهم وزناً ، وعلنوا في عدائهم ورموهم بالكذب مصداقاً لقول الامام بن حنيفة . « من طلب عريب الحديث كذب » <sup>(٢)</sup>

ونحو جيع لعماد بعدل في الحديث طناً للعرايب وحرماً عديها يبدو مراً صعباً في شرع التصبحة إلى المذنب يكشف بها السر عن نفسه <sup>(٣)</sup> حتى إذا افسح وعرف عنه كذب كل من عقوبته يرد عليه صدقه ولا تذكر محاسنه <sup>(٤)</sup> . ولا يفل حديثه بعد ذلك أبداً <sup>(٥)</sup> .

وامدحون في الحديث تناهياً ورثاء الناس كانوا أحياءاً من أوقع من رأيت

خدم ١١٨ ٧ وجه ٢

٢ الخدم ١ ١ وجه

٣ كذا في نسخة النوري . « من كذب في الحديث اتصم بالكفاية ١١٧ »

وهو يروي عن عبد الله بن أبي . ١١٨ . أنه قال « من عوف الكذب »

أما في نسخة نسخة « وأما عبد الله » من عوف الناس فتدفع ألا تذكر له محاسنه »

نسخ الكفاية ١١٨

(٥) الكفاية ٨

عن أو سمعت أبا عبد الله عليه السلام يحدث عن رجل يدعى سماعة وهو لم يدركه ،  
ويحتمل اسمه أشخاص وما كان لا يعرف عنها شيئاً ، أو يعظم المروي عنه  
بصفت حال يسبحها له بحبب الحبيب ، أو يسب إليه عملاً صاغت  
ليس لها أصل صحيح ، حدث عفير بن معدان سكاغى قال : وسمعت عبيدا  
عمر بن موسى حمص فاحصا ، به في المسجد ، لم يزل يحدث شيخكم  
الصالح ، فلما أكثر قلت له : من شيخنا هذا الصالح ؟ سمته لا يعرفه .  
( قال ) فقال خالد بن معدان قلت له : في أي سنة لقيه ؟ قال : لقيته سنة  
ثمان ومئة . قلت : أين لقيته ؟ قال : لقيه في سراة الرميثة ( قال ) فقلت له :  
أنت الله يا شيخ ولا تكذب . مات خالد بن معدان سنة أربع ومئة وثنت ثلثمائة  
أنك لقيه بعد موته بأربع سنين ؟ أو زبدك أخرى ؟ ثم يهرأ الرميثة كل  
يعزو الروم » ( ١ )

وواضح من هذه لقصة أن جمل الراوي بتاريخ وفاة المروي عنه كان ديبلاً  
قاطماً على وقوع كذب والدليس ( ٢ ) ولذا تشرط نقاد الحديث معرفة

#### ١١ الكنية

٢١ ولا سمعت أبا عبد الله عليه السلام يحدث عن رجل يدعى سماعة وهو لم يدركه ،  
ويحتمل اسمه أشخاص وما كان لا يعرف عنها شيئاً ، أو يعظم المروي عنه  
بصفت حال يسبحها له بحبب الحبيب ، أو يسب إليه عملاً صاغت  
ليس لها أصل صحيح ، حدث عفير بن معدان سكاغى قال : وسمعت عبيدا  
عمر بن موسى حمص فاحصا ، به في المسجد ، لم يزل يحدث شيخكم  
الصالح ، فلما أكثر قلت له : من شيخنا هذا الصالح ؟ سمته لا يعرفه .  
( قال ) فقال خالد بن معدان قلت له : في أي سنة لقيه ؟ قال : لقيته سنة  
ثمان ومئة . قلت : أين لقيته ؟ قال : لقيه في سراة الرميثة ( قال ) فقلت له :  
أنت الله يا شيخ ولا تكذب . مات خالد بن معدان سنة أربع ومئة وثنت ثلثمائة  
أنك لقيه بعد موته بأربع سنين ؟ أو زبدك أخرى ؟ ثم يهرأ الرميثة كل  
يعزو الروم » ( ١ )

وحيث وجد حبيب بن عبد الله عليه السلام عن أبي عبد الله عليه السلام ( الكمال لابن أبي عمير ١١ : ٢٤ )  
بأنه وعنه سمعت أبا عبد الله عليه السلام يحدث عن رجل يدعى سماعة وهو لم يدركه ،







## الفصل الرابع

دورِ حدیث و اُفتاب میجہاں

في لفرر المحمري سادس امتدّت بحياة الاسلاميّة بضاهرة جديدة فصعقت  
بعض لشيء ارحلة في طب الحديث : فحق أوائل هذا القرن لم تكن في عموم  
الاسلامي مدارس خاصة لسني الحديث . فكان حصة يصغرون إلى الانحسار  
والنحوال ؛ وإنما كانت المدارس التي تنعق في الفقومداهية وآرائهو للتحدين  
فه تؤسس في كل مكان ، لتزود جهاز الدولة بالقضاة والمتسرعين  
ولقد أسست أول دار للحديث في لفرر المحمري السادس تحقيماً لوصية نور  
الدين محمود بن أبي سعيد ركي ( ٥٦٩ ) بني حاتم اسمه بإشاء أميرمة  
السورية في دمشق . وكاتب ابن عساكر صاحب تاريخ دمشق من شيوخ  
هذه أميرمة ١١

Wiederholungsfragen der Vorlesung (für die ... )

•  $\text{temp} = 0$  •  $\text{count} = 1$  •  $\text{sum} = 0$  •  $\text{sum} = 1$

وكان يمدد يده إلى أفرداءها؛ وصفت ورأى عبد الله بن وهب  
شيوخه أحد أنس بن مالك، أو صاحب بيتي بن الحنفية، يدعونه أبا عبد الله بن  
الحنفية، يوثق به ١٠

وبعد عشرات سنين ، قامت في القاهرة دار للحديث بأمر الملك الأيوبي  
للكامل ناصر الدين . وقد تم تأسيسها سنة ٦٢٢ هـ ، وكان أول أستاذ فيها  
شهاب الدين دحية <sup>(١)</sup>

وبعد أربع سنوات من تأسيس المدرسة الكاملية ، نشأت في دمشق المدرسة  
الأشرفية سنة ٦٢٦ هـ ، فكان أول شيوخها أبا عمرو بن الصلاح <sup>(٢)</sup> ودرس  
في هذه الدار أيضاً الإمام النووي <sup>(٣)</sup>

وبعد قامت في دمشق دور أخرى للحديث ، ولكنها لم تكن ذات شأن  
عظيم <sup>(٤)</sup> وهذه الدور جميعاً لم تفلح حياتها . لأنها لم تثمر كمدارس لفته  
والأحلام وسيلة إلى مناصب ولفظه ، والخطوة عند العلماء ، ثم هي فوق  
ذلك . لم تثمر تشيعة الله الوعظ من صلات أحدث الدين صلوا يؤثرون الرحلة  
و حواف الألقاب

١ هو أحمد بن علي بن أبي الفوارس ، وهو تلميذ أبي بكر بن  
سليم بن علي بن أبي الفوارس ، توفي سنة ٦٢٢ هـ ، وكان أول أستاذ  
لدار الحديث في دمشق ، وكان له من التلاميذ من كان له شأن في دار الحديث  
في دمشق والاهلية

٢ هو أحمد بن علي بن أبي الفوارس ، وهو تلميذ أبي بكر بن  
سليم بن علي بن أبي الفوارس ، توفي سنة ٦٢٢ هـ

٣ هو الإمام أحمد بن علي بن أبي الفوارس ، وهو تلميذ أبي بكر بن  
سليم بن علي بن أبي الفوارس ، توفي سنة ٦٢٢ هـ

٤ هو أحمد بن علي بن أبي الفوارس ، وهو تلميذ أبي بكر بن

سليم بن علي بن أبي الفوارس ، وهو تلميذ أبي بكر بن  
سليم بن علي بن أبي الفوارس ، وهو تلميذ أبي بكر بن  
سليم بن علي بن أبي الفوارس ، وهو تلميذ أبي بكر بن

## انساب المحدثين

وكما أضحى العلماء على الرجال في طلب الحديث نقداً محمداً ، تناسلوا منهم  
في أرحله ، نحو أن ، طفقوا على الدراسة في بلادهم في الأقاليم المحيطة به  
نقداً « رسمية » كانوا يستحسنون إلحاقها باسمهم عند ترجمتهم تعرف طبعهم  
ودرجاتهم وطرق تجميعهم للحديث وأدائهم

وأشهر الأنساب لقي بهو على نمبر يهت ثلاثه انسابه  
والحديث واحد

فالمعتمد هو من يروي حديثاً مسنداً ، موثقاً كل عده عده أنه أم يس  
له إلا مجرد روايته <sup>(١)</sup>

والمحدث رفعه بحث عرف لأبي زيد ، لعبد ، ونحوه لرجال ، ونحوه  
وغيره ، وحفظ مع ذلك حله مستكثرة من السون ، ونحوه ، ككتب اسمه ونحوه  
نحوه من حسن وسنن يهت ومعه طرائق ، ونحوه ، إلى حد فخره  
من الأحرار الحديثية <sup>(٢)</sup>

فما أخذ هو علام درجة ، ورفعهم مقاماً ، فمن صفاته أن يكون عارفاً

### (١) طرق الرواية

١ - الرواية التي هي رواية الحديث في الحديث الحديث ، ٢ - مقبولة من  
الرجال ، وقد كانت في الحديث الحديث ، ولأنها دون الحديث ، وقد كانت  
ووضع الحديث عن الرواية ، كان في الحديث الحديث ، وقد كانت في الحديث الحديث ،  
في الحديث الحديث

سئل رسول الله ﷺ بصيراً بصرفه ، مئزاً لأسديده ، يحفظ ما جمع  
 أهل المعرفة على صحته ، وما اجتمعوا فيه للاحتهاد في حال مقتته ، يعرف فرق  
 ما بين قولهم : فلان حجة وفلان ثقة ، ومقبول ، ووسط ، ولا بأس به ،  
 وصدوق ، وصحيح ، وشيخ ، ولس ، وضعيف ، ومروك ، وذهب الحديث ،  
 وبغير الزاوية شعارات نخو عن فلان ، وإن فلاناً به يعرف اختلاف  
 الحكم في ذلك من أن يكون اسماً صحابياً ، ونامياً ، والحكم في قول الراوي .  
 قال فلان ، وعن فلان ، وإن ذلك مقبول من أهل السبيل دون ثبات السماع عن  
 النفس ، ويعرف اللصقي الحديث تكون رواها وما عداها صحيحاً ، ويميز الحفظ  
 التي درخت في شوب وصارت مصص لا تصحها به ، ويكون قد تم سطر في  
 حال الرواية بما أعلم الحديث دون ما سواه ، لأنه علم لا يفتق إلا من وقف معه  
 عليه ، ولم يصح تيرد من علومه به ، <sup>(١)</sup> ولعل أهم صمد الحفظ — كما  
 يستسط من قوا المصدا ، تصاريمهم — أنه يتوسع في أسماء الرجال حتى يعرف  
 شيوخه وشيوخه شيوخه طيفه بعد طيفه ، بحيث يكون مدبره عن كل صفة أكثر  
 مما يحمله <sup>(٢)</sup> ويمتد كثير من نقاد الحديث الذين يحور تسميتهم «الحافظ»  
 في كل زمان ومكان ، وربما «يتعذر وجودهم» <sup>(٣)</sup> ، لما يشترط لهم من  
 نادر صفات وصحة العلم . وحسبك أن الوصف بالحفظ على الإطلاق بصرف

١ - حاشية ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤١١ - ١٤١٢ - ١٤١٣ - ١٤١٤ - ١٤١٥ - ١٤١٦ - ١٤١٧ - ١٤١٨ - ١٤١٩ - ١٤٢٠ - ١٤٢١ - ١٤٢٢ - ١٤٢٣ - ١٤٢٤ - ١٤٢٥ - ١٤٢٦ - ١٤٢٧ - ١٤٢٨ - ١٤٢٩ - ١٤٣٠ - ١٤٣١ - ١٤٣٢ - ١٤٣٣ - ١٤٣٤ - ١٤٣٥ - ١٤٣٦ - ١٤٣٧ - ١٤٣٨ - ١٤٣٩ - ١٤٤٠ - ١٤٤١ - ١٤٤٢ - ١٤٤٣ - ١٤٤٤ - ١٤٤٥ - ١٤٤٦ - ١٤٤٧ - ١٤٤٨ - ١٤٤٩ - ١٤٥٠ - ١٤٥١ - ١٤٥٢ - ١٤٥٣ - ١٤٥٤ - ١٤٥٥ - ١٤٥٦ - ١٤٥٧ - ١٤٥٨ - ١٤٥٩ - ١٤٦٠ - ١٤٦١ - ١٤٦٢ - ١٤٦٣ - ١٤٦٤ - ١٤٦٥ - ١٤٦٦ - ١٤٦٧ - ١٤٦٨ - ١٤٦٩ - ١٤٧٠ - ١٤٧١ - ١٤٧٢ - ١٤٧٣ - ١٤٧٤ - ١٤٧٥ - ١٤٧٦ - ١٤٧٧ - ١٤٧٨ - ١٤٧٩ - ١٤٨٠ - ١٤٨١ - ١٤٨٢ - ١٤٨٣ - ١٤٨٤ - ١٤٨٥ - ١٤٨٦ - ١٤٨٧ - ١٤٨٨ - ١٤٨٩ - ١٤٩٠ - ١٤٩١ - ١٤٩٢ - ١٤٩٣ - ١٤٩٤ - ١٤٩٥ - ١٤٩٦ - ١٤٩٧ - ١٤٩٨ - ١٤٩٩ - ١٥٠٠ - ١٥٠١ - ١٥٠٢ - ١٥٠٣ - ١٥٠٤ - ١٥٠٥

على هذا الحديث خاصة ، فلا يقول قارئ القرآن نفسي فلان الحافظ ، ولا يقول النحوي : علمني فلان الحافظ <sup>(١)</sup>

ودهب ليس يعلو في أحباط كل مذهب ، فقد عنت كُتُب الأمام  
أحمد في اليوم الذي مات فيه ، فسعت اثني عشر حملاً ، ما على ظهر كتاب منها  
« حدث فلان » ولا في بطنه « حبرة فلان » ، وكل ذلك كان يحفظه من صهره<sup>(٢)</sup>  
وقال يحيى بن معين<sup>٣</sup> : « كنت بيدي هدهد ستة ألف حديث »<sup>(١)</sup> ، ولا  
عجب في ذلك ، فقد رث يحيى<sup>٤</sup> أكثر من ستة قنطرة وأربعة عشر قنطرة آملوءة كتباً<sup>(٥)</sup> .  
ومرّ ابن عقدة<sup>٦</sup> ليس أقل عملاً ، لأب الأحدث بصورة حافظاً مع ستة  
ألف حديث فملاها من حفظه على إحوة أرمته ، ولا بعد أن يكون حافظاً غير ها .  
قال عنه الله العامري : وهو أحد هؤلاء الأربعة<sup>(٧)</sup> . ثبت مع جوني بالسكوفة  
عمدة سبعين مكتب عن ابن عقدة ، فعادوا الانصراف وذهب . فقال س  
عمدة قد كتبتهم بما سمعتم : أقول شيخ سمعت منه ، عددي عنه ستة ألف  
حديث ( قال ) : سمعت أبي الشيخ ، نحن إحوة أرمته ، قد كتب كل

423 05 11 1964 1

$$r = 4, 5, 6, 7, 8, 9, 10, 11, 12, 13, 14, 15, 16, 17, 18, 19, 20, 21, 22, 23, 24, 25, 26, 27, 28, 29, 30, 31, 32, 33, 34, 35, 36, 37, 38, 39, 40, 41, 42, 43, 44, 45, 46, 47, 48, 49, 50, 51, 52, 53, 54, 55, 56, 57, 58, 59, 60, 61, 62, 63, 64, 65, 66, 67, 68, 69, 70, 71, 72, 73, 74, 75, 76, 77, 78, 79, 80, 81, 82, 83, 84, 85, 86, 87, 88, 89, 90, 91, 92, 93, 94, 95, 96, 97, 98, 99, 100, 101, 102, 103, 104, 105, 106, 107, 108, 109, 110, 111, 112, 113, 114, 115, 116, 117, 118, 119, 120, 121, 122, 123, 124, 125, 126, 127, 128, 129, 130, 131, 132, 133, 134, 135, 136, 137, 138, 139, 140, 141, 142, 143, 144, 145, 146, 147, 148, 149, 150, 151, 152, 153, 154, 155, 156, 157, 158, 159, 160, 161, 162, 163, 164, 165, 166, 167, 168, 169, 170, 171, 172, 173, 174, 175, 176, 177, 178, 179, 180, 181, 182, 183, 184, 185, 186, 187, 188, 189, 190, 191, 192, 193, 194, 195, 196, 197, 198, 199, 200, 201, 202, 203, 204, 205, 206, 207, 208, 209, 210, 211, 212, 213, 214, 215, 216, 217, 218, 219, 220, 221, 222, 223, 224, 225, 226, 227, 228, 229, 230, 231, 232, 233, 234, 235, 236, 237, 238, 239, 240, 241, 242, 243, 244, 245, 246, 247, 248, 249, 250, 251, 252, 253, 254, 255, 256, 257, 258, 259, 260, 261, 262, 263, 264, 265, 266, 267, 268, 269, 270, 271, 272, 273, 274, 275, 276, 277, 278, 279, 280, 281, 282, 283, 284, 285, 286, 287, 288, 289, 290, 291, 292, 293, 294, 295, 296, 297, 298, 299, 300, 301, 302, 303, 304, 305, 306, 307, 308, 309, 310, 311, 312, 313, 314, 315, 316, 317, 318, 319, 320, 321, 322, 323, 324, 325, 326, 327, 328, 329, 330, 331, 332, 333, 334, 335, 336, 337, 338, 339, 340, 341, 342, 343, 344, 345, 346, 347, 348, 349, 350, 351, 352, 353, 354, 355, 356, 357, 358, 359, 360, 361, 362, 363, 364, 365, 366, 367, 368, 369, 370, 371, 372, 373, 374, 375, 376, 377, 378, 379, 380, 381, 382, 383, 384, 385, 386, 387, 388, 389, 390, 391, 392, 393, 394, 395, 396, 397, 398, 399, 400, 401, 402, 403, 404, 405, 406, 407, 408, 409, 410, 411, 412, 413, 414, 415, 416, 417, 418, 419, 420, 421, 422, 423, 424, 425, 426, 427, 428, 429, 430, 431, 432, 433, 434, 435, 436, 437, 438, 439, 440, 441, 442, 443, 444, 445, 446, 447, 448, 449, 450, 451, 452, 453, 454, 455, 456, 457, 458, 459, 460, 461, 462, 463, 464, 465, 466, 467, 468, 469, 470, 471, 472, 473, 474, 475, 476, 477, 478, 479, 480, 481, 482, 483, 484, 485, 486, 487, 488, 489, 490, 491, 492, 493, 494, 495, 496, 497, 498, 499, 500, 501, 502, 503, 504, 505, 506, 507, 508, 509, 510, 511, 512, 513, 514, 515, 516, 517, 518, 519, 520, 521, 522, 523, 524, 525, 526, 527, 528, 529, 530, 531, 532, 533, 534, 535, 536, 537, 538, 539, 540, 541, 542, 543, 544, 545, 546, 547, 548, 549, 550, 551, 552, 553, 554, 555, 556, 557, 558, 559, 560, 561, 562, 563, 564, 565, 566, 567, 568, 569, 570, 571, 572, 573, 574, 575, 576, 577, 578, 579, 580, 581, 582, 583, 584, 585, 586, 587, 588, 589, 590, 591, 592, 593, 594, 595, 596, 597, 598, 599, 600, 601, 602, 603, 604, 605, 606, 607, 608, 609, 610, 611, 612, 613, 614, 615, 616, 617, 618, 619, 620, 621, 622, 623, 624, 625, 626, 627, 628, 629, 630, 631, 632, 633, 634, 635, 636, 637, 638, 639, 640, 641, 642, 643, 644, 645, 646, 647, 648, 649, 650, 651, 652, 653, 654, 655, 656, 657, 658, 659, 660, 661, 662, 663, 664, 665, 666, 667, 668, 669, 670, 671, 672, 673, 674, 675, 676, 677, 678, 679, 680, 681, 682, 683, 684, 685, 686, 687, 688, 689, 690, 691, 692, 693, 694, 695, 696, 697, 698, 699, 700, 701, 702, 703, 704, 705, 706, 707, 708, 709, 710, 711, 712, 713, 714, 715, 716, 717, 718, 719, 720, 721, 722, 723, 724, 725, 726, 727, 728, 729, 730, 731, 732, 733, 734, 735, 736, 737, 738, 739, 740, 741, 742, 743, 744, 745, 746, 747, 748, 749, 750, 751, 752, 753, 754, 755, 756, 757, 758, 759, 760, 761, 762, 763, 764, 765, 766, 767, 768, 769, 770, 771, 772, 773, 774, 775, 776, 777, 778, 779, 780, 781, 782, 783, 784, 785, 786, 787, 788, 789, 790, 791, 792, 793, 794, 795, 796, 797, 798, 799, 800, 801, 802, 803, 804, 805, 806, 807, 808, 809, 810, 811, 812, 813, 814, 815, 816, 817, 818, 819, 820, 821, 822, 823, 824, 825, 826, 827, 828, 829, 830, 831, 832, 833, 834, 835, 836, 837, 838, 839, 840, 841,$$

(٣) هو مستخدم ، ونام خبره و المذهب ، أموره ، كبره على من هم من عوالم

[illegible]

4.  $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$

١٠٠٠

(٦) هو المرحوم دعاه المصطفى أحمد بن محمد بن سعيد الكوثري أبو الحسن مؤيد

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعہ اُن سبھی «حفظ» فقال احدكم «في «امدحل» «كل واحد  
من الخصاص يحفظ حسن منه ألف حدث»<sup>۲۱</sup> وروى غيره أن الحد الأدنى  
بمعنى «لا يقل عن عشرين ألفاً»، واكثر فيجب للذين من سبب اسس<sup>۲۲</sup> بالاحص  
أن هذه النفقة نسبية، وأن لكل ركن من اصطلاحاً وتحديداً. فيقول «ما  
ما يحكي عن بعض المتقدمين من قولهم: كل لا يمت صاحب حدث من لم  
يكتب عشرين ألف حديث في الإملاء حديث بحسب رتبته»<sup>۲۳</sup>

وإذا كان العدد المخصوص يردد بين مئات الألف وعشرات ألفه ، وهو فرق  
 عظيم جداً ، فإن هذا يردد تمبيلاً وصحاً ، شين يذكر مئات شين أحفظ  
 المرفوع إلى **حي** صلى الله عليه وسلم ، وأوقوف على صحابي ، ومصنوع حتى السعي  
 حسب الإمام أحمد بن أبي ربيعة **كان** يجمع سبع منه ، فسر  
 ليعني <sup>(٥)</sup> ذات بقوله **وإذا ما صح** من الأحداث ، وقابل بحمد  
 والابن ، <sup>(٦)</sup> وقد يشمل حمده الصحيح وغير الصحيح قال الإمام البخاري

[illegible]

۴۔ اے رُکھی ۶

۳ هو ابو له - ر خود در عهد آخوند مودت  
الاندلسي الأعلم ، اندري الكوفي ، أحمد والأعلام حجازي ، وفه منه ١٠٠ ن عيون يلا  
في قديمه به ي و ش ، ف والزه  
ع ، ند بسا ال دوى ص ٦  
د سار . جه لا بوي  
- در - راوي ص ٦

« لحفظ منه ألف حديث صحيح . وثلاثي ألف حديث غير صحيح » (١) .  
وكانهم حين تقصرون على عشرات الألف لا يريدون إلا ما صح  
من الأحاديث لمجموعة

ويعرفون من الحديث ما كانوا يريدون من علو ليس في شأنهم لو كان هم  
خير من أمرهم ، فإن واحد منكم عند الحديث يسوقه الناس بانقرعة حتى يخرجه  
ويرويه " وكتب أحدهم : بحفظ مئات الألف فلا يروي إلا عشراتها ،  
ويعقد عشرات آلاف فلا يبحث إلا ما أحدها . وهم يشترطون على أنفسهم  
- فوق هذا كله - العمق في علم ومعرفة الدراية . لا مجرد لا إكثار . وسومع  
في الرواية (٢)

#### رواية الحديث بالحفظ

ويذكر كونه لهُؤلاء الحديث . إذ عرفنا أن العلماء كانوا - ولا سيما في  
بادي الأمر - يشددون في الرواية بالحفظ والعص ، ولا يتساهلون حتى بالواو  
وعماء هؤلاء يرون أن على المؤدي أن يروي ما تحمله اللفظ الذي تنقاه من  
تسجته دون تغيير ، لا حذف ولا زيادة ، استمسوا على ذلك فتونه بالحفظ  
« ينظر الله امرءاً سمع حديثاً فذى كما سمعه ، فرب مبلغ أوعى من سامع » (٣)  
وسمي به عنه السلام لصحة الحرص على حفظه السوي ، كما فعل مع البراء  
أن عذب حين عاد ثامنه قراءة الدعاء الذي علمه . ياء عند أحد المصحح ،

١ - حديث الـ و ياءه : ١  
٢ - الحديث : ٢ - ٣  
٣ - الحديث : ٤ - ٥  
٤ - الحديث : ٦ - ٧





كما جمعت من في رسول الله ﷺ (١)

وفي عصر السبعين وثمانين طلع كثير من الرواة يؤتي حديث رسول الله ﷺ بلفظه ونصه ، ومن كل حروب منهم لا يرون ناساً بالرواية على المعنى ، قال ابن عوف : « دركت ثلاثة شديدين في الحروف ، وثلاثة برحوصون في المعاني . فاما أصحاح المعاني فالحس والشمي والسحي . واما أصحاح الحروف فالحاسم بن محمد ورجاء بن حيوة ومحمد بن سيرين » (٢)

ولقد صور الأعشى شدة الرواة بالحروف فحمد لهم هذا التشدد ونهى به قائلاً : « كان لهم عند أقوام كل أحدم لأن يجر من سماه أحب ، به من أن يريد به وإوا أو الفاء أو دالا ، وإن أحدم اليوم يحلف على السمكة إنها سمية وبها مبروة » (٣)

ولا عرو إذا حرص هؤلاء أنور عوف على قول النبي ﷺ « ينبغي » لا « يسد » (٤) ، ولا عرو إذا « صهروا شكهم بعبارة صريحة ، فقال الراوي « أسلم وغفار أو غفار وسلم » (٥) « ز » « عى خيراً » أو « عى خيراً » (٦) بالتشديد أو لتخفيف وإن الأمر لأحد بالخرف من مناية عند الرواة من هذا كله ، فمقصود يشرح من تعبير اللحن ، ويبقى كلام الراوي صحيحاً كان

كلمة ١١٠ وان مر هو المصنف حسن عند الله بن عمر بن الخطاب

لؤي سنة ١٢

(١) حديث لأخلاق أبي جهم ١٠١٠

(٢) كلمة ١١٠٨ والحق هو سيبويه (١٠٠٨)

(٣) الكافية ١٠١

(٤) الكافية ١٠٩

(٥) الكافية ٨٠

أو تابعياً على حاله ، لأن القوم حديثه هكذا ، فلا ضمير من اسمعيل « حوث »  
 بدلاً من « حيث » <sup>(١)</sup> أو « لنيت » بدلاً من « حوث » <sup>(٢)</sup> و « عوناه  
 القر » بدلاً من « وعنده » <sup>(٣)</sup> ولدت روى عن ابن سيرين أنه « كان  
 يلحن كما يلحن الراوي » <sup>(٤)</sup> و « تر الامم » أو « عبد حذرة إمام اللحن  
 على حاله قوته » لأهل الحديث لغة ، ولأهل العربية لغة ، ولغة أهل العربية  
 أقبس ، ولا نجد بداً من ادّعاء به الحديث من أهل السجاء <sup>(٥)</sup>

نم رأى علماء أن يتزوا في هذا الموضوع بين من يحيل اسمي وحر لا يحيله  
 فرأوا أنه لابد من تغيير اللحن إلى « عدا » <sup>(٦)</sup> . وقالوا بضرورة رد  
 الحديث إلى بصواب ، إذا كان روي به قد حلف موحّد لا عراب <sup>(٧)</sup> .

أما الطائفة التي لم تر بأصاً في رواه حديث باسمي ، فأنه اشترطت لذلك  
 شروطاً ، منها أن يكون الراوي عماً ماسحوداً والصرف وعلوه اللغة عراً بمذلولات  
 الألف ط ومقاصدها ، بصيراً بمدى التفاوت بينها ، قادر على أن يؤدي الحديث  
 أداءً حاليّاً من اللحن ، لأن رسول الله ﷺ فصيح من علق بالصاد ، من الكتب

(١) الكفاية ١٨٢

(٢) الكفاية ١٨٣

(٣) الكفاية ٨٠

(٤) الكفاية ١٨٦

(٥) الكفاية ٨٢ وروى عنه هو الدار بن سلام ، أحد كبار الأئمة في الحديث

وإمامه توفي سنة ٢٠٤ هـ

(٦) الكفاية ١٩٩

(٧) جامع لأحاديث الراوي ١٠٣ ووجه

عليه أن يضع المؤدي في فيه لئلا يستحيل أن يقع منه . قال الأصمعي : « أحسن عليه إذا يعرف عربية أن يدخل في قوله » من كتب عني معصداً فليكن مقصده من سار « فإن النبي ﷺ لم يكن يلحن ، فهي رويت عنه ولحنت فيه كدنت عليه » (١) .

وإذا كانت علوم العرسة متشعبة ، والإحصاء وبالعوارق الدقيقة بين العاطلها ومطلولاتها شبه مستحبة . مع بعض العلماء غير الصحابة من روايه الحديث بالمعنى ، لأن « جعلتهم عربية ، ولقنهم سليقة » . قال القاسمي أبو بكر بن عربي (٢) « إن هذا الخلاف إنما يكون في عصر الصحابة ومنهم . وإنما من سواهم فلا يجوز لهم تبديل اللفظ بالمعنى ، وإن استوفى ذلك المعنى ، فأنالوا جوازاً له لكل أحد . كما عني ثقة من الأحدث بالحدث . إذ كل واحد إلى زمان هذا قد بدل ما نقل ، وحمل الحرف بدل الحرف فيما رآه ، فيكون خروجاً من الأحكام حملة . والصحابة بخلاف ذلك ، فإنهم اجتمع فيهم أمران عظيمان : أحدهما الفصاحة والبلاغة ، إذ جعلتهم عربية ، ولقنهم سليقة . الثاني : أنهم شاهدوا قول النبي ﷺ ومعه . ففأذنهم المشاهدة عقل أسمى حملة واستنباه المقصد كله . وليس من أخبر كمن عاب . ألا نراهم يقولون في كل حديث . « أمر رسول الله ﷺ بكذا » و « نهى رسول الله ﷺ عن كذا » ولا يدركون

(١) اختصار علوم الحديث ١٠٢

(٢) هو محمد بن عبد الله بن عماري المعروف بابي العربي . من مشاهير علماء شافعية توفى سنة ٤٠٤ هـ .

عظه ؟ وكان ذلك خبراً صحيحاً ، وقللاً لارماً ، وهذا لا ينبغي أن يتربص فيه منصف لبيانه « (١) .

ووقف الامام مالك من ارواية بمعنى موقفاً وسطاً ، فاحرها فيما لم يرفع إلى رسول الله ، وتشدد في معناه في الأحاديث المرفوعة ، حتى كان رضي الله عنه - ورعاً منه واحتياطاً - ينحط عن السوء الباء والتاء في حديث رسول الله ﷺ كما روى عنه البيهقي في « منخله » (٢)

على أن ابن الصلاح لا يرى ضرورة للتشدد في رواية الحديث بمعنى في المرفوع دون سواه ، وإنما هو يشترط على من يريد الأداء بمعنى في المرفوع وغيره اكتساب العلم بالمعربة والمقدرة على التصرف الصحيح فيها على الوجه الذي ذكرناه ، فإنه يقول « ومنعه بعضهم في حديث رسول الله ﷺ وأحاره في غيره والأصح حوار ذلك في الجميع . إذا كان عادياً بما وصفه ، قاطعاً بأنه قدى معنى اللفظ الذي بلغه لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة وسلف الأولين ، وكثيراً ما كانوا يقولون معنى واحداً في أمر واحد باللفظ مختلفة ، وما ذلك إلا لأن معونهم كان على المعنى دون اللفظ . ثم إن هذا الخلاف لا نراه حارباً ولا أحراه الناس - فيما يعلم - فيما تضمنته نصوص الكتب ، فليس لأحد أن يعبر بلفظ شيء من كتاب مصنف وينتدبه فيه لفظاً آخر بمعناه . فإن ارواية بالمعنى رخص فيها من رخص ، بل كان عليهم في ضبط الالفاظ والحدود عليها من

(١) أحكام القرآن ١٠٠

(٢) المصنف لمحمد ١٥٨ وما راجع في كتابه ١٠٩ .

الخرج ولصب . وذلك غير موجود فيها اشتملت عليه بطور الأوراق والكتيب ؛  
ولأنه إن ثبت تغيير اللفظ ، فليس يثبت تغيير تصنيف غيره .<sup>(١)</sup>

و رواية بالمعنى يعني أن تحمل مقسمة بعض المصنفات أدلة على الحقيقة  
والورع ، على روي الحديث ، إذا شك في لفظ من روايته أن يقسمه بقوله .  
« أو كما قال » ، « أو كما ورد »<sup>(٢)</sup>

و أكثر الرواة يحرصون على أن يؤدوا الحديث تماماً بجميع نواحيه ، ويرون  
في ذلك صرامة من العناية بالمتن السوي ، لأن بعض العلماء يتساهلون في  
احصاء الحديث ، فيجدون بعضه ، ويقدمونه ، ويروونه بتأريفي في مناسبات  
مختلفة ، كما صرح به في صحيحه . . . الأئمة في صيغ الحديث موصفاً  
للقد ، لأنهم لا يحفظونه إلا بتمامه في ذلك ، لا إذا كان قد ورد الخبر تماماً  
في رواية أخرى ، وإنما لا يحدوا احصاء الحديث ، ولم يرد تماماً من طريق  
أخرى ، فلا يكون ذلك تماماً ، يجب تتبعه<sup>(٣)</sup>

وهذا ما هو في أداء الحديث كل تتبعه طبيعة للعلماء عند تحمله . فمن  
فلان يقدم بعض الأئمة على إباحة الأداء بالضم ، أو على لادن احصاء  
المروي وتصنيفه . ترخص كثير منهم في تحمل الحديث بصرف حدديدة  
ليست من اصحاب في ثبوته ، ولم يكن ترخصهم هذا - في نظر الجمهور - مبيح  
الأثر ولا شديد الخطر .

١ علوم الحديث لابن عديم . ١٠

٢ روى الحديث

٣ الدعاء عند

أحدث هذه الرحلة في طلب الحديث تصعب شيئاً فشيئاً ، وبات الرجال  
أنفسهم لا يستطيعون أن يقولوا على المشافة وخلق الماشر ، فقد يصرون  
أكساد المطي إلى مام عظيم حتى إذا أصبحوا نلقه وجهه قبعوا منه  
الكتاب يرضونه عليه ، أو ياجزة يخصهم بها ، أو أخرا حذينة  
يأولهم إيها مع رده لهم بروايتها ، وقد يتطوع هذا الامام نفسه  
بإعلامهم بمرؤيته ، أو أوصه لهم بعض مكنوباته ، فينفقون  
تلقاً وبروونها مطشبين كما لو كان صاحبها قد أحرمهم سارة صريحة لا تس  
فيها ولا بهام . بل لقد أمسى المشحرون لا يجدون حاجة للرحلة ولا لتحمل  
مشقها إذ أصبح حفاهم ولعبرهم برووا كل ما يجدون من الكتب والمخطوطات  
سواء أنقوا أصحابها أم لم يتقوهم وذلك كله يعني أن شاع لم يعد — كما في  
فجر الاسلام — لصورة الوحيدة لتحمل الحديث ودائه ، وإنما صبح إحدى  
الطرق الثمان التي استقرأها نقاد الحديث

وبحسب الذي سيدور حول هذه الطرق الثمان ، ودراستها وتنوع اصطلاحاتها  
ودقة تمثيل بين عبارتها مسجدة القارىء معه على . وبعد مع الحديثين لأول  
مرة ، فليحصر القلب وبرهه السمع . فإن هؤلاء العلماء لعنه الخاصة لقي  
ولم تطرب بإيقاعها الخلو كلمة لشعر والموسيقى ، فهي تعجب بمحتواها العميق  
كلمة عدة في من اخذ و تحليل

## نحو الخمس

تحمّل أحدث وصوره

أولاً - السماع :

من اشبهه والسماع المباشر - على طريقة الرعل الأول من الرواة -  
استقر صلاب العلم إلى أحد أحدث عن طريق القراءة ، أو الإحارة ، أو المناولة ،  
أو المكاتبة ، أو الإعلام ، أو الوصية ، أو الوحدة . وهذه الصور السبع -  
مع إضافة السماع إليها - هي صور التحمل الثمان في تحديد ماهية القوم في تعليم<sup>(١)</sup> .  
ولعل من نافلة القول أن تشير مرة أخرى إلى أن السماع أعلى هذه صور  
وارفعها وأقواها . غير أن من الضروري أن ننظر الآن إلى السماع نظرة خاصة  
من زاوية المحدثين ، ومن خلال تدريسهم واصلاحاتهم عندئذ يتبين لنا أن  
السماع هو أن يسمع المتحمل من مخط شيعه ، سواء أحدثه الشيخ من كتاب  
يقرؤه ثم من مخطوطاته وسواء أنسى عليه أم لم يعمل عليه<sup>(٢)</sup> .

(١) التدريس ٢٩

(٢) ص ١٢٠ من مخطوطات في اللغة ج ١٠٠



ومن المعروف في لغة العرب أن قول الراوي «حدثنا فلان» أو أخبرنا أو شأنا وذكر لنا أو قال لنا تعيد معنى حديثه ، فعلى عند علماء اللغة تساوي قول الراوي «سمعت فلانا قال سمعت فلانا» . وشك كثير من المحدثين أن يمحروا عن طريقة علماء اللغة في اصطلاحاتهم ، حتى لم يعرفوا بين المصادر المذكورة ، وراح كل مسنده بحديث هذه مصادر على سواء ، وروي عن كثير من المتقدمين أنهم كانوا «يقولون» في غلب حديثهم الذي يروونه («خبرنا») ولا يكادون يقولون «حدثنا»<sup>(١)</sup> وقال رحل للإمام أحمد يا أبا عبد الله ، إن عبد الرزق<sup>(٢)</sup> ما كان يقول «حدثنا» ، كان يقول : («خبرنا») ، هذا أحمد بن حنبل «حدثنا وأخبرنا واحدا»<sup>(٣)</sup> . وقد يكون إنباط هؤلاء المتقدمين («خبرنا») على الأعمام الأخرى لقي تعيد

٢١٥  
٢٢٥

٣، هو العلم الذي لا يحد به من محمد بن عبد الوهاب سنة ١٢٠٠  
 ٤، الخلدية من ١٢٠٠ وبعدها إلى أحمد بن محمد بن عبد الوهاب أحلا صاورة  
 ٥، حديثه في عهد من أهل العلم إلى محمد بن محمد بن عبد الوهاب في جميع  
 هذه أصنافه في هذه الحديث في سنة ١٢٠٠ وبعدها إلى أحمد بن محمد بن عبد الوهاب  
 ٦، أصنافه في عهد أحمد بن محمد بن عبد الوهاب في سنة ١٢٠٠ وبعدها إلى أحمد بن محمد بن عبد الوهاب  
 ٧، بحث من هو لا يحد به من محمد بن عبد الوهاب سنة ١٢٠٠ وبعدها إلى أحمد بن محمد بن عبد الوهاب

السعديث لمة سبب شيوعها وكثرة اسمها <sup>(١)</sup> وقد يكون التعبير (حبرنا) أوسع وأشمل من التلغظ بنيرها ، فميم بن حماد <sup>(٢)</sup> يقول : ما رأيت ابن المارك <sup>(٣)</sup> يقول قط . (حدثنا) كأنه رى (حبرنا) أوسع <sup>(٤)</sup>

و قد تساوت هذه العبارات جميعاً في مادة التحديث والسماع ، فلا خير أن يقول لقاصي عباس <sup>(٥)</sup> قول عماء للمة ، فيرى أن لاخلاف — عندما يكون السماع من لفظ اسم أو من كتب — أن يقول سماع (حدثنا) و (حبرنا) و (أنا) و سمعت و (قال لنا) و (ذكر لنا) و (فلا) <sup>(٦)</sup>

غير أن نقد الحديث يفصلون دفع كل ليس وإيهام ، فيقولون : يسعى أن يسأل السماع كيف كان فما سمع من لفظ الحديث قبل فيه (حدثنا) وما قرئ عليه قال الراوي فيه (قرأت) . إن كان معناه بقراءته ؛ ويقول فيها معناه قراءة غيره (قرئ) وأنا أسمع <sup>(٧)</sup>

والأكثر على تقديم لفظ (سمعت) على الألفاظ السابقة ، لا يكاد

#### الكلمة ٢٨١

- ٢١ هو اسم من أسماء من كان من الخراسان ، وهو أبو عبد الله بن عمر ، أول من جمع اسم نولي عروة ، سافر سنة ٢٢٨ هـ ، سجدته سنة ٣٧ هـ .  
٢٢ هو لادم الكبير عدنان بن أ. أبو عبد الله بن توفى سنة ١٩١ هـ .

#### الكلمة ٢٨٢

- ٢٣ هو العالم الثقة الكوفي القاسم بن محمد بن موسى صاحب «الشفاء في مسائل المسحوقين»  
٢٤ والإمام في «تاريخ» ساجدة ووجه مدحه في «الظاهرية» حديث . تولى سنة ١٠٥ هـ .  
٢٥ اختصار علوم الحديث ١٢٢

- ٢٦ أي مع لاخلاف راوى - ١٢٢ - وحده وقد عقد الحبيب حديثه في سكرية

٢٨١ ٢٩٩



الرواة مع المدلين علم يقولوا منهم حديثاً حتى يقول قائلهم (حدثني) أو (سمعت) <sup>(١)</sup> وصيغة الأفراد في التحديث أعلى المرات في نظر الخاطى ابن كثير (٧٧٤) في قول الراوي (حدثنا) و (أخبرنا) احتمال أن يكون في جمع كثير، وربما لا يكون الشيخ قصده بذلك. ولا يصح قصد الشيخ له إلا الأفراد <sup>(٢)</sup>.

وقول المحدث (حدثنا فلان قال حدثنا فلان) على منزلة من قوله (حدثنا فلان عن فلان) إذ كانت «عن» مسعومة في تدليس ما ليس بسماع <sup>(٣)</sup> وقد لاحظ بعض اشعراء المتأخرين هذا حين قال:

يتأذى إليّ علك مديح من حديث، ومارغ من بيان  
ببين قول نقيب «حدثنا سـ» فرق وبين «عن» سميان <sup>(٤)</sup>  
ويجوز أخيراً في سماع أن يقول الراوي (قال له فلان) أو (قال لي) و (ذكر لي)، إذ هي في الاتصال مثل (حدث) وإن كانت أشبه بسماع المداكره <sup>(٥)</sup>.

وأضف هذه عبارات جميعاً أن يقول الراوي (قال) أو (ذكر) من غير (لي) لأنها توم تدليس. وإلى هذا أشار حماد حين قال «لي أكره إذا كنت لم أسمع من أيوب» <sup>(٦)</sup> حديثاً أن يقول (قال أيوب كذا وكذا).

١ - الكفاية ٢١٢

٢ - انصار علوم الحديث ٢٢

٣ - الكفاية ٢٨٩

٤ - الكفاية ٢٩١

٥ - التدریب ١٣٠

٦ - هو أيوب السخيتي وقد سكت برحمه

فيطلق لسان أي قد سمعته منه ،<sup>(١)</sup> وكانت عبارة شعبية بن الحججج<sup>(٢)</sup>  
أشد في ذلك وأعنف حين قال : « لأن أوتي أحب إلي من أن أقول »  
( قال فلا ) ولم يسمع منه ا ،<sup>(٣)</sup> .

ويعود مرة أخرى لتؤكد أن جميع هذه الألفاظ عند علماء اللسان عبارة  
عن التحديث ، ومنها في الأصل مثل ( سمعت فلا ) ( سمعت فلا ) ،  
وإنما اختلف فيها بين فقد احدث في استعمالها من جهة المعروف والمادة<sup>(٤)</sup>  
نابيا - انفراد :

لا حاجة بنا إلى تعريف القراءة ، فمن الواضح أن حقيقتها المستمدة من  
عقلها هي قراءة التلميد على الشيخ حفظاً من قلبه أو من كتاب يطلع فيه<sup>(٥)</sup>  
وإذا كان التلميد يعرض بهذا النوع من التحصيل قراءته على الشيخ ، سميت القراءة  
عزاً لدى كثير من المحدثين<sup>(٦)</sup>

وإذا لم يقرأ التلميد من حفظه أو من كتاب بين يديه ، وإنما سمع غيره يقرأ  
على الشيخ ، فإنه يشترط في شبحه حينئذ أن يكون حافظاً لهذا المقروء عليه ،  
أو مسكناً من مقادير على أصله لصحيح ، ثم لزم الرجوع إلى هذا الأصل بأيدي  
تلاميذه الآخرين بثقات الصائين ، وواحد منهم على الأقل<sup>(٧)</sup> والقراءة

(١) الكفاية ٢٠٠

(٢) مسند بركة

(٣) الكفاية ٢٠٠

(٤) الكفاية ٢٠٠

(٥) التذكرة ١٣١

(٦) التذكرة ٣

(٧) الساعات الخفية ٢٣



على الشيخ وهو يسمع وإنما كذلك .سمع « وجوز كثير من أهل الحديث أن يقول اسلمه عند الأداء .حدث شيخ فراءة غيبه « أو » أخبرنا قراءة عليه « أو » سمعت من الشيخ فراءة غيبه بدر هذا القيد الأخير إرثاً ، لأن عدم ذكره يوم حصول « لسمع » الذي هو أعلى صور التحمل على تحقيق<sup>(١)</sup> . ونحن لم نرى عدل « أخبر » و « حدث » و « سمعت » صيغ مصلاحية تفيد « لسمع » عند الإطلاق

### ثانياً الإجماع :

لاحظنا في « لسمع » أن التحمل يسمع من بعد الشيخ ، وفي « لقراءة » أن التلميذ يرض على شيعه قراءته ، فكانت لصورين تشمل على الرواية مع الاستدانتقل ، إما من الصق واشدقة ، وإما من النقل لصحيح . والاجارة لا تشمل على شيء من هذا ، لأنها عبارة عن إذن الشيخ لتلميذه برواية مسموعة أو مؤلفاته ، ولو لم سمعها منه ولم يقرأها عليه . لذلك يترض ابن حرم على الإجارة ويراها « بدعة غير جائزة » ، ويريد بمصهم على ذلك فيقول متشددي ، سكارها « من قال لغيره : « أجزت لك أن تروي عني ما لم نسمع » فكأنه قال : أجرت لك أن تكذب علي ، لأن الشرع لا يبيح رواية ما لم نسمع »<sup>(٢)</sup> .

وهذه معاللة ، قال بعض صور الإجارة لا يسمع هذا الحد من صعب الرواية ،

١ - بحث أحدث ١٢٥ و ١٢٦ في الحديث ١٣٢

٢ - بحث ١٣٦

من لصور المقولة في الإحارة لدى الجمهور ، دونما تردد (١).

إحارة كتاب ممن أو كتب معينة لشخص معين أو أشخاص معينين ،  
كأن يقول الشيخ ، أحرث لك أو لكم أو لفلان ( مع ذكر اسمه ومميزاته )  
رواية صحيح مسلم أو مس أبي داود أو الكتب الستة أو ما اشتملت عليه  
مؤلفاتي ، وهي كذا وكذا

ويوسع كثيرون فيقولون كذا لك إحارة شخص ممن ، أو أشخاص معينين  
شيء منهم غير معين ، كأن يقول الشيخ أحرث لك أو لكم أو لفلان جميع  
مسموعاتي أو مروياتي أو ما شابه ذلك من عبارات لعنينة فقول هذه  
لصورة قائم على صواب من لا ساع في فهم معنى الإحارة

أما الإحارة بمجهول لجمهور عابثة أحياناً ، وأما الإحارات العامة كأن  
يقول شيخ حزب برواية كذا « ساس » أو « المسلمين » أو  
« الموحدين » أو « أهل عصرى » أو « من شهد لا إله إلا الله » أو  
« من شاء » أو « من شاء فلان » فالحقيق أنها غير حاضرة ، وربما قال  
معصم بخوارها

والأصل في الإحارة أن يصق لشيخ بمقطعا صريح شعاعاً أمام تلميذه ،  
فإن أحاره كتابة من غير تصق لم يصح عند المتشددين غير أن الأرحح  
مداواة كتابة للتصق في هذا الموضوع

والإحارة حتى في صورها المقولة ليست في قوة القراءة فصلاً على السماع ،

(١) انظر في هذه المعنى الشد ب ١٣٧ وما بعده ومما لا يخفى علوم الحديث ١٣٢



وهي تأتي سدّها في الدرجة الثالثة بين درجات تحمل الحديث (١١) .

رابعاً - المأثور :

يريدون بالمأثولة أن يعطي شيخ نصيبه كتاباً أو حديثاً مكتوباً ليقوم بذكره وروايته عنه . وهي على صور متعددة تعارفت قوة وضعفاً . فأعلى صورها وأقواها أن يسأل الشيخ نصيبه الكذب أو الحديث المكنوب ويقول له قد ملكت فيه وأجرتك بروايته فحده مي وأروه عني (١٢) . وتسمى هذه الصورة « مأثولة مع الاحارة » وقد عالى بعضهم في شأنها فحده « أرفع من سماع » لأن الثقة يكتب شيخ مع إده فوق ثقة بالسماع منه وأثبت . لما يدخل من ائوم على السامع والمستمع « لكن الامام النووي يحصل في هذه القضية قوله « والصحيح أنها مضعفة عن السماع ولقراءة » (١٣) ويقارب « المأثولة مع الاحارة » أن يقول لشيخ نصيبه « حد هذا الكتاب فاسحه وراحه ثم رده إلي » .

ودون هاتين لصورتين أن يأتي الجديد شيخه بكتاب من سماع شيخه ، فيأخذه منه ويأمنه ثم يقول له « اروه هذا عني » . ودون هذه اصور يلا ريب أن يأتي نصيب شيخه بكتاب ينسب منه أن يسأله ياد فيجيبه الشيخ إلى رعبه دون أن يطر في الكتاب أو يراحه أو يقاطه

خامساً - المأثولة :

هي أن يكتب الشيخ بخصه أو يكلف غيره أن يكتب عنه بعض حديثه

(١١) الحديث ١٢٨

(١٢) فارق باختصار علوم الحديث ١٣٧

(١٣) بحث الحديث ٣٨

اشخص حاضر بين يديه يسمى له عليه . ولشخص غائب عنه ترسل كنية  
إليه <sup>(١)</sup> . وقوة ثقة بها لا يصرق ، يباشك بالنسخة إلى الحاضر امكتوب له  
لأنه يرى نفسه خط شيخ أو خط كاتبه بحضور شيخ ، قراره . وأما بالنسبة  
إلى الغائب المكتوب له ، فإن الثقة بالمكتوبة لا تصفح حافاً لما يتصدر إلى  
الدهس لأمر دله . لأن ثمة لرسول كافية في قناع مرسل إليه من المكتوب  
من خط لشيخ أو خط لكاتب عن الشيخ <sup>(٢)</sup> وفي هذه الحال يشترط  
يكون الكتاب والرسول نفساً من يمين

، فـ تشدد معصية فاشترط في « مكتوبة » أن تكون مقروءة « بالأحارة »  
وهو تشدد لا موع به ، لأن أنكار الرواة أخذوا بالمساكنة وحدها غير مقروءة ،  
فهذا محري بردي في كتاب « الألبس والهدية » أنه كتب إلى محمد بن شار  
وروى حديثه <sup>(٣)</sup> وهذا مسلم بنون في « صحبه » كست إلى جابر  
ابن سمرة مع - لامي دفع أب - محري نبي - سمعه من رسول الله ﷺ  
فكتب إلي - سمعت من رسول الله ﷺ يوم جمعة عشية ربحم الأسمي . <sup>(٤)</sup>  
الح . . . الحديث

ولا ريب أن امكتوبة مع لإحارة أقوى من امكتوبة وحدها ، بل ذهب  
معصية إلى ترجيح المساكنة المقروءة بالأحارة حتى على المطاع نفسه <sup>(٥)</sup>

- 
- ١ - طرق ومعه لأحد ٢٠٨ و ٢٠٩
  - ٢ - واحد أو أكثر لا بأس . لا بأس به . وقد يقع فيه الالتباس كما لاحظت ابن  
صلاح . انظر تدرج ١٠٠
  - ٣ - يوضح لأحد ٢٠٨ و ٢٠٩ حد نخشة
  - ٤ - تدرج برادي ١٠٠
  - ٥ - انظر ٢٠٨

ومن توسع الذي يستحسن تحسه أن يقول المؤدي عن طريق المسكاة  
 صحت أو حدثي أو حثني ، طلاق ، 1 في هذه الأنماط من بهاء .  
 ما إذا فيها بعض المسكاة فلا حرج عليه . من لاقه في تفسيره أن يقول  
 حدثني فلان أو حثني كنهه بحقه ، يحط فلان الذي حمله إلى رسوله أو  
 رسولي فلان ، في محسه أو في محسن سواء ، تكدا وكدا<sup>(١)</sup>  
 ساراً أو عاراً

براد الأعلام أكشف الشيخ باحذر تعيدون هذا الكتاب أو هذا الحديث  
 من مروياته ، من سمعه من فلان ، من ستر أن يصرح باحذره به في أدائه<sup>(٢)</sup>  
 والأكثر على حوار هذه الصورة من صور التحمل مداومت الثقة بالشيخ  
 وموفره ، لأن هذه الثقة تحسه من أن يعينه ، بهبه يك يس من مروياته ،  
 وكأنه بمجرد إعلام به به أصبح مكرمه ومنه في رصده عن تحمله له و أدائه .  
 فالاحذرة بالرواية مضمومة صمما ، لم يذكرها الشيخ صراحة ، ولعلك سمع كثير  
 من المحققين رواية الأعلام ، يصرح الشيخ بمعية بعدم صحته به بالرواية عنه  
 فأنلا به ، هه سمعي أو هذه مرويتي ، وكسي أسمعك من روايتها عني ، أو  
 لا تبصحت ولا تحيرها بك ، أو لكن لا تؤدها عني ، واستدلوا على هذا  
 أنهم إن روي به كهد يكون شئيه ، « شهادة على شهادة » ، فإن الشاهد  
 لثاني لا يصح شهادته ، لا بد أن به الشاهد الأول أن يشهد على شهادته<sup>(٣)</sup> .

١ - تاريخ يوم الجمعة الأول ٥٠٠ ٢ - وحسن عدم الحذر ١٣٩

٣ - الله فب

٤ - الله فب

لكن القاضي عياضاً لا يصح هذا القيس ، ولا يرى وجهاً لمساواة بين شهادة  
على شهادة وبين الاعلام على حد لسوء ، لأن الشهادة على الشهادة - على  
حد تمير - لا تصح إلا مع الأدنى في كل حال ، والحديث عن السماع والقراءة  
لا يحتاج فيه إلى اتفاق ، وأيضاً فاشهادة متفرق عن الرواية في أكثر  
الوجوه ، ( ١ ) .

والمستدل قاضي عباس صريح في توثيقه الرواية بالاعلام  
ولو كان لعدد مجموعاً من شيوخه من الأدباء فيه ويرى بعض الظاهرية<sup>(٢)</sup>  
أنه هي لشيخ تصد عن رواية ما أعصه به مسوٍ لهيه إياه عن رواية  
ما سمعه منه سمعاً حقيقياً<sup>(٣)</sup>  
سابقاً للوصف:

الوصية صورة نادرة من صور اسحق يراد بها تصريح الشيخ عبد الله  
أو علي فراش موته بأنه يوصي لعلاب بكتاب معين كان يرويه <sup>(٤)</sup> وقد  
أباح بعض السلف للشخص الموصى به رواية ذلك الكتاب عن الموصي ، لأنهم  
روا في هذه الوصية شيئاً من الاغلام وضرراً من المناولة ، فكان لشيخ  
بوصيته هذه - نابل تعدد شيئاً مريباً وأعلمه بأنه من مروياته ، غير أن  
العاظم لم ينكر وأصحح ذلك <sup>(٥)</sup>

(٢) المهر به ۱۶ دودوس عی الصاهری  
ظاهر الزموس

۲۴۱ و ۲۴۲: کلاں - کلاں

{ التمارين ٤٤ }

هـ أَلَمْ يَكُنْ أَكْثَرُ عِلْمًا

والمسوعون لرواية الوصية بمفرود - مع ذلك - منها من أضعف صور  
تعمل ، فهي دور مسؤولة والاعلام رغم شبهها بهما من بعض الوجوه .  
وابن الصلاح لا يرى وجهاً لمثبة بين الوصية من جانب ، وبين المسؤولة  
والاعلام من جانب آخر ، ويشدد المكبر على العائدين بهذه المشابهة فيقول :  
« وقد احتج بعضهم بذلك ، فشبهه بفسر الاعلام وقسم الدولة . ولا يصح ذلك  
فان قول من حوز الرواية بمفرود لاعلام والمسؤولة مستغاد كونه ، لا ينقرر  
مثله ولا قريب منه هنا » (١) .

وعلى الموسى له حد أداء روايته أن يلتزم عبارة الموسى ، فلا يريد عليها  
ولا يقص منها ، لأن الوصية بألم كالوصية بآل يجب أن تكون معروفة أفعال  
معية انقذار . فلا بد أن يكون لشيء الوصية به واضحاً أنه كتاب أو  
كتب أو أنه حديث أو حديث أو مسموعات أو مرويات ، وفقاً للتعبير الذي  
تلفظ به الشيخ الموسى .

تماماً - الوجادة :

الوجادة بكر الواو مصدر مؤنث غير مسموع من عرب اصطلاح  
المحدثون على إطلاقه على أحد علم من صحيفة من غير متاع ولا إحارة ولا  
مسؤولة (٢) ، وذلك إذا وجد شخص حديثاً بخط شيخ كالت قد لقيه فآلف  
حظه وعرفه ووثق به ، ثم ينفقه ولكنه استيعن من أن هذا المخطوط صحيح  
النسبة إليه ، وكذلك إذا وجد بعض الأحاديث في كتب مشهورة مؤلفين

(١) توضيح الأفكار ٢ ، ٤٠٤ ، في حاشية ١ .

٢ علوم الحديث ١ ، ١٠٠ ، ١٠١ .

مشهورين . فالشخص الذي قمع يسه على شيء من هذا أن يرويه عن الشيخ على سبيل الحكاية . فيورد مسادا حديثا كما وجهه ويفهم . وحدث بحظ فلاس ، أو بحظ يعصب على شيء من حط فلاس ، وفي الصحيح المشهور ، ويسوق حديثا منها كان يصعب على أحد من أصحابه ، فإنه قال كثيرا ما يقول : « وحدث بحظ أبي حدث فلاس » . ج السند وأما « لا يجوز أن يقول إراعي منه ذلك من فلاس » ، حدث أو أخبرنا فلاس ، سمعت منه ، « وحدث بحظه » وهو شاك في ذلك ، فهذا كله قد ليس قبيح إذا كان بحظ يومئذ سمعته . « وانه يقول : فلاس ، أو ينبغي أن فلاس » . كسب شيخ بحظه ، أو من من بكسبه « ومن هنا قد نرى مدى الخطأ الذي وقع فيه كثير من علماء وفكره . فصرح به يقولون في كتبهم وفي حديثهم لعدده حدث لصري أو من حذر أو لحظ امرأى مثلاً »<sup>١</sup>

والوحدة . حتى تفهم على وجه الصحيح لا يجوز الشك بقدر صورة من صور التحمل ، فجميع ما نقله اليوم من كتب حديث الصحيحة ضرب من « الوجادة » لأن حفاظ الحديث عن طريق المنهج ، « جامع تصحيح » نادرين جداً في حياتنا الإسلامية . « مشرب صدقه وأصحى الرجوع إلى أمهات كتب الحديث سهلاً يسوراً » . قد سبق أن حرم ابن صلاح « كتب مذهب وجوب العمل بالوحدة » هو الذي لا نفعه غيره في الأعصار المتأخرة ،

١ « من يروي »

(٢) « من يروي »

(٣) « من يروي »

فانه لو توقف العمل عليها على الرواية لاسدات العمل بامتنون . سعدى شريط  
الرواية عنها ،<sup>(١)</sup>

وقد استدلل المحدثين كـثيراً<sup>(٣)</sup> للعمل بالوحدة بقوله ﷺ في الحديث  
لصحيح: «أي الحق: أحب إليكم إيماناً؟ قالوا: بالائتلاف» قال وكيف  
لا يؤمنون وهم عند ربهم؟ وذكروا الأمثلة: كيف لا يؤمنون وأنوحى  
ينزل عليهم؟ قالوا: وحس؟ قال: وكيف لا تؤمنون؟ قالوا: من طهركم؟ قالوا:  
من يارسول الله؟ قال: قوم يأبون معكم بحسب صحف يؤمنون بها»<sup>(٤)</sup>  
فيؤحد منه مدح من عمل بالكتب المتقدمة بمحدد الوحدة وقد سنحس  
البنقيني هذا الاستدلال<sup>(٥)</sup> «بأن الأمر محججاً إلى هذا كله، فوجب  
العمل بالوحدة لا يوقف عليه إلا مسطوحونه، وهو البلاغ، وثقة  
المكلف بأن ما وجد إليه من صحة سنته في رسول الله ﷺ»<sup>(٦)</sup>

والحق أن شدة ضعف في بعض صور يحمل الحديث ورواياته ، كالأحادية  
والوصية والأعلام . كان له ما يوثقه في حياته وعمره ، فقد كُتب الحديث  
شعدهم الشاعر ، وكأوا شدة ما حاجة إلى حفظه ورواياته . لضعف وسائل  
التدوين ، لكثرة الدين ، ونحن نجد أن علماء أن ضعف في حفظ الحديث  
(١) علوم الحديث لا ينفك عنه .

[illegible]

والتدقيق في طرق تحمله وروايته ، ولكن تبير الطباخة يقوم عا بسبب  
كبير من أعباء حفظ الحديث وصيائمه .

### صور 'يؤد' .

إن جميع الصور الثابت التي اصطلاح عليها المحدثون لبيان طريقة التحمل  
تصلح لتصوير حالات الأداء ، والأداء هو رواية الحديث للتلميذ ، والمؤدي  
إلى من دونه كالمنحمل حديث من هو فوقه ، فاشخص الواحد يكون في  
الوقت معه منحملاً ومؤدياً ، باعتبار الشيع مرة وانلمد مرة أخرى كمن  
يكون أبو بكر منحملاً حديثاً عن رسول الله ﷺ ، فيكون أبو بكر نهيماً ،  
والرسول عليه السلام شيعاً ، فإذا أدى أبو بكر إلى علي مثلاً ما تحمله ، صار  
أبو بكر شيعاً ومؤدياً ، وعلي نهيماً منحملاً .

لهذا الاعتبار كان لابد أن يطر إلى الأداء على أنه امتداد للتحمل ،  
فالشخص الذي كان أهلاً للتحمل باحدى الصور الثابت يؤدي ما تحمله بواسطة  
من هذه الصور ، فالم يكن فيه صفة نعم أهليه للأداء أو تضعفها



# الباب الثاني

تصنيف في غاوم احدث



## الفصل الأول

*[Faint handwritten notes]*

نفس في الحديث ، فهي نفس أحدهما علم الحديث رواية ، والآخر علم الحديث دراية

فعلم الحديث ورواه يومه مني حسن انواره لائق لكل ما أصيب إلى  
لبي عتبة من فقهه وعلوه تقريره وصلاحه لكل ما أصيب من ذلك  
إلى الصحابة والتابعين عني بحسنه

وعم الحقیقہ در او، کجاست و نه بحث و نه اهل عرف به حال او می  
 و امری به بحث و نه رد (۲۲)

ظارادی هو لیدی دینا اذیت ماسده ، مو ، کتاب رحلا م  
مرآة ۳۱

و امروى نعم من ان كوك مصطفیٰ بن لبي محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

$(\gamma - \alpha) = (\beta - \alpha)$

[illegible]
$$q_1 \leq q_2 \leq \dots \leq q_n \leq 1$$

أما أحوال الراوي المحدث عنها ( من حيث القول والرد ) فهي معرفة حاله تحملاً وأداءً ، وحرماً وتعديلاً ، ومعرفة موطنه وأسرته ، ومولده وموطنه .  
وما حول الراوي فهي ما يصدق بشروط الرواية عند تحمل الأداء ، وبالأسايد من اتصال أو انقطاع أو اتصال وما شابه ذلك مما سنراه في الفصول المقبلة .

وإذا قلنا في وصف الراوي « الراوي » فهي مقبول أو مردودان ، فلسنا نريد بقوله العمل بها ، وبردها عدم حوار عمل بها ، وإنما نقصد أو نردها من جهة النقل ، فنقولنا الراوي اعترافاً به وأحدنا برؤيته : وردناه ، سقطت اعتباره ، وعدل برؤيته ، وقولنا لراوي اعتقادنا ثبوته ، وردناه شكاً فيه ورفض صحته

ويصدق لعمري على علم الحديث دراية اسم العلم أصول الحديث ( ١ )  
وإن دراستنا لعلم الحديث ، وعنايتنا بمحيط كسب الرواية . ليست شيئاً إن لم تكن مقترنة بعلم الحديث دراية ، الذي هو الدراسة التاريخية التحليلية لأقوال الرسول العظيم وأفعاله

وهذه الدراسة التحليلية - في علم الحديث دراية هي التي نصيب في كتابنا هذا . فهي من منار الحديث بمنزلة التفسير من نيران القرآن ، أو الأحكام من الوقائع . ولقد كانت أساحات المصنفات بعلم الحديث دراية أنواعاً مختلفة في شأنها الأولى ، وكانت - على كثرتها - مسندة في موضوعها وعنايتها ومنهجها حتى إذا شاع الدوبس وكثر تصفيفاتها كل علم إلى ناحية ،

١ - المصدر من غير حد - إلا أنه بعد الروايات عند المصنف

فكثرت لعلوم السعنة بهذه الدراسة المحلية ، واضطرت جميعاً تحت اسم  
وحدوه « علوم الحديث » ونحن فيما يلي ذكر عبارة موجزة عن أهم  
تلك العلوم

### ١ - علم الجرح والتعديل :

من تلك العلوم « علم الجرح والتعديل » وهو علم يبحث عن الرواة من  
حيث ماورد في شأنهم مما يشينهم أو يركبهم ألقاباً مخصوصة. وهو فقرة هذا العلم  
والمرقاة الكبيرة منه. (١)

وقد تكلم في هذا العلم كثيرون مدعاه صحابة إلى المتأخرين من اشتغافين  
بعلوم الحديث

فن الصحابة ابن عباس ( ٩٦ ) وأبو مالك ( ٩٣ )

ومن التابعين الشعبي ( ١٠٤ ) وأبو سيرين ( ١١٠ )

وفي آخر عصر التابعين الأعمش ( ١٤٨ ) وشعبة ( ١٦٠ ) ومالك ( ١٧٩ ) .

وفي هؤلاء طبقة منها ابن المبارك ( ١٨١ ) وأبو عبيدة ( ١٩٧ ) وعبد الرحمن

ابن مهدي ( ١٩٨ ) . وبلغ هذا العلم الذروة عند يحيى بن معين ( ٢٣٣ ) وأبو

حنبل ( ٢٤١ )

ومن الكتب الجامعة في الجرح والتعديل « طبقات ابن سعد » الأزهري

القمي ( ٢٣٠ ) ويقع في ١٥ مجلداً . وقد اختصره السيوطي ( ٩١١ ) تحت

---

١ - يقول الحافظ في « معرفة عمم الحديث » ٥٢ النوع الثامن عشر . وراجع في  
( الكفاية ) باب الكلام على أسماء وألقابهم ٨ . ١٠٠ . وفي الكلام في الجرح  
وأحكامه ١٠٠



وفي لقرن الهجري السابع جمع عمر الدين بن الأثير (٦٣٠) أسد الغابة في  
 أسماء الصحابة بيده أنه حفظ بهم من ليس صحابياً وجاء منه ابن حجر  
 لمسفلاني (٨٥٢) بكتابه (الإصابة في تمييز الصحابة) وقد اختصره تلميذه  
 لسبوشي (٩١١) في كتاب سماه (عين الإصابة)

### ٣ — علم مختلف الحديث :

وهو علم يبحث عن الأحاديث في ظاهرها لتقص من حيث إمكان الجمع  
 بينها ، وما تنفيده مصنفها ، أو تخصيص عامها ، أو حملها على تعدد الحادثة أو  
 غير ذلك . ويطلق عليه علم تلميق الحديث <sup>(١)</sup>

قال السودي في التريب : هذا من أهم الأنواع ، وينسب إلى معرفة  
 جميع أسماء من لقوا ، وهو الذي ياتي حديثان متضادان في اسمي ظاهرهما ،  
 فيوافق بينهما ، ويرجح أحدهما ، وقد يكمل له الأئمة المحدثون بين الحديث  
 وأسماءه ، والأصوليون العوامور على امتدادي وصنف فيه الشافعي رحمه الله  
 تعالى ، ولم يقصد استيفاءه ، بل ذكر جملة منه ، منه بها على طريقته <sup>(٢)</sup> .

ومثال ذلك قوله عليه السلام . « لا تسدي » وقوله في حديث آخر « فرّ  
 من المحدثوم كما تفر من الأسد » وكلاهما حديث صحيح ، فيجمع بينهما « بأن  
 هذه الأمراض لا تعدي بصمها ، لكن الله جعل محالصة المرض للصحيح

(١) ١٠٥٠١١ من حديث ١١ موضح الأفكار ٢٣ .

٢ الذر ٩٧ .

مسبباً لإعدائه مرضه ، وقد يتخلف ذلك عن مسببه ، كما في غيره من  
الأسباب ،<sup>(١)</sup>

وقد أُلّف في مختلف الحديث الامام الشافعي (٢٠٤) وابن قتيبة (٢٧٦)  
ويزيد بن يحيى وكرابا بن يحيى الساجي (٣٠٧) وابن الجوزي (٥٩٧)

#### ٤ — علم علل الحديث :

هو علم يبحث عن الأسباب الحقيقية لحدوثه من حيث ، ما تقدم في  
صحة الحديث كوصول متقطع - ورفع موقوف ، وإدخال حديث في  
حديث وما شابه ذلك<sup>(٢)</sup> وعند الكلام عن ( اسئل ) من قسم الحديث  
الضعيف ، يشير إلى أهم انماثل في نوهن الحديث ولو كل في طاهره مسلماً  
من كل علة

ومن كتب في هذا العلم ابن المديني ( ٢٣٤ ) والامام مسلم ( ٢٦١ ) وابن  
أبي حاتم ( ٣٢٧ ) وعبي بن عمر الدار قضي ( ٣٢٥ ) ومحمد بن عبد الله الحاكم  
( ٤٠٥ ) وابن الجوزي ( ٥٩٧ )

#### ٥ — علم غريب الحديث :

يبحث عن بيان ما حكي على كثير من الناس معرفته من حديث رسول الله

---

١ - التذكرة من ١٩٨ - ودارنا بشرح النسخة لآل - مع ١٥  
٢ - انما هو على يد ١ - وانما في ارسالة - ص ٢٤ - كتب المؤلف في علم الحديث  
من ١٩٧ .



بعد أن تطرق المساء إلى المساء العربي<sup>(١)</sup>

أول من ألف مكنياً في هذا العلم أبو عبيدة معمر بن اشئى المصري (٢١٠) ولكن كتابه كان صغيراً موحراً ، وقد جمع أبو الحسن المصري (٢٠٤) كتاباً أكبر منه ، ثم صف أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٣) كتاباً أمى فيه عمره ، وابن قتيبة (٢٧٦) ثم الرغشري (٥٣٨) كتابه (العائق في غريب الحديث) ، ثم محمد الدين المعروف بابن الأثير (٦٠٦) كتاب (النهاية في غريب الحديث والأثر) وقد دبل الأرموي كتاب النهاية هذا ، واختصره سيوطي (٩١١) في كتابه (الدر النثير تلخيص نهاية ابن الأثير) .

## ٦ - علم ناسخ الحديث ومنسوخه :

وهو علم يبحث عن الأحاديث المتعارضة التي لا يمكن التوفيق بينها من حيث الحكم على بعضها بأنه ناسخ ، وعلى بعضها الآخر بأنه منسوخ . فما ثبت تقدمه يقال له منسوخ وما ثبت تأخره يقال له ناسخ<sup>(٢)</sup> .  
والناسخ قد يعرف من رسول الله ﷺ كقوله «كُنت نهيكم عن زيارة القبور فزوروها» وكُنت نهيكم عن لحوم الأصاحي فوق ثلاث فكلوها منها ما بدا لكم » رواه مسلم من حديث بريدة<sup>(٣)</sup> وقد يعرف الناسخ بالتأريخ

(١) راجع الرسالة المتطرفة ١١٥ وتوضيح الأفكار ٢/٢١٢ .

(٢) ادبل الحديث ١١ وفارن الرسالة المتطرفة من .

(٣) شرح التلمة ١٦ .

وعلم لسيرة كافي حديث «أفصر الخاخه والمحجوم» وحدث في شأن حمير  
 ابن أبي طالب ، قبل الفتح ، وقول ابن عباس «احتجم وهو صائم محرم» وإنه  
 أسلم ابن عباس مع أبيه زمن الفتح  
 وقد ألف في (تأريخ الحديث ومسوحه) أحمد بن إسحاق الديلماري (٢١٨)  
 ومحمد بن بصر الأصمباني (٢٢٢) وهبة الله بن سلامة (٢١٠) ومحمد بن موسى  
 الحازمي (٥٨٤) <sup>(١)</sup> وابن الجوزي (٥٩٧)

\*\*\*

---

١. وقد طبع كتاب الحارمي في حيدر آباد ومصر وطلب ، واسمه «الاعتبار في بيان  
 التسميع والتسريح من الآثار»

## الفصل الثاني

### كتب الحديث روايته ومراتها

#### ١ - مراتب هذه الكتب

لقد صنعت في الحديث كتب كثيرة وصل إليها بعضها ، ولم يصل بعضها الآخر ، ولا يزال عدد كبير منها محبوساً في المكتبات العالية ، وسيمش لها الخبايا من العلماء ليمصوا عنها العار ويحبوا بها الفرائد الإسلامي لعظيم وكأني بسمي أن تكون كتب الحديث بهذه الكثرة ، لأن مجموعة الأحاديث السوية يعجز إحصاءها وصطلها في كتب يجمعها معها يكمل هذا الكتب صعباً عظيماً ، فالإمام أحمد بن حنبل اشترى مسنده وحده من ٧٥٠٠٠٠٠ (خمسين ألف حديث وستمائة ألف) <sup>(١)</sup> مع أن أحاديث هذا المسند لا تبلغ الأربعين ألفاً <sup>(٢)</sup> . وقد حاول السيوطي في كتابه «جمع الجوامع» أن يستوعب الأحاديث

(١) خصائص المسند لأبي موسى الدين - انظر المسند ، طبعه شاكر ، مقدمة ١٠ ، ٧

(٢) يقول العلامة أحمد شاكر في المسند : « هو على الحقيقة أكثر من ثلاثين ألفاً ، وقد لا يبلغ الأربعين ألفاً » وسنذكر عدده عند ترجمته ب « شاء الله » ، ٢٣١ ، ولكن مسنده عاجله قبل أن يتمه

السوية بأمرها ، وفقاً لما أداه إليه اجتهاده واصلاعه ، فيجمع منها مئة ألف حديث ومات قبل أن يتم تصحيحه ، وحديث المذكر أنه كان يقول « كثير ما يوجد على وجه الأرض من الأحاديث السوية ، القولية والعمية . مئة ألف حديث وليف » (١)

إن هذا المقدار العظيم من الأحاديث التي جمعت من كتب شتى بُعثت في عصر مختلف لا يمكن أن ينظر إلى مصادره كإبرة منسوبة ، وبسبب أخرى لا يمكن أن تكون مصادر الحديث على اختلافها ذات طبقة واحدة ، ومرتبعة واحدة ، ولذلك اصطلاح العلماء على تقسيم كتب الحديث بالنسبة إلى الصحة والحسن والضف إلى طبقات (٢) :

الطبقة الأولى : تحصر في صحيح البخاري ومسلم وموطأ مالك بن أنس ، وفيها من أقسام الحديث المواتر ، وصحيح الأحادي والحسن

الطبقة الثانية : وفيها جامع ترمذي ، وسنن أبي داود ، ومسنن أحمد بن حنبل ، ومجس إمامي ، وهي كتب لم تبلغ مبلغ الصحيحين والموطأ ، ولكن مصنفها لم يرضوا فيها بالتساهل فيها اشتراطه على أنفسهم ، وتلقاها من بعدهم بالقبول ، ومنها استمدت أكثر العلوم والأحكام وإن كانت لا تنحصر من الضعيف .

(١) وقد مرّح البيهقي حديثه ، « سمع من الخواميع » ورواه فيه جمع الأحاديث السوية بأمرها ، ويعلم أن الذي على هذه الدقة فيقول « وقد ثبت ما عطف عليه ، نص لا يعتد به في نفس الأمر » .

(٢) لأرباب دقة الله الدقة ، تلامذتهم الشيخ أحمد المروفي شاه ولي الله الاطوي ، من ١٠٥ وما بعدها ، القاهرة ، المطبعة الخيرية ، سنة ١٣٢٢ هـ .

والمحدثون يعتمدون على هاتين الصفتين بوجه خاص ، ويستلظون منهما  
صور العميدة واشريعة

الصفة الثالثة وهي لكتب التي يكثر فيها أنواع الضعيف من شاذ  
ومكرر ومضطرب ، مع استئصال رجالها وعدم تداول ما شدت به أو انخرطت  
كسند ابن أبي شيبة ، وسند لطبيسي ، وسند عديد بن حميد ، ومصفى  
الوراق ، وكسب البيهقي والطبراني والطحاوي ، وهذه الطائفة لا يستطيع الاعتماد  
عليها والاستمداد منها إلا حديث المحدثين ، الذين هموا حياتهم في استكمال  
هذا العلم وتبجج جرثوماته

الصفة الرابعة مصنفات هريفة حمت في المصنوع المأثرة من أهواء  
القصاص والوعاظ والمصوفة والمؤرخين غير جدول وأصحاب البدع والأهواء  
كما في تصانيف ابن مردويه وابن شاهين وأبي الشيخ ومن الواضح أن هذه  
طائفة لأخيرة لا يعول عليها أحد من الذين لهم إلمام بالحديث السوي ، لأنها  
مصدر الأهواء والبدع

### ب - التعريف بأهم كتب الرواية والسير

تعددت أنواع كتب الحديث ، كما تعددت طوائفها ، فكان منها كتب  
الصحيح والمواعظ والسير ، والمصاحف ، والمستدركات ، والمنكرات ،  
والأهراء .

أ) أما كتب الصحيح فهي تشمل لكتب الستة للمحاري ومسلم وأبي

داوود والترمذي و عسائي وابن ماجة ، إلا أن العلماء احتجوا في ابن ماجة ،  
 تخموا لكتاب السادس موثقاً بالإمام مالك . كما قال رزين وابن الأثير ، و  
 مسند الدرعي كما قال ابن حجر العسقلاني <sup>(١)</sup> . وعى ذلك فإن من الواضح أن  
 عبارة « لكتب الخمسة » تصدق على كتب الأئمة الذين ذكرها قبل ابن ماجة ،  
 فإذا قرأنا في ديل بعض الأحاديث مثل هذه العبارة « رواء الخمسة » فهي  
 ذلك من البحاري ومثلها وداوود والترمذي والشافعي قد اتفقوا جميعاً على  
 رواية هذا الحديث وعبارة « الصحيحين » تطابق على كتابي البحاري <sup>(٢)</sup>  
 ومسلم <sup>(٣)</sup> ، ويصالح الحديث الذي رواه « رواء لشيخان » و « متفق عليه »

$\frac{1}{2}$        $\frac{1}{2}$        $\frac{1}{2}$        $\frac{1}{2}$

[illegible]

وغير ذلك كثيرة من مصنفه المشهور وكتب الصلح وكتب أوامام الخديس ،  
وكتب من ينسب له لا زل واحد وكتب طبقات التابعين ، وكتب الخصميين ، وكتب  
مسند الكبير على أيدي

و قد توفي الامام عبد الله بن محمد سنة ٩٠٦ هـ عن خمس و ثمانين سنة

و، فما سميت الكتب الستة ما يحتاج على سبيل التعليق ، وإلا فإن كتب  
 « السنن » الأربعة للترمذي وأبي داود والسائي وابن ماجه هي دون الصحيحين  
 منزلة ، وأقل منها دقة وضبطاً <sup>(١)</sup>

ولكل من أصحاب الكتب الستة ميزة يعرف بها ، فمن أراد لفقه فقيهه  
 بصحيح البخاري ، ومن أراد قلة التعليقات فقلبه بصحيح مسلم <sup>(٢)</sup> ، ومن  
 رغب في زيادة معلوماته في الحديث فليجمع الترمذي ، ومن قصد إلى  
 حصر أحاديث الأحكام فليقتضه لدى أبي داود <sup>(٣)</sup> في سننه ، ومن كان يعنيه  
 حسن السوابق في الفقه فإن ماجه <sup>(٤)</sup> ينسب رعيته ، أما السائي <sup>(٥)</sup> فقد توافرت  
 له أكثر هذه المزايا

١ - وكتب الصحيحين تحت السنة ٥٥ في السجوه في نسخة كتابه وجمع الجوامع :  
 هي نسخة من سنة ١٠٠٠ م ، ذكرها ابن سعد في تاريخه سنة ٢٠٠ م ، وسماه ابن عوف في تاريخه  
 من سنة ١٠٠٠ م ، وذكرها ابن سعد في تاريخه سنة ٣١٦ م ، وسماه ابن حبان في كتابه  
 انوار سنة ٣٠٠ م ، وسماه ابن عوف في تاريخه سنة ٣١٦ م ، وسماه ابن حبان في كتابه  
 سنة ٦٢٤ م ، وفاروق في رسالة المنظار سنة ٩٦٠ م

٢ - ذكرها لا تروى عن السنة عشر مائة ، من سنة ١٠٠٠ م ، وذكرها ابن عوف في تاريخه  
 من سنة ١٠٠٠ م ، وذكرها ابن سعد في تاريخه سنة ٣١٦ م ، وسماه ابن حبان في كتابه  
 سنة ٦٢٤ م ، وفاروق في رسالة المنظار سنة ٩٦٠ م

٣ - هو أحد أهم المصادر ، شققه لاهم علماء أصول الفقه ، الأئمة الأربعة  
 السجوه ، من سنة ١٠٠٠ م ، وذكرها ابن سعد في تاريخه سنة ٣١٦ م ، وسماه ابن حبان في كتابه  
 سنة ٦٢٤ م ، وفاروق في رسالة المنظار سنة ٩٦٠ م

٤ - هو الخلفاء وحمد لله محمد بن زيد القروبي ، المعروف بابن ماجه ، جاء به كتابه  
 وصلا ووفد لاهم أعظمي ، وهو كتاب له لا حده ، وأول من أصاف ( سننه ) مكيلا  
 في الأصول السنة من الأصول ، من سنة ١٠٠٠ م ، وذكرها ابن سعد في تاريخه سنة ٣١٦ م ، وسماه ابن حبان في كتابه  
 سنة ٦٢٤ م ، وفاروق في رسالة المنظار سنة ٩٦٠ م

٥ - هو الخلفاء أبو عبد الرحمن محمد بن محمد السائي ، من سنة ١٠٠٠ م ، وذكرها ابن سعد في تاريخه  
 سنة ٦٢٤ م ، وفاروق في رسالة المنظار سنة ٩٦٠ م

وصحيح البخاري أرحح من صحيح مسلم ، لأن الإمام البخاري اشترط في إخراج الحديث شرطين أحدهما معاصرة الراوي للشيعة ، والثاني ثبوت سماعه ، بينما اكتفى مسلم بمجرد شرط المعاصرة (١)

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه ( فتح اساري ) أن عدة أحاديث البخاري المكرر وبما فيه من تعليقات والمتناهي واختلاف الروايات ( ٩٠٨٢ ) ، فيها من أسون أموصولة بلا تكرار ( ٢٦٠٢ ) ومن المنون المعلقة المرفوعة ( ١٥٩ ) ولم يدون ابن حجر بالمد والاستقصاء مالي البخاري من الموقوف على الصحابة والمقطوع على تابعين (٢) أما عدة مالي صحيح مسلم بلا تكرار فيبلغ نحو أربعة آلاف حديث (٣)

و محجري قد وضع نفسه عاوين « صحيحه » فهو به طريقة خاصة تدل على سعة علمه وفقهه ، وهو عالم بفتح الباب بالآيات القرآنية ، فيستنبط من ذلك رأيه العملي في الأبواب المختلفة ، أما مسلم فإنه رتب أحاديثه بطريقة خاصة ، تحمل كل طائفة من الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد متلاحقة متناصة من غير أن يرددها بعنوان يصح لها نفسه ، ولقد جوب له صحيحه ووضع له

عمر سان وسنة أهل السن حديثاً ضعيفاً بعد الصحيحين . وقد حرره الصحاح من سننه الكبرى وضع منه كتابه « البحر » وهو المدود من الامهات الكبرى ، واحد أكثر الكتب من الاطلاء وقد توفي سنة ٤٠٠ هـ .

(١) اختصار علوم الحديث ٢٢ . غير أن آغا علي التيساري ، شيخ الحاشية ، وصدقته من علماء العرب يدعون صحيح مسلم على صحيح البخاري . والكتالان باجماع علماء المسلمين أم كتب الحديث قاصدة

(٢) فتح اساري ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥٤٤ ١٥٤٥ ١٥٤٦ ١٥٤٧ ١٥٤٨ ١٥٤٩ ١٥٥٠ ١٥٥١ ١٥٥٢ ١٥٥٣ ١٥٥٤



عناوينه الإمام النووي ، فأصبح الانتفاع به أيسر . ولمسلم في صحيحه مرابا منها سهولة تناوله ، لأنه حمل لكل حديث موصفاً واحداً يليق به جمع فيه طرقه التي ارتضاها ، وأورد فيه أسانيده المتعددة ، بخلاف لمخاري فإنه يذكر تلك الوجوه المختلفة في أبواب مفرقة متباعدة . ولمسلم بغيره « حدثننا » و « أخبرنا » فكان يرى أن « حدثننا » لا يجوز إصلافة إلا لما سمعه من لفظ شيخ خاصة ، و « أخبرنا » لا قرئ على الشيخ <sup>(١)</sup> وهذا مذهب أكثر أصحاب الحديث ، ولا سيما الشافعي وأصحابه وجمهور أهل العلم بالشرق . ثم إن مسلماً يعني في صحيحه بضبط ألفاظ الرواة ، كقوله « حدثننا فلان وفلان واللفظ لفلان قال أو قال حدثننا فلان <sup>(٢)</sup> » . وهذا كان بين الرواة اختلاف في حرف من متن الحديث أو صفة الراوي أو نسبه أو نحوه ذلك فإنه حريص على اتساقه عليه ولو لم يتغير به المعنى <sup>(٣)</sup> . وهذا إنب دل على ثبوته على ضبطه وثباته

وفي كل من الصحيحين نجد الإشارة إلى (حدثنا) بهذه العارة (ثب) و (أخبرنا) بهذه العارة (ثنا) وهما مصطلحان يراد بهما الاحتصار ويكونان في صحيح مسلم خاصة حرف جاء (ح) يرصد إلى نحو من ينادى إلى ينادى.

( ) شرح صحيح مسلم لروى ١٠

(٢) مثال : « حدثنا أحمد بن حنبل ورواه عن عبد الله بن عمر قال : حدثنا يحيى بن عمر الطائي ... » كتاب البوع ، باب الصلاة و صلاة عمر من التمر والذرم ٢٦/٥ .

(٣) مثله : حدثنا عبد الله بن محمد النخعي ، حدثنا أبي ، حدثنا شعبة ، عن قتادة عن أبي أيوب  
وسه بن يحيى بن ذلك : الأودي ، وثقال أخر عني ، والدارقطني عن زرارة - عن عطاء  
بن عمرو عن أبي

وذلك إما كان للحدث مسدداً أو أكثر ، فعلى قارىء إذا انتهى إليها أن يقول ( - ) ثم يستمر في قراءة ما بعده <sup>11</sup>

والمعاري وسيم لم ينرم باحراج جميع ما يحكم بصحته من الأحاديث فلقدها  
قائما عدد قليل من الأحاديث اعترف بصحتها مع أنه تردى كتبها، وإنما  
وردت في كتب من لا سنة أو سواها من كتب المشهود بها صفة (٢٢)  
أما موطن الامم مائة (٢٣) فانه يلى الصحيحين في ثلثة عى اثنى عشر  
مائة سادس ككتب سنة، وه يعد في الكتب صحيح على رأي الذين يحرمون  
الأصل سادس من ابن ماجة، وتعديل ذلك لديهم فيه كثيرا من امواصل  
من ناحية، وكثيرا من الآراء لعقبة من ناحية ثانية، فهو إلى كتب  
لفقه ثور (٢٤)

(ب) والجوامع من كتب الحديث تشتمل على جميع أبواب الحديث التي  
اصطلحوا على أنها ثمانية : باب العقائد ، باب الأحكام ، باب الرقاق ، باب أدب  
الصيام والشراب ، باب التعبير ، والتاريخ والسير ، باب السفر والقيام  
ولقعود ( ويسمى باب الشتمل أيضاً ) . باب لغز ونحوه ، باب المناقب  
والمآل (٥) . فالكتاب يشمل على هذه الأبواب ثمانية يسمى جامعاً

اسطر فی رده جاء من قبله شہادت ۴

4 | 72, 73, 74, 75, 76, 77, 78, 79, 80, 81, 82, 83, 84, 85, 86, 87, 88, 89, 90, 91, 92, 93, 94, 95, 96, 97, 98, 99, 100, 101, 102, 103, 104, 105, 106, 107, 108, 109, 110, 111, 112, 113, 114, 115, 116, 117, 118, 119, 120, 121, 122, 123, 124, 125, 126, 127, 128, 129, 130, 131, 132, 133, 134, 135, 136, 137, 138, 139, 140, 141, 142, 143, 144, 145, 146, 147, 148, 149, 150, 151, 152, 153, 154, 155, 156, 157, 158, 159, 160, 161, 162, 163, 164, 165, 166, 167, 168, 169, 170, 171, 172, 173, 174, 175, 176, 177, 178, 179, 180, 181, 182, 183, 184, 185, 186, 187, 188, 189, 190, 191, 192, 193, 194, 195, 196, 197, 198, 199, 200, 201, 202, 203, 204, 205, 206, 207, 208, 209, 210, 211, 212, 213, 214, 215, 216, 217, 218, 219, 220, 221, 222, 223, 224, 225, 226, 227, 228, 229, 230, 231, 232, 233, 234, 235, 236, 237, 238, 239, 240, 241, 242, 243, 244, 245, 246, 247, 248, 249, 250, 251, 252, 253, 254, 255, 256, 257, 258, 259, 260, 261, 262, 263, 264, 265, 266, 267, 268, 269, 270, 271, 272, 273, 274, 275, 276, 277, 278, 279, 280, 281, 282, 283, 284, 285, 286, 287, 288, 289, 290, 291, 292, 293, 294, 295, 296, 297, 298, 299, 300, 301, 302, 303, 304, 305, 306, 307, 308, 309, 310, 311, 312, 313, 314, 315, 316, 317, 318, 319, 320, 321, 322, 323, 324, 325, 326, 327, 328, 329, 330, 331, 332, 333, 334, 335, 336, 337, 338, 339, 340, 341, 342, 343, 344, 345, 346, 347, 348, 349, 350, 351, 352, 353, 354, 355, 356, 357, 358, 359, 360, 361, 362, 363, 364, 365, 366, 367, 368, 369, 370, 371, 372, 373, 374, 375, 376, 377, 378, 379, 380, 381, 382, 383, 384, 385, 386, 387, 388, 389, 390, 391, 392, 393, 394, 395, 396, 397, 398, 399, 400, 401, 402, 403, 404, 405, 406, 407, 408, 409, 410, 411, 412, 413, 414, 415, 416, 417, 418, 419, 420, 421, 422, 423, 424, 425, 426, 427, 428, 429, 430, 431, 432, 433, 434, 435, 436, 437, 438, 439, 440, 441, 442, 443, 444, 445, 446, 447, 448, 449, 450, 451, 452, 453, 454, 455, 456, 457, 458, 459, 460, 461, 462, 463, 464, 465, 466, 467, 468, 469, 470, 471, 472, 473, 474, 475, 476, 477, 478, 479, 480, 481, 482, 483, 484, 485, 486, 487, 488, 489, 490, 491, 492, 493, 494, 495, 496, 497, 498, 499, 500, 501, 502, 503, 504, 505, 506, 507, 508, 509, 510, 511, 512, 513, 514, 515, 516, 517, 518, 519, 520, 521, 522, 523, 524, 525, 526, 527, 528, 529, 530, 531, 532, 533, 534, 535, 536, 537, 538, 539, 540, 541, 542, 543, 544, 545, 546, 547, 548, 549, 550, 551, 552, 553, 554, 555, 556, 557, 558, 559, 560, 561, 562, 563, 564, 565, 566, 567, 568, 569, 570, 571, 572, 573, 574, 575, 576, 577, 578, 579, 580, 581, 582, 583, 584, 585, 586, 587, 588, 589, 590, 591, 592, 593, 594, 595, 596, 597, 598, 599, 600, 601, 602, 603, 604, 605, 606, 607, 608, 609, 610, 611, 612, 613, 614, 615, 616, 617, 618, 619, 620, 621, 622, 623, 624, 625, 626, 627, 628, 629, 630, 631, 632, 633, 634, 635, 636, 637, 638, 639, 640, 641, 642, 643, 644, 645, 646, 647, 648, 649, 650, 651, 652, 653, 654, 655, 656, 657, 658, 659, 660, 661, 662, 663, 664, 665, 666, 667, 668, 669, 670, 671, 672, 673, 674, 675, 676, 677, 678, 679, 680, 681, 682, 683, 684, 685, 686, 687, 688, 689, 690, 691, 692, 693, 694, 695, 696, 697, 698, 699, 700, 701, 702, 703, 704, 705, 706, 707, 708, 709, 710, 711, 712, 713, 714, 715, 716, 717, 718, 719, 720, 721, 722, 723, 724, 725, 726, 727, 728, 729, 730, 731, 732, 733, 734, 735, 736, 737, 738, 739, 740, 741, 742, 743, 744, 745, 746, 747, 748, 749, 750, 751, 752, 753, 754, 755, 756, 757, 758, 759, 760, 761, 762, 763, 764, 765, 766, 767, 768, 769, 770, 771, 772, 773, 774, 775, 776, 777, 778, 779, 780, 781, 782, 783, 784, 785, 786, 787, 788, 789, 790, 791, 792, 793, 794, 795, 796, 797, 798, 799, 800, 801, 802, 803, 804, 805, 806, 807, 808, 809, 810, 811, 812, 813, 814, 815, 816, 817, 818, 819, 820, 821, 822, 823, 824, 825, 826, 827, 828, 829, 830, 831, 832, 833, 834, 835, 836, 837, 838, 839, 840, 841, 842, 843, 844, 845, 846, 847, 848, 849, 850, 851, 852, 853, 854, 855, 856, 857, 858, 859, 860, 861, 862, 863, 864, 865, 866, 867, 868, 869, 870, 871, 872, 873, 874, 875, 876, 877, 878, 879, 880, 881, 882, 883, 884, 885, 886, 887, 888, 889, 890, 891, 892, 893, 894, 895,

۳۰۰

١١٩٠

[illegible]

كجامع البخاري وجامع الترمذي .

(١) والمسند جمع مسند ، وهو ما تذكر فيه الأحاديث على نسبه لصحة  
 حسب سوابق لاسلاميه (١) ، أو قطعاً للانساب (٢) ومنها مسند أبي داود  
 الطيالسي المتوفى سنة ١٠٤ هـ ، كما ذكرنا سابقاً أول من ألف في المسانيد ،  
 ومنها مسند أبي بن محرز المتوفى سنة ٢٩٦ هـ (٣) ، يسمى مسند أبيه «مصفاً»  
 لأنه صنف فيه حديث كل صاحب على ثواب له ، وفي تلك المسانيد  
 وأوسعها مسند الامام أحمد بن حنبل (٤) وفي هذا المسند (٥) أحاديث صحيحة  
 كثيرة لم تخرج في الكتب الستة ، وقد قال لادم أحمد عن مسنده هذا وهذا  
 بكتابات حمته وانتقته من أكثر من سبع مئة ألف حديث وخمسين ألفاً ، فما  
 اختلف فيه ، فهو من حديث رسول الله ﷺ ، فاحتموا به قال وحدهم  
 كتاب لأبي داود ، أحمد بن حنبل ، وفي التفسير كتاب ابن جرير ، وابن جرير ، وفي التفسير  
 والشمس ، كتاب لشراء ، ومدي ، وفي كتاب مسند أبي داود ، جامع ، وحديث عن  
 «مروان» ٢٤ ١٠١ في النوص  
 ١. قال صاحب «وهذه الصنف» أحد كتابي عريضة مسند لداود لغيره وصواب  
 الله عليه السلام ، من يفسر ، من أهل دراسة الحامد ، ١٩٠ و١٩١ .  
 ٢. وحيث بدأ أبي جابر بن زهير ، لأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم في  
 السب الحامد ، ١٩٠ و١٩١ .  
 (٣) وأظهر في وصف مسند أبي جابر الحامد ، ١٩١ و١٩٢ .  
 ٤. هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل ، القائل «روى في البعادي»  
 وكتبه أبو عبد الله ، ١٩١ في الحامد والصنف ، وهو من أدلة المؤمنين في الحديث ،  
 كتبه كتبه [أحمد] المسند ، وكتبه الصنف ، وكتبه أرشد ، وكتبه الصنف ،  
 ٥٠ .  
 (٥) مسند أبي جابر ، مصنف في مسند سنة محمد بن زهير ، وقد تم طبعه سنة ١٣١٣  
 والامام أحمد محمد بن زهير ، طبعه بتطبيق مشكوك ، ولكن مسنده أعني عن ، فانه لم ينشر  
 إلا جزء من مسنده

فيه ، وإلا فيس بحجة <sup>(١)</sup> وقد عقب الحفظ الذهبي على ذلك بقوله : « هذا لقول  
 به على غالب الأمر ، وإلا فلما أحدث قوية في الصحيحين والسب  
 والأجزاء ما هي في السند » وسرى في بحث « الموضوع وأسباب الوضع »  
 أن الحافظ ابن حجر رسالة سماها ( القول المسد في الذب عن مسند الإمام  
 أحمد ) رد فيها أقوال الزاعمين أن في السند موضوعات ، وقد فصل ابن نجمة  
 في هذه لقضية فصلاً حكيماً إبانى في كنهه ( لتوسل والوصيلة ) وحوود  
 الموضوع في مسند الإمام أحمد إن كان المراد بالموضوع ما في مسنده كذاب ،  
 « أما إذا كان المراد ما لم يقله لبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> ، لعبط راويه وسوء حفظه ، في  
 السند والسب من ذلك كثير » .

د ( والمماجم جمع معجم ، وهو ما تذكر فيه الأحاديث على أسماء الشيوخ ،  
 أو البلدان ، أو اقتبائل مرتبة على حروف المعجم <sup>(٢)</sup> وأشهر المماجم معجم  
 الطبراني الكبير ، والمتوسط ، والصغير .

هـ ( واستدركات جمع استدرك ، وهو ما استدرك فيه عاقت المؤلف في  
 كتابه على شرطه . وشهرها استدرك الحاكم البسايورى على الصحيحين ،  
 وقد تلخصه الذهبي <sup>(٣)</sup> . غير أن الحاكم أزم شيخه لأحراج حديث  
 لا ترميها ، لصعبر واثب عندها <sup>(٤)</sup> . على أن الضرر في استدرك الحاكم أنه

(١) راجع مقدمة السند ، ص ٢١ وثان ، لآدم أحمد شديد لا غير أن السند  
 لا يثبت بأنه جمع السند فروعها ، فكان يقول لآدم عبد في راوي السند عنه والحفظ به  
 المستدرك ، قاله سيكون الناس إماماً »

(٢) الرسالة المنطوقة ١٠١ .

(٣) وهما مطبوعتان في الهند .

(٤) اختصار علوم الحديث ٢٦ .

كان يطل ، ليس تصحيح صحيحاً ، لأنه يحاول تخرج بعض الأحاديث على شرط الشيعة ، وإن كان في كثير من استدلالاته مقال<sup>(١)</sup>

و (١) المنعرجات ، وموضوع المنعرج - كما قال العراقي : أن يأتي المصنف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد يسهل من غير طريق صاحب الكتاب ، فيجتمع معه في شيخه أو من هو فقه<sup>(٢)</sup> من ذلك مستخرج أبي بكر الاستماعي ، هل البخاري ، ومستخرج أبي عوانة على مسلم ، ومستخرج أبي علي الطوسي على الترمذي ، ومستخرج محمد بن عبد الملك بن أبين على سنن أبي داود . قال ابن كثير في ( مختصر علوم الحديث ) في هذا السياق : « وكتب آخر التزم أصحابها صحتها كابن خزيمة ، وابن حبان السقي وهما خير من المستدرج كثير وأنظف أسانيد ومتوناً »<sup>(٣)</sup>

ر (١) والأعراء ، والحرء عديم تأليف الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة أو من بعدهم ، كخره أبي بكر ، أو الأحاديث المتعلقة بمظن من المصنف ، كخره في قديم الليل لهروي ، وخره في صلاة الصلح للبطلي ، ومنه الفوائد الحديثة كالوحدانيات وثنائيات ، إلى العشاريات . ومنه كتب الواحدان للإمام مسلم<sup>(٤)</sup> .

وكل من علم شروط لصح الحديث ، وكان أهلاً لتعلمه وذاته ، حمله أن يقل الحديث من الكتب الصحيحة المشهورة ، وأن يرويه ويدينه بمناه.

١ - تدريب الراوي ، ص ١٠٠ .

(٢) التدريب ٣٣

(٣) اختصار علوم الحديث ، ص ٢٧

٤ - رسالة المستطرف ٦ ٦٥ .

## الفصل الثالث

### شروط الراوي

#### ومقاييس المحدثين

مقل ، لصط ، ومقالة الإسلام شروط لا بد منها لقول الرواية ، ولو  
فقدها الراوي ، وقد بعضها ردت ، وأنته ، وترك حديثه ، وإلى هذه لشروط  
الأربعة تؤول أقوال قند الحديث من قدامى ومثخرين غير أن دقة الاصطلاح  
هي ميرة لمأخرين الذين طلبوا على لكثير من آراء الأواش ورحموا بينها  
واحاروا أحدها ، قدامى فكأوا يفسون من الموضوع تطبيقه بملي ،  
فمعينهم البدية والممارسة عن وضع المصطلحات والتدقيق في المقاييس قبل  
شعبة بر المحتاج ( - ١٦٠ ) من الذي يترك حديثه ؟ فقال : إذا روى من  
المعروف ما لا يعرفه معروفون فأكثر ترك حديثه ، فإذا أتهم بالحديث  
ترك حديثه ، فإذا كثر لفظ ترك حديثه ، وإذا روى حديثاً اجتمع عليه أنه  
علط ترك حديثه وما كل غير هذا فارد عنه ، <sup>(١)</sup>

ويكاد شعبة بهذا يصرح شرطين من شروط الراوي الذي يقل حديثه ،

ومر به علوم الحديث ، لعلك .

وهما الصط والمداة ، فكثرة تعدد الصط ، والاهتمام في الحديث يعارض  
 لمداة ، فالاسلام يعمل فمراس تديبين لم يتترم شعبية ذكر لفظها ، إذ  
 كان لا يتصور عدده من سير ، سلام ، أو الصط من غير عقل وتميز  
 لكن استخرج من تعداد الحديث - حين أخفوا أنفسهم بدقة المصطلحات  
 ودسوح المقاييس - فهو على شروط جميعاً ، فذكروا التديبين أحياناً ،  
 ولم يصور على طاب هذا العلم بالتوبيخ والتقسيم  
 وشرط العمل برأى هذا المحدث معدرة اراعي على لسميز فيدرج  
 تحته السام تحملاً ، أداء ، ولصي السبر تحملاً لا أداء . فقد لوحظ في شرط  
 لعقل السوع صماً ، لأن في وضع الصبي أن يحمل الرواية ، ولكنه لا يؤدبها  
 ، لا بعد بلوغه (١) .

ومن كثرت روايته منه من صحابة ، وكان سماعه في الصغر ، أس بن  
 مائث ، عبد الله بن هاشم وأبو سعيد الخدري ، وكان محمود بن اربع يذكره  
 عقل حجة عنها رسول الله ﷺ في وجهه من دلو كان مملقاً في دارهم ، وتوفي  
 رسول الله ﷺ وله خمس سنين (٢)

ولم يبق المحدثون على مبلغ السن الذي يستحسن الحديث معه (٣) . فقال  
 قوم : احدث في السماع خمس عشرة سنة ، وكان غيرهم ، ثلاث عشرة . وقال  
 جمهور العلماء : يصبح السماع لمن سنة دون ذلك . وبهذا الرأي الأخير أحد

١ - يصر في التقدمة من : ١٠ باب من جاز في صفة جامع الصفة

٢ - التقدمة ١٠٦

(٣) - انظر اثاره ، مقدمة حول هذه القصة في حذام لأخلاق الراوي ٢١

الحبيب السعادي وقال « وهذا هو عهدنا لصواب »<sup>(١)</sup>

والحدّ في السماع حصص بعض الاعتبارات لأقليمية ، فإذا كان أهل البصرة  
يكسبون الحديث ؛ يسمونه لهثر سين<sup>(٢)</sup> . لها كل الكوفيين  
لينتهيوا في ذلك إلا بعد استكمال خدم عشرين سنة ويشمل قبل ذلك  
بمحط القرآن والتلمذ<sup>(٣)</sup> أما أهل الشام كانوا يكسبون العلم إلا لثلاثين<sup>(٤)</sup>  
ويريدون بضبط الراوي سمعه للرواية كما يحب وفيه لها مهماً دقيقاً ،  
وحفظه لها حفظاً كاملاً لا تردد فيه ، وثانته على هذا كله من وقت لجامع إلى  
وقت لأد<sup>(٥)</sup> . فيلاحظ في شرط الضبط قوة الذاكرة ودقة الملاحظة .

ويعرف ضبط الراوي بموافقة لنقطة انتقبي الصطين إذا اعتبر حديثه  
محدثهم ، فإن وافقه في روايتهم غالباً — ولو من حيث المص — فصايط  
ولا تضر مخالفة النادرة لهم ، فإن كثرت مخالفه لهم وبدرت الموافقة اختل  
ضبطه ولم يحتاج بمحدثه<sup>(٦)</sup> .

والحق أن مخالفة نقطة الصطين صرب من الانحراف ولشدد . ولا  
رسمي أن الذي يتحمل الروايات الشذو يتحمل وزراً كبيراً وشرّاً كثيراً<sup>(٧)</sup> .

(١) الكفاية .

(٢) الكفاية .

(٣) الكفاية .

(٤) الكفاية .

(٥) واخذوني بقرقوله هذا من مدي حديث الرجل وحديثه . قد يصف ضبط الرجل

في أواسط أمده فقله مع آخره . ويعرف من أبي داود ٣٠٠٠٠ م ٢٦٦٦

كيف روى حديث أحد رواه عنه سبع مخرج الحديث لا آخره

(٦) التدريب .

(٧) الكفاية .



قال شعبة بن الحجاج « لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من رجل الشاذ »<sup>(١)</sup>  
 وقد قيض الله لرواية علماء أعلاماً شددوا في أمرها . وكأوا في تشددهم  
 حكماً ، فلم يبقوا إلا الصحيح . واصحح لا يعرف بروايته فقط ، وإما يعرف  
 بالهم والحفظ وكثرة السماع<sup>(٢)</sup> . ومن الطبيعي أن يحضر عبد الله بن  
 المبارك من كتابه الحديث أو سماعه عن علاط لا يرجع ، وكذاب ، وصاحب  
 بدعة وهوى يدعو إلى بدعته ، ورجل لا يحفظ فيحدث من حفظه<sup>(٣)</sup> .

ويريدون بعدالة الراوي استقامته السمة في شؤون الدين ، وسلامته من  
 الفسق كله ، وسلامته من خوارم المروءة<sup>(٤)</sup> . وقد عرف الحبيب بن عدي  
 العدل بأنه « من عرف بأداء فرائضه وبره ما أمر به ، ونهى ما نهى عنه ،  
 ونحب العواش المسقطه ، تحري الحق وتواحب في أفعاله ومعاملته ، والنوحي  
 في لفظه مما ينلم الدين والمروءة ، من كانت هذه حاله فهو الموصوف بأنه عدل  
 في دينه ، ومعروف بالصدق في حديثه »<sup>(٥)</sup> .

ومرتقوا بين تعديل الراوي وتركه شاهد . وإذا كانت لتركه لانتقل  
 إلا شهادة رحيب . فتعديل الراوي يثبت بمعرفة واحد ، سواء أكان ذكرًا  
 أم أنثى ، حرًا أم عبدًا ، شرطه أن يكون في نفسه عدلاً مرضياً<sup>(٦)</sup> . وهذا

١ . الكفاية ١ : ١٠٠

٢ ( معرفة علوم الحديث ٢٩ )

٣ ( الكفاية ١ : ١٠٣ ) وراجع في هذه المسألة كتاب من نكدي أنوار العلماء في

الإصباح عن كثرة عدله . وقال أبو عبد الله علي بن

٤ : تاريخ توضيح الأفكار ١ : ١٠٢

٥ : نكدي ١ : ١٠٠

٦ : توضيح الإقطار ٢ : ١٢١ ودرر المعرف ١ : ١٠٢ م ٢٢٠



انني لا يعترى منها إسان ، وسيظل ما يحمله الناس من سيرة كل عام وكل راو  
 "كثر مما يعرفونه . و فليس من شريف ولا عام ولا ذي منصب ، لا وجه  
 عيب لا بد ، وسكن من الناس من لا تذكر سيوفه " (١) ، فليكن مقيامت  
 في تعديل الرواة " أن من كان قصده " كثر من مصه و هب بقصه بفضله " كما  
 قال سعيد بن المسيب (٢)

و حسن بطل الراوي حل بمص العلماء على السهل في إياه الحديث عن  
 مستور الحان ، وهو كل حامل علم معروف بالصايه فيه ، فهو عند محوون في  
 " مره أبدأ على العدالة حتى ينشئ خرحه " (٣) . بقوله <sup>صحيح</sup> " يحسن هذا علم  
 من كل حدف عدوله . يعمون عنه تحريف " ما من ، و انحال المتعصب " (٤) .  
 سكن المحققين من الأصوليين على رد كل رواية عن مسور الحان دفعا  
 للمهمة (٥) . فلا بد من تعديله والكشف عما يمكن من دحضه و من كان مواع  
 في الكشف عن سريره ليس من عمل المحدثين في شيء

ولا ريب أن العدالة شيء زائد على مجرد النفاظر بالدين والورع . لا يعرف  
 إلا بتسع الأفعال . واختصار التصرفات . سكوير صورة صادقة عن الراوي

(١) الكفاية ٧٩

١٢٩ نسخة ٧٩ . فانه ربه كاهن مودع في صدر من مصف ، سند السبب و أحد الفقهاء  
 النجعة بالمدينة . كان أحسن الناس لاجزاء احسنه عمر من الحديث حتى تمى و روى عنه  
 وكان - على اشتداده بالحديث والعمه - يمد من " سببده " من أنباء و روى . و أكثر  
 إلى الحديث على وفاته سنة ١٠٥ هـ . كان حاد . أحد نده . الحديث .

١٣ و صبح لا فكار ٢ ١٣٦ ١٢٧

١٤ جامع لا خلاص . اوي ١ ١٠ و ح ٢

١٥ تعرف الراوي ١١٥

والتحقيق عن عدلة الخبر كما يبحث عن عدلة شاهد ينوب صراحة عن الاستقصاء لدقق الذي لا يجوز كرامة أحد، بل يركي الخبر المردي من خلال تركيبة الخبر أو أي «شاهد رجل صدق» عن الحاصل رضي الله عنه شهادة، فدل له لست أعرفه، أنت من يعرفه فقال رجل من قومنا أعرفه قال فني شيء تعرفه؟ قال بالأمانة والعدل قال فهو حارث الأذن أي تعرف ليله ونهاه، ومسحله ومجرحه؟ قال لا. قال فصامت المديبر والدمع للدمع سئس على لوح؟ قال لا قال فرقيت في سفر أي يسهل به على مكارم لأحلاق؟ قال لا قال ست تعرفه نعم قال للرجل أنت من يعرفه؟<sup>(1)</sup>

ولا عرامة بعد هذا ان يذكره المحذور راويه عن أهل الأهواء وسدع<sup>(١٢)</sup>،  
وعن أهل الخمر وجماعة<sup>(١٣)</sup>، على حين ساهو في إرايه عن المشاهير من  
غير أن ينو عن سب عدائهم فمن اشتهرت عدائته بين أهل العلم من  
المحدثين وغيرهم وسب أساء منهم لا يحسن في تعديل التركيب كالك  
ان أس، وسفاح بن غنيمه، وسفاح بنوري<sup>(١٤)</sup>، والأوراعي<sup>(١٥)</sup>،

$\frac{1}{\sqrt{\pi}} \int_{-\infty}^{\infty} f(x) \delta(x-a) dx = f(a)$

۲۱ جمادی الثانی ۱۲۸۵ هـ و فی ۲۲ و ۲۳

2. 4. 1. 4

[illegible]

والشامي ، وأحمد بن حنبل ، واليث بن سعد <sup>(١)</sup> وشعبة بن الحجاج ،  
وعبد الله بن مسعود ، وكعب بن أخراج ، وذي بن المديني ، وبجزي بن  
معي ، وقد سئل ابن حنبل عن إسحاق بن رهويه <sup>(٢)</sup> فقال : مثل إسحاق  
يسأل عنه ؟ وسئل ابن معين عن أبي سيدة فقال : مثلي يسأل عن أبي  
سيدة ؟ أبو عبيد يسأل عن ابن مسعود <sup>(٣)</sup> .

ومدهج المحدثين في إخراج أشد منها في تعديل . فهم يقللون التعديل من  
غير ذكر سنده على الصحيح المشهور <sup>(٤)</sup> أما إخراج غير حونه إذا لم يبين صبه  
ببأشياء ، لا اعتقادهم أنه ليس يختلفون في مقام **المداة** والحكم بالعسق ،  
وإن مداهب افتاد لرحال ، مصة دقيقة ، وربما سمع بعضهم في الراوي أدنى  
معم فتوقف عن الاحتجاج بحوره وإن لم يكن الذي سمعه موحداً ورد الحديث ،  
ولا مسقطاً للمداة <sup>(٥)</sup> .

من ذلك أنهم تشددوا في رواية مرتكب المباحات ، كالنزهة في الطرقات ،  
والأكل في الأسواق ، والسيطرة في المداعة والمراحة <sup>(٦)</sup> ، أما اللعب بالشعرج

(١) هو الإمام الحافظ الطحاوي في سننه إسناده إسناده من سنن أبي عبد الرحمن  
القمي ، أبو الطاهر ، وفي سننه .

(٢) هو الإمام الحافظ في سننه إسناده إسناده من سنن أبي عبد الرحمن  
القمي ، أبو الطاهر ، وفي سننه .

(٣) هو الإمام الحافظ في سننه إسناده إسناده من سنن أبي عبد الرحمن  
القمي ، أبو الطاهر ، وفي سننه .

(٤) هو الإمام الحافظ في سننه إسناده إسناده من سنن أبي عبد الرحمن  
القمي ، أبو الطاهر ، وفي سننه .

ومحوه ، ولله مآلات الصرب . فذرها شدة . قال شعبة بن الحجاج « نقيت  
 ناحية الذي يرى عنه أبو إسحاق رأيته بنصب بالشعر يج فتركته فلم أكنب  
 به . ثم كنت عن رجل عنه » . قال شعبة أيضاً : « أتيت منزلاً المتهايل  
 ابن عمر . فسمعت فيه صوت لصود فرجحت . فلما سألت ؟ عني ألا  
 يعلم هو ؟ »<sup>١١</sup>

و يعرفه في كتب الجرح و بعض من مؤلفيها يعرفون بيل نسب  
 الجرح . من يقتضون على مجرد قولهم فلا صعب . وفلان ليس بشيء ،  
 وفلان مبرور . ونحو ذلك . و ساس مع ذلك يقولون عليها في رد حديث  
 أو غير أن محقق المعنى الدقيق في موضوع هذه ككذب أثبت أن  
 قائم . كانت في إسهاده للحكم الجرح بل في إثارة رغبة حوون من جرحوه  
 ، أو تف في فرد . فلا من حديثه إلا أن راحت هذه أرويه عنه وحصلت  
 لثمة به<sup>١٢</sup>

وهذه الشدة استهده . لورج لشد . والوجه سائلة ، كلها أثر من شعور  
 لشد قيمة مروي . هو بالكلام لعددي ولا بالأشعار والخطب والمقصود ،  
 و هو دين لا يؤخذ إلا ما سهل لأمن . والسمع صحيح . قال محمد بن  
 سيرين « من هذا الأمر دين ، فانظروا عن تأخذون ديسكم »<sup>(١٣)</sup> . ورفع  
 بعضهم حديثاً إلى رسول الله ﷺ بهذا المعنى ، فمن ابن عمر عن النبي ﷺ  
 قال « يا ابن عمر ديسك ديسك ، إنما هو حلمك ودمك ، فانظر عن تأخذ ،

١٢ - ١١ - ١٠

١٠ - ١١ - ١٠

١٠ - ١١ - ١٠

جاء عن أبي سعيد <sup>(١)</sup> ولا تأخذ عن أبي سعيد <sup>(٢)</sup> وعلى هدى هذه  
 النوصة ، مضي صلات الحديث يعجزون شيوع ، ذا تديت وصدهم <sup>(٣)</sup> ،  
 فكما ولا يقدمون شيء من الأسماء ويكرهون النقل وأرواية عن لصده <sup>(٤)</sup> ،  
 ويرجعون الأحدث عن علا صدده وفرب من النبي <sup>(٥)</sup> معتقدين أن « قرب  
 الأسد قرية في الله » <sup>(٦)</sup> ، حين لا يتيسر لهم الأسد تقرب إلى أبي  
 عنه يصلون قرب لأسانده في الصحابة أو التابعين أو الأئمة الأعلام ،  
 والذين في العلم في بحث لمصور الذهبية « كان عصاً حرياً ، والارتسام به  
 محبواً شهاً ، والده سي إنه أكبر ، وأرضه فيه أكثر » <sup>(٧)</sup> ، وأهنتهم  
 « لأسانده محالية لم يكن بصرف لبها بأنها ، بل ما يرتب عليها من قوة لطن  
 مصحة موب ، في يقصوب ورأى لأسانده على إذا شكوا في رحله لأن ضعف  
 رجال الأسد سيؤدي ضروره في ضعف المن البروي ، لذلك فضوا النزول  
 عن شئت على العو عن سير الفت <sup>(٨)</sup> ، وشدوا مع أبي بكر بن  
 الأسري <sup>(٩)</sup>

١٢٢٥

١٢٢٦

١٢٢٧

١٢٢٨ في أبي بكر بن محمد في الخدم ١٢٢٩ وفي الخدم ١٢٣٠ وفي الخدم ١٢٣١  
 من هو معروف أن الأسماء أحد من حد في القو ، « عقب بساد العلم من السنة »  
 وسيد في في القو ، « واحد ونصف » أم ، « على ما حدث العي  
 في القو ، « واحد ونصف »  
 ١٢٣٢ في القو ، « واحد ونصف »  
 ١٢٣٣ في القو ، « واحد ونصف »

١٢٣٤ هو محمد بن محمد بن ث ، معروف أبي بكر بن الأسري ، التبري الحدود في  
 حدود الخدم ، « واحد ونصف » ١٢٣٥ وفي حدود سنة ١٢٣٦

علم لغزوه كنوه هو يسمعكم وترككم كنه ضرب من اعتت  
 إن نرون إذا ما كان عن ننة أعلى لكم من علو غير في ثبت<sup>(١)</sup>  
 وعرف بعض قواد الحديث للأسانيد النارة مزية لم يعرفوها للعالي من  
 الأسانيد، قرأوا أن السماع يدل فصل، لأنه يجب على الراوي أن  
 يتجه في معرفه حرج من يروي عنه وتعديله، والاحتياط في أحوال رواق النار  
 كثير، فكان جوابه نعم<sup>(٢)</sup>،

وسم بالمحدثين حسبهم لبقدي دروة لانسمي حين لاحظوا أن المعاصرة  
 حديث، فكرهم التحديث من الأحياء<sup>(٣)</sup>، كنههم بحشور أثر أصب في  
 حسن الفن وأثر سكره، سافه في إساءة طعن بالرووي عنه، فلا تكون أصس  
 له، و بعدل سببية ولا صححه قل إن عبد الحكيم إذا كرت الشامي  
 يره أ يتحدث ولا سلام، فقال: من حدثك به؟ فقلت: أنت، فقال  
 ما حدثك به من شيء فهو كما حدثك، ويثبت الرواية عن الأحياء<sup>(٤)</sup>،  
 وقال إن عور تمت للشامي لا أحدثك؟ (قل) فقد اشبهني سن لأحياء  
 محدثي أم عن الأموات؟ (قل) فت لا بل عن الأحياء قال: «ولا أحدثني  
 عن الأحياء»<sup>(٥)</sup>

١ - حديث ١ - ورواه - ورواه في بعض النسخ - لا ساند النارة  
 سنده عن أبيه عن أبيه وسراو عن لالة الأعلام.

٢ - حديث ٢ - ورواه -

٣ - حديث ٣ - ورواه -

٤ - حديث ٤ - ورواه -

٥ - حديث ٥ - ورواه -



ولقد احدث اصطلاحات في التعديل والخرج يدل نوعها وتعريفها على  
تبيين أحوال الرعاة في تقوى والصعق ، والثقة والريه . وقد حمل ابن حجر  
هذه الاصطلاحات اثني عشرة مرة (١) : ١ - الصحابة ، ٢ - من أكد  
مدحه نافل لتعصيل ، كوثق اساس . ٣ - تكرار الصفة بضم . كثقة ثقة .  
أو معنى ، كثقة حط . ٤ - من فرد بضم . كثقة ، أو مقس ، أو شت ،  
٥ - من قصر عن فله قبلاً كصدوق ، أو لانس به ، أو ليس به شس ،  
٦ - من قصر عن ديث قليلاً ، كصدوق مي ، الحفظ ، أو صدوق بهم ، أو  
له أوهم ، أو محض ، أو تغير مأخرة ، ويدل على ذلك أهل الأهواء ولديع  
٧ - من ليس له من حديث إلا تمسك ، ولم ينس منه ما يترك حديثه من  
أحله ، وشار إليه بمقنن حيث سماع . ولا فليس الحديث ٨ - من روى  
عنه أكثر من واحد يوثق ، وشار إليه بمقنن ، أو محبون الحال ٩ - من  
لم يوجد فيه وثيق معتبر ، وجاء فيه تصحيح وإب لم يبين ، والاشارة إليه  
صحيح ١٠ - من لم يرو عنه غير واحد يوثق ، ويقال فيه ، تروك ، أو  
مروك حديث ، أو واهي الحديث ، أو ساقط ١١ - من أهم بالكذب ،  
ويقال فيه منهم ، ومنهم بالكذب ١٢ - من أطلق عليه اسم الكذب  
والوصع ، ككذاب ، أو وصاع أو بصع . أو ما أكدته ! ونحوه .  
والدقة في شروط الراوي في صوء مصطلحات ، للناقدين - كانت

(١) وذلك في حصة كتابه : التمهيد ، وقد أوجنا اختصاره على النحو الذي  
ذكرناه . وقارن : ص ١١٩ ، ١٢٠ ، وشويع الأذكار ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢٧٧ وعلمه  
٢ - الخرج والتعدد ، من أي عام

ترعى حتى أواخر القرن الثالث الهجري سقطت شديداً . وحيدة فاعلة ، لتيسر  
 السماع وتندرس هذه الألفاظ على نسبة شيوخ والتلاميذ . بيد أن الرواية  
 أصح وأبعد ذلك من كثير من مسائل في هذه الشروط ، فاكتملوا في  
 تعديل رأي شروط عقل وسرع . الاسلام وسط وعدم سماعه بالعق  
 لأن الرواية كانت دواء للكثير . لا قلة بالكيفية . صحيح <sup>(١)</sup>

وأما شرط الاسلام ، فهو واضح في نفسه ، كما أن له من اشتراطه واضحة  
 فإراوي يؤدي أحاديث وحاراً ، ثم تنطبق بهد الدين ، وأحكامه وحكمه  
 وتشريعاته فالأحوط أن يؤمن بهد الشرائع من كل مؤمناً بهد عبادة الهي  
 يتحمل مسؤوليه فهمها للناس على أن الاسلام يشترط عدم أداء الرواية  
 لأعدائهم <sup>(٢)</sup> . فقد است رواية خير بن مصعب « أنه سمع النبي ﷺ يقول  
 في المغرب مسودة صور » مع أنه كان قد خاف في فداء نمرى بدروم يكن قد  
 أسلم بعد ، وقال عن نفسه - كفي صحيح لبحاري « وذلك أول  
 ما وقع الأيدي في نفسي »

• • •

اختصار علوم الحديث ١١٩

٧٠ الكافي

# الباب الثالث

مصطلح الحديث



# الفصل الاول

## أقسام الحديث

الحديث إما مقبول وهو الصحيح ، وإما مردود وهو الضعيف . هذا هو  
التقسيم الطبيعي الذي تدرج تحت نوعيه أقسام كثيرة أخرى متفاوتة صحة وضعفاً  
تفاوتت أحوال الرواة وأحوال مسون الأحاديث

لكن المحدثين اصنعوا على تقسيم ثلاثي للحديث آخروه على التقسيم  
الثلاثي السابق ، فاصبح الحديث لا يخرج عن أحد هذه الأقسام الرئيسة : فهو  
إما صحيح ، وإما حسن ، وإما ضعيف <sup>(١)</sup>

وطاهر أن « الحسن » يكون - على الرئي الأول - تابعاً لأحد القسمين ،  
فهو إما نوع من الصحيح - كما يقل الذهبي عن البحاري ومسلم <sup>(٢)</sup> - وإما  
نوع من الضعيف الذي لا يترك الصل به <sup>(٣)</sup> بل هو - كما قال أحمد بن حنبل -

١ - الحديث ١٣٠ ودارت بنوعه ١٠ و ١١

(٢) وصحة الذهبي في ذلك - البحاري ومسلم أخرجا أحاديث راويها حديث صحيح تصدق  
ونكته غير مهم ، ولكن عذر أبي اشرعنا أن صدقنا أخر صحيح من كل وجه ولا  
كان كذا حديث لا يمتنع ولا يمتنع على لا يحدث الصحيح - ولذلك سمى بالصحيحين  
٣ - ما فيها من الأحاديث التي يعلل طلب صفه الحسن حذر أن يصير صحيحاً

(٣) لأنهم سمو الضعيف - وهو كالمقبول به وهو - كان راويه مهما ما كذب أو =

أحذر أن يعمل به من لقيس ، وإنما على رأيي الثاني فيكون « الحسن »  
 قسمًا قائمًا برأسه دون تصحيح وتبلي من ضعف  
 وثم موضوع - وهو الضيق على رسول الله ﷺ أو على غيره من  
 صحابه ولما بين - فلم يذكره بين أقسام الحديث ، لأنه ليس حديثًا في الواقع  
 وليس الأمر ، وإنما هو ليس بخلافه فقط في حكم الحديث <sup>(١)</sup> ، وإثبات وضعه  
 هو الذي ينفذ به صفة « حديث » ، فما قبل إثبات وضعه فثبت تسميته  
 « حديثًا » ، استدراكًا لما نمر به ببيحه البحث فيه ، فإما أن تثبت فيه صفة  
 ضعف ، فيسمى « حديثًا ضعيفًا » ، وبين وجه ضعف فيه ، وإما أن يثبت  
 وضعه فلا يكون « حديثًا » ، فعلاً ، فإذا سمعت أو قرأت هذه عبارة « حديث  
 موضوع » ، فافترض من ذكر لفظ « الحديث » فيها الحكم عليه بجرمه  
 نقله وروايته

وقسم الحديث الثلاثة شتمل على أنواع كثيرة تشرح تختب ، ومن  
 هذه ، الأنواع ما هو خالص للصحة أو للحسن أو للضعف ، وما هو مشترك بين  
 الصحيح والحسن فقط ، ثم ما هو مشترك - أخيراً - بين الثلاثة على السواء  
 الصحيح والحسن والضعف ، وحول ألقاب هذه الأنواع ( الخاصة لأقسام  
 الحديث فارة أو المشتركة بينها فارة أخرى ) وصفت المصطلحات الكثيرة ،

كثير الضعف وضعه ، وهو « حسن » ، لا ، أو « ليس منه » ، فكثير رواه أكثر  
 القاطن ، وما هو ضعف بضعف

١ - وعندنا هذه لا يعني أنها نمر - بل هو من السويحي في الترمذ ١٣  
 من بعده ، وإنما لم يذكر الموضوع ، لأنه ليس في الحقيقة حديثاً أصلاً ، بل  
 غير وضعه



فُترب إلى الصق حين ذكر كدماً للحديث تشمل صحيح والحن (١) ،  
 ونوعاً تفرق في صحيح وأحسن والصحيح (٢) ، ثم نوعاً يخص  
 بالصحيح (٣) ولاستجاب هذا سبب مطهر عن كماله هذا أثر واضح  
 منه ، لأن القائل الكريم من يحكى عنه أب لب دائماً على وفاق مع علامة  
 شاء في مصنفاته وتفسيره ولقد قال علماؤنا قدس دلائل حجة في  
 الاصطلاح فاسعده الله عز وجل في أن يحرص للناس مصنفات الحديث  
 بعبارة واضحة ، وتفسير لا يس فيه ، ولا تدخل الأماع والأقارب فيه فاسين  
 من مباحته بأنهم منسبون عنه بقليل مدة من عايش اللطفي  
 وأحسن الحقير

\* \* \*

١ في غير الحدود

٢ نفسه

٣ نفسه



## الفصل الثاني

### القسم الأول - الحديث الصحيح

عرفوا الحديث الصحيح بأنه « الحديث المسند الذي ينصل بسنده بقول  
عبد الصاطع عن عبد الصاطع ، حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ » وإلى  
منتهاه من صحابي أو من دونه ، ولا يكون شاذاً ولا ممثلاً <sup>(١)</sup> .  
وفي هذا التعريف أمور ينبغي ملاحظتها

١ - أن الحديث لصحيح « مسند » <sup>(٢)</sup> - وهو ما اتصل بسنده من  
راويه إلى منتهاه - ولحديث يقال في وصفه بصاً به متصل وموصوف ، فالحديث  
المرسل الذي سقط منه الصحابي بعد الاتصال في السند ، فهو على الأرجح ضعيف وليس  
بصحيح . وكذلك الحديث المنقطع ليس بصحيح ، لأنه خلا سقطة من إسناده ، و  
لأن رجلاً مبهماً ذكر في هذا الإسناد ، والآخر أشبه بالسقوط ، وقل مثل ذلك  
في « المعصل » لأنه الحديث الذي سقط من بسنده آثار فأكثر

(١) احصاء علوم الحديث ٢١ .

(٢) ولفظ المعص أحاديث من المسند و متصل . ملاحظه ارفع في المسند . فهو موضوع  
الذي صلى الله عليه وسلم . أما المعصل فهو ما اتصل بسنده ببيع كل واحد من روايته  
من بعده ، سواء كان موضوعاً من النبي أم موضوعاً عن النبي . ( راجع التدرج ٦٠ )  
وصح من هذا الموضوع شيء من الفصل في القبول منه الحديث الصحيح والضعيف

۲. احادیث اصحیح لا کفر «مذہب» و هو ما رواه لسان محمد  
رویه بنت کما ساری فی تحریر شریف

۳۔ حدیث صحیحہ: "یَنْبَغُ مَعْلَمٌ" : وهو یدی اکتشف وہ  
عند حقیقۃ تاسخ فی صحیحہ : ہوں کہ میں نے اس کا علم حاصل کیا۔

في فصل ثمره من رايي من ١٤٨٨ هـ

والتصحيح هو فصل من تصحيح يدونه وتصحيح غيره فالتصحيح له ثلاثة ما  
شتمل من صلات غمور على شرائه ما تصحيح غيره فهو ما تصحيح لأمر  
تحتو عليه وله شتمل من صلات غمور على شرائه كالصلاة فله  
روية من غير وجه رتبة على حصة من رتبة حسن رتبة به صفة  
وكما يوصف تصحيح بأنه صفة مستقل بوصف بأنه صفة رتبة أخرى  
ويكون وصفه بأنه صفة رتبة أخرى وصلة رتبة أخرى فله رتبة  
من تصحيح واحد له صفة صاحب رتبة شتمل تصحيحه حسن  
تصحيح

فانوار هو حديث صحيح ، ي : ١٠٠ هـ رحمه يحسن من : عدة واضوهم  
على انكس : عن جمع منه في : سنة : سنة و حره : " و يفتناي

$$\begin{aligned} & \text{1. } \frac{1}{x^2} = x^{-2} \Rightarrow \frac{d}{dx} x^{-2} = -2x^{-3} = -\frac{2}{x^3} \\ & \text{2. } \frac{d}{dx} \left( \frac{1}{x^2} + \frac{1}{x^3} \right) = -\frac{2}{x^3} - \frac{3}{x^4} = -\frac{2x + 3}{x^4} \end{aligned}$$

التعريف : « جمع يحبل العقل ، والمادة تواطؤهم على الكذب » لتتحلص من تلك الآراء المتصارعة حول تحديد عدد هذا الجمع تحديدًا « كعبًا » نس عليه دليل صريح فمنهم من يرى أن قول العدد الذي يشتمل من التواتر أربعة ، لقوله تعالى « لولا حادوا عليه أربعة شهداء »<sup>(١)</sup> في شهادة على حصول الزنى ، ومنهم من يقول خمسة ، كما في آيات الملاعة<sup>(٢)</sup> ومنهم من يقول عشرة ، لأن ما دور العشرة آحاد ، ولا يسمى الجمع جمعًا إلا بها أو بما فوقها ، ومنهم من يقول : اثنا عشر - لقوله تعالى « وسعنا منهم اثني عشر نفساً »<sup>(٣)</sup> ومنهم من يقول عشرون ، لقوله تعالى « إن يكن منكم عشرون صابرون يعلموا متئين »<sup>(٤)</sup> ومنهم من يقول أربعون ، لقوله تعالى « يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين »<sup>(٥)</sup> ، وكان عددهم عند نزول الآية قد بلغ أربعين رجلاً بإسلام عمر ، ومنهم من يقول : سبعون ، لقوله تعالى « واحضار موسى قومه سبعين رجلاً مبغياتا »<sup>(٦)</sup> وقال بعضهم بل ثلاث مئة وثلاثة عشر رجلاً وأمرأتان ، على عدد أهل بدر - وهذه الاستدلالات كلها - ومن تلك مستفظة من القرآن -

#### ١ - سورة البقرة

(٢) وذلك أن قوله تعالى في سورة البقرة « ودين ربكم أربعة شهداء » ولا يسمى شعباً أحدهم أربعة شهداء - مع أنه من عدد خمس - والحكمة أن لغة الله عليه إن (٤) من العاديين وبعد أربع كذا أ شهد أربع شهداء الله به من الكاذبين والحكمة أن عصب الله عذب ربنا كان من الصادقين « الآية » ٦ - ٩

#### (٣) سورة المائدة ١٠

#### (٤) سورة الأنفال ٦٠

#### (٥) سورة الأنفال ٦٠

#### (٦) سورة الأعراف ١٥٥

ليست صريحة لدلالة. لأن كل مدد من علاقه بالحدثه الخاصة لنفي  
ذكر فيها. فالأصح في تعريفه شوتر أن يلاحظ أنه مجرد رويته  
عن جمع يحيل الفعل والعدد. صوته على التكميل، أن غير محوطة  
تعتبر ع. مدد هذا اسمه. وفيه من ابن حجر دلالة على تعيين العدد،  
على الصحيح «<sup>(١)</sup>

ويقتصر هو على معنى ، فالمتوار الظني هو الذي رواه الجمع  
المتكثرون أو أحد أو مصنف واحد ، أو صورة واحدة ، وهو كما  
يقول ابن صلاح « غير حجة » من لا يكاد يوجد من مثل عن إبراهيم  
لأنه أعاد نفسه « لا كثر » على أنه « بائنه » أمثلة للفتنة  
فيه من كل وجه ، يسحب أحده في غير قسب حكمة ، وبعض العلماء  
يؤكدون في الحديث النبوي أنه غير معين من سائر المعاني ، ويقولون  
للإشارة إلى ذلك أن مثل حديث ارتفاق عمر « من كتب شيئا بعدد » ومن  
بني لله مسجداً ، واشددة ، أو من خلع ، أو سجد على حصن ، والإسراء  
والعراج ، وسجد من فم به تسمية ، ورثت من فائدة وإحصاء جيش  
لكنهم من رواد علم « ومن أمثالهم في هذا « أي سيوطي »

4.  $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$

[illegible]

۳) نظر اولیاء -  $\frac{1}{2}$  نظر لب +  $\frac{1}{2}$

هو الجاهل عند حسن دس . وحيي ١ ١ صاحب القصد ملك المصطفى .  
 في النصح لم يدر ما في ربه . في ما يستعمله خديف . في ما يدر به اوتي

في «الأرهار المنارة» في الأحبار السوانية» (١) . ونقصي عياص في  
«الشفاء» . ويبدو أن الحافظ ابن حجر نفسه يجهل أن هذا مذهب ، فقد  
ذكر في شرح النخبة « أن من حسن ما يفرق به كون استوائه ووجوده ووجود  
كثرة في الأحاديث » أن الكتب المشهورة بمداومة تأييدي أهل العلم شرقاً  
وعرباً ، لم يسوع عندهم صحة سندها إلى مصنفها ، إذا اجتمعت على خروج  
حديث وتعددت طرقه تعددت تحمل لعدة تراجم حتى يكتب إلى آخر الشروط  
أما أعلم اليفيبي صححه إلى قوله « (٢) » وشرحه في «شرح الحديث» إلى أن  
«حديث من كتب في مصنف» رواه أكثر من أربعين مصنفاً ، بينهم  
لعمري المشهورين بأحده (٣)

أما المتواتر المسمى في الأصل أنه لا يشترط في وبنه انصافه اللطيفة ،  
وبه كفى فيه بناء على ما اختلفت رؤيته ، عن الجمع انهم يحيل عقل  
ولهذا توافقهم على ان يكتب ، وهو كثير جداً ليس في وسع أحد ان يكره .  
ومثاله : في حديثه بعد في لعمري انه روي عنه <sup>عليه السلام</sup> نحو مائة حديث  
وهو رقم بيده في السماء ، وقد جمعها اسم علي في حرقه في قصص مختلفة

[illegible]

فكل قصة منها لم تنوار ، والقدر مشترك فيها — وهو ارفع عند الدعاء  
تنوار باعتبار المجموع <sup>(١١)</sup> . ويرى بعضهم أن تلك الأحاديث التي يستشهد بها  
لهم من علماء عني وجود تنوار للفظي ليست في الحقيقة إلا منوارة المعنى ،  
ولكن استعاضة بمحتواها واشتهره عصب على اختلاف الروايات في بعض  
منازلها .

ومن علماء الحديث من لا يرى راساً في أن يكون المتنوار المعنوي في أوله  
أحدياً <sup>(١٢)</sup> ، ثم اشهر بعد حصة لأولى ويستعص ، فيسلكون حديث «بما  
العمل بابيات» في عداد ما تنوار معي ، مع أنه لم يروده إلا عمر بن الخطاب ،  
وه يرويه عن عمر إلا عنقه ، ولم يروده عن علفمة إلا أحمد بن إبراهيم القيسي ،  
ولم يروده عن أنس بن مالك ، ولا يحيى بن سعيد الأنصاري ، وإنما طرأت له الشهرة من  
عبد يحيى <sup>(١٣)</sup> .

والمتنور لا يدرك «اسنوار» باسمه أحاص المشر بمناه ، وإنما  
يسعون فيه لفقاء والأصوليين «لأن التنوار ليس من مباحث علم الإسناد ،  
إد علم الإسناد يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه ليعمل به أو يترك من  
حيث صفات الرجل وصيغ الأداء ، واسنوار لا يبحث عن رجاله ، بل يجب

١١ - حديث

٢ - والمحدث الأدي في لاصلاء ، مع جمع من رواة النوار ، وقد يفرق  
به واحد فيكون عربياً ، أو بدراً ، ووجه الس لأكثر فيكون عربياً ، أو سلفس  
فيكون عربياً . لا بعد وضعه بالأحادي أنه من واحد د ، وقارن شرح

نصفه

٣ - الحديث . وقارن توسيع الأفكار



عرائنه في المتن تارة، وفي الإسناد تارة أخرى<sup>(١)</sup>

ويسمى « مشهوراً » إذا اشتركت جماعة في روايته عن الشيخ « ثقة »<sup>(٢)</sup>

ومن غريب أمر المحدثين أن بعضهم اشترط ، في تعريف الصحيح ، أن يكون « عربياً »<sup>(٣)</sup> ، وإليه يؤتى كلام الحاكم أبي عبد الله في علوم الحديث حيث قال « وصحة الحديث الصحيح أن يروى عن رسول الله ﷺ صحابي رآه أو عنه امرأته » وهو من يروي عنه تابعان ثم يتداوله في الحديث ما يقرب إلى وفاء هذا ، كاشهادة على الشهادة<sup>(٤)</sup> ، ولا حاجة إلى هذا الاصطلاح الخاص بعد الذي أوضحه من تفرقة العلماء بين تعديل الراوي وتركيب الشاهد

والإمام الحادي هو أول من صنف في « الصحيح المجرد » الذي يغفل عن الأرسال ، الاقتضاع ، سلاسل ، أما متابعي لثي دخلوا في « جامعه » في أوردها إلا استثناء ، واستشهاداً ، وذكرها فيه لا يخرجها عن كونه جزء الصحيح<sup>(٥)</sup> ولا بعد الإمام ماثل أول من صنف في الصحيح ، لأنه لم يفرده بل أدخل فيه — تماماً لمنهجه — المراسيل والمطابع وبلاعات . ثم تلا البخاري تلميذه الإمام مسلم في تصفيف صحيح<sup>(٦)</sup> ، وتنازع السلف بعد ذلك في الصحيح

١ - صحيح بعضه « عرب » في القم المتبر . بن الصحيح والخس والمصنف .

٢ - وحده « لسوء » بعضه في غير اشتر . أم .

٣ - وهو « حادي » الحديث الذي لا يروى إلا من روى عن النبي ، ومن ذلك ما قبله وجوده . وقد ذكره في « أي قوي صحة من طريق حري » شرح الحديث .

(١) معرفة علوم الحديث ١٢ وما سار شرح بعضه .

(٢) التذيل ٢٠ ٢١ .

(٣) التفسير ٢٠





هذه الحروب بين مكة واندية ، قال بعض شيوخهم فيل . وكتب ووضح الحديث عندم عرب . ولأهل ليس بومات حدة ، ووجد في صحفة . إلا أنها قليلة ، مرجعها في أهل الحدة من أهل الحدة من أهل الحدة . بالأمر بعد أبو صفة ما من غيرهم . كنا ش . وكوفيون منهم في كثرة عرب . واندية كثيرة . غل . فيند سلامة من العسل ، حديث لش . من . كثرة حراسل ومقاصع . وما حصل منه عند أسد عتق في به صا . ولما عت عليه ما يعنى فام اعتد .

و حلفت في الحديث في أسامه . وقد ذكر كل ما في هذه  
 اجتهاده . وكل صاحب رده من له عمل . ولهم شرح . ولا  
 يمكن ان يضع حكم في هذه الاسامه بصحري وحده .

وقد يعدل هذا الحديث عن قوله «حديث صحيح» إلى قوله «صحيح  
الإسناد»، فأصدين من حديث في الحديث صحة له من غير أن يسلم  
صحة المتن، حورث لك في متن شدة وثقة وقد زادوا صحة  
والتصديق معه، عبارة «تسعة تعبروا» وهذا حديث صحيح، وهذه  
العبارة المنقولة من قوله «صحيح الإسناد» هذا نسخة ولان  
قال السيوطي في ألفيه

۱ ذکرہ کے متعلق شہر میں جو حالتیں ہیں

1.  $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$  = 25% = 0.25

[illegible]

والحكم بالصحة للإسناد      وأحسن دونه لمن للمقاد  
 طلة أو شذوذ . وحكمهم      لهن إن شئت دو حصر نهي<sup>(١)</sup>  
 وإذا قال المحدثون      « قبح شيء في السب كذا » فلا يرم من هذا التعبير  
 صحة الحديث      فإليه يقولونه وإن كل الحديث ضعفاً ، ومرادهم أرحح ما في  
 سب أو قبحه صعد<sup>(٢)</sup>

• • •

(١) أنه لا يوصي السب      ١ و ٢      مراد و صر إمام من أمه  
 (٢) فواعد التعديل      ٥ د نقل عن الروي

## الفصل الثالث

### القسم الثاني : الحديث الحسن

الحديث الحسن هو ما اتصل منه بقول عدل حبيب صمد ، وسير من  
شدود وحلة<sup>(١)</sup> ، وأتم ما في هذا التعريف ، لرفع الأساس من الصحيح  
والحسن ، أن البعض في الحسن حميف انصط ، به هو في الصحيح ما انصط  
وكلا لنفسيه من من الشدود والعللة ، وكلاهما يحتاج به ويشهد به  
والحديث الحسن وعال حسن لداته ، وحسن لعمده

وهذا أصح الحديث الحسن انصرف إلى الحسن لداته ، ولاداعي من مرته  
مرة أخرى وإنما سمي «حسناً» لأن حسنه تأثيره من شيء داخل فيه ،  
ذاتي له ، لا من شيء خارج عنه<sup>(٢)</sup> فهو قد نعم نفسه درجة الصحيح  
في شروعه ، وإن كان أحب منه انصط رجه

أما الحسن لغيره فهو ما في مسنده مسطور لم تتحقق حسنه ولا عدم أهله ،  
غير أنه ليس بمعللاً كثيراً لخص ولا منها بالكذب ، ويكون منه معصية بتدعيم

قوله : «حسناً» ، في قوله : «حسناً» ،

١٢ شرح النجاشي



«باحس» ثبتت من طريق أخرى في شروط «صحة» ، ف يقول فيه  
 ترمذي «حسن صحيح» حتى يسهل من الحسن ودون صحيح<sup>١١</sup> ، وقد  
 رأى الخليل بن حجر كل إشكال حول هذا البحث حسن قال «وشبه ذلك  
 قوله في روي صدوق فقط ، وصدوق مصدق ، فإن الأول قاصر عن درجة  
 روي صحيح ، والذي منه فكأن جمع بينهما لا يبصر ولا يشكل فكذلك  
 جمع بين لصحة وحسن»<sup>١٢</sup>

وقد وصف حسن صحيح بالمرأه فأنتم على حسن صحيح يروي أحباباً  
 من وحه واحد فيكون عربياً ، فالحسن الذي هو دور لصحيح أحسن أن  
 يوصف كدلت أنه عريب ، ولأن حجر مذهب آخر في تعليل هذا المصطلح ،  
 فهو يرى أن ترمذي «لم يعرف حسن مصداقاً ، وإنما عرفه بنوع خاص منه  
 وقع في كتابه ، وهو مايقول فيه «حسن» من غير صفة أخرى ، وذلك أنه  
 يقول في بعض لأحاديث حسن ، وفي بعضها صحيح ، وفي بعضها: عريب  
 وفي بعضها حسن صحيح ، وفي بعضها حسن عريب ، وفي بعضها صحيح  
 عريب ، وفي بعضها حسن صحيح عريب ، تعريفة ، وما وقع على الأول  
 فقط ، عذرة ، رُشد إلى ذلك حيث قال في آخر كتابه : ( وما قلنا في  
 كتاب هذا حديث حسن ، فلما زدناه حسن ، زدنا عذرة ، وكل حديث  
 يروي لا يكون ، أو به منها نكس ، يروي من غير وحه نحو ذلك ، ولا يكون  
 شذو ، فهو عذرة حديث حسن ) ، فعرف بهذا أنه إنما عرف الذي يقول

١١ حسن عذرة حديث  
 ١٢ ذكره في التذية ٥٠

فيه حسن فقط . ثم يقول فيه حسن صحيح ، أو حسن عريب ، أو  
حسن صحيح عريب ، ثم يبرّج على تعريفه يقول فيه صحيح فقط ، أو  
عريب فقط ، أو في حديث سمعته لشهرته عند أهل لغته ، أو قصر على  
تعريفه يقول فيه في كتابه حسن فقط ، أو لموصفه ، وما لأه اصطلاح  
حديثه . لذلك قيده بعونه « حسن » ، ثم يبدئه بأن أهل الحديث كما  
فعل الحسن (١) » (٢)

الحسن لذاته ، داروي من ، حه ، آخر ، رقي من الحسن إلى الصحيح ،  
 موته من الحسن ، فيصنف أحدهما الآخر ، وذلك لأن الروي في الحسن  
 من حيث شرحه ، حقه ، لا يطمع فيه مشهور ، بصان ، سر ، داروي  
 حديثه من سير ، حه ، ، لو ، حياً ، واحد ، قوي ، بالسمه ، ل ، ما كان يحسن  
 عنه من حبه سوء ، حقه ، رايه ، فارغ ، حبه من درجة الحسن إلى الصحيح ،  
 مثاله حديث : **ولا تشق على أمي لأمرهم ما سواك** ، سند كل صلاة ، فإن  
 طريق هذا الحديث **عبد بن عمر** ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة عنه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> ،  
 ابن عمر ، فهو في الخط والصحة والانتساب ، وثمة كثيرون ، فهذا الحديث  
 حسن لذاته وصحيح لغيره ، لأنه مروى عن شيخ عبد وعن شيخ شيعه ،

[illegible]

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

وقد رَوَاهُ يَحْيَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ كَثِيرُونَ مِنْهُمْ الْأَعْرَجُ بْنُ هُرَيْرٍ  
وَسَعِيدُ الْمَقْبُرِيِّ (١)



تصعباً حكماً بأنه حسن ، ولا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه والحق ما ذهب إليه الحافظ العراقي <sup>(١)</sup> من إباحة الحكم بالصحة أو الصف على حديث ما للحبر المتمرس الذي يستطيع أن يدقق في الفحص عن الأسانيد والعلل <sup>(٢)</sup> والبيوي <sup>(٣)</sup> في كناه « مصابيح السنة » اصطلاح خاص في تمييز الصحيح والحسن ، فأما الصحيح فهو ما أخرجه الشيخان أو أحدهما ، وأما الحسن فهو ما رواه أبو داود والترمذي وأصحابهما . وقد اعترض عليه كثيرون ، ولم يجهدوا سوغاً لاصطلاحه الخاص ، ولا سيما لأن « مصابيح » لم تكن ، كما قال النووي ، من الأحاديث المسكوة التي انفرد بروايتها روى ليس بالمدل ولا بالضابط <sup>(٤)</sup>

### ألقاب تشمل الصحيح والحسن

حين يصف القاد حديثاً ما « بالصحة » أو « الحسن » يرويه — في الوقت نفسه — صالحاً للاتصاف بألقاب أخرى توحى جيمه بقبوله وإمكان الاحتجاج به . ومن هذه الألفاظ المستعملة في الخبر المقبول جيد ، ومجود ، وقوي ، وثابت ، ومحفوظ ، ومعروف ، وصالح ، ومستحسن . ويلاحظ في هذه الألقاب أن المعنى القوي أغلب عليها من مصطلح

(١) هو العلامة الحافظ عبد الرحمن بن الحبيب ربه الدين القدادي العراقي كان إماماً مقرئاً طيباً أمروئاً شامياً اشتهر به كتب كثيرة في علوم الحديث ، وأدبته مشهورة . توفي سنة ٨٠٦

(٢) الساعى الحديث ٢٩

(٣) هو الحافظ أبو محمد الحسين بن مسعود القراء البغوي ، توفي سنة ٥١٦

(٤) التدرج ٥٥

المحدثين فيها تنوع في التعبير بسحق ووضوح في لآلئ الأثره الأولى  
 عندما قرر نحوّد باجيد ، اثبات ما تقوي ويستأنس بذلك يقول الامام  
 محمد « أحوذ الأمانه - هري من سام عن نفسه » موصفاً عن « صحيح  
 الأمانيه » (١) وقد حكى بن الصلاح هذه مخرجة عن أحمد كما أخرجها عنه  
 الحاكم أو عبد الله ، فاستخرج من بعض العلماء أن ابن الصلاح يرى النسبة  
 بين الحديث وصحيح (٢) ثم إن إمامنا سمر حبيب ، قوله « هذا حديث  
 حسن » بدلاً من عبارته المشهورة هي ثم قال : « حسن صحيح »  
 وكأنه عمل عن اصطلاحه المشهور لارتداده لحديث عنه عن الحسن لداته  
 وتردده في نوع الصحيح ، فهو حسن لداته وصحيح بغيره ، ثم يعني أن  
 صحيح باجودة بثمن الحسن كالصحيح

ويجوز لبنا أن السيوحي يرى في هذه حسن يقول : لا شيء جديد منهم  
 لا يعمل عن صحيح ، في حيد لا سلمه . كذا ينفى الحديث عنه عن الحسن  
 لداته ويردد في نوعه الصحيح ، فأوصف به « حسن » من الوصف « صحيح »

١ - معرفة عنه حديث ...  
 ٢ - ...  
 ٣ - ...  
 ٤ - ...  
 ٥ - ...  
 ٦ - ...

وحيث أن الناس وهو ...  
 المخرجة و ...  
 تدعى السوية ...  
 ٢ - الدرر ...

وكذا لقوي» (١) ولا بد أن نترعى انتباهاً قوه في ختام عبارته. «وكذا القوي»، فهو يسوي بين «الحدوة» و«القوة»، فلا يتعدر عيب — قياساً على هذا — أن نرى القاسي أوضح بين «التحويد» و«الحدوة» وبين «الثبوت» و«القوة»، فهي جميعاً صفات للمحدث المقبول، سواء أكان صحيحاً أم حسناً.

وفي تعريف كل من الحسن والصحيح ، منها على سلاستها من لشموده ، فلا  
يكون أحدها شاذاً ولا منكراً ، وإنما يوصفان بتقصيها وهما المحفوظ والمعروف .  
قال ابن حجر : « وريادة راوي الصحيح والحسن مقولة ، ما لم تقع مافية من  
هو أوثق ؛ فإن ' حولف بأرجح ظاراحح المحفوظ ومقابلته الشاذ ، ومع الصعب  
ظاراحح المعروف ، ومقابلته المنكر »<sup>٢١</sup>

أما وصف كل من الصحيح والخس « باصالح » فواضح في نفسه ، لأن المراد صلاحيتها للاحتياج<sup>(٢)</sup> وعلى هذا يقول المحدثون في « سنن أبي داود » ،  
في أحاديثه صالحة لأنها تشمل الصحيح والخس

وإذا قالوا: « هذا حديث مستحسن » <sup>(١)</sup> ، فذلك لا يمين فيه « حسن » بالمعنى الاصطلاحي الذي أوضحناه ، بل يحصل لصحة كالحسن ، وليس الحسن إلا الخوذة ، ولا الاستحسان إلا الاستعادة ، وما كان يسر هذه التعابير ومشتقاتها على المحدثين ! وما كان أدق حسهم عند تمييزها مما يشبهها على ألسنة

[illegible]

(٢) شرح النجاة من ١٠٠ و ١٠١ في النجاة السوطة ١٠٢ ١٠٣

(٢) وربما استعمل في حيف يصلح لا خيار      ١ من التقديم ٥١

١٥٠٠ ١٤٥٠ ١٤٠٠ ١٣٥٠ ١٣٠٠ ١٢٥٠ ١٢٠٠ ١١٥٠ ١١٠٠ ١٠٥٠ ١٠٠٠ ٩٥٠ ٩٠٠ ٨٥٠ ٨٠٠ ٧٥٠ ٧٠٠ ٦٥٠ ٦٠٠ ٥٥٠ ٥٠٠ ٤٥٠ ٤٠٠ ٣٥٠ ٣٠٠ ٢٥٠ ٢٠٠ ١٥٠ ١٠٠ ٥٠ ٠

اعامة ا قال علي بن المديني : « كما في مجلس معيار بن عبيشة فحدث بمحدث  
 عن النبي ﷺ ، فقال رجل : ما أحسنه ! فقال سفيان : ألا قلت . هو أحسن  
 من الجوهر ، أحسن من الدر ، أحسن من الباقوت ، أحسن من الدنيا كلها <sup>(١)</sup> »  
 ومن المباحث المشتركة بين الصحيح والحسن أن حكما بالصحة أو بالحسن  
 على أحد الأسانيد لا يلزم منه حكما بذلك على الآخر ، فقد يكون شاداً أو  
 معطلاً . وقد أثرنا إلى هدا في بحث الصحيح وإنما ذكرناه ههنا مرة أخرى  
 لظهوره على شيء من التداخل أو التماسك النطقي بين الصحيح والحسن ،  
 ولنصع بين يديك مقياساً للمحدثين يراعي الجوهر قبل العرض ، والمصون  
 قبل الشكل ، حين يقولون : « ما كل ما صح صدقاً صحيح متناً » <sup>(٢)</sup>

\*\*\*

(١) الجامع ١٣٥/٧ وحده .

(٢) الطر نوسج الأفكار ١٩٣١ واختصار علوم الحديث ١٠٦ .

## الفصل الرابع

### الحديث الضعيف

الحديث الضعيف ثالث أقسام الحديث ، وغير تعريف له هو : « ما لم يجمع فيه صفات لصحيح ولا صفات الحسن » <sup>(١)</sup> . وقد حاول بعضهم أن يجمع الصور العقلية لأقسام الحديث الضعيف من خلال فقه شروط الصحة والحسن فخرج ماحدي وثماني وثلاث مئة صورة ( ٢٨١ ) أكثرها غير واقعي ولا يحمل عملاً معياريًا بين أقسام الحديث الضعيف المصطلح عليها لدى المشتغلين بهذا العلم <sup>(٢)</sup> ويرى ابن الصلاح أن الصور التي يمكن وقوعها في الحديث الضعيف لا تزيد عن اثنين وأربعين صورة شرحها وبين طريقة تحريره لها ، وبها أحد الحفاظ العراقي ؛ ولكسبا لن سرد منها إلا ما أحداً حاصراً به ، فثله لا يجوز أن نجمله . وأما ما كان منها حالة من حالات الضعف من غير أن يخص باسم معين فإننا نكتفي بمجرد الإشارة الإجمالية إليه

(١) التدریب ٥٩ .

(٢) ولقد تعدد التفسيرات في هذا المعنى ، وقد ليس وراءه أدلة . انظر السويعلي

عام ٨٨

## أنواع فنون الصنف

### الأول — المرسل

المشهور في تعريفه أنه ما سقط منه الصحابي كقول باقر: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فعل بحضرته كذا، ونحو ذلك، <sup>(١)</sup> فهو إذن مرعوع لانه مصنف. صغيراً كان أو كبيراً <sup>(٢)</sup> وسبب ضعفه فقد الاتصال في سند، وربما سمي «مرسلًا» لأن راويه أرسله وأطلقه علم بقيمه بالصحابي الذي تحمله من رسول الله ﷺ <sup>(٣)</sup>

والمرسل ليس حجة في الدين وهذا هو الرأي الذي استقر عليه حفاظ الحديث وقاد الأثر، وتداولوه في تصانيفهم <sup>(٤)</sup> وأشار مسلم في مقدمة صحيحه إلى أن «المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة». وأكثروا العلماء يحتجون براميل الصحابة، فلا يرونها ضعيفة، لأن الصحابي الذي بروي حديثاً لم يبصره صحابه نفسه من رسول الله ﷺ غالباً ما تكون روايته له عن صحابي آخر قد تحقق أحده عن الرسول ﷺ، فسقوط الصحابي الآخر من السند لا يبصر كما أن جهل حله لا يصعب الحديث، فنسبوا شرف الصحة له كاف في تعديله. قال البيهقي في التدریب

١. قوله حدث ١١.

٢. روح البحة ١.

٣. (٣) يوم الألف ١٠ ٢٨٤.

٤. معجم علوم الحديث ١٣.

وفي الصحيحين من دلت في من مراسيل صحابة - مالا يخص ، لأن  
 أكثر رواياتهم عن صحابة ، وكلهم عن رسول ، ورواياتهم عن غيرهم نادرة  
 وإذا رواها ينسبها إلى أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين ليس بحديث  
 صريحة ، بل بأسرئيات في حكايات أو موقوفات <sup>(١)</sup>

ويتعذر إنكار مراسيل صحابة ، في أكثر رواياتهم عن ابن عباس مرسل  
 لصحة في حياة رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> فقد وفي عليه سلام ومن ابن عباس  
 لأزيد عن ثلاث عشرة سنة <sup>(٢)</sup>

وتمرسل مراتب أعلاه من رتبة صحابي ثبت عنه ، ثم صحابي له رؤية  
 فقد ولم يثبت صدقه ، ثم لم يثبت صدقه ، ثم لم يثبت صدقه ، ويليه من  
 كان يسخر في شيوخه ، كاشعي ، ثم هو يروي مراسيل من كان يأخذ عن  
 كل أحد كالحسن ، ثم مراسيل صدر الحسن كعبد الله بن الرهري ، وحيد  
 الطويل ، قال عاتق رواه هؤلاء من التابعين <sup>(٣)</sup>

الكتاب الأول في بيان ما روي عن الصحابة من مراسيل  
 وهو الكتاب الأول في بيان ما روي عن الصحابة من مراسيل  
 وأما ما روي عن الصحابة من مراسيل فهو ما روي عن  
 الصحابة من مراسيل وهو ما روي عن الصحابة من مراسيل  
 وهو ما روي عن الصحابة من مراسيل وهو ما روي عن الصحابة من مراسيل

وهو ما روي عن الصحابة من مراسيل وهو ما روي عن الصحابة من مراسيل  
 وهو ما روي عن الصحابة من مراسيل وهو ما روي عن الصحابة من مراسيل

وهو ما روي عن الصحابة من مراسيل وهو ما روي عن الصحابة من مراسيل  
 وهو ما روي عن الصحابة من مراسيل وهو ما روي عن الصحابة من مراسيل  
 وهو ما روي عن الصحابة من مراسيل وهو ما روي عن الصحابة من مراسيل  
 وهو ما روي عن الصحابة من مراسيل وهو ما روي عن الصحابة من مراسيل

والمرسل إذا أسد من تحت يفوى ونكشف صفه ، إذ حيث  
صورتين ، صورة الإرسال وصورة الأسد ، فإذا عارضها مسد آخر كاتا  
أرجح منه ، لا اعتصاد المرسل بالمسد المتصل إلى منتهاه <sup>(١)</sup>

### الثاني - المنقطع

أشهر سريفة له أنه « الحديث الذي سقط من إسناده رجل ، أو ذكر  
فيه رجل منهم » <sup>(٢)</sup> وسبب صفه فقد الاتصال في السند ، فهو كالمرسل  
من هذه الناحية

ومثال ما سقط من إسناده رجل الحديث الذي رواه عبد الرزاق عن الثوري  
عن أبي إسحاق عن زيد بن شريح عن حذيفة مرهوعاً « إن وليتموها أبا بكر  
فقوي أمين » فقد سقط من إسناده شريك بن الثوري وابن أبي إسحاق ،  
لأن الثوري لم يسمع الحديث من أبي إسحاق مباشرة ، وإنما سمعه من شريك ،  
وشريك هذا سمعه من أبي إسحاق .

ومثال ما ذكر فيه رجل منهم حديث « اللهم إني أسألك النيات في الأمر »  
الذي رواه أبو العلاء بن عبد الله بن شعير عن رجلين عن شداد بن أوس <sup>(٣)</sup>  
ثم هما هذان الرجلان ؟ إنهما مجهولان وقد ذكرا في السند . وقد اتفق في هذا  
الحديث أنهما رجلان أثنان ، وقد تكون الراوية في أحاديث أخر مفردة عن  
رجل واحد منهم . والذي يسببها وصف الإبهام في بعض حلقات السند

(١) التوضيح ٢٨٩/١ .

(٢) اختصار علوم الحديث ٥٣ .

(٣) نفسه ٥٤ وقارب نعمة علوم الحديث له ١٧ .



وقد يروى الحديث وفي مسنده رجل غير مسمى وليس بمقطع . مثاله  
 حدثنا شيخ عن أبي هريرة قال . قال رسول الله ﷺ : « يأتي على الناس زمان  
 يغير الرجل بين الحجر والفجور ، من أدرك ذلك الزمان فيمضى الحجر على  
 الفجور » ، لأن هذا الرجل المبهم قد ذكر في رواية أخرى فإذا هو أبو عمرو  
 الحلبي ، ولا يقف على هذا النوع من المقطع إلا الحافظ الفهم المتبحر  
 في الصفة (١) .

وتماثل المقطع والمرسل في سبب الضعف ، وهو فقد الاتصال في السند ،  
 حمل الحافظ الخطيب السعدي يقول في كتابه ( الكعبة في علم الرواية ) :  
 « والمقطع مثل المرسل ، إلا أن هذه المادة نستعمل عاك في رواية من دون  
 السامي من الصحابة ، مثل أن يروي مالك بن أنس عن عبد الله بن عمر ، أو  
 صفوان الثوري عن حابر بن عبد الله أو شعبة بن الحجاج عن أنس بن مالك  
 وما أشبه ذلك » (٢) وهذا الاستعمال الغالب الذي يشير إليه الخطيب  
 لا يتفق من كل وجه وتعريف المقطع الذي قدمناه ، فهو اصطلاح خاص بالنسبة  
 إلى وصف يعلب كثيراً على الأحاديث المقطعة .

### الثالث - الموهل

هو الحديث الذي سقط منه راويان فأكثر شرط التوالي (٣) ، وهو

(١) معرفة علوم الحديث ٢٨ .

(٢) الكفاية ٢١ .

(٣) التدريب ٢٣ أم لا ، لم يورد أبو مظهر كما رأينا في الرحلتين المجهول عن شاذ بن

أوس ، وفارغ شرح النجدة ٨ .

صورة أشد استعلافاً وإيهاماً من المنقطع ، ومن هنا جاءت تسميته بالمنقطع (١) .  
 ويعتبر قسماً من المنقطع لكن يوحه خاص لأن كل متصل منقطع ، وليس كل  
 منقطع متصلاً (٢) . وقد الاتصال في سنده هو سبب ضعفه ، كما فساهي المرسل  
 والمنقطع . ومن المعضل ما أرسله تابع التامية مثل ذلك ما رواه الأعمش عن  
 الشعبي قال : « يقال للرجل يوم القيامة : عملت كذا وكذا » فيقول : لا ، ويعتم  
 على فيه ، لأن الشعبي إنما رواه عن أنس ، وأنس رواه عن رسول الله ﷺ ،  
 فقد أعطل الأعمش الحديث بإسقاطه نسباً ورسول الله ﷺ من إسناده (٣)  
 والمتصل أسوأ حالاً من المنقطع ، والمنقطع أسوأ حالاً من المرسل ، والمرسل  
 لا تقوم به حجة ، وإنما يكون المعضل أسوأ حالاً من المنقطع إذا كان الانقطاع  
 في موضع واحد من الإسناد ، فإما إذا كان في موضعين أو أكثر فإنه يباوي  
 المعضل في سوء الحال (٤) .

### الرابع - المدلس

المدلس قسماً (٥) ، أحدهما مدلس الإسناد ، وهو الحديث الذي يؤديه  
 الراوي عن عصره وفيه مع أنه لم يصرح له بمخاطبة منه ، أو عن عصره وإنه  
 لم يلقه موهماً أنه سمعه من لفظه . مثال ذلك قول عبي بن حشرم كما عده

(١) وهو من حيث الاشتراك مشكل ، التوضيح ١/ ٣٢٥

(٢) نفسه ١/ ٣٢٥

(٣) اختصار علوم الحديث ٥٥ .

(٤) التوضيح ١/ ٣٢٥

٥ التوضيح ١/ ٣٥٥

سفيان بن عيينة فقال - « قال الزهري كذا » فقبل له - « أسمعته منه هذا ؟ » قال - « حدثني به عبد الرزاق عن معمر عنه » <sup>(١)</sup> فسفيان قد عاصر الزهري ولقبه ، ولكنه لم يأخذ عنه فيصح سماعه منه ، وإنما أخذ عن عبد الرزاق ، وهذا الرزاق أخذ عن معمر ومعمر أخذ عن الزهري - فالتدليس هنا إسقاط سفيان شيخه وإبراده الحديث بصيغة توهم سماعه من الزهري مباشرة .

وهذا أشد قسماً للتدليس وأشمها وأدلم على الكذب قال شعبة - « لأن أرى أحب إلي من أدلس » <sup>(٢)</sup> . وقال « التدليس أخو الكذب » <sup>(٣)</sup> . وكان الشافعي يرد مطلقاً من عرف بالتدليس في الإسناد ولو مرة واحدة ، ولكن أكثر العلماء على أن الراوي الذي سبب إلى لتدليس بقبل من روايته ما صرح فيه بلفظ السماع ، ويرد منها ما كانت عبارته محتملة مهمة <sup>(٤)</sup> .

وقد تنعم الحاكم البلاد لقي أكثر من رواية هذا القسم من التدليس ، والبلاد لقي لم يعرف فيها هذا الكذب في الرواية . هراي أن « أهل الحجاز والحرمين ومصر والعمالي وحراسان وأصهان وبلاد فارس وحوزستان وما وراء النهر - لا يعرف أحد من قمتهم دلس » وأكثر المحدثين تدليلاً أهل لكوفة ومصر يسير من أهل البصرة . وأما أهل بغداد فلم يذكر عن أحد من أهلها التدليس ، إلى أبي بكر محمد بن محمد بن سفيان الساعدي الواسطي ، فهو أول من أحدث التدليس بها <sup>(٥)</sup> .

(١) إجماع علوم الحديث ٨

(٢) التوضيح ١ ٣٦١

(٣) وقد كان هذا شمة ، وقد التمس وسبق له ( عبر الناهض المحدث ) ،

(٤) إجماع علوم الحديث ٥٨ .

(٥) معرفة علوم الحديث ١١١-١١٢ .

أما القسم الثاني فهو تدليس الشيوخ . وهو أن يصف راويه بوصف أعظم من حقيقته أو يسميه بعير كمينه ، قاصداً إلى تسمية أمره . من ذلك أن يقول حدثنا العلامة الثقف . أو الحافظ الصابط ، ومن ذلك ما رواه أبو بكر بن مجاهد المقرئ عن أبي بكر بن أبي داود قال : « حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله » وعن أبي بكر محمد بن حسن بنقاش المفسر قال : « حدثنا محمد بن سعد » فسمه إلى حدله ، ولم يسمه إلى أبيه ، وهو الاسم الذي يشتهر به <sup>(١)</sup> .

ويرى ابن الصلاح أن الخطيب البغدادي « كاذب لمحا هذا القسم في مصنعاته » <sup>(٢)</sup> . وينقل عنه بعض الأمثلة في ذلك : منها أن الخطيب يروي في كتبه عن أبي القاسم الأزهري ، وعن عبيد الله بن أبي الفتح العامي ، وعن عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصبري ، والجميع شخص واحد من مشايخه .

ويروي أيضاً عن الحسن بن محمد الحلال ، وعن الحسن بن أبي طالب ، وعن أبي محمد الحلال ، والجميع شخص واحد .

ويروي كذلك عن أبي لقاسم السوحي ، وعن علي بن الحسن ، وعن القاسم أبي القاسم علي بن الحسن السوحي ، وعن علي بن أبي علي المعدل ، والجميع شخص واحد .

ونحن في الواقع محل الحفظ الخطيب عن أن يكون قصده تسمية أمر واحد من هؤلاء الشيوخ ، ولكنا لا نكتم استمرارنا من ذكره هذه الأسماء التي

(١) اختصار علوم الحديث ٥٩

(٢) التوسيع ١٠٠

يصعب معها معرفة الشيخ . مع أنها شخص واحد ، وهو يعلم أنها شخص واحد ،  
وأن كثيرين لا يفهمون لذلك .

ويقول بعض العلماء عن التدليس أرباباً متعددة منها ما يسمونه تدليس  
المطاف ، كأن يقول الراوي : حدثنا فلان وفلان ، مع أنه لم يسمع من  
الثاني المعطوف . (١)

ومن ذلك تدليس السكوت . كأن يقول : سمعت « أو » حدثنا « أو »  
« حدثني » ثم يسكت ثم يقول : « الأعمش » مثلاً ، موهاً أنه قد سمع منه ، مع  
أنه لم يسمع له أصلاً منه .

ومن ذلك تدليس التسوية ، وهو أن يحمله على إسقاط غير شيعة ضعه أو صغر  
سنة فيحسن الحديث مروياً عن الثقات فقط ، ليحكم عليه بالقبول والصحة .  
وهذا شر أنواع التدليس ، لأن فيه تعريفاً شديداً . ومن أشهر ذلك الوليد  
ابن مسلم . فكل يحدف شيوع الأوراعي الصغاه ولا يذكر إلا الثقات ، فيسل  
عن ذلك ، فأجاب : « الأوراعي » أسمى من أن يروي عن مثل هؤلاء ، فيل  
له : فإذا روى عن هؤلاء ، وهم صغاه ، أحاديث ما كبر ، فاسقطتهم أنت وصيرتها  
من رواية الأوراعي عن الثقات ، ضعف الأوراعي ؟ فلم يلتفت الوليد إلى ذلك القول .

وعبارات التدليس تصوي على حث شديد . فقد يعمد بعضهم  
إلى لفظ مهم مثله يلوي به لسانه تعظيماً لشيعة من خلال تعظيم البلد  
أو الحلي الذي ينسب إليه : كما إذا قال المصري : « حدثني فلان بالأندلس »  
فأراد موصفاً بالقرافة ، أو قال : « بزقاق حلب » وأراد موصفاً بالقاهرة ؛ أو

(١) انظر في هذا النوع والتوعين التاليين (الباعث الحديث) ص ٦٠ .

قال البغدادي «حدثني فلان بن وراه لسهير» وأراد نهر دجلة<sup>(١)</sup> ، و  
 قال «بالرفقة» وأراد سبباً على شاطئ دجلة ؛ أو قال الدمشقي «حدثني  
 بالكرك» وأراد كرك نوح وهو بالقرب من دمشق ، وفي ذلك كله عليهم الرحلة  
 في طلب الحديث والحفاظ من حمر يصبق على هذا التسمية اسم «تدليس  
 البلاد» ، وبلغته بـ «تدليس الشيوخ»<sup>(٢)</sup> .

وكان بعض المدلسين من آفة الحديث يحدون في التدليس متعة ضنية ، فلا  
 تحو لهم العناية ، لا بهذا أصرب من الزيادة المسهية بخصوص فيه من هذين  
 ثم يسمون وينويون ، قبل هشيم بن بشير<sup>(٣)</sup> ما يجهل على لدليس ؟ فقال  
 «إنه شيء»<sup>(٤)</sup> ، واحتج به من أصحاب هشيم هذا يوماً على لا  
 بأحدوا منه تدليس ، فقص لذلك فكان يقول في كل حديث يذكره .  
 «حدثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم» فلما فرغ قال لهم هل دلت لكم  
 يوم ؟ فقالوا لا ، فقال م أنعم من معبرة حرفاً مما ذكرته ، إنما قلت «حدثني  
 حصين ومغيرة» غير مسموع لي<sup>(٥)</sup> .

(١) راجع فيه السدي في «السير» ص ٧٠ من كتابه هذا .

(٢) انظر تدليس هذا في الشرح ص ٣٧٢ .

(٣) هو الخليل بن أحمد بن شيبان بن أبي حازم ، سمع الزهري ومروان دينار  
 ومروان بن راشد والحسن بن سعيد بن وهب وأيوب السجستاني وحلقه كثير أقال  
 فيه الذهبي «لا يروى عنه» من حديثه ، لا أنه كثير التدليس ، روى عن جماعة  
 سمع منهم ، توفي سنة ٢١٣ هـ . راجع ترجمته في ذكره الخليل ص ٢٤٨ .

كذلك ص ٢٠١ .

(٤) «مروان بن علقم الحديث» ، وعارفاً بتدريس ٧٩ . ويسمى هذا النوع من التدليس  
 «تدليس النصف» كما قال «لأن هشيم بن وهب قال «حدثني حصين  
 ومغيرة» وهو لم يسمع من مغيرة» انصافاً واحداً ، أما حصين فقد سمع منه  
 الكثير ، وهو حسن بن سعيد الزحني المذكور في سماعات هشيم في الحاشية ٣ . وعادة

أدرك هشيم إذن أن لهراح بائدليس حذو<sup>١</sup> ، فأعترف بنفسه بأن مادعي  
مخاطبه غير مسموع له ؛ وكذا كذب كل المدلسون بمترفون بتدليسهم ، ولا سيما  
إذا وقع إليهم من يقر عن مخاطبتهم ويلج في مراحتهم<sup>(١)</sup> بل كانوا عالما  
بمدلول عن عداوتهم المسهمة إلى صريح بحقيقة ما سمعوه ، محذرون<sup>٢</sup> الناس من  
رواية ما دلوا فيه قال علي بن حشرم « كما عبد ابن عيينة<sup>(٣)</sup> » فقال ،  
الزهري ، فقبل له حديثكم الزهري ؟ فقال لم أسمع من الزهري ولا ممن سمع  
من الزهري ، حديثي عبد الرزاق عن معمر عن الزهري<sup>(٤)</sup> .

وقد يسعرب وقوع التدليس من مثل هذين الامامين ، ابن عيينة وهشيم  
لما وصفا به من الأمانة والحفظ والنصط ، ولا عرامة فاقأ الذين سلوا من  
بائدليس ؛<sup>(٥)</sup> حتى ابن عباس رضي الله عنهما ما سمع من النبي ﷺ إلا أحاديث

---

١ . وعني إلى البائس ب نفسه هذا فمدلس غير مدلس . ٢ . وملا من  
م أئمة .

مدرسة علوم الحديث ، وعلي في التدريس ٧٩

١ . هو علامة الحديث شيخ الاسلام صاحب من عظمى من مبين أو كذا اهلاي  
النفوس ، منه عمرو بن دينار والزهري ورزق بن عمار ، له وآراء من وأخوه من نفس ورده  
من أ ، وعند الله من ذبح ودمج من أ ، من وعد الرحمن بن القاسم ، فالت الأئمة على  
أ ، من ، وكذا ، فله على كتاب أول ١٩٩ هـ ، تدسكرة الحماجد  
١٣٢٩

٣ . التوضيح ، ١٠ ، وأندرت ٧٩ ، وهذا هو ، لدنس الفصح ، للفصح  
أبي أدبه ، روي ، هو بكفي منه شجة فالأ ، فلا ، كما قال ابن عيينة  
الزهري ، فلم يدس من حديثه الزهري أم فانه أم سمع منه ، وهذا سبق أن  
استشهدنا من ١٧٠ على بائدليس لإستاء ، برواية سمع منه وسيد مثلي ، أما وبت أعدنا  
ذكرها ، ١٠ ، حكم جديد

٤ . التدريس ٧٧ ، وفي « من ابن عبد الله ، وعلي هذا ، فلا سل أحد من  
التدليس ، ولا فذلك ولا غيره »

بسيرة (ب) قال بعضهم : « أربعة أحاديث » (ب) ، وثيقة أحاديثه محممة عن الصحابة  
عن النبي ﷺ ، وهو لا يكاد يذكر من سيرة النبي ، وإنما يقول : قال  
رسول الله ﷺ (١)

وابن عيينة وهشيم ، فوق ذلك ، كلاهما من رواية الصحيحين ،  
وذلك شرف عظيم لم كان لابد أن يجيب بأربعة الحديث إلى الدفاع عنهما  
وعن أمثالهما من رواية الصحيحين المشاهير بالتدليس كالأعمش (٢)  
وقنادة (٣) والحسن المصري (٤) وعند الزقاق (٥) والوليد بن مسلم (٦) .

(١) التوضيح : يرى بعض أصحابنا أن هذا الحديث قد مر في نسخة أخرى من  
التدليس ، والحمد لله رب العالمين ، فالحمد لله الذي كان في خوف نفسه يفرطون  
من المرسلين ومن عو الشيوخ في سيرة النبي ، ولا بد أن أكثر رواية عن ابن عباس  
مرسلة ، لا ذكره ، لا بد من أن يكون هذا الحديث من أمثالهم من الخفاء يكاد يلتصق  
بالتدليس ، ويقول مرة أخرى : ما أجد من سيرة التدليس  
(٢) لأحمد بن محمد بن أبي الكوفي : أحمد بن محمد بن أبي الكوفي ، رأى ابن  
مالك وحديثه : أحمد بن محمد بن أبي الكوفي ، وهو من سيرة التدليس ، لا بد من أن يكون  
( المبررات ) : قال الذهبي : قد دس عن حماد بن زيد ، قال : حدثنا : فلا كلام ،  
وقد قال : عن : عن ابن عباس التدليس ، توفي سنة ١٠٠ هـ .

(٣) هو قنادة بن دعامة بن عرج ، المدوني بدمشق ، لا تكتبه ، الحافظ السليم  
الثقة ، حدث عن عبد الله بن رحيب وأبى ماث وحميد بن الحبيب وأبي الطفيل  
وكان قنادة من رواة التدليس ، قال : لم يسمع من حماد بن زيد ولا من حماد  
وقال : لا يعرف أحد سمع من أبي رافع ، مات بواسط في الساعات سنة ١١٨ هـ  
وفى سنة ١١٧ هـ .

(٤) هو الحسن بن أبي الحسن بدمشق ، عوف الأعمش ، أحد كبار التدليس  
وعنه كثير المشهورين ، قال : في السيرة : ثقة بكتبه تدليس عن أبي هريرة ، قنادة ، حدثنا  
هو حجة بلا رافع ، توفي سنة ١١٠ هـ .

(٥) هو عبد الله بن أبي مريم البصري ، في المبررات : أحد الأعلام ، الثقاة ، ولكن  
في رواية ما يدل على تدليس ، توفي سنة ٢٠٠ هـ .  
(٦) الوليد بن عبد الله هو أبو الحسن البجلي مؤلف في أمة ، في المبررات : أحد



واعترفوا عن ابن عيينة اعتذاراً خاصاً، فقبلوا تدليسه (١) ، لأنه إذا وقف  
أحال على ابن حريج ومعمر (٢) ونظرأئهما ورحمته ابن حنبل (٣) قال .  
« وهذا شيء ليس في الدين ، إلا ليعيان بن عيينة ، فإنه كان يدس ، ولا بدس  
إلا عن ثقة متقن ، ولا يكاد يوجد له خبر دس فيه إلا وقد تبين صدقه عن  
ثقة من ثقتي » (٤)

واعترفوا عن رواية الصحيحين المشاهير بالتدليس اعتذاراً عاماً . بأن  
تدليسهم ضرب من الإيهام وليس كذباً ، فما رويهم يعرف فيه نوع السمع ،  
كسمعت وحدثنا وأخبرنا ونحوها (٥) . ويحتمل أن الشيعيين ، البخاري ومسلم ،

الأعلام وعدم هذا . قال أبو محمد : أبو عبد الله ، وهو تدليس عن  
التدليس ، فإذا قال : « أرواه عن أبي عبد الله الأعمش » ، فليس يصدق بأنه  
يدس عن الكذاب ، وإنما هو حديثه من جهة الأعمش . قوله : « قد  
تذكره أحمد » . ٣٢٠

(١) جميع هؤلاء دلالة لكثير بالتدليس من رويهم الصحيحين وفدأت . وقد  
« توضيح لأقطار » ٣٥٣ . ٥٥٣ . وذكر أنسوي مصنف في « الدرر » ٨ .  
« ابن حريج هو الذي عدل عنه في عهد القدر » . ابن حريج أرومي الأهوازي  
مولاه . أول من سلف كتاب . توفي سنة ١٥٠ هـ . تذكره أحمد ١٩٠ . ١٧٠ .  
ومعمر هو لا . له نسخة أحد الأعلام . معمور بن راشد . أوعروه لأرومي مولاهم

توفي سنة ١٥٣ هـ على الأرجح . تذكره أحمد ١٩٠ . ١٩٠ .  
(٢) هو أحمد بن محمد . تذكره صاحب التمام للبيهقي . محمد بن حماد بن أحمد  
ابن عماد القمي أرومي الذي . له كتاب « مسكن السالكين » . أبو جعفر . له التمام  
والأربع . في حسن حديثه . ورواه معمر بن عيسى عن الأعمش . ولا هو في الحديث . وفي  
سنة ٣٥٠ هـ

١ . التمام ٧٩ .

(٣) ٥٠٠ هـ .

لم يعرفوا سماع ذلك المدلس الذي روي عنه ، لكن عرفوا حديثه من المناهات ما يدل على صحته ، فاحذروا إسناد الحديث إلى المدلس حلاله وأمانته واستعد تهمة الصعب عن حديثه ، ولم يكن في المسامحة الثقات من يتأمل المدلس ولا يقربه فضلاً وشهرة (١) .

ويرى بعض النقاد أن ما روي به بعض رواة الصحيحين من التدايس أحسن أن يصدق عليه اسم المرسل الخفي ، وأنشؤوا بمرقوب بن المدلس والمرسل الخفي تفرقة دقيقة ، فالمدلس يختص بمن روى عن عرف لقاءه به ، فلما إنبأ المعاصرة ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي قال الخطاط ابن حجر : ومن أدخل في تعريف التدايس المعاصرة ، ولو بعير لقي . لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه . والصواب التفرقة بينهما (٢) ، ثم يستدل على اعتسار اللقي في التدايس دون المعاصرة بأطباق أهل العلم بالحديث على رواية المحصر من كافي عماد أبي (٣) وقيس بن أبي حارم (٤) عن أبي عبد الله من قبيل الأرسال لأن قبيل مدلس ، ولو كان مجرد المعاصرة يكفي في التدايس لكل

١ - نظم التورج ١ ٢٥٦

٢ - ج ١ ص ٨٠

(١) أبو عبد الله الهادي هو محمد بن الحسن بن علي بن عمر بن أبي حمزة ، أمر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم من عمر فسمع منه ومن غيره من الصحابة ، وفي سنة ١٠٠ هـ أو بعدها قتل بذكره الخضر ١ ٦٤

(٢) هو محمد بن أبي حارم ، أبو عبد الله الأحمسي الكوفي ، محدث الكوفة . صار من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليا له فتوفي في سنة ١٠٠ هـ في العراق ، سمع أبا بكر وعمر وعطاء وعلي وعنه من أنكره . قال الهادي حديثه صحيح في كل دور الإسلام . توفي سنة ١٠٠ هـ وفي سنة ١٠٠ هـ ( بذكره الخضر ١ ٦٤ )

هؤلاء مدلسين ، لأنهم عاصروا النبي ﷺ فصفاً ، ولعكس لا يعرف هل لقوه  
أم لا (١) .

والقول الفصل للحطيب البغدادي في المعرفة بين المدلس والمرسل إطلاقاً  
أن الراوي « لو بين أنه لم يسمع الحديث من الشيخ الذي دلّسه عنه فكشف  
ذلك لصار بيانه مرسلًا للحديث غير مدلس فيه ، لأن الإرسال للحديث ليس  
بإيهام من المرسل كونه سامعاً ممن لم يسمع منه ، وملاقياً لمن لم يفتقه إلا أن  
التدليس الذي ذكرناه منصن للإرسال لاحتمالاً ، من حيث كان المدلس ممكناً  
عن ذكر من دلّسه عنه ، وربما يفارق حاله حال المرسل بإيهامه السماع ممن لم يسمع  
منه فقط ، وهو أبوهن لأمره . فوجب كون هذا التدليس منصفاً للإرسال ،  
والإرسال لا ينصن التدليس ، لأنه لا يقتضي إيهام السماع ممن لم يسمع منه  
ولهذا المقتضى لم يندم العلماء من رُسل الحديث ، وقدموا من دلّسه (٢) .

وسبب ضعف المدلس بأنواعه واضح ، فلم يفت لروايته شرط الثقة . وما  
أحكم ابن أسارك حين قال

دلس للناس أحاديثه والله لا يقبل تدليس (٣)

#### المخاض - المعال (٤)

هو الحديث الذي اكتشفت فيه علة قدسح في صحته ، وإن كان يبدو في

(١) شرح النسخة ١٩

(٢) الكفاية ٣٥٧

(٣) معارف علوم الحديث ١٣

(٤) وسمى « المخاض » أيضاً كما وقع في عبارة البخاري والترمذي والمحاكم والأحاديث

الظاهر صلياً من العليل <sup>(١)</sup> .

واكتشاف غلة الحديث يحتاج إلى اطلاع واسع ، وذاكرة طيبة ، وفهم دقيق ، لأن العلة تسبب عارض يحق على المشتغلين بمعلوم الحديث قال ابن حجر « وهو من بعض أنواع علوم الحديث وأدقها ، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهماً فاضلاً ، وحفظاً واسعاً ، ومعرفة تامة بمراتب الرواة ومملكة قوية بالأسابيد والمنثور » <sup>(٢)</sup> .

ولقد يتمكن الخبير المتمرس بهذا الفن من معرفة إحدى الملل الفاضلة نصرت من الإلهام شرح الله به صدره . ولا عرو ، فالمعرفة بالحديث ليست تلقياً ، وإنما هو علم يحدّثه الله في القلب <sup>(٣)</sup> قال عبد الرحمن بن مهدي <sup>(٤)</sup> « معرفة الحديث إلهام ، لو فقت لعلم يعمل الحديث من أين قلت هذا ؟ لم يكن له حجة » <sup>(٥)</sup> . وقبل له أيضاً : إلهام تقول لشيء : هذا صحيح ، وهذا

له أنه « من » كلام واحد لأنه مطول أجل فهمه . وأما « ما » فهو معلوم  
« من » وهو من خبر أحمد بن حنبل . ومن هذا الفن يستخرج كثير من  
نظر الدرس ٨٨

(١) صواب « التدريب » ٨٩

١ شرح المصنف ٢١٩٩ وفيه في موضع ٢٩٤

(٢) الخاتمة ١٧٧٩

١ هو الخاتمة المصنف المصنف عبد الرحمن بن مهدي ر . د . أو صمد  
المصري مولى لأحمد بن حنبل وهو من أخباره أنه أحمد بن حنبل « هو أئمة  
من جيل الفقه » وأثبت من تركه « . توفي سنة ١٩٨ ( انظر ترجمته في تذكرة  
المحدثين ٢٢٥ )

د معرفة علوم الحديث ١٩٣

لم يثبت ، فعدن تقول ذلك ؟ فقال : رثيت لو أبيت الدافع فآيته ذراعت  
فقال هذا جيد ، وهذا يهرج ، أكنت تسأل عن ذلك ، أو تسلم له الأمر ؟  
قال بل تسلم له الأمر قال فهذا كدث ، لصول المحالة والمسطرة والخبرة <sup>(١)</sup> .  
ولذلك قال الخطيب البغدادي « يسمى لصاحب الحديث أن يكون مثل الذي  
ينقده الدرهم ، فإن الدرهم فيها أريف والهرج ، وكذلك الحديث » <sup>(٢)</sup>

ودقة هذا الفن وصعوبته واعتياده على طول الممارسة كانت مسأ في قلة  
التأليف فيه <sup>(٣)</sup> وأحل كتب في هذا الموضوع « كتاب العمل » لعلي بن  
المديني شيخ لبخاري <sup>(٤)</sup> . وبلي ذلك كتاب بالسوانب منه للحلال <sup>(٥)</sup> .  
وآخر لابن أبي حاتم <sup>(٦)</sup> وقد طبع الأخير في مصر في مجلدين . وبما وصل إلينا  
في ذلك كتاب العمل في حرصن العرمدي ، لكنه مختصر . وقد شرحه ابن  
رحب <sup>(٧)</sup> . وسلم أن للإمام أحمد بن حنبل كتاباً في العمل ، وهو مخطوط <sup>(٨)</sup> .

١٦ ، انظر القدر ١٩٠٠ وفيه في سبعة أجزاء ٧٠٠ وقد عد الزحبي في مهدي  
أصله « لا أعرف منه حديث أصلي من أن أكتب غير حديثي » عن عدي ،  
الجامع ١٠٠ ١٩١٠ وفيه في معرفة عموم حديث ١١٢

(٢) الجامع ١٢٨/٧ وفيه ١

(٣) شرح السنة ٢

(٤) القدر ٢١٠ وفيه في سبعة أجزاء ٧٠٠ عن عدي .

(٥) هو أحمد بن محمد بن هارون البغدادي الحنفي ، أبو بكر ، المعروف بالخلال ،  
وكنية له في عدة كتاباته ، أرساه لمصنفه ١١٠  
أرساه لمصنفه ١١٠

(٧) هو طاهر بن محمد بن أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن الحسين بن محمد  
العمري القمي الحنفي ، معروف بن رجب التوفي سنة ٩٧٥ هـ ، المسطر ٥١١  
٨ ، مخطوط في هرة عموم ، وهو عبارة عن ٢٣ ورقة من النص لصغير ، مضموم  
في مجلد يشتمل على عدة أجزاء ، جامع ٢٢٥ ورقة مخطوط بحلة

وأن لأبي الحسن الدار قاضي<sup>(١)</sup> كتاباً حنبلاً في هذا الباب أعجز به من يريد أن يأتي منه<sup>(٢)</sup> ، إلا أنه ليس من جمعه ، بل الجامع له بعبده الحافظ أبو بكر السرقاني<sup>(٣)</sup> وتنب أيضاً كذب في علل الحديث إلى كل من السحاري ويعقوب ابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup> ، والساجي<sup>(٥)</sup> وابن أخوزي<sup>(٦)</sup> وابن حجر<sup>(٧)</sup> .

وأكثر ما يطرئ التعليل إلى الأسناد الجامع شروط الصحة ظاهراً ، وحديثه تدرك العلة تنفرد الراوي ، وبمعجزة غيره له مع قرآن تنصير إلى ذلك تنصير سابقه على وهم وقع ، بإرسال ، وصور ، أو وقف مرفوع ، أو دخول حديث في حديث ، بحيث يطلب على ظنه أن الحديث غير صحيح ، أو يتردد بين وقف وبه<sup>(٨)</sup> . ولكثرة طرق التعليل إلى الأسناد ، يستحب أن يصف المسند

١ هو في نسخة محمد بن أحمد بن مهدي ، أبو الحسن بشر الدار قاضي ، لجة إلى دار الفقه بعدد أعمد ما في الحديث ، صاحب الأسانيد ، بول ٣٨٥ « الرسالة المنصورة » ١٦٦ .

٢١ انحصار علوم الحديث ٧٠ .

(٢) الرسالة المنصورة ١٦٦ .

(٣) شرح السنة ٢١ .

٤ والساجي هو أبو جعفر بن محمد بن عيسى السجستاني ، حدث البصرة ، المتوفى سنة ٣٠٧ . قال الذهبي : « حديثه في علل الحديث يدل على صحته في هذا الفن » المنصورة ١٦١ .

٥ وابن حجر : « العلل » في الأحاديث الواهية « وقد وجدتها عيباً » المنصورة ١٦١ .

(٦) وأما كتابه « الزهر المطلول في الخير المطلول » - التدريب ٩٩ .

٨ التدريب ٨٥ و٨٦ في التوضيح ٢٧٢ - ٢٨٠ .

معللاً<sup>(١)</sup> ، كما يستحب للراوي إدا روى حديثاً معلولاً أن يبين علة<sup>(٢)</sup>  
والطريق إلى معرفه العمل جمع طرق الحديث ، ولطريق اختلاف رواياته  
وضبطهم وإتقانهم . قال علي بن المهدي : « الباب إذا لم يجمع طرقه لم  
يدين خطؤه »<sup>(٣)</sup> .

وقد قسم الحاكم للسيابوري في كتابه ( معرفة علوم الحديث ) العمل إلى  
عشرة أقسام . وذكر لكل قسم منها مثلاً ووضحه<sup>(٤)</sup> . ثم قال « وقويت  
أجناس لم تذكرها وإنما جعلتها مثلاً لأحداث كثيرة معلولة يهتدي بها  
المتبحر في هذا علم ، قال معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم »<sup>(٥)</sup> .

ولكن أنواع العمل غير محصورة في هذه العشر التي ذكرها الحاكم ،  
ولذلك سنذكر في هذا المتن منتخباً لموضح هذه الأسباب الخفية  
القادحة في الحديث .

من ذلك أن يكون حديث ما معطوياً عن صحابي ثم يروى عن آخر ،  
لاختلاف الراويين أو الرواة ، كحديث موسى بن عقبة عن أبي إسحاق

(١) الجامع ١٠ - ١١ . وصفي تصنيف المسند معللاً بيان علة . وقد أورد الخطيب

« باب بيان مسند في الجامع ١٠١ »

١٢ الجامع ١٢٧ - وجه ٢

٣ التدريب ٨٩ .

(٤) هذه الأقسام العشرة المذكورة في كتاب « معرفة علوم الحديث » المذكور من

س ١١٣ - ١١٩ والسوحي في التدريب ٥ وذكر هذه الأقسام فلا عن الحاكم

ويتمها بأمثلة « ص ٩١ أن ٩٣ »

(٥) معرفة علوم الحديث ١٠

عن أبي بردة عن أبيه مرفوعاً . « إني لأستعقر الله وتوب إليه في اليوم  
مئة مرة » . قال طري هذا الاسناد يحسنه أول الأمر مرفوعاً على شرط  
الصحيح ، ولكن فيه رواية مدني عن كوفي ، ومن المشهور أن المدعي هذا  
رووا عن الكوفيين رتوا (١) .

ومن ذلك الاختلاف على رجل في تسمية شيعة أو تجميعه ، كحديث أبي  
شهاب عن سفيان الثوري عن الحجاج بن الأعاص عن يحيى بن أبي كثير  
عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً . « المؤمن عمر كريم ، والعاجر حبط ثيبه » .  
ويرى أصحابنا أنه عنه هي عبارة أسد عن عبد بن كثير حدثنا سفيان الثوري  
عن حجاج عن رجل عن أبي سلمة (٢) .

ومن ذلك أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه ، ولكنه لم  
يسمع منه أحاديث معينة ، فإذا رواها عنه فلا واسطة ، فعلمنا أنه لم يسمعها منه  
كحديث يحيى بن أبي كثير عن أسد . « أن النبي ﷺ كان إذا أظفر  
عبد أهل بيت قال : « فصر عندكم الصائون » الحديث (٣) . قال الحاكم : « وقد  
ثبت عبدنا من غيره رواية يحيى بن أبي كثير عن أسد بن مالك ، فلا  
نراه لم يسمع منه هذا الحديث » ثم أسد عن يحيى قال : « حدثت عن »

١ نسخة ١١٥ .

(٢) مرفوعة علوم الحديث ١١٠ . ويرى العلامة أحمد شاكر أن هذه الرواية

هي الخاطئة حديث غير حسن ، لأنه شواهده « اعتبر الباحث الحديث ٧٠ »

(٣) تمة الحديث « ر ٥ » عندكم الصائون ، وصحت عندكم التامكة .



أنس « فذكره <sup>(١)</sup> .

ومن ذلك أن يكون اسمه صاهره الصفة وفيه من لا يعرف بالسماع من روى عنه ، كحديث موسى بن عقة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من جلس محباً كثر فيه كراهته » فقال قائل : أن يقوم سبحانه اللهم ويحمدك . لا إله إلا أنت ، تستعرت وثوب إليك ، إلا غفر له ما كان في محله ذلك » . وقد روي أن مسلماً جاء إلى لبحاري وسأله عنه فقال : هذا حديث مسلح ولا أعلم في الحديث في هذا الباب غير هذا الحديث ، « لا أنه معلول » حدثنا به موسى بن إسماعيل ، حدثنا وهيب حدثنا سهيل عن عون بن عبد الله ، مع أنه لا يذكر لموسى بن عقة سماع سهيل بن أبي صالح <sup>(٢)</sup>

وعلى اشتغال بمراعاة الحديث حين يقرأ هذا المدة « هذا الحديث معول » لأن « أن يبرئت فيها فلا يستعمل الحكم بوجوده فادخلة في الحديث من نوع من المصطلح عليها ، لأن بعض العلماء يختلفون الملة على غير معناها الاصطلاحي <sup>(٣)</sup> » ، فلا تزيد في نظرم حيث من سبب الظاهر ( لا الخفي ) الذي يخرج داوي الحديث بصف لداكرة والكذب ووجود سبب ظاهر بصف الحديث بمع وصفه بالعدل ، لأن لعله لا تكون . لا سبباً عاماً حياً كما وصفا في الأمثلة . غير أن بعض العلماء يرى أن الاحتراز بالعلة انتعبة من باب التعريف

(١) معرفة علوم الحديث ١٠١

(٢) نسخة ١١٣

(٣) الباعث الحديث ٧٧

الأعدي ، فهناك علل ظاهرة غير حمية <sup>(١)</sup> وقد طلق أبو يعلى الخليلي في كتاب الارشاد «علة» على ما ليس قاذح من وجوه الخلاف ، نحو إرسال من رسل الحديث الذي أسنده لثقة لصابط ، حتى قال « من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول ، كما قال مصنفهم من الصحيح ما هو صحيح شاذ » ولم يقصد بهذا انتقيد بالأصطلاح ، ومثل له بحديث مالك في الموطأ أنه قال « بلما أن أبا هريرة قال . قال رسول الله ﷺ . للملوك طعانه وكسوته » ، فرواه مالك 'معضلاً هكذا في الموطأ' ، فقد رواه إبراهيم بن طهمان واليمان بن عبد السلام عن مالك عن محمد بن عبد الله عن أبيه عن أبي هريرة . وصار الحديث بعد بيان إساده صحيحاً قال مصنفهم « وذلك عكس المعلوم ، فإنه ما ظهره السلامة ، فأطلع فيه بعد لمحض على قاذح . وهذا كان طهره الاعلال بالأعصال فلما قش ثبين وصله » <sup>(٢)</sup>

والمعلول لا يشمل كل مردود ، فالنقص ليس معلولاً . والحديث الذي رواه مجهول أو مصنف ليس معلولاً ، وإما يسي معلولاً إذا آل أمره إلى شيء من ذلك <sup>(٣)</sup> قال الحاكم أبو عبد الله . « وإنك بعدل الحديث من أوجه ليس للحرح فيه ، مدخل ، فإن حديث المخروح ساقط وإم . وعلة الحديث يكتفي في أحاديث الثقات أن يجدوا بحديث له علة ، فيعفى عليهم علمه ،

(١) التوضيح ٢٧/٢

(٢) الباعث الحديث ٧٧ ، ٧٨ وفاروق - سومر ٢ ٣٣ - ٣٠ .

(٣) التوضيح ٢٧/٢

فيصير الحديث مملوًا ، والحجة فيه عندنا الحفظ والمهم والمعرفة <sup>(١)</sup> .

### السادس — المصطرب <sup>(٢)</sup>

الحديث المصطرب هو الذي تتعدد رواياته ، وهي — على تعددها — منسوبة  
متعادلة لا يمكن ترجيح إحداهما شيء من أوجود لمرحج ، وقد يرويه راوٍ  
واحد مرتين أو أكثر ، أو يرويه اثنين أو رواية متعددة <sup>(٣)</sup> .

ومنشأ الضعف فيه ما يقع من الاختلاف حول حفظ روايته وضمهم <sup>(٤)</sup> ، لأن  
انتهاء هذا الاختلاف معه رجحان إحدى الروايات بما ثبت لأوليها من حفظ  
أو ضبط أو طول صحيح من أدنى عنه ، لذلك لا يسمى «مصطربًا» إذا ترجحت  
فيه إحدى الروايتين أو الروايات <sup>(٥)</sup> .

والاصطراب يقع في الأسناد علةً ، وقد يقع في المتن ، لكن من أن يحكم

١ معرفة علوم الحديث ١٢ ١١٣

(٢) وهو مأخوذ من خبر الأثر وهو مذهب ، وأثره مصطرب النوع  
بكثرة ما ذكره وهو مذهب مذهب ، وبما كان مذهباً ، وهو مذهب الأثر ، لأن الحديث  
في حقيقته هو مذهب مذهب ، أو يروي أو رواه ، أو أنه المذهب  
١١٨ هامش

(٣) قال في التلخيص ٩٣

١ التلخيص ٩٣ ، ويشعر لمصطرب عدم صحة وثقه وأصح ، سواء أكان  
أولاً ، واحداً أم كثيراً ، فلا ينعوز الصحة في شخص واحد ، بل ينعوز  
لشيء منه ، لأن هذا التعدد من بعض أفراد كان يروي لمصطرب أكثر  
من واحد فكيف يشك في عدم الصحة ، ولا يروى عن بعضهم بالمرجح

(٤) الدريب ٩٣ .

المحدث على الحديث بالاضطراب في المتن وحده دون الإسناد<sup>(١)</sup>

فمن الاضطراب في الإسناد حديث أبي بكر<sup>٢</sup> قال : يا رسول الله ، رآك  
شبت قال : « شبتني هود وأخواني » قال الدارقطني : « هذا حديث  
مضطرب ، فإنه لم يرو إلا من طريق أبي إسحاق ، وقد اختلف عليه فيه على  
تحو عشرة أوجه فمنهم من رواه عنه مرسلًا ، ومنهم من رواه موصولًا ، ومنهم  
من حمّله من مسند أبي بكر ، ومنهم من حمّله من مسند سعد ، ومنهم من حمّله من  
مسند عائشة ، ورواؤه ثقات ، لا يمكن ترجيح مصمم على مص ، وألحق مسند<sup>(٣)</sup> .  
وقد ينادر في ذهن الباحث في مثل هذا الإسناد المصرب - أن  
الاختلاف فيه على هذه الأوجه السبعة ، العشرة كما أحصاها الدارقطني ،  
لا ينبغي أن يمتنع صحة الحديث ، مادام مردّدًا بين ثقات متساوين يتعذر بينهم  
الترجيح وهذا ألهم اسناد مقبول إجمالًا . غير أن الحكم على الحديث ،  
عند التعارض مثلًا ، لا بد أن يصف رواياته درجات فيها لصحيح وفيها  
الأصح ، فحديث لم يختلف فيه عن روايه أصلاً أصح من حديث اختلف فيه  
في الجملة<sup>(٤)</sup> ، ومن هنا كان مجرد الاضطراب في الإسناد مارة على لصعف ،  
لأن تساوي الروايات في الدرجة وعدم تمازجها يحسم الحكم بأنها صح ، فكأن  
تعادلتها في الصحة تعدل في الصعف . إذ لا مرجح للأحد بواحدة منها

(١) شرح الصعف ٢٢

(٢) التذكرة ٩

(٣) سقم في التوضيح ٢٠٧ . انظر من جسر من الحفظ الثلاث : وهو صلاح  
الذي أوحد حسن كخطي من عند عبد الله في ثم القديس ، الشافعي ، الثوري بيت  
القديس ص ٧٠ ومن بقية جامع التخصيص في أحسن ترتيب ، و اختصار  
جامع الأصول لأبي خير ، فقامت نسخة مصر ٢٠٢





والاضطراب يدخل في بعض الصور في قسم الصحيح والخس (١) وذلك إذا وقع الاختلاف في سب راو أو اسمه أو اسم أبيه مع أنه راو ثقة فالحديث الذي هذا شأنه يسمى « مضطرباً » ولكن تسميته بذلك لا تنفي عنه الحكم بالصحة أو الخس إن لم يكن الاضطراب الموجب للعصف في مثل ما ذكرناه قبل من صور المضطرب متناً أو سنداً (٢)

### السابع المقلوب

المقلوب هو الحديث الذي اقلب فيه على أحد الرواة لفظ في المتن ، أو اسم رجل أو له في الاسناد ، فقدم ماخذه التأخير ، أو أخر ماخذه التقديم ، أو وضع شيء مكان شيء (٣) . وواضح من تعريف القلب يكون في المتن كما يكون في الاسناد

فمثال لقلوب في المتن : ما رواه مسلم في السبعة الذين يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله « ورجل تصلق بصدقة أخفاها ، حتى لا تعلم بيمينه ماتنق شماله » فالحديث في الصحيحين هكذا لفظه « حتى لا تعلم شماله ماتنق بيمينه » (٤)

(١) عبارة السوطي في « تدوينه » : « ما سئل هذه الفصة ، فقول من يحسن لزركشي أي يقول : « وقد يدخل القلب والتدوير والاضطراب في قسم الصحيح والخس »

(٢) الدعاء ٦٨

(٣) أحدهما هذا التعريف من مجموع ما قيل في أقسام المقلوب

(٤) عبارة الحديث هي هذه : « سبعة يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله ، الإمام المفلح ، وشيخ في عتبة ربه ، ورجل ظلمه مطلق بالساجد ، ورجلان يحلان في الله حسماً عليه ، وفرد ما عده ، ورجل حلفه امرأة ذات منصب وجاه فقال : ... »





إسناد ، كادروي عن حماد بن عمرو الصفي بكذاب <sup>(١)</sup> عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً : « إذا لقيتهم المشركين في طريق فلا تهذوهم بالسلام » . فقد قلب حماد هذا الحديث ، فجعله عن الأعمش ، وإنما هو معروف عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة <sup>(٢)</sup> .

وكان كثير من أهل الحديث يمنحون الرواة نقد الأحاديث وإدخالها عليهم <sup>(٣)</sup> ، ليمروا مدى قبولهم للتنقيح <sup>(٤)</sup> ، غير قاصدين إلى الوضع ، ولا معتقدين أن ما قصوه مستقر حديثاً <sup>(٥)</sup> . روى الخطيب من طريق أحمد بن منصور الرواذي قال . خرجت مع أحمد ويحيى بن معين إلى عبد الرزاق ، فلما عدنا إلى الكوفة قال يحيى بن معين لأحمد بن حنبل أريد أن تمنع أبا نعيم ، فهما أحمد ، فلم يفته ، فأخذ ورقة فكتب فيها ثلاثين حديثاً من حديث أبي نعيم ، وجعل على كل عشرة أحاديث حديثاً ليس من حديثه ، ثم أتيا أبا نعيم ، فخرج إليهما فجلس على ذلك حذاء بابه وأخذ أحمد عن يمينه ويحيى عن يساره ، وحلست أسفل ، فقرأ عليه يحيى عشرة أحاديث وهو ساكت ، ثم الحادي عشر . فقال أبو نعيم : ليس هذا من حديثي ، فأصره ،

(١) لا في البخاري : مكر الحديث وقال السامي مروي . وفي الخوارزمي لا يكذب . وقال ابن حبان لا يصح الحديث ( ذكره في الميزان ) . وقارن بالتوصيف ١٠٠٣ .

(٢) وفي الإسناء لاحق روى عنه لي « صحيحه » من روى شعبة والثوري وحماد بن عبد الحميد وعبد البر بن عبد كادروي كله عن سهيل ودارقطني بالتوصيف ١٠٠١/٢ .

(٣) الجامع ١٧١ .

(٤) بالتوصيف ١٠٠٢ .

(٥) التدريب ١٠٠٧ .

ثم قرأ العشرة الثانية ، وقرأ الحديث الثاني ، فقال وهذا أيضاً ليس من حديثي  
فأضرب عليه ، ثم قرأ العشرة الثالثة ، وقرأ الحديث الثالث ، فتميز أبو سعيد  
ثم قبض على ذراع أحمد ، ثم قال : ما هذا مورعه يمسح عن هذا ، وما هذا  
وأوما لي . فأصغر من أن يعمل هذا ، ولكن هذا من عملك يا فاعل .  
ثم أخرج رجليه فرفس بحمى بن معمر حتى قلبه عن الدكان ، ثم قام فسل داره  
فقال له أحمد : ألم أنهك من هذا وقل لك إنه ثبت ؟ فقال يحبى هذه الرمة  
أحب إلي من سفري !<sup>(١)</sup>

ولكن القاد لا يحبون هذا النوع من الأعلو حات لهنى ارسول ﷺ  
هنا<sup>(٢)</sup> . وقد أسكر حرمي على شعة لما قلب حديث على أمان بن أبي عيش  
وقال : « يا بش ماضع » ا<sup>(٣)</sup> .

ومعرفة قلب الحديث تحتاج إلى علم واسع ، ونرس وثيق بالروايات  
والأسانيد . وإياه يستعمل على مهارة المحدث باكتشافه ما يقع في الأحاديث من  
قلب فهذا الخطيب يروي في هذا المجلس عن لبخاري ما يكره في أعيننا ،  
ويعظمه في موسى قال : « فاتهم اجنهموا - أي علماء بغداد حين قدم عليهم  
لبخاري - وعمدوا إلى مئة حديث ، فقلوا متونها وأماييدها ، وحملوا متن  
هذا لاسناد آخر ، وإسناد هذا لمن آخر ، ودفعوها إلى عشرة أنفس ، إلى  
كل رجل عشرة ، وأمرهم إذا حصروا المجلس يلقون ذلك على لبخاري .  
وأحدوا الوعد للمجلس ، فحصر المجلس أصحاب الحديث من القرباء من أهل

١ . التوضيح ٢ ١٠٢ ١٠٣

(٢) منه ١٠٢/٢

٣ التدريب ١٠٧

حراسا وعبرهم من السفاديين فلما اطمأن المجلس بأهله ، انتدب إليه رجل من المشرة ، فآله عن حديث ، فقال البخاري ، لا أعرفه ، فسأله عن آخر ، فقال : لا أعرفه ، فدارال يلقي عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته ، والبخاري يقول لا أعرفه فكان المصباح ممن حصر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون هم الرجل ، ومن كان معهم غير ذلك يقضي على البخاري بالمعجز و تنصير وقلة المصباح ثم انتدب إليه رجل آخر من المشرة ، فآله عن حديث من ثلث الأحاديث المقلوبة ، فقال البخاري ، لا أعرفه ، فلم يزل يلقي عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته ، والبخاري يقول لا أعرفه . ثم انتدب إليه الثالث والرابع ، إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة ، والبخاري لا يريد هم على « لا أعرفه » ، فلما علم البخاري أنهم قد فرغوا ، انتفت إلى الأول منهم ، فقال أما حديثك الأول فهو كذا ، وحديثك الثاني فهو كذا ، والثالث والرابع على الولاء ، حتى أتى على تمام العشرة ، فرد كل من إلى إسناده ، وكل إسناده إلى من ، وصل فالآخرين مثل ذلك ، ورد متون الأحاديث كلها إلى إسنادها ، وأسانيدها إلى متونها ، فأقر له الناس بالحفظ ، وأدعوا له بالعقل (١)

ومشأ نصف في الحديث المقلوب قلة الصسط ، لما يقع فيه من تقديم وتأخير واستبدال شيء بشيء وهو فوق ذلك - يخل بهم السامع ويحمله هل الخطأ (٢) .

(١) التدريب ٦٠٦-١٠٧ ، والتوضيح ١٠٤/٢ ، وألفية الجوالي ١٢٢ هامش

(٢) التوسيع ٢ ١٠٣

## التامع — الشار<sup>(١)</sup>

تعريف الشار عسير ، ولم يرد له في معجم المعاني بالصيغ<sup>(٢)</sup> ، غير أن أهم ما يلاحظ فيه نصيان : الأولاد والمهاجرة ؛ فهو - بصورة عامة - ما وراء لغة مخالفاً للثقاة ، وهو بتفسير أدق - ما وراء القول مخالفاً لمن هو أولى منه ، وقد صرح الخافظ ابن حجر أن هذا هو المسمد في تعريف الشار بحسب الاصطلاح<sup>(٣)</sup>

وبوشت ابن حجر ، بهذا ، تعريف المتمدن للشار ، أن يقرب شقة اختلاف بين اصطلاحين مشهورين يظن الناس تضاريفهما ، وقد سبب هذان المصطلحان إلى كل من الامام الشافعي<sup>(٤)</sup> ، والحاكم .

أما الشافعي فيقول : « ليس الشار من الحديث أن يروي شقة ما لا يرويه غيره ، هذا ليس بشار ، إنما الشار أن يروي شقة حديثاً يخالف فيه الناس

(١) من شداً لا يفراده ، لأن الشار معدود من الشرور ، التوضيح ١ : ٣٧٧

(٢) التدرج ١ : ٨١

(٣) شرح الشقة ١ : ١

(٤) الامام الشافعي أشهر من أن يعرف به ، هو الامام الذي ملا طوائف الأرض عدداً ، وصاحب المذهب المسمى باسمه ، محمد بن يوسف بن الشافعي بن شافع ، ورواه الأخير هذا اسم معروف بالشافعي ، وهو فرشي مصري مكّي ، كسبه أبو عبد الله ، وكانت أمه أردنية ، حدث عن مالك بن أنس ، وصفيان بن عيينة ، وعبد الله بن داود ، وأحمد بن حنبل عن مسلم بن خالد الزنجي ، له كتب كثيرة في التفسير والحديث والفقه والأدب ، ولكن أشهرها : الرسالة ، وله كذلك « الآم » و « المبوطة » ، توفي مصر ، ٢٠٠ هـ عن أربع وخمسين سنة .

هذا لشاذ من الحديث <sup>(١)</sup> . والباق ، في قول شافعي ، هم الثقات ، فكأنه يقول : « الشاذ مدرواه الثقة بخلاف الثقات » ، وهو من لا يلاحظ مصدق الشاذ . بل الشاذ والمخالفة في آراء واحد ، إلا أنه لم يصرح بأن المخالفة للأولى والأوثق ، وإنما هي مخالفة عامة للباق ، والثقات .

وبهذا الاصطلاح أحد كثير من علماء المعاصرين <sup>(٢)</sup> ، وانصرف له ابن الصلاح ، واستنتج منه ابن كثير أن الثقة إذا روى ما لم يرو غيره « مقبول إذا كان عدلاً صابغاً حافطاً » ، فإن هذا لورد لردت أحاديث كثيرة من هذا السطح ، ونعطلت كثير من المسائل عن الدلائل <sup>(٣)</sup> . وأكد هذا الاصطلاح العلامة ابن القيم <sup>(٤)</sup> بصراحة قاطعة فقال : « ١٠٠٠ » وإي الشاذ أن يخالف الثقات فيما روه ، فأما إذا روى الثقة حديثاً مفرداً به ولم يرو الثقات خلافه ، فإن ذلك لا يسمى شاذاً . وإن اصطلاح من نسبته « شاذاً » بهذا المعنى — لم يكن هذا الاصطلاح موحداً زده ولا موعلاً له <sup>(٥)</sup> .

وأما الحاكم فيرى أن « الشاذ حديث يفرده به ثقة من ثقات ، وليس للحديث أصل مناصح لذلك الثقة » <sup>(٦)</sup> . فهو يعتبر قيد الشاذ بلفظ صريح ، أما قيد المخالفة فيعتبره أيضاً — في نظرنا — ولكن بلفظ غير صريح ، فلو

(١) معرفة علوم الحديث ١١٩ ومحمد بن حنبل في التمهيد ٨١ والتوضيح ٣٧٧/١ .

(٢) اختصار علوم الحديث ٦١ .

(٣) اختصار علوم الحديث ٦٣١٢٢ .

(٤) هو الإمام الكبير حسن بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن أبيون بن محمد

ابن حريز الداعي الدمشقي ، معروف باسم الحوري ، الحسي ، المتوفى ٧٥١ .

(٥) مجلة المذاهب ١٦٠ في رد على من طعن في حديث ابن عباس في مخالفة ثلاثاً بأنها

كانت واحدة على عهد الرسول وأبي بكر وصدرها من خلافة عمر .

(٦) معرفة علوم الحديث ١١٩ .

كان للحديث أصل متابع للراوي ثقة لما كان مخدماً الناس أو الثقات . والحكم  
 - كما رأينا - يشترط في الشاذ فقدان الأصل المتابع ، فكأنه يشترط المحاربة  
 ويستهزأ . وما لنا يذهب بعيداً وقد كفاهما معه التخطي في فهم تعريمه ،  
 فأزال كل لسر حين عقب على ذلك مباشرة تعريف الشافعي للشاذ قاصداً  
 إلى إظهار التماثل بين رايه وراي هذا الإمام العظيم ، وقد بلغ به استنصاره هذا  
 التماثل حد الإتيان شاهد واحد على الشاذ ، تاركاً لك الخيار أن تحصله  
 مثلاً عن تعريمه الخاص أو على تعريف الكوفي . قال . ومثاله ما حدثنا أبو  
 بكر محمد بن أحمد بن بلويه قال . حدثنا موسى بن هارون . قال . حدثنا قتيبة  
 ابن سعد ، قال . حدثنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطمیل  
 عن معاذ بن جبل أن لبي عليه السلام كان في عروة ثوبك إذا ارتحل قبل زيف الشمس  
 أحر أنظر حتى يجمعها إلى العصر فيصلبها جميعاً ، وإذا ارتحل بعد ريع الشمس  
 صلى لظهر ولعصر حمماً ، ثم سار . وكان إذا ارتحل قبل المغرب أحر المغرب  
 حتى تصبها مع نساء ، وإذا ارتحل بعد المغرب عجل النساء فصلاهما  
 مع المغرب .

يعنى الحكم على هذا المتن بقوله : وهذا حديث رواه آئمة ثقات ، وهو  
 شاذ الامتداد والمتن ، لا يعرف له علة ساقطه بها . ولو كان الحديث عند الليث  
 عن أبي الطمیل لعلمنا به الحديث ، ولو كان عند يزيد بن أبي حبيب عن أبي  
 اربير لعلمنا به ، فما لم نجد له المتنين خرج عن أن يكون معلولاً ، ثم نظرنا  
 فلم نجد ليزيد بن أبي حبيب عن أبي الطمیل رواية ، ولا وجدنا هذا المتن بهذه  
 السياقة عند أحد من أصحاب أبي الطمیل ولا عند أحد من رواه عن معاذ بن

حل عن أبي الصفيح ، قلنا . الحديث شاذ <sup>(١)</sup>

وإنما حرم الحاكم على أن يقضي عن هذا الحديث معنى العلة ، فصرح بأنه لم يعرف له سلة يعلل بها ، وأنه خرج عن أن يكون معولاً ، لما يستشعره في إشاد من صعوبة تشبه صعوبة الممثل ، فهو مما « يفتح في نفس الناقد أنه حلط ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك » <sup>(٢)</sup> ، ولذلك اضطر الحاكم إلى اتفرقة بينهما ، رأى « أن المثل ما يوقف على علته أنه أدخل حديث في حديث ، وروى فيه راوي ، أو أرسله واحد فوصله واهم » <sup>(٣)</sup> ، فهو - على خفاء علته وغموضها - يكتسب الوقوف عليه ، لكن الشاذ أدق من الممثل ، فلا يوقف على علته ، ولا يتمكن من الحكم به إلا من مارس هذا الفن عية الممارسة ، وكان في الندوة من لهم الشائب وروح القدم في الصاعقة ، وورقه لله نهاية الملكة <sup>(٤)</sup> .

ودقة الشاذ تنشأ علة عن تصدر الحكم بمقدار الأصل المتابع له ، لما يستدعيه الوقوف على ذلك من لبحث والتقصي ؛ ولعل دقة الشاذ وصعوبته - على هذا النحو الذي تابع فيه الحاكم - أن تكون السبب الجوهرية في الاعتقاد بتعده في تعريف الشذوذ ، وامتداده فيه عن رأي الجمهور . ولذلك صعب ابن الصلاح رأي الحاكم ، واعتراض على تبريره بحديث « الأعمال بالنيات » فإنه

(١) معرفة علوم الحديث ١١٩ - ١٢٠

(٢) الدروب ٨١ ، ودارب تأليف السيوطي ٩٢ هامش

(٣) معرفة علوم الحديث ١١٩ . وعادة ذكرته في بعض

(٤) النوضح ٣١٤ ، ودارب تأليفه عن علم الحديث

تفرد به عمر ، وعنه علقمة ، وعنه محمد بن إبراهيم النخعي ، وعنه يحيى بن سعيد  
 الأنصاري<sup>(١)</sup> . على أنها بهذا إلى بعض المتنبات ، غرائب لقي أحصاها العلماء  
 لهذا الحديث ، واتضح لنا - من تعليقات النقاد - أن الحديث وعنه المتنبات  
 لم يصح من طريق عمر إلا لفریق المتقدم<sup>(٢)</sup> . ولقد رعم ابن العربي أنه  
 روى حديث النبوة من ثلاثة عشر طريقاً ، فطمع عليه بعض أهل طردته لما لم  
 يبرز لهم بيان ما ادعاه من الطرق ، فقال

يا أهل حمص<sup>(٣)</sup> ومن بها أوصيكم بأسر والنقوى وصية مشفق  
 فحذروا عن العربي أمعاء الدجى وحدوا الرواية عن إمام منفي  
 . لقي درب السار مهبط إن لم يجد حبراً صحيحاً يخلق<sup>(٤)</sup>

إذ لم يلم للحاكم حدث لبنة هذا مثلاً على الشاذ ، لأنه - على تفرد -  
 صحيح ، والصحيح لا يكون شاذاً ، فـ : كثير الأمثلة التي ذكرها الجمهور  
 استشهاده على الشاذ في تعريفه المصنف ، وهي - في الوقت نفسه - صالحة  
 للاستشهاد على تعريف الحاكم ، إذ كانت مخالفه الثقات فيها صورة من فقدان  
 الأصول المتأخرات ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما رواه أبو داود والترمذي  
 من حديث عبد الواحد بن زياد عن الأعشى ، عن أبي هريرة مرفوعاً : د ، د

(١) اختصار علوم الحديث ٦١ . وعارب ما ذكرناه من الأحاديث حين بسط

من ١٥٠

(٢) راجع من ٥٩ ح ١ من كتابنا هذا

(٣) أراد الشاعر بحمص شعبة لأنه يقا لها ذلك . ومن العربي من يشبهه .

(٤) التوضيح ١/ ٣٨٩ .



صلى أحكم ركعتي لعجزه فيصلي عن يمينه <sup>(١)</sup> قال سبتي . د حالف  
عند الواحد العدد بكثير في هذا . قال ناس . ما روي من من النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup>  
لأن قوله ، وأمره عند الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ <sup>(٢)</sup>

والنقاد يدرون في هذا . سب تعريفاً لأبي يعقوب الخليلي <sup>(٣)</sup> يحكي به رأي  
حفاظ الحديث في الشاذ ، فهو عديم ما ليس له . لا يساد واحد ، يشد به ثقة  
أو غير ثقة ، فتوقف فيشد به الثقة ولا يحتاج به ويرد ما شد به غير ثقة <sup>(٤)</sup>  
وكان على ابن إصلاح وأبيه أن يصنعوا هذا رأي كما صنعوا رأي الحاكم ،  
ولكن بين الرأيين فرقاً واضحاً فإذا تمكن رد تعريب أحكم إلى رأي الجمهور ،  
من الأمر تنويف بين ما حكاه الخليلي وما ذهب إليه الجمهور ، لأن الخليلي  
حمل شاذ مصنف المردن على اعتبار المخالفة <sup>(٥)</sup> ، في حين راعى الجمهور قيد  
تعدد الثقة ، وقيد مخالفة الثقات . ولا يشع للخليلي ، لأنه يحكي رأي حفاظ

(١) الإمام التميمي هو أحمد بن الحبيب بن علي ، أبو بكر ، مسود ، ي .  
وهي فرقة مشقة يتوابعها نيسابور عن عمر بن محمد . وسبتي كتب آخرة من سب  
نحو الألف ، وأشهرها كتاب السنن الكبرى ، ودرر السوء . سبتي سنن سنة ٤٨٨  
(إسناده مسطرة ٢٥ ٢٠) .

(٢) التذ ٨٢ . وهذا مثال على شاذ المتن ، لأن عند الواحد بين زياد انفرد بهذا  
اللفظ ، سب روي ثقات أصحاب الأعمش من هذا سبتي سبتي عليه وسلم لا من قوله .

(٣) هو القاضي أحمد بن عبد الله بن عيسى التورسي المتوفى سنة ٤٤٠ هـ . لإرشاد  
في هذه البلاد ( ذكره في بعض النسخ ) وعنه من الشاذ عن زياد التذ ٨٢ رمانه ثم روي على  
لحروف ابن قلوبغا ( ٨٨٠ مسطرة ٩٧ )

(٤) اختصار علوم الحديث ٦١

٥ التدوين ١١

الحديث في الشاذ ، ف هو عند الاصطلاح الخاص ، وهو - في الحقيقة -  
 حكى تعريف اشاعني للشاذ الذي أحده الجمهور<sup>(١)</sup> ، فهو في كتنا الحديث ليس  
 إلا ناقلاً لأراء العلماء بدقة وأمانة<sup>(٢)</sup> .

على أن تعريف الشاذ - كما حكاه الخليلي - لو سلم لغرتت عليه نتائج  
 حاضرة في مصطلح الحديث - فهذا التعريف يسمح في بعض الأحوال بوصف  
 « صحيح » بالشذوذ ، مع أن اشتراطاً في الصحيح سلامته من كل شذوذ ،  
 كلامته من كل علة . بل أنما - كما رأينا فيما سماه الخليلي بالصحيح المعول  
 أنه لا يقصد به لتقيده بالاصطلاح<sup>(٣)</sup> - نرى هنا فيما يحكيه عن تسمية الصحيح  
 شاذاً ( إذ لم يكن له إلا بسد واحد شذوه ثقة ) ، أنه مرة ثانية لا يريد التنقيذ  
 بالاصطلاح العام المشهور ، وأنه - رغم حكايته هذا التعريف الغريب للشاذ -  
 ما كلف حتماً إلا برأي الجمهور ، يريدنا ثقة بذلك أنه هو أيضاً حكى  
 ذلك الرأي المشهور

فالصحيح إذن أنه لا بد في الشاذ من اشتراط العرد والمخافة ، وبهما تنقي  
 عن كل حديث ومنه بالصحة ، فعد حاصلاً للصعب ، ووسماً لإدراجه في  
 الأنواع المختصة بالصعب أما تفرد الثقة أو غير الثقة ، صير شرط المخافة ،  
 فإيه ضرب من العرد يطلق الذي يوصف به الحديث « العرد » وسد كره

١ - انظر علوم الحديث ٦٠

٢ - وهذا دفع صاحب الترمذ ١٠٤٤ عن الخليلي .

٣ - انظر أيضاً أقواله بحث الخاص من كتنا هذا

في القسم المشترك بين صحيح والحسن والضعيف ، فلا مسوغ لتداحله ههنا مع الشاذ بوجه من الوجوه .

وأما التوقف فيما شد به الثقة ، ورد ما شد به غير الثقة ، فأمراً يتوقفان بالاحتجاج وعدمه ، فلا أثر لهما في الحكم على حديث ما بالصحة أو بالضعف . لذلك عدناه في ألقاب الصحيح والحسن « الصالح » لصلاحيتهما للاحتجاج ، فغيرهما - وهو الضعيف - ليس صالحاً ولا يحنج به ، بل هو مردود وانطلاقة من تنوع الأوصاف والألقاب لا يرادف دائماً تنوع الأقسام والمصطلحات <sup>(١)</sup> .

### اتباع - المسكر

أدق تعاريف المسكر هو أنه الحديث الذي يرويه لضعيف محاملاً رواية الثقة . وهو يبين الشاذ ، إذ « راي الشاذ ثقة » ، بينما راي المسكر ضعيف غير ثقة وقد لوحظ في المسكر أنه مقابل للمعروف <sup>(٢)</sup> كما لوحظ في الشاذ أنه مقابل للمحفوظ <sup>(٣)</sup> ، لأن راي المسكر إما يخالف ما عرف واشتهر وإن

---

١ - سند راي القاري الكريم لا يخفى . بل مدحه آراء مختلفة في شذ ، فقد وعداه إلا عموم في الجدل . ولكن ، يستأ الإغناء على ما يقبل من تصارب تصريف حول الشاذ ، فعولنا التوقف بين سنت الآراء . أم كن ، لصحالة الاختار بأحدها دون الثاني .

(٢) لأن المسكر لغة اسم مفعول من أكره على حده أو لم يعرفه . ويلاحظ أن عدد من يراعون المعنى القوي في مصطلحاتنا الخاصة

(٣) وقد أثره ، بل ذلك في بحث الألفاظ المشتركة بين الصحيح والحسن وراجع من ١٦١ بوجه خاص .

لم يحفظ ، فالحفظ درجة من الضبط ، بما تكون عن مثل هذا الراوي ضعيف .  
أما راوي لشواد فهو ثقة ، وعالماً ما يكون مع توثيقه حافظة صابغة ، إلا أنه  
خالف من هو وثيق منه ضبطاً وإتقاناً ، فهو لم يخالف ما عرف واشتهر فقط  
بل خالف ما حفظ وأتقن أيضاً . قال ابن حجر « وريادة راوي لصحيح  
والحسن مقولة ، ما لم تقع منافاة لزوانة من هو أوثق ، فإن خولف بأرجح  
منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيعات فالراجح يقال  
له المحفوظ ، ومقابله — وهو المرجوح — يقال له الشاذ . وإن وقعت المخالفة  
له مع الضبط فالراجح يقال له المعروف ، ومقابله يقال له المنكر » (١) .

لكن ابن الصلاح ذهب إلى ترادف السكر والشاذ ، إذ نقل عن ترمذ يحمي (٢)  
في تعريف السكر « أنه هو الحديث الذي يفرد به الرجل ، ولا يعرف منه  
من غير روايته ، لأن الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر » (٣) ، وكأنه  
بشارة أوضح لا يلاحظ في السكر إلا معلق التمرّد وإطلاق الحكم على التمرّد  
بالرد أو السكر أو الشذوذ موحود في كلام كثير من أهل الحديث (٤)  
والتمرّد على إطلاقه منه المقبول ، ومنه الردود ، فإذا تفرد الراوي بشيء نظر  
فيه ، فإن كان ما امرّد به محدثاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط  
كان ما امرّد به شاذاً مردوداً ، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنما هو

(١) شرح المحرر ١٢ ١٠ وفرد به أي أخرى ، ذكرناه من ١٦١ .

(٢) هو إمام أبو بكر أحمد بن حنبل في تعريفه « أنه الحديث الذي يفرد به الرجل ، ولا يعرف منه  
من غير روايته » . وقال في الترمذ « أنه الحديث الذي يفرد به الرجل ، ولا يعرف منه  
من غير روايته » .

(٣) الترمذ ١٢ ١٠ .

(٤) ١٢ ١٠ .

أمر رواه هو ولم يروه غيره فيبطر في هذا الراوي المتعذر ، فإن كان عدلاً حافظاً  
 موثقاً باتقائه وصنطه ، فكل ما انفرد به ولم يقدح إلا بمراد فيه ، وإن لم يكن ممن  
 يوثق بحفظه وإتقانه لذلك انبدي انفرد به كان أمراً حارماً له من حره حاله من  
 خير الصحيح (١) . ويؤكد ابن الصلاح بتفصيله أنواع التعذر المطلق يشترط  
 انقسام المسكر إلى ما ينقسم إليه لشاد ، في كل منها مخالفة لمن هو أرحم ،  
 وفي كل منها مقول ومردود ، فلا بدع ، إذا كان كلام ابن الصلاح صريحاً في أن  
 المسكر والشاذ بمعنى (٢) .

ولكن القول بترادف الشاذ والمسكر بعيد ، وقد به السيوطي على بعده  
 بقوله في الفيته :

المسكر الذي روى غير ثقة      هالماً ، في نسخة قد حقه  
 قابله المعروف ، والذي رأى      ترادف المسكر والشاذ نأى (٣)

وهو يفصده ابن الصلاح الذي نأى عن الأرحم وهو حين رأى ترادف  
 الاصطلاحين ، وهو ما قصد ابن حجر أيضاً حين قال « وقد غفل من  
 سوى بينهما » (٤) .

ومن أوضح أمثلة المنكر ما رواه ابن أبي حاتم (٥) من طريق حبيب بن

(١) التوضيح ٢/٢٠٠

(٢) التدريب ٨٢

(٣) الفية السيوطي في مصطلحه الطب . ص ٩٣ ، البان ١٨٠ ، ١٨١

(٤) شرح النسخة ١٤٠

(٥) هو حديث ابن خزيمة ، عبد الرحمن بن أبي حاتم ، محمد بن إدريس بن المنذر

الرازي ، حاشية الرازي ، ص ١٠٠ ، حاشية حرم ، المستخرجة .

حبيب - وهو أبو حمزة بن حبيب الزيات المقرئ<sup>(١)</sup> عن أبي إسحاق  
عن ليزار بن حرب عن ابن عباس عن النبي ﷺ « من أقام الصلاة وآتى  
الزكاة ، وحج البيت ، وصام ، وقرأ الصيف ، دخل الجنة » قال أبو حاتم .  
هو منكسر ، لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً ، وهو المعروف<sup>(٢)</sup> .  
ومما يسمي البيهقي له من بعض الأئمة أطلقوا لفظ المسكر على مجرد التفرد<sup>(٣)</sup> ،  
فكان لابد من إشارات على الكثرة حتى لا نشنّه صورته بصورة غيرها  
وعلمة المسكر في حديث الضعيف أنه إذا عرضت روايته للحديث على رواية  
غيره من أهل الحفظ والرصد حانت روايته روايتهم ولم يكذبوا فيها<sup>(٤)</sup>  
وقد يذكر المحدثون في اصطلاحهم « هذا أسكر ما رواه فلان » ، وإن لم يكن  
ذلك الحديث ضعيفاً ، كفول ابن عدي « أسكر ما روى يزيد بن عبد الله بن  
أبي بردة . إذا أراد الله بأمه خيراً فقص بينه قلبها » قال : وهذا طريق حسن ،  
رواته ثقات ، وقد أدخله قوم في صحاحهم<sup>(٥)</sup> .

### العاشر - المتروك

المتروك في اصطلاح محدثين هو « الحديث الذي رواه راوٍ واحد منهم  
بالكسب في الحديث أو طاهر العلق عمل أو قول ، أو كثير الفضلة ، أو

١ - هو أحد الثقات ، السهم المشهور ، كان مولد لسكران بن ربيع البصري ، قرئ عن

الأعمش عن حماد بن وثاب

(٢) شرح السنة ١

(٣) التوسيع ٢

١١ - نفسه ٢

(٥) التدريب ٨٥

كثير الوهم» (١)، كحديث صدقة بن موسى الدقيقي عن فرقد السبعي عن مرة الطيب عن أبي بكر (٢)، وحديث عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن الحارث الأعور عن علي (٣).

\*\*\*

وهذه الأنواع لعشرة التي سلكناها في عداد الضعيف الخالص للضعف، ليست على درجة واحدة من الضعف، بل تتفاوت تبعاً لحال روايتها، فمن الضعيف أضعف، كما أن من الصحيح أصح، وقد ساق الخاكم أبو عبد الله تفصيلاً دقيقاً لأوهى ما يداير حل وليلاد في كتابه «معرفة علوم الحديث» (٤).

### هل الموقوف والمقطوع من الأدواريت الضعيفة؟

لم نورد من أقسام الحديث الضعيف حتى الآن — تبعاً لما انتهجناه في منهل بحثاله — إلا ما أحداً خاصاً به. وإنما ما كان منها حالة من حالات الضعف من غير أن يخص باسم معين، فلهذا كتبنا بمجرد الإشارة الإجمالية إليه.

وجدير بنا — قبل أن ننقل إلى «الفهم المشترك بين الصحيح والضعيف والضعيف» — أن نثير قضيتين إحداهما تتعلق بالموقوف والمقطوع هل يوصفان بالضعف؟ والأخرى تنصل بحكم رواية الأحاديث الضعيفة والعمل بها

(١) البية السوطي ٩١ — هامس

(٢) معرفة علوم الحديث ٥١.

(٣) فارق التدريب ٨٤ بشرح النسخة ١٢ ومعرفة علوم الحديث ٥٦

(٤) معرفة علوم الحديث ٥٦ — ٥٨

يقصد بالموقوف « ما روي عن الصحابي من قول أو فعل أو تقرير ، كأن يقول الراوي . قال عمر بن الخطاب كذا ، أو فعل عبي بن أبي طالب كذا ، أو فعل كيت وكيت أمدم أبي بكر فأقره ولم يسكره ، قال قول أو لفعل أو لتقرير الذي يعترض أن يكون صادراً عن النبي ﷺ نفسه . يصدر في « الموقوف » عن الصحابي ومن هاتجته تكبير بعض العلماء إلى صنف « الموقوف » <sup>(١)</sup> لأن الحديث لم يروى عن رسول الله المنهي به فمادة ليست لحديث سواء ولو كان صحابياً حليلاً عن أن لا يخدموا ولا يصاف الموقوف « أخلاقاً » بهذا السبب لأما حين نحكم له بالصحة أو الحسن ، فإنه قد وثق فيه شروط أحدهما علم يقيناً أنما يصحح أو نخس حديث الصحابي لا حديث رسول الله ﷺ ، فلم يكذب . والحال هذه — عليه صوات الله عليه لا ساهين ولا متعمدين ، ولم يصح في فيه ما لم ينقطع به . ووصفا « للموقوف » بالصحة أو الحسن لا يعني وجوب عملنا به ، وإنما ينبغ لأفسنا العمل بما ثبت منه أنه لا محال للرأي والاجتهاد فيه <sup>(٢)</sup> لأن صحابي في مثل ذلك لا يقول ولا يفعل ولا يقر إلا ما تحققه بنفسه عن النبي ﷺ . وعلى ذلك فقول الصحابي الجليل عبد الله ابن مسعود « من نى عراً أو كاهناً فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ » <sup>(٣)</sup> وقوله لمن خرج من المسجد المؤذن يؤذن . « أما هنا فقد عصي أبا القاسم

(١) ولدت عدة الأسماء في « إجماع النسخ » للمصنف . وكذا في « المطبوع » المطبوع  
بواعد التحديث ١١٩ . وفاروق يرضى ١٠ من كتاب هذا

(٢) شرح النسخ ٢٦ .

(٣) التوضيح ١٠٢٢ .



«<sup>(١)</sup> كلاهما حديث موقوف، وكلاهما مما يجوز لنا العمل به وعدينا مع ذلك أن نتحفظ في الأحاديث الموقوفة على كعب الأحبار. ومن سلام، وابن عمرو بن العاص، لأنهم من صحابة الذين اشتهروا برواية الإسرائيليات والأقاصيص. ولا سيما ما يتفق منها بأشراط الساعة وفي حر الزمان. وأغلب الأحاديث التي تشمل على مثل هذه الأخبار ضعيفة، بل لم نقل موضوعة، لكن ضعفها ليس فاشاً عن وقعها، أو سارة أخرى لم تكن ضعيفة لأنها موقوفة، بل نشأ ضعفها عن شذوذ أو علة أو اضطراب فيها، وإلا فهي قائمة بالأحاديث المرفوعة إلى رسول الله ﷺ لأن توصف بالصحة أو الحسن أو الضعف، تبعاً لحال أسانيدنا ومونها.

وهذا قال الراوي عن صحابي «يرفع الحديث» أو «يسبه» أو «يسمع النبي ﷺ» فهو هذا هل الحديث من قبيل المرفوع الصريح في الرفع بيد أن إطلاق بعضهم أن تفسير الصحابة له حكم المرفوع، صلاق غير حيد، لأن صحابة اجتهدوا في تفسير القرآن، واحتلفوا في بعض المسائل والفروع، كما رأينا بعضهم يروي الإسرائيليات عن أهل الكتاب<sup>(٢)</sup>

أما الحديث «المنطوع» فهو ما روي عن الساجين من قول أو فعل أو تقرير. والإمام أبي حنيفة رضي مشهور فيه. فهو - على رغم إدراكه عدداً من الصحابة كأنس بن مالك وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما - يقول

(١) نسخة ٢٦٨.

(٢) اختصار علوم الحديث - - .

(٣) الباعث الحديث - - .

فولاً صريحاً « ما جاء عن الرسول ﷺ على حين وارء ، وما جاء عن أصحابي تحريماً » . وأما ما جاء عن أصحابي فهو رجال ونحو رجال .  
 ووضح من قوله هذا أنه يحمل « المقطوع » ضعيفاً لا يحتاج به . وبذلك مدت  
 مسرعة الرأي - التي هي مسرعة - في تفصيل لعمل بالقيس ظاهر على العمل  
 به ورد « مقطوعاً » عن تابعين به أن الرأي المختار أنت « المقطوع »  
 بوصف كذلك بالصحة أو الحسن أو الصنف - نعماً لحال إسناده ومثله - وأن  
 صحيحه أو تحببه لا يعمى به مأخوذ عن الصحابة . فضلاً عن النبي ﷺ ،  
 بل يعمى مجرد روايته عن التابعين أنفسهم ، فلا يجوز أن يحسب منه إلا ما جاء  
 عن أكابر هؤلاء التابعين كعميد بن المسيب والثوري والعمري ومروان ،  
 الذين أئتم بهم أن يعاصروا أكابر الصحابة وصحابة الله عليهم

### رواية الرواة الضعيف والعمل بها

يفضل لسان هذه العبارة « يجوز العمل بالضعيف في فضائل الأعمال » ،  
 فيسوغون بها جميع ما يتداولون في روايته من الأحاديث التي لم تصح عنهم ،  
 ويتداولون في الدين كثيراً من العالم التي لا تستند إلى أصل ثابت معروف .  
 وإن هذه العبارة ليست على صر العصور أكثر من صدق العبارة أخرى بمماثلة  
 لها ، مدسوسة إلى ثلاثة من كبار أئمة الحديث ، هم أحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن

١ - صحت ترجمته من لسان الثوري وأحمد بن حنبل .  
 هذه الرواية في رواية سنة ٤٠٠ هـ . وفي السنة ٤٠٠ هـ . وفي السنة ٤٠٠ هـ . وفي السنة ٤٠٠ هـ .  
 أفقه ، وقيل له : ولا أحسن وإن سري . ولا أحسن وإن سري . ولا أحسن وإن سري . ولا أحسن وإن سري .  
 المبرور ولا الكوفة ولا حجاز ولا الشام . وأما مروان فهو ابن الأندلس بن مالك الكوفي .  
 كان رفيقاً من أصحاب عبد الله بن مسعود . توفي سنة ٦٢ هـ .

مهدي وعبد الله بن المبارك ، فقد روي عن هؤلاء أنهم كانوا يقولون : « ردا  
رويا في الحلال والحرام شديدا ، و روبا في الفصائل ونحوها » (١) .  
على أن عبارة هؤلاء الأئمة لم تفهم على وجهها الصحيح ، فمرصهم من التشديد  
ليس مقابلة أحدهما بالآخر كتنقيب الصحيح بالصحيح في نظرنا نحن ، وإنما كانوا  
ردا روبا في الحلال والحرام يتشددون فلا يصحون ، لا ، على درجات الحديث ،  
وهو المتفق في عصرهم على سميته « بالصحيح » ، فإن روبا في الفصائل  
ونحوها مما لا يمس أصل والحكمة لم يحدوا ضرورة للتشدد ، وفرض مروياتهم على  
الصحيح ، بل صحوا إلى قبول ما هو دونه في الدرجة وهو الحسن الذي لم  
تكن سميته قد استقرت في عصرهم ، وإنما كان يسير قسماً من الضعيف في  
اصطلاح المتقدمين ، ومن كان في نظرهم أعلى درجة مما يصطح عدمه على  
وصفه بالضعيف (٢) . ولو أن ليس فهموا أن أهل هؤلاء الأئمة في بعض  
وفاهمي أحسن الحديث الحسن الذي لم يسمع درجة صحه ، ما طوعت هم  
أعظم أن يتفقوا تلك العبارة السالفة « يجوز العمل بالضعيف في مسائل الأعمال » ،  
فما لا ريب فيه . في نظر الذين . أن الرواية الضعيفة لا يمكن أن تكون  
مصدراً لحكم شرعي ولا لفصلة حنفيه ، لأن الأصل لا يعني من الحق شيئاً ،  
ولفصائل كالأحكام من دعائم الدين الأساسية ، ولا يجوز أن يكون . . . هذه  
البنائم وأهياً ، على شفا جرف هار

لذلك لا نسلم برواية الضعيف في مسائل الأعمال ولو نوافرت له جميع

(١) تارث الكفاية ١٣٣

(٢) الباعث الحديث ١٠٩ .

الشروط التي لاحظها المتأهون في هذا المجال والمشهور أن تلك  
الشروط ثلاثة .

أولاً - ألا يكون المروي شديد الضعف .

ثانياً - أن يسرج تحت أصل كل ثبت بالكتاب أو السنة الصحيحة

ثالثاً - ألا يمارضه دليل أقوى منه

لا نسلم برواية الضعيف - رغم هذه الشروط - لأن لنا مبدوحة عنه بم  
ثبت لدي من الأحاديث «صحيح والحسن» وهي كثيرة جداً في الأحكام  
الشريعة ولعصائل الخلقية ، ولأنا - رغم وافر هذه الشروط - لا تؤس  
من أفعال الاعتقاد بثبوت الضعيف ، ولولا ذلك لما سمينا ضعيفاً ، وإنما يساورنا  
دائماً شك في أمره ، ولا ينع في الدين إلا اليقين

ومن هنا وح حب علينا - حق في دراسة الحديث وتدريبه ، وضرب أمثلة  
على الضعيف من أن نتحاشى عند الاستشهاد به كل عبارة تعيد الحرم والتحقق  
فلا نقل حديثاً بقينا ضعفه قائلين : «قال رسول الله ﷺ» ، حتى لانوم السامع  
أو القارئ أنه صحيح أو حسن . بل نصرح بضعفه ، ونشير إلى نوع الضعف  
من إعلال وإعصال واضطراب وشذوذ ونحو ذلك إن كنا نعلم هذا يقيناً ،  
ونشعر قولنا بأحكام حفاظ الذين اطلعوا على لطرق المختلفة التي ورد بها هذا  
الحديث مما استوجب وصفهم له بالضعف .

وبمن إذا أعدنا الطري الأمثلة المختلفة لأقسام الحديث الضعيف التي  
درصاها لاحظنا أن ضعفها يعود تارة إلى الإسناد ، وتارة أخرى إلى المتن .

وإن هذه الملاحظة لتوجهها إلى تروام لكثير من الخبطة في حكنا على حديث ما بالصنف . فإطلاق الحكم بالصنف ليس من دقة المحدثين في شيء . إذ ليس لهذا الإطلاق معنى إلا صنف الحديث المحدث عنه ، ساداً ومتناً في آن واحد ، مع أنه يحتمل أن يكون صنفه في الإسناد فقط ، أو في المتن وحده ، بل يحتمل أن يكون صنفه في إسناد معين ، بينما تكون بقية أسانيد صحيحة لا يجوز الحكم بصنفها ، فطلب إذا وجدا حديثاً بإسناد ضعيف أن يدقق في تصيرنا مقول « به ضعيف بهذا الإسناد »<sup>(١)</sup> . ويحتمل كذلك في الحديث الذي وصف بعض الحفاظ منه بالصنف مقول : « لم يرد هذا المتن من طريق أخرى صحيحة ، كما ذكر الحفاظ فلان في كتابه كذا »

على أن باب الاجتهاد لم يفعل في الحديث كما لم يفعل في الفقه ، ويجب أن يطل بابه مفتوحاً في كل من هذين العلمين ، فكل من أقبل على علم الحديث رواية ودراية وتوافرت فيه شروط الاجتهاد التي كانت تنوهر في الحفاظ السابقين ، حار له أن يحكم إطلاقاً بصنف حديث ما إن بحث عن جميع طرقه ، وغلب على حسه أن منته لم يرد بإسناد آخر صحيح .

ولاشيء في علم الحديث إذا قل رواية لا يعلم حاطب ، أصححة

هي أم صعيقة ، يحب عليه أن يختار التعبير عنها صيغة «مريض» ،  
 فقول مثلاً « روي عن رسول الله ﷺ كذا » أو « بلغنا  
 كذا » (١) ولا يجوز له أن يذكر بصيغة «مريض» هذه حديثاً صحيحاً  
 برويه دون مساده ، لما يوم ذلك من ضعفه ، بل يقول حارماً ، قال  
 رسول الله ﷺ «

\* \*

## الفصل الخامس

### القسم المشترك من الصحيح والحسن والصعيف

يذكر في هذا قسم المشترك مصطلحات اتصح لنا - استقراءً  
وبمقتضى أنها لا تختص بسبع معين من الأنواع الرئيسة الثلاثة ، بل  
تشملها جميعاً على سواء ، فكون لفظاً وأوصافاً لكل من الصحيح  
والحسن والصعيف

وهذه المصطلحات عشرون ، عرضنا لاثني منها ، وهما الموقوف  
والمقصوع ، فلم نذكر ناساً في تصانيفها فاصحة أو الحسن نارة ، وبالصعيف  
نارة أخرى ؛ أما المصطلحات لئاسة عشر الباقية فهي : المرفوع  
واسسد والمتصل ؛ والمؤن والممن والمصدق ، والمرد والعريب ؛ والمعرب  
والشهور والمستفيض ؛ والعالى والازل ؛ والتبع والشاهد ؛ والمدرج ؛  
والسلسل ؛ والمصحف .

وسنعرض بعض هذه المصطلحات زمراً ثلاثية حيث تتقارب أو تتداخل ،  
وبعضها الآخر زمراً ثنائية حيث تماكس أو تتقابل ، لنسهل المقارنة بين

نفسها ووصفها ، غير أنها مستحصص كلاً من الثلاثة الأخيرة فيها بحث مستقل ، إذ لا تحذور ولا تضارب بين المندرج ، والمسلل ، والمصنف ، فكل واحد منها مفهوم واضح في نفسه ، لا تريد المقارنة بغيره تبييناً .

### ١ - ٢ و ٣ - المرفوع والمنسر والمصل

اشتهر في المرفوع أنه ما نصيف إلى النبي ﷺ خاصة من قول أو فعل أو تقرير ، سواء أتصفه إليه صحابي ثم تأتي أم من بعدهما ، وسواء اتصل بإسناده أم لا .

وواضح من هذا التعريف أن المرفوع لا يكون مصللاً دائماً ، فقد يسقط عنه صحابي خاصة فيكون مرسللاً ، أو يسقط من إسناده رجل أو يدركه حل منهم فيكون منقطعاً ، أو يسقط أثناءه فأكثر فيكون مصللاً ، وهو في هذه الحالات ثلاث يوصف بانصاف ولو كان مرفوعاً . فمن مجرد رفع الحديث كافياً لإطلاق الحكم بصفته ، بل لا بد من تتبع الطريق التي رفع بها لينتج اتصاله وانقطاعه من جهة ، ولشرف درجة رجاله إذا اتصل من جهة ثانية . ومن هنا يمكن دخول المرفوع في هذا القسم المشترك ، فإن كان في إسناده انقطاع يمتلي باسم من أسماء الضعيف ، نعماً لنوع الانقطاع ومن اتصل بإسناده صلح لأب بوصف بالصحيح والحسن ، نعماً للدرجة رجاله في الضبط .

ومثال المرفوع من القول أن يقول الصحابي سمعت النبي ﷺ يقول



كذا ، أو حدثنا رسول الله ﷺ بكذا ، أو يقول هو أو غيره قال رسول الله كذا ، أو عن رسول الله أنه قال كذا ، أو نحو ذلك ومثال المرفوع من العمل أن يقول صحابي رُبِّت رسول الله ﷺ يفعل كذا ، أو يقول هو أو غيره . كل رسول الله ﷺ يفعل كذا ومثال المرفوع من التقرير أن يقول الصحابي : صلتُ بحضرة النبي ﷺ كذا ، أو يقول هو أو غيره . هل فلان بحضرة النبي ﷺ كذا ، ولا يذكر ! سكاره لحدث (١)

ويلاحظ أن المرفوع يُنظر فيه إلى حال المتن مع قطع النظر عن الإسناد ، لكل ما أُضيف إلى النبي ﷺ كان مرفوعاً (٢) والقول والعمل و تقرير كلها صالحة لأن تسمى « متن الحديث » ، بدلالة علاقة بينها وبين الإسناد حين ينظر إليها لذاتها

فما المسند فهو - على المصنف - ما اتصل بإسناده من روايه إلى انتهاء ، مرفوعاً إلى النبي ﷺ (٣) . لأن الخطيب بشرط الزعم اشترطاً غلباً فيقول : « وصفهم الحديث بأنه مسند يريدون أن إسناده متصل بين روايه وبين من أسنده ، إلا أن أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسند عن النبي

(١) هذه الأمثلة الثلاثة ذكرها المصنف ابن حجر في شرح النجاة (٢٦) وهي منه من النوع الذي انتهى لفقهه بن أبي شيبة عنه وسماه « مسنداً » . وهو يسمي بأمنته ثلاثة أنواع من التي حكم من قول أو فعل أو تقرير (٢٧ - ٢٨) وأكثر هذه الأمثلة مردّها إلى ما ذكرناه في الموقوف ، فلهذا وجدنا لإعادة القول فيه .

(٢) انظر المصنف ٢٥٩

(٣) طارح قواعد التحديث ١٠٤ بالتوضيح ٢٥٨

ﷺ خاصة . واتصال الإسناد فيه أن يكون كل واحد من روايته ممتنعاً من  
 بوقه حتى ينتهي ذلك إلى آخره . وإن لم يُبين فيه السماع بل اقتصر على  
 العمدة <sup>(١)</sup> . ونسب . على الأرجح . لأبواب المرفوع وإن كان لابد من  
 شرط الرفع فيه . فقد رُتب . مكان الاقتناع في إسناد المرفوع ، إذ ينحصر النظر  
 فيه إلى حال منه فقط ، فلا يكون كل مرفوع مسنداً ، على حين يجمع المسند  
 شرط الاتصال والرفع ، إذ يُنظر فيه إلى الإسناد والاعتناء ، فكل مسند  
 متصل لاتصال مسنده . أو مسماه . وكل مسند مرفوع لانتهاؤه منه إلى النبي  
 عليه السلام <sup>(٢)</sup> . ولذا رُئي الحاكم أن المسند لا يستعمل إلا في المرفوع  
 المتصل <sup>(٣)</sup> ، ودكر من شرائطه ألا يكون موقوفاً . ولا مرسلأً . ولا موصلاً ،  
 ولا في روايته مدلس <sup>(٤)</sup> ، وألا يكون في إسناده « أخبرت عن فلان » ،  
 ولا « حدثت عن فلان » ، ولا « بلغني عن فلان » ، ولا « رُفِعَ فلان »  
 ولا « أظنه مرفوعاً » ، وغير ذلك مما يفيد به <sup>(٥)</sup>

وما كثر الأمثلة التي يمكن الاستشهاد بها على المسند . كما عرفناه وسرقناه  
 وقد دكر الحاكم مثلاً منها صريحه لأبواب من الحديث يدل به على حملها  
 فقال : ومثال ذلك ما حدثناه أبو عمر وعثمان بن أحمد السهاك بنفداد ، حدثنا  
 الحسن بن مكرم ، حدثنا عثمان بن عمر ، أخبرنا يونس عن الزهري عن عبيد

الكفاية

(١) تاريخ الخلفاء ص ٢٤٩

(٢) التدريب ٦

(٣) معرفة علوم الحديث

(٤) ص ١٩

الله بن كعب بن مالك عن أبيه أنه التقى ابن أبي حدود دياً كل عليه في  
 المسجد ، فارتفعت أصواتهم حتى سمعه رسول الله ﷺ فخرج حتى كشف  
 من ثمر حجرته ، فقال لهم : ففصد<sup>(١)</sup> . فسمعوا من ابن السكك طاهر ،  
 وسمع ابن السكك من الحسن بن مكرم طاهر ، وكذلك سمع الحسن من عثمان  
 ابن عمر وسمع عثمان بن عمر من يونس بن يزيد ، وهو علي بن أمية ، ويونس  
 معروف بالزهري ، وكذلك الزهري سمي كعب بن مالك . وهو كعب بن  
 مالك منهم : وكعب بن رسول الله ﷺ وصحته<sup>(٢)</sup>

ولابن عبد البر<sup>(٣)</sup> رأي طريف في المسند سوي به بينه وبين المرفوع ،  
 فهو عنه ما جاء عن النبي ﷺ خاصة مضافاً كل شيء منقوصاً<sup>(٤)</sup> . ويقتل  
 لعنصل منه بحديث برويه مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ ،  
 وللمقطع منه بحديث مالك عن الزهري عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ<sup>(٥)</sup> ،  
 ويعقب ابن عبد البر على هذا الحديث الأخير بوجه : وهذا مسند ، لأنه قد  
 أسند إلى سبي ﷺ ، وهو مقطع ، لأن الزهري لم يسمع من ابن عباس رضي  
 الله عنه<sup>(٦)</sup> . ولكن هذا لا يفي بحال المستعبر من عمل تمة الحديث في

١ - نسخة ١٧ ، ٨

٢ - نسخة ٩

٣ - هو يوسف بن عبد الله بن عبد الصمد بن عبد الله بن أبي القاسم صاحب  
 كتاب الاستيعاب ، والتبصير ، وجامع بيان العلم وفضله . وفي نسخة ١٧٣ ، شذرات  
 الذهب ٣/ ٣١١

٤ - قارن باختصار علوم الحديث ٨ : ٥

٥ - التدريب ١٠

٦ - التوضيح ١ : ٢٥٨

مقابلتهم بين أسد والمرسل ، يقولون أسد فلان ، وأرسله فلان <sup>(١)</sup> .  
والحق أن المسد لا يتصور فيه الانقطاع والإرسال وما أشبههما ، بل يجمع في  
أحد الرفع والاتصال ومن الواضح أن الاتصال ، كالرفع ، ليس كافياً  
للحكم على الحديث بالصحة <sup>(٢)</sup> ، وإنما يكون صحيحاً إذا توافرت في رحاله  
شروط لصط والخفط على النحو الذي شرحناه <sup>(٣)</sup> .

وأما المنصل أو الموصول فهو ما اتصل بسده سواء أكل مرفوعاً إلى  
الشيء ﷺ ثم موقوفاً على الصحابي أو من دونه <sup>(٤)</sup> غير أن الخطيب يكاد  
يسوي بينه وبين المسد ، فلا يرى انفراق بينهما ، إلا في عدسة الاستعمال <sup>(٥)</sup> ،  
وذلك على أن يكون فيما أسد عن الشيء ﷺ . فالرفع فيه ليس أكثر  
من شرط علي . بيد أن هذا اصطلاح للخطيب خاص به كاصطلاحه في النسوية  
بين المرسل والمنقطع ، وهو أرباب لا يفرق بينهما ، إلا في عدسة الاستعمال أيضاً .  
وقد أحدهما في تعريف المسد بالرئي المعتمد الذي يلاحظ فيه اشتراط الرفع  
اشتراطاً حقيقياً من كل وجه لا أغلبياً .

ولا حاجة بنا إلى الاستئهاد على المنصل في حال الرفع ، لأن أمثلة المرفوع  
تصلح له ، فلا موع للكرار . وكذلك اتصل في حال الوقف تصلح له جميع

(١) فقه ٢٥٨/١ أيضاً .

(٢) مرقاة علوم الحديث ١٩ .

(٣) راجع بحث ( الصحيح ) من هذا الكتاب .

(٤) احشاور علوم الحديث ٤٨ .

(٥) الترمذ ١٠٠٠ .

مثلة الموقوف . وقد ضرب له ابن الصلاح مثلاً بما يرويه مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر <sup>(١)</sup> .

« ما أقوال تلاميذ إذا اتصلت الأسانيد بهم ففسى » متصلة مع التقييد «  
كقولهم هذا متصل إلى سعيد بن مسيب ولا يجوز تسميتها « متصلة مع  
الإطلاق » دون ذكر التام الذي انتهى إليه لإسناد ، لأن ما ينهي إلى  
التام يسمى « المقطوع » ، ولأريب أن المقطوع ضد الموصول لغة وذوقاً ،  
مكرهوا في الاصطلاح أيضاً أن يطلقوا اسم الصد على صد <sup>(٢)</sup> . ولعلنا ،  
بهذا الاختصار الدقيق ، نفهم جيداً قول ابن الصلاح « وحيث يطلق متصل  
يقع على المرفوع والموقوف » <sup>(٣)</sup> مع أننا لاحظنا في تعريف متصل أنه قد  
يكون وقوفاً على من دون أصحابي ، أي مقطوعاً على التام .

• • •

وحلاصة القول في هذه المرة الثلاثية أن المرفوع قد يكون متصلاً  
وعبر متصل ، وأن المتصل قد يكون مرفوعاً وغير مرفوع ، وأن المسند أعم  
مهما كليهما ، فهو في الوقت نفسه متصل ومرفوع <sup>(٤)</sup> ؛ وثنا جميعاً صالحة في  
ذاتها لأن تكون صحيحة أو حسة أو ضعيفة تماماً خل رواتها

(١) التدريب ٦٠ .

(٢) التوضيح ١٠٠ ، وأمر الغامض أيضاً ، ولارب بالتدريب ٦٠٠٠ .

(٣) التوضيح ١٠٠ .

(٤) فائدة قواعد التحديث ١٠٠ .

حديث بمعنى هو كما يظهر من لفظه ما يقال في سنده « فلان عن فلان » من غير تصريح بالحديث وسماع<sup>(١)</sup> : وهو — على المتمد — من قبل الأسماء متصل ، إذ توافرت فيه ثلاثة شروط : عدالة الرواة ، وثبوت لقاء الراوي لمن روى عنه ، والبرائة من الدليس<sup>(٢)</sup>

واسم كثير في صحيحين وهو في صحيح مسلم أكثر ، لأن مسلماً يشترط ثبوت اللقاء من الراوي ومن عمن عنه ، بل أنكر في حطبة صحيحه هذا الشرط مع أنه مذهب علي بن المديني والبخاري وغيرهما من ثمة المحدثين . وقد سمي مسلم رتبة على ما عليه أهل العلم قديماً وحديثاً من أن الرواية بالمصنف ناسخة والحجتها لازمة ، وهي محمولة ثمة على سماع الراوي لمروي عنه ، إذ كانا ثقبين مصدرين<sup>(٣)</sup>

ولم يتبع مسلماً على رأيه أحد ، بل انتقدوه فيه وحدثوه عليه ، فقال ابن الصلاح « وبما قاله مسلم نظر وقد قيل إن بقول الذي رده مسلم هو الذي عليه ثمة هذا نعم علي بن المديني والبخاري وغيرهما »<sup>(٤)</sup> . وكانت عبارة النووي في الموضوع نفسه أصرح وأوضح حيث قال . « وهذا الذي صار إليه مسلم قد نكره المحققون وقالوا هذا الذي صار إليه ضيف ،

(١) صحيح ٢٣

٢ . انظر شرح الأثر في علوم الحديث ١٧

(٣) ٤ . مقدمة صحيح مسلم ١٢٢

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح ٧٢

والذي رده هو المختار الصحيح الذي عليه "عنة هذا الفن ... (١)"  
 وذهب بعض النقاد إلى أن الحديث المعلن من قبيل المرسل ، فلا يمتنع  
 به ، وآثرت طائفة منهم الاحتجاج به رغم هذا ، فقد رأوا ذلك ، كثر ما يكون  
 في مرسل الصحابي ، إذا كان لا يعرف اصطلاحاً في الرواية ، فتارة يقول «سمعت  
 وتارة «عن رسول الله» وتارة «قال رسول الله» . لذلك استغنوا بالتفصيل  
 فرواية الصحابي الذي لازم الرسول ﷺ محمولة على السماع بأي عبارة أدبت ،  
 وإن كان من غير الملازمين أحمل الأمرين ، فقد كان عمر — وهو من خواص  
 صحبه — يتدبر لتزول سماع رسول الله ﷺ هو وحوله ، فينزل عمر  
 يوماً ويأتي حاره بما استفاده ذلك اليوم ، وينزل حاره يوماً فيأتي عمر بما  
 استفاده ذلك اليوم ، كما صرح به بخاري في صحيحه (٢) وسكن الإمام  
 النووي يرى أن عند المعلن من قبيل المرسل مردود بإجماع السلف (٣)  
 وقد اعتدوا عن كثرة المعلن في الصحيحين ، ولا سيما في صحيح مسلم ،  
 بما ورد في المستحرجات أغلبها من الطرق الكثيرة التي صرح فيها بالتحديث  
 والسماع (٤) ، ويشتمع مسلم فوق هذا كثرة طرق الحديث الواحد في صحيحه  
 منه وببست كلها بالمسماة (٥) .

والقول الفصل للحافظ ابن حجر في شرح المواضع الثلاثة أحدها أنها  
 بمنزلة «حدثنا» و «أخبرنا» انتهى أنها ليست بشك المتزلة إذا صدرت

(١) شرح صحيح مسلم للنووي ١ : ١٢٨ .

(٢) و (٣) التوضيح ١ : ٢٢٥ .

(٣) قواعد الحديث ٤ : ١٠ .

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي ١ : ١٠ .

من مدلس . والثالث أنها بمنزلة « أخبرنا » المستعملة في لاجارة ، فلا تخرج  
عن الاتصال ، ولكنها دون سماع كما أوضحنا في صور التحمل <sup>(١)</sup> .

أما الحديث المؤثر فهو الذي يقال في سنده « حدثنا فلان أن فلاناً »  
وحمله الامام مالك كالنقص ، إذ سئل عن قول الراوي . « عن فلان أنه قال  
كذا ، أو أن فلاناً قال كذا » فقال هما سواء <sup>(٢)</sup> . وحمله البرديجي <sup>(٣)</sup> على  
الانقطاع حتى ينسب السماع في ذلك الخبر سببه من جهة أخرى <sup>(٤)</sup> . والحق  
ماسق أن اشرنا إليه في بحث « السماع » من أن الألفاظ المختلفة التي يستعملها  
الراوي عبارة عن التحديث عند علماء المسار . وإنما الخلاف فيها بين قساة  
الحديث من جهة العرف والعادة <sup>(٥)</sup>

وأما الحديث المعلق فهو ما حذف من مدلس سنده واحد فأكثر على التوالي ،  
ويبرز الحديث إلى من فوق المحذوف من روايته <sup>(٦)</sup> وهو في البخاري  
كثير جداً مثاله قال عثمان بن الهيثم أبو عمرو حدثنا عوف عن محمد بن  
سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « وكلي رسول الله ﷺ يحط ركاة  
رمضان ، فأنا بي آت فحمل يحنو من الطعام ، فحدثته وقلت له والله لأرسلك  
إلى رسول الله . » الحديث <sup>(٧)</sup> .

١ راجع هذه الأقسام الثلاثة في التوضيح ١ ٢٣٠

٢ التوضيح ١ ٣٣١

٣ سند مرتبه

٤ (١) توضيح ١ ٣٣٨

٥ (٥) الكفاية ٢٨٨

٦ (٦) قواعد التحديث ١٠٥

٧ (٧) صحيح البخاري ٦٤/٣ كتاب الوكلاء



والملق في صحيح البخاري على وغيره ، أحدهما ما يكون في موضع آخر من كتابه موصولاً ، فهو ينصرف في إسناده بالاختصار غداة التطويل ، والآخر ما لا يكون إلا معلقاً ، فهو يورده بصيغة الجرم ويد مادمه الصحة إلى من علق به . قال النووي . « فما كان منه بصيغة الجرم كقال ، وفعل ، وأمر وروى ، وذكر «مروفاً» ، فهو حكم بصحته عن المصنف . به ومع ذلك فإنه يراه في كتاب الصحيح مشعر بصحة أصله إشعاراً بوثوقه ، ويركس إليه . وعلى المدقق إدراك الاستدلال به أن ينظر في حاله وحال سنده ليروى صلاحيته للحجة وعدمها » (١)

ويستشر بعض العلماء في « الملحق » أنه ضرب من « المنقطع » الذي منقطع من إسناده رجل أو ذكر فيه رجل مبهم ، فقد لاحظ السيوطي أنه « وقع في صحيح مسلم حديث أبيهم بعض رجالها » وذكر طائفة من هذه الأحاديث في بحث المنقطع (٢) ، مع أن النووي سمي بطائفة معلقات ، أو يحمل نسبتهن مرددة بين الانقطاع والتعليق ، فهو يقول : « قال مسلم . وروى الوليد بن سعد . . . ويذكر الحديث ثم يقول هكذا وقع في صحيح مسلم من جميع الروايات منقطعاً بين مسلم والبيهقي ، وهذا النوع يسمى معلقاً » (٣) .

وأهم ما ينبأ في هذه الزمرة الثلاثية أن الحكم عليها بالضعف انحصار ليس من الدقة في شيء ، فهي قائمة لأن توصف بالصحة والحسن والصف ، نعماً لحال روايتها أيضاً

(١) ذكره في قواعد التحديث ١٠٥

(٢) التدريب ١١٧ - ١١٨

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي ١٠٣

بين فرد وعرب رابط مشترك لغة واصطلاحاً. وهو مفهوم الفرد ، وقد سوّج هذا الرابط لبعض المعاني أن يحكموا بترادف الفرد والعرب ، فاشؤوا يقولون . فرد به فلان تارة ، وعرب به فلان تارة أخرى ، وهم يقصدون شيئاً واحداً<sup>(١)</sup>

والحق أن أكثر المحدثين على النفاذ بينهم من حيث كثرة الاستعمال وقتئذ . فالفرد أكثر ما يظنونه على لفرد المطلق الذي لم يقيد بقيد ما ، والعرب أكثر ما يظنونه على الفرد نسبي الذي قيد بالنسبة إلى شيء معين ، وإلغيا يمارسون بينهما عند التسمية الاصطلاحية ، فالأصل في مثل هذه التسمية عدم ترادفها ، أما من حيث استعمالهم للعمل المطلق فلا يفرقون بين الفرد والأعرب<sup>(٢)</sup> والفرد المطلق لا يجوز أن يتداخل مع الشاذ ، فقد رأيت في الشاذ شرطين لابد منهما : فرد والمحددة<sup>(٣)</sup> أما الفرد فلا يلاحظ فيه ، لا مطلقاً لفرد . ومن هنا نعرفهم له أنه الحديث الذي ألفه به راو واحد ، وإب تعددت امروق إليه<sup>(٤)</sup> . ويحكم به بالصحة أو الحسن أو الضعف تبعاً لحال روايته ، وقد مثوا لفرد المطلق لصحيح بحديث انتهى عن بيع الولاء وهبته ، فان

١ - شرح النور ١ ، ٢ هامش

(٢) شرح النور ٨

(٣) جامع بحث النور من ١٩٦ ، ج ٢ ، ٢

ألف السويحي ٩٥ و هو الحديث حول النور ١٨٠

هذا الحديث تمرد به عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر <sup>(١)</sup> والمعروف  
عن ابن دينار أنه ثقة ضابط متقن

والمرد الذي (و لمريب كما يسمى في الاصطلاح) لا يجوز أن يتدخل  
بصاً مع لشاد، فلا شرط فيه المبالغة مع لتمرد، وإنما يكون فيه ضرب من  
التمرد المقيّد براوي أو براوية عن راو ممن أو أهل بلد أو نحو ذلك، ولذلك  
عرفوه بأنه حديث الذي يعمد براويته شخص واحد في أي موضع وقع  
التمرد به من أسد <sup>(٢)</sup> ويقع تمرد في مريب في أثناء السند فيقع  
بالموضع الذي وقع فيه، كن بروي عن الصحابي أكثر من واحد ثم يعمد  
راويته عن واحد منهم شخص واحد <sup>(٣)</sup>، بينما يقع تمرد في الحديث لعمد  
في أصل السند وهو طرفه الذي فيه الصحابي، وله يرجع ولو تعددت لطرق  
إليه <sup>(٤)</sup>. ويجب أن يكون التعمد في مريب أهل بلد ما لا يراد من تمردهم إلا  
امراد واحد منهم تموراً <sup>(٥)</sup> فراوي المريب شخص واحد على جميع الأحوال  
ونوع مريب مكافئة، وإنما انصت بسند التمرد فيه إلى شيء معين  
وأم هذه الأنواع ثلاثة

الأول تمرد شخص عن شخص <sup>(٦)</sup>، كتمرد عبد الرحمن بن مهدي عن

(١) شرح النجدة ٨

(٢) شرح النجدة ٦

(٣) نفسه ٨

(٤) نفسه ٧

(٥) التدوين ٨٨

(٦) التوضيح ٢ وهذا عندنا هو النوع الثاني الذي سماه أحمدي بعمد

بروايته رجل واحد عن إمام من الأئمة انظر معرفة علوم الحديث ٩٩

التوري عن واصل بحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قلت  
يا رسول الله ، أي الأدب أعظم ؟ قال : أن تجعل لله نداً وهو خلقك . قلت :  
ثم ماذا ؟ قال : أن تراني حليلاً حارك<sup>(١)</sup> وهذا النوع كثير متعارف  
عند الحديثين .

ثاني : تمرد أهل بلد عن شخص<sup>(٢)</sup> ، كحديث ابن بريدة ، ما كنت  
لأحس على قضاء بعد حديث رسول الله ﷺ سمعته من أبي بريدة يقول .  
« قصة ثلاثة : فاشان في النار وواحد في الجنة ، فلما الاثنان فقاص . فقص  
بشير الحق وهو يعلم فهو في النار ، وقاص قصي بئير الحق وهو لا يعلم فهو في  
النار ، ولما الواحد الذي هو في الجنة فقاص . فقص « خلق هو في الجنة » قال  
الحاكم هذا حديث تفرد به الخراسانيون ، فإن رواه عن آخرهم مرادة<sup>(٣)</sup> .  
ثالث : تفرد شخص من أهل بلد عن أهل بلد آخر<sup>(٤)</sup> ، كحديث خالد  
ابن زرار الأيلي قال : أخبرني مافع بن همر الطحفي عن شمر بن عاصم عن أبيه  
عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ أنه قال : « بعض الرجال إلى  
الله الدبيع الذي يتحسس بلسانه تحلل الباقرة بلسانها » قال الحاكم وهذا  
الحديث من أفراد المصريين عن المكبيين ، فإن خالد بن زرار عداؤه في المصريين

{ معرفة علوم الحديث - ١٠٠ .

(٢) التوضيح ١ - وهو عند الحاكم النوع الأول ، وسميه « معرفة من رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يندب أهل مدينة واحدة عن الصحابة » . انظر معرفة علوم  
الحديث ٩٦ .

(٣) معرفة علوم الحديث ٩٩ . وراجع الصريح للإمام في شأن الحديث أنه بحث  
رحله في صفة ( من ) وأما التفرد في رواه عن الأماير فحديث ( من )  
التوضيح ٢ - ١٠١ .

ونافع بن هرمي<sup>(١١)</sup> . وقد عبر الحكم عن هذا النوع انثالث بقوله . «أحاديث لأهل المدينة تفرد بها عنهم أهل مكة مثلاً ، وأحاديث لأهل مكة يفرد بها عنهم أهل المدينة مثلاً ، وأحاديث يفرد بها انظراسابيون عن أهل الحرمين مثلاً ، وهذا نوع يمتاز وجوده وفيه ! »<sup>(١٢)</sup>

كل هذه الأنواع الثلاثة - كما لاحظنا - تفرد بها شخص واحد . وكان الفرد مفيداً في كل نوع منها بموضع من السند وقع فيه ، لم يكن في أصل السند بل في أثنائه . وهذا صبيد الإحصائي في الحديث العربي هو الذي سوتع نسبته «فرداً سبياً» ، وأكثر الأمانة التي استشهدنا بها عليه ذكرها الحاكم في الوع الخامس والعشرين من علم الحديث وهو معرفة لأفراد<sup>(١٣)</sup> ، كانه لا يرى بين الفرد والعريب فرقاً إلا في التوجيه و تحليل بين إطلاق وتقييد .

#### د - ٩ و ١٠ و ١١ - العريب والمشهور والمستفيض

يجمع بين هذه الأنواع لثلاثة نوسمها بين مصطلحي التفرد السببي والتواتر المعموي ، فبها شيء من العريب (الذي رأينا أنه هو الفرد السببي) ، لأن العريب إذا اشترك اثنان أو ثلاثة في روايته من الشيخ سمي عربياً ، فإن رواه عنه جماعة سمي مشهوراً<sup>(١٤)</sup> ، وإن رواه عنه الخاصة وكان في ابتدائه

١ - معرفة علوم الحديث ٤ .

(٢) نفسه ١٠ .

٣ - عنه من ص ٩٦ و ١٠٢ .

(٤) معرفة علوم الحديث ١٠٧ .

واشتهر سواء سُمِّيَ مستقيماً<sup>(١)</sup> ، وفيها صرب من لواتر المعوي لانتشارها  
بين سائر مدس لوط في روايتها التمدد ، فخرزت بأكثر من رار ،  
واستعدت وكنت له شهرة شاقها على السنة الجماعة

مدس هذه الأنواع الثلاثة تصق بالعريب منها بالنواتر ، لأن مدسها  
تتمتع بالأسناد ، وليس لنواتر هذه الأسناد<sup>(٢)</sup> ، ثم ين تعدد الرواة فيها ،  
على سنة المدونة لا يخرجها عن صفة الأحادية ولا يسدح بها درجة الجمع  
السرطاني الروار ، وهي ولا وحرأ شمه للعريب وألقب حين يرقى عن  
اسعد بعض شيء ، وهي لذلك تحاكي العريب في التقسام ، مثله إلى  
صحيحه ، حصة وصحيحة

وسطر العجول في هذه الأنواع ثلاثة بحيل إليه أنها ينبغي أن تكون  
خاصة للصحيح ، فهو يستعمل أن يكون الحديث الذي عر وقوي بمجيبه من  
طرائق أخرى أو اسعاص واشهر برواية الجماعة له ، بمنزلة الحديث العريب  
الذي امرد برويته شخص واحد وقد يسو هذا الامتناع ، طبقاً صحيحاً لما  
ألفه اساس في كل زمان ومكان من لصاية بالسكم والكثرة ، ولكن التحقيق  
العلمي الدقيق ينتسب مقياس المحدثين في تصحيح اروايات وتصحيحها ليس  
كياً بعول على الأرقام والأعداد ، وبفارق بين المجموع والأفراد وإنما هو  
قيمي يعني بأوصاف الرجال المذكورين في الأسانيد ، فقلة كانوا أم كثيرين  
ومن هذا رينا تقدم لا يالور في اسواتر منه تعيين عدد الجمع الراوي له ،

١ شرح الحديث

٢ الجمع في تصحيحه من

بل يشترطون أن يؤمن توافقه هذا الجمع على الكذب في العرف والعادة <sup>(١)</sup> .  
 ويسرف الباحث في الظن الخاص ، حياً ، يستنتج أن بعض تقاد  
 الحديث لم يستعدوا أن يكون لتعدد الرواة أثر في تصحيح الحديث وفي كلام  
 الحاكم أبي عبد الله ما يؤم أحده بهذا المقياس لعددي حين اشترط في « الصحيح »  
 أن يكون له راويان وقد أوضحنا اتجاهه هنا في بحث « الصحيح » <sup>(٢)</sup> .  
 على أن من حق الحاكم علينا أن نقرر اتجاهه تفسيراً سليماً - فهو إذاً يشترط  
 تحرير الصحيح لا يحكم تصحيح العرب ، فالصحيح عنده لابد أن يكون عربياً  
 ولا يجوز أن يكون فرداً ، لا عربياً ، إنما العرب فلا يكون دائماً صحيحاً ، من  
 المشهور والمستفيض - على تعدد روايتها واشتراط الجمع فيها - ليس دائماً  
 صحيحين ، إذ تكون فيها الحسن والصعب ، وربما الساطل والموضوع وعارة  
 الحاكم في هذا الباب صرح من أن تقول ، فهو يقول : « والمشهور من الحديث  
 غير الصحيح » فرب حديث مشهور لم يخرج في صحيح <sup>(٣)</sup> . ويستشهد  
 الحاكم على ذلك بمجموعة من الأحاديث منها الحسن ومنها الضعاف ، ثم يقول :  
 « فكل هذه الأحاديث مشهورة بأمايدها وطرقها وبواب يجمع أصحاب  
 الحديث ، وكل حديث منها يجمع طرقه في حقه أو حريث ، ولم يخرج في  
 الصحيح منها حرف » .

ولقد اطلع السيوطي على هذه الأحاديث التي استشهد بها الحاكم ، فوفق  
 المطر فيها وحسن لتمييز بينها ، وصحح كلامها باسمه الاصطلاحي « اللائق »

(١) تاريخ ذكرته من ١١٩٩ .

(٢) راجع من ١٥٢ .

(٣) معرفة علوم الحديث ٥٢ .

ور د عليها الكثير في كتاب رتبه على حروف المعجم مستدركا به على الإمام  
أرركشي مفااته في «الدكرة» في الأحاديث المشهورة<sup>(١)</sup> وفي «الدريب»  
عدد من هذه الشواهد يمثل بها السيوطي المشهور في جميع أحواله ، صحيحاً  
وحسناً وصحيفاً واطلاً .

فمثال المشهور وهو صحيح حديث «<sup>٢</sup> إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه  
من الناس ، ولكن يقبض العلم دropa حتى إذا لم يُبقِ عالماً أخذ الله من رؤوساً  
أعمالاً فسنوا فأنقوا سمير علم فصلوا وصوا»<sup>(٣)</sup>

ومثال المشهور وهو حسن حديث «طلب العلم فريضة على كل مسلم» فقد  
قال الميرزا<sup>(٤)</sup> : إن له طرقاتاً يرتقي بها إلى رتبة الحسن<sup>(٥)</sup>

ومثال المشهور هو ضعيف «حدث القلوب على حسب حسن إحسان إليها»<sup>(٦)</sup>  
وأما المشهور وهو باطل لا يمتد ولا ينحصر ، وهي بين مرفوعات وموقوفات  
ومقطوعات ، و أكثر ما تشيع على ألسنة العامة ومنها : «من عرف نفسه فقد  
عرف ربه» ، «يوم صومكم يوم نحرركم» ، «كنت كنزاً لا أعرف» ،

١ - التدريس ١٠٠

٢ - في التدريس ٨٨ معرفة علوم الحديث ١٢

٣ - هو يوسف بن محمد بن أبي الخطاب المدني (السكر الخ) والشديد  
في اللغة العربية . المرحوم في دمشق ، توفي سنة ١٢٢٠ هـ . في الحديث لأثره في  
دمشق (١) سنة ١٢٢٠ هـ .

(٤) تدريس ١٠٠ . وقد ذكره الحاكم في (معرفة علوم الحديث) مكتتباً بقوله

«لم يدرج في الصحيح» .

٥ - التدريس ١١١



« لئلا يفتنهم الشيطان » (١)



ينتهي بساده <sup>(١)</sup> ، وكأنه يرى أن تسميته «العزير لعرة وحوده وتعدده» لا صلة وحوده وندوته ، وقد رد رأيه شيخ الإسلام ابن حجر قائلاً : «إن أراد أن رواية ابن فقط عن ابن لا توجد أصلاً فيمكن أن يسلم ، وأما صورة لعزير التي حررتها فوحوده . ألا برويه قل من ابن عن أقل من ابن مثاله ما رواه الشيخان من حديث أنس و سعد بن مسعود عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا يؤمن أحدكم حتى أن يكون أحب إليه من والده وولده » الحديث ، ورواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن سفيان ، ورواه عن قتادة شعبة وسعيد ، ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن هلية وعبد الوارث ، ورواه عن كل جماعة » <sup>(٢)</sup> .

ومن الصور النادرة في المصنف أن يجمع الحديث بين وصفي العزة والشهرة ، فيسمى عربياً مشهوراً ، وذلك إذا اتضح أنه عربي في حصص طلقته برواية ابن ، ومشهور في التي فيها أو بعضها بروايته عن الأكر ، ومثله الحفاظ الغلائي <sup>(٣)</sup> بحديث : « نحن الآخرون السابقون يوم القيامة » وقال : هو عربي عن النبي ﷺ . رواه عنه حذيفة بن ليث وأبو هريرة ، ورواه عن أبي هريرة سعة : أبو سعة بن عبد الرحمن ، وأبو حارم ، وطاووس ، والأعرج ، وهام ، وأبو صالح ، وعبد الرحمن مولى أم برثن <sup>(٤)</sup> .

(١) التوضيح ٥ : ٥ : هامس

(٢) ٢ : ٥٥ : ٨ : وقال ابن حجر (١٩١) :

(٣) سفت : ٥٥ : ٨

(٤) التدريب ١٩٣ :

مضى اورعون من لعماء برجحون الأحد ممن علا إسناده وقرب من النبي  
 ﷺ معتمدين أن « قرب الإسناد قريبة إلى الله » (١). ولم يكن الإسناد  
 القريب من النبي تيسر لهم دائماً ، فكانوا يلجأون إلى قرب الأسانيد من  
 الصحابة والتابعين ولعماء الأعلام : فنشأت بذلك صورته من الإسناد العالي ،  
 إحداها مطلقة والأخرى نسبية

فالاسناد العالي المطلق هو ما قرب رجال سنده من رسول الله ﷺ بنسب  
 قلة عديم إذا قيسوا بسند آخر بردي ذلك الحديث فيه بعدد كثير (٢) .  
 وهذا النوع من العلم هو أهل الأسانيد شريفة أن يكون أساساً صحيح  
 نظيف ، فلا لمعات فيه إذا كل مع ضعف ، ولا سيئات كان فيه حصص لكداين  
 المتأخرين من ادعى بمخاضاً من لصحابة كابن هبة وديبار وحراشة ومسيم بن  
 سالم وثي الدين الأشج . ولذلك قال الحافظ الذهبي : « من رثيت الحديث  
 بفرح بموالي هؤلاء فاعلم أنه عالم » (٣) .

أما الاسناد العالي النسبي فهو ما قرب رجال سنده من إمام من أئمة الحديث ،  
 كالأعمش ، و بن حريج ، ومالك ، وشعبة ، وغيرهم ، مع صحة الاسناد إليه ،  
 أو قربوا من كتاب من لكتب المعتمدة المشهورة ، كالكتب الستة ، والموطأ ،

١١ - مدع ١٣ و ١٤

(٢) فاورن بقواعد التحديث ١ - ٨

(٣) التدريب ١١٠

ونحو ذلك<sup>(١)</sup> . وإنما سمي «سبياً» لأن العلو فيه بخالي لاحقني  
والإسناد العالي لسي صور كثيرة ، شهرها أن تقي حديث رواه بحاري  
مثلاً ، فرويه بإسنادك إلى شيخ البحاري ، أو شيخ شيخه ، وهكذا ،  
ويكون رجال إسنادك في الحديث أقل عدداً مما لو رويته من طريق البحاري<sup>(٢)</sup> .  
وقد حمل ابن حجر الإسناد العالي الذي عن أربعة أنواع الموافقة ، وليس ،  
والمساواة ، والمصاحفة

فالموافقة هي لوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه مثاله أن يروي  
البحاري عن قتيبة عن مالك حديثاً ، فرويه بإسناد آخر عن قتيبة ، بعد أقل  
مما لو رويته من طريق البخاري عنه<sup>(٣)</sup>

والبدل هو الوصول إلى شيخ شيخه من غير طريقه أيضاً ، ومثاله أن يقع  
لك الإسناد السابق بعينه من طريق أخرى إلى القضي عن مالك ، فيكون  
القضي بدلاً فيه من قتيبة<sup>(٤)</sup>

والمساواة هي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحده  
المصنفين ، ومثاله - كما قال ابن حجر - أن يروي النسائي مثلاً حديثاً يقع به  
وبين النبي ﷺ فيه أحد عشر مصاً ، فقع لك ذلك الحديث بعينه بإسناد  
آخر إلى النبي ﷺ ، يساويه وبين النبي ﷺ أحد عشر مصاً مساوي

(١) التدرج ١١٥

(٢) قارن الدعوت طبع ١٨٢

(٣) شرح النعم ٣١

(٤) قارن شرح الدعوت ٣١ والتدرج ١٨٥

الناسي من حيث العدد مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الاسناد الخاص<sup>(١)</sup>  
وقال ابن الصلاح «ما المساواة هي في أعصارها أن يفل لعدد في إسنادك،  
لا إلى شيخ مسلم ومثله، ولا إلى شيخ شيعة، بل إلى من هو أبعد من ذلك،  
كالصحابي، أو من قاربه، وربما كان إلى رسول ﷺ، بحيث يقع بينك وبين  
صحابي مثلاً من لعدد مثل ما وقع من العدد بين مسلم وبين ذلك الصحابي،  
فتكون بذلك مساوياً مسلم مثلاً في قرب الاسناد وعدد رحله»<sup>(٢)</sup>

والمصافحة هي الاستواء مع تليد ذلك المصنف، وسميت مصافحة لأن المادة  
حررت في حال بالمصافحة بين من تلاقيا<sup>(٣)</sup>، وإن وقعت المساواة لشيعة  
كانت لك مصافحة، كأنت صافحت النصف وحدث عنه، وإن وقعت المساواة  
شيخ شيعة كانت أمصافحة لشيعة، وإن وقعت لشيخ شيعة شيعة فالمصافحة  
لشيخ شيعة<sup>(٤)</sup>

وسببة علو في كل من المساواة والمصافحة لا تحتاج إلى نص، مهذبان  
النوعان علياً بالنسبة لنزول مؤلف كتاب في إسناده. ولذلك يتمدد وجود  
هذين النوعين في زمان، لقرن أربع عشر الهجري، وفيما يقاربه من لقرون  
الماضية، لأن الاسناد بعيد جداً بالنسبة إيانا وقد أراد ابن الصلاح أن يبي  
عن المساواة والمصافحة حقيقة العلو، فحكم عليها حكماً واحداً، ونظر إياها  
بمظهر واحد، ثم حرم أن «هذا سوع من العلو علو قاصع لنزول، إذ لولا

(١) شرح النسخة ٣٢

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ٢١٩

(٣) شرح النسخة ٣٢

(٤) التدريب ١٠٠

نزول ذلك الامام في إسناده لم تمل أنت في مساندك ! » (١)

ومن صور العلو النسبي تقدم وفاة الراوي عن روى عنه وإن تساوى في العدد.  
فمن مسموع مسند أحمد على أحاديث عن أبي العباس الحلبي عن الحسين بن علي  
سبياً ممن سمعه على إسماعيل الكنتاني عن القرمي عن ربيب بنت مكي ، لتقدم  
وفاة الثلاثة الأولين على الثلاثة الآخرين (٢) فهم أقرب إلى أحمد ومسند

ومن العلو النسبي تقدم السماع (٣) فمن مسموع من الشيخ قديماً كان أعلى من  
مسموع منه حديثاً ، كمن يسمع شخصاً من شيخ واحد ، أحدهما مسموع منه منه  
ستين سنة مثلاً ، والآخر منه أربعين ، فالأول أعلى من الثاني (٤)

وولوع المتأخرين من المحدثين بالإسناد العالي مطلقاً وسبباً ، علب على الكثيرين  
منهم حتى صرفهم عن الاشتغال بما هو أهم منه ، فتناهوا به منها تناهوا به بعب  
العرائب والمناكير ، كما أوضح في فصل الرحلة في طلب الحديث ، وفصل  
شروط الراوي ، وإنما كان العلو مرغوباً فيه لكونه أقرب إلى الصحة وقلة  
الخطأ ، لأنه ما من راوٍ من رجال الأسناد إلا وانحطاً حائر عليه ، فكما كثرت  
الوسائل وطال السند كثرت مصادر التحوير ، وكما قلت قلت : (٥)

ومن هذا شاع على ألسنة المحدثين أن لا نازل مفصول (٦) . قال سيوطي  
في ألبسه .

(١) علوم الحديث - لاس - صلاح - ٢٢٠

(٢) التدرج - ١٨٦ .

(٣) علوم الحديث - لاس - صلاح - ٢٢٠

(٤) الدلائل المختارة ١٨٤ وفاروق التدرج ١١

(٥) شرح نسخة ٣٩

(٦) اختصار علوم الحديث ١٨٤

وطلب العو سنة ومن يعصل النزول عنه ما فعل<sup>(١)</sup>  
وعني عن ليل أن النازل هو ما قابل سالي، ومن تعصيل قسمه يدرك  
من تعصيل أنواع لعالي التي سقت الإشارة إليها<sup>(٢)</sup>  
على أن تعصيل العالي على ما دل لا يعني أن يبقى على إطلاقه، فرب  
إسناد نازل أفصل من عال، كما يميز بفائنة كما إذا كان رحله أو ثقي أو أحفظ و  
فقّه أو كانت صورة تحمله أقرب إلى السماع<sup>(٣)</sup> قال وكيع<sup>(٤)</sup> لأصحابه  
أيما أحب إليكم الأعشى عن أبي وائل عن ابن مسعود، أو مسيبان عن  
مصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود؟ فقالوا الأول. فقال الأعشى  
عن أبي وائل شيخ عن شيخ، ومسيبان عن مصور عن إبراهيم عن علقمة عن  
ابن مسعود فقيه عن فقيه، وحديث يتداوله الفقهاء أحب إليهما يتداوله  
أشيوخ<sup>(٥)</sup> وقد استنجد الحافظ لساني<sup>(٦)</sup> من هذا أن الأصل الأحاد  
عن علماء فريد لهم أولى من العلو عن الجهة، على مذهب المحققين من لفقة،  
والنارل حينئذ هو لعالي في المعنى عند النظر والتحقيق<sup>(٧)</sup>

١ أمة السيرة من ٢٦٠ المدة ٤  
(٢) علوم الحديث لأبي الصلاح ٢٢٢  
(٣) التدريس ١٨٨ - وداري بذكراته (ص ١٣٦) عن تعصيل النور عن  
الكتاب على نحو من عدم التفاضل  
(٤) هو وكيع بن جراح بن طليح بن عدي، ويكنى أبا سفيان الزواصي  
الكويتي، من مئس هبلان ولد سنة ١٢٨ وبول سنة ١٩٨ - وبه يقول أحمد بن  
حسن وكيع بن معين الثقف عمدة في العراق وكيع قريع هذا ١٣ (ص ٢٨١)  
(٥) اختصار علوم الحديث ١٨٥  
(٦) سنة رحته  
(٧) التدريس ١٨٨



## و - ١٤ و ١٥ - المتابع والمتابع

لا يرى مصنف الحديث بأساً في إطلاق اسم «تابع» على شاهد، وشاهد على المتابع<sup>(١)</sup>، وفي كل منهما صرب من تقرير «مرد سني» «العريب» وذلك لا يميّز زائد الاصطلاحين، فإن بينهما فرقاً دقيقاً تنبئ آراء العلماء في تحديده

وقد بدأنا من خلال الأقوال والأمنه المحفوظة في هذا باب - أن شاهد «عم» من اسماء، فهو شاهد للمعنى «مرد» «لفظ» بمعنى كليهما «أداة أخرى» على حين تخصص المتابعة للفظ ولا تنسب إلى المعنى<sup>(٢)</sup> وبكسب ذلك في صوره هذا التبرير الأساسي. نعرف اسماء بأنه ما وافق «أداة» «مرد آخر» «من يصدق أن يخرج حديثه» فرواه عن شيخه أو من فوقه بلفظ «مقارب»<sup>(٣)</sup> وعرف الشاهد بأنه ما وافق «أداة» عن صاحب آخر «من يشبه في اللفظ والمعنى جميعاً» أو في المعنى فقط<sup>(٤)</sup>

والمتابع على قسمين: تام وقاصر. والشاهد على نوعين: لفظي ومعنوي. فالمتابع التام ما جاءت المتابعة فيه للراوي نفسه، ومثاله ما رواه «شعبي» في «الأم» عن مالك عن عبد الله بن دينار عن «س» عمر بن رسول الله ﷺ قال: «الشهر تسع وعشرون» فلا يصوموا حتى تزوا الهلال، ولا تغضوا حتى تزوه، فإن عمّ عليكم فأكلوا لمدة ثلاثين». وهذا الحديث بهذا اللفظ طرأ

١ - شرح النسخة ١٥، وبعده في التدریب ١٥

٢ - التدریب ١٥

٣ - تاريخ قواعد الحديث ١٠٩

( شرح النسخة ٥

يوم أن اشاعني فترد به عن مالك فعده في عرائنه ، لأن أصحاب مالك  
رووه عنه بهذا الاسناد بلفظ « فأرسم عليكم في قدر رواه » لكن العلماء وحدوا  
لشاعني مسابغاً وهو عند الله من نسخة تقضي كذلك أخرجه البحاري عنه  
عن مالك (١)

والمسابع الفاخر ، ما كانت نسخة فيه لشيوخ الراوي من موفه ومثاله في  
الحديث الذي تقدم ماورد في صحيح ابن خزيمة من رواية طلحة بن محمد عن أبيه  
محمد بن زيد عن حماد عن عبد الله بن عمر بلفظ « فكلوا ثلاثين » وفي صحيح  
مسلم من روايته عن عبد الله بن عمر عن مافع عن ابن عمر بلفظ « فكلوا ثلاثين » (٢)  
والشاهد القاطع هو الذي يتردد في الحديث لفظاً ومثاله في الحديث الذي  
قدمناه ما رواه مسلم من رواية محمد بن حبيب عن ابن عباس عن أبي عبد الله  
عنه حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر سواء (٣)

و شاهد المصوي هو الذي يتردد في الحديث لا لفظاً ، ومثاله في الحديث  
السابق بلفظ ما رواه البحاري من طريق محمد بن زيادة عن أبي هريرة بلفظ  
« فأرسم عليكم فكلوا عدة شغل ثلاثين » (٤)  
وهكذا صحيح حديث « رؤية الهلال » مثلاً بلفظ لمة ، والباقي  
الناقصة ، والشاهد باللفظ ، والشاهد بالمعنى (٥)

١ شرح المسألة : ١

٢ فأرسم التوضيح ٢ ١٢ شرح المسألة ١٤

٣ الدور ١

شرح المسألة ١٥

٤ التوضيح ٢ ١٥

ومن المؤلف في كتب مصطلح الحديث أن يذكر الاعتناء في حاسب  
 أسمع والشاهد، فيطرح العريه لعادي منها نوع ثلاثة، والحق أن الاعتناء  
 ليس أكثر من وسيلة معرفة المتابع والشاهد، فإن السيوحي في نفسه  
 الاعتبار سير ما يرويه هل شارك الراوي سواء فيه <sup>(١)</sup>  
 وقال ابن حجر: «واعلم أن قبس الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء  
 لذلك الحديث الذي يظن أنه مرد يظن أنه له مناسخ، لا هو الاعتناء، وهو  
 ابن لصلاح (معرفة الاعتناء والمسانيد والشواهد) قد يوهن الاعتناء  
 قسماً لها، وليس كذلك، بل هو هيئة انضمام إليها» <sup>(٢)</sup>

ونقد الحديث لا يتشددون في شواهد والمسانيد تشدد في الأصول،  
 فيعتبرون منها من الرواية عن الضعيف القريب ضعف ملا يسمرون في  
 الأصول، وربما وقع في صحيحين شيء من ذلك، ولهذا يقول الدارقطني  
 وأمثاله من القاد في بعض لضعفه «هذا يصلح للاعتناء» و«هذا لا يصلح  
 أن يعتبر به» <sup>(٣)</sup>

ومنى وصف الضعيف بأنه «معروف الحديث» فهو لا يصلح للاعتناء  
 مثاله حديث «أحب حبيلك هوأما»، فقد رواه الترمذي من طريق حماد  
 ابن سلمة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، وقال:  
 «عريب لا ترفه بهذا الامتداد إلا من هذا الوجه» فأوضح السيوطي عبارة

(١) أنه السيوطي من ١، ١، البت

(٢) روضة النظر ٢٣، ودرر التنوير ١١، ١٢

(٣) اختصار علوم الحديث ٦١

انتمدي هذه قوله « في من وجه يفت . ولا فقد رواه الحسن بن دينار  
عن ابن سيرين واخس مروي حديث لا يصح له ما » (١)  
ومن أراد تتبع عرق التي تصح للشواهد والمناصب فعليه ما دوا مع  
والسايه والأهراء وقد وصحا مرادها من ١٢٢ وما بعدها

## ١٦ - المخرج

المخرج هو الحديث الذي اطلع في منه أو سدد على ريادة ليست  
منه (٢) ومورد تسميته واضح ، فهو من « خرجت الذي في الشيء » . إذا  
أدخلته فيه وصحه إياه (٣)

ورواة الصحاح والحسن واسا به يسهون علما على كل ريادة في حديثهم  
مها تكن هبة بسيرة ، بالنس على أصحاب ، سواء أوقعت تحت الريادة في  
المن أو الاسناد ، ذلك أنهم يحقون إن لم يصحوا على العدة المدرجة وعلى  
مدرجها أن يأتي من يمتها عن لسانهم غير ملاحظ إدراجها ، فيساعدون  
بذلك - من غير قصد - على الكذب على رسول الله أو على من أدى  
حديث هذا الرسول الكريم ولا ريب أن تعد الادراج ضرب من الكذب  
والدليس لا يقدم عليه ، لا صيف الايمان مزرع العفيدة قال السمعاني  
« من تعد الادراج فهو ساقط العدالة ، ومن يحرف اسكلم عن مواضعه ،  
وهو ملحق بالكذابين » (٤)

(١) الساعت الحديث ٦٤ هلا عن التدريب ٨٥

(٢) فاروق بالفتح الحديث ١٠

(٣) الوصيح ٦ هـ

١ تدريب ٩٨

الادراج في المتن أكثر ما يكون في آخر الحديث ، يتصور ما دخاله من  
رواية بشارة منهم يقصدون بها الإيضاح والتفسير وقد يوجد هذا الإدراج في  
أصل الحديث أو وسطه ، ووقوعه أولاً أكثر من وسطه <sup>(١)</sup> .

فمن الإدراج في الوسط ما رواه النسائي من حديث فضالة مرفوعاً : « أنا  
رعيب - والرعيب الحميل - لم آمن بي وأسلم وجهي في سبيل الله بيت في  
رص الحية » <sup>(٢)</sup> . فمدارة « والرعيب الحميل » لم تكن في أصل الحديث من  
كلام رسول الله ﷺ ، وإنما هي مبرحة أدخلها ابن وهب - أحد رواة  
الحديث - تفسيراً للفظ « رعيب » الذي طبعه غير واضح في السياق

ومن الإدراج في أول الحديث ما رواه الخطيب من طريق أبي قطن وشيابة  
عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « أسبغوا  
الوضوء ، ويل للأعقاب من النار » فمدارة « أسبغوا الوضوء » في أول الحديث  
بيست من كلام رسول الله ﷺ الذي لم يرد على شال « ويل للأعقاب من النار »  
ولكن أبي هريرة درج المدارة لساغته ، فوهم أوقف وشعبة في روايتها من  
شعبة ، ووطنها من قول رسول الله ﷺ لأمس قول أبي هريرة <sup>(٣)</sup>

موضح : ٣ : هـ

١ : التدريب

(٢) : « فمدارة » في المتن « فمدارة » من « فمدارة » الأخرى  
لأنه من « فمدارة » (أسماء) « فمدارة » وأحمد بن حنبل « فمدارة » والإمام  
في صحيح البخاري عن « فمدارة » عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة « فمدارة »  
« فمدارة » « فمدارة » « فمدارة » « فمدارة » « فمدارة » « فمدارة »  
ذكر السيوطي في التدريب : « فمدارة » « فمدارة » « فمدارة » « فمدارة »  
« فمدارة » « فمدارة » « فمدارة » « فمدارة » « فمدارة » « فمدارة »

ومن الإدراج في آخر الحديث ما في « صحيح » عن أبي هريرة مرفوعاً :  
 « لعن المملوك حران ، والذي نفسي بيده ، لولا الجهاد والطج وبر أمتي  
 لأصبحت أن أموت وأنا مملوك » <sup>(١)</sup> فرسول الله ﷺ أكتفى بقوله : « لعن  
 المملوك حران » غير أن أبا هريرة تكفل بإيضاح هذين الآخرين بقسمه بتعني  
 الرق ، ومثل هذه الأمانة يستحيل أن تدور قلب النبي ﷺ الذي جاء  
 تعالى به يدعو إلى تحرير الرقيق ، فضلاً على أن أمه عليه السلام توفيت وهو  
 صغير ، فلا يمكن فصلاً يكون إحداً من قوله صلوات الله عليه <sup>(٢)</sup>

فما مدح لإسناد مرفوعة في الحقيقة إلى المتن <sup>(٣)</sup> وهم صوره اثنتان <sup>(٤)</sup> .  
 الأولى أن يجمع راء حتى إسناد واحد حديثاً ذا أسانيد مختلفة ، من غير أن  
 يوصى إلى اختلاف تلك الأسانيد في الأصل <sup>(٥)</sup> مثله ما رواه ليرمدي عن  
 طريق بن مهزي عن الثوري عن واصل الأحمد ومصور والأعشى عن أبي  
 وائل عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود قال « قلت يا رسول الله أي  
 الناس أعلم ؟ » حديث ، فإن واصلاً لابد كفي روايته « عمرو بن شرحبيل »  
 ونما يروي عن أبي وائل عن ابن مسعود مباشرة ، فذكر « عمر بن شرحبيل »  
 إدراج على رواية مصور والأعشى ، ينصح ذلك من رواية يحيى القطان

(١) التطريب ٩٦

(٢) التوضيح ٢٢

(٣) الدعاء ٢٢

(٤) د : شرح لإمام ابن حجر في - السنة ٢١ ، أو - من

مدراج الإسناد شرح جامع في موضوع

١٥ من نسخة عبد ١٤

عن الثوري هذا الحديث بإسنادين إلى أصل ليس فيها الإدراج المذكور ،  
 أحدهما عن منصور والثاني عن الأعشى ، ورواية لقطان أخرجهما السجستاني (١)  
 فلا يسدده تعدد . ولم نشر الراوي إلى تعدده ، فأوهم بذلك أن أصلاً روى  
 عن عمرو بن شرحبيل ، المذكور صراحة في كل من الإسنادين الآخرين عن  
 منصور والأعشى

و صورة الثانية أن يكون الحديث عند أحد الرواة بإسناد ، ولديه حديث  
 آخر غير ذلك الإسناد ، فيأتي راوٍ يروي عنه أحد الحديثين بإسناد ،  
 ويدرج فيه الحديث الآخر من غير بيان مثله . حديث سميد بن أبي مرجم  
 عن مالك عن إرهري عن أنس مرفوعاً : « لا تلعصوا ، ولا تلمسوا ، ولا  
 تدابروا ، ولا تلعصوا » الحديث . فإن أبي مرجم أدرج في هذا الحديث عبارة  
 ليست منه ، وإنما هي من حديث آخر له إسناد آخر عن مالك عن أبي الزناد  
 عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً . وهذه الصادرة هي : « ولا تلمسوا » المعروفة  
 في سند الآخر ، كما في الصحيحين والموطأ (٢)

ودواعي لإدراج كثيرة ، منها تفسير بعض الألفاظ العربية في الحديث  
 سوى ، ومنها بيان حكم شرعي يمهده إراوي بقول النبي ﷺ ويكون ذلك  
 من الإدراج في أول المتن ، ومنها استنباط حكم من حديث النبي ، وذلك

(١) راجع في التدرج ٩٨ . تفصيل نوع الإدراج في هذه الرواية .

(٢) مرفوعاً عنه . ج ٨٣ .

(٣) الوصل ٢٠ . وحاشة لفتح الدور ٧٩

يكون من الأدراج في وسط المتن أو في آخره <sup>(١)</sup> . وهذه جميعاً من الدواعي التي لا يعمد تأسسها الراوي ولو وقعت منه على عهد . ولذلك كان الزهري وغيره من الأئمة لا يرون تأسساً بالأدراج لتفسير العرب . ونحوه مما ذكرناه <sup>(٢)</sup> . أما تعدد الأدراج ، بعير هذه الدواعي ، فهو حرام بإجماع أهل الحديث والفقهاء . ومن الواضح أن المدرج الذي ذكرناه هنا في قسم المشرك من الصحيح وأحسن والصحيح هو الذي لا يباح في صورة من صور التلبس ، ولا يكون صحيحاً حسناً منه . لا ما عرفت فيه العادة المدرجة ، وعلم أن أعرص من ذكرها . جرد الإيصاح وسعير ، وأن الحديث في أصله حال منها ليس فيه إلا أقوال النبي الكريم في المرفوع ، وفي أقوال صحابه وأتباعه في الموقوف والمقصوع والطريق إلى معرفة المدرج من نحوه <sup>(٣)</sup> .

الأول أن يسهل معرفة حديث أبي لبي رضي الله عنه ، كحديث « الضيرة شرك » وما سألنا . قل لمادة الأخيرة مدرجة ، رادها الراوي الصحابي ابن مسعود ، إذ لا يصح أن يصفه أي شيء من المشرك ومنه إدراج في هريرة نجي أرفق في حديث الرسول ، كما رأينا قريباً .

لثاني أن يصرح الصحابي بأنه لم يسمع تلك الجملة المدرجة من أبي لبي رضي الله عنه . كحديث ابن مسعود سمعت رسول الله ﷺ يقول كلمة « من حمل الله بدأ دخل النار » وأخرى قوله « من مات لا يحمل الله بدأ دخل الجنة » .

(١) التوسعة ٢٠٥٥ هـ .

(٢) التوسعة ٢٠٥ هـ .

(٣) أصر عليه هذه وحده في حاشية كقط القدر ٩١ ، والتوسيع ٦٢/٧ .



والحديث في صحيح مسلم سقط « قال رسول الله ﷺ كلمة وفقت حري »  
 فكما لا يستطيع أن تقع تعيين ائمة امدرجة هل هي دخول ائمة من لا يحسن  
 لله مدأ ، أو دخول النار فيمن جعل لله مدأ ، لاجل ائمة ابيه  
 لذلك أن بصرح بعض الرواة بمصل المارة امدرجة عن المتن المرفوع ،  
 فيصعب ما في قائلها ، ويمنع ائمة والمريد عنه ماله قول ابن مسعود بعد  
 روايته حديث أبي في التثنية « فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك ، إن  
 شئت أن تقوى الله ، وإن شئت أن تقعد فاقعد » أخرجه أبو داود ، وهذه  
 المارة امدرجة ، وقد قطعت بإدراجها رواية شاة من سوار عن ابن مسعود ،  
 إذ قال : قال عبد الله « فإذا فعلت ذلك » الحديث رواه الدارقطني  
 وقال : شاة ثقة

#### ١٧ - الفصل

هو الحديث المسند المتصل الحديث من الدليس الذي تنكر في وصف روايته  
 عبارات أو أفعال متماثلة ينفذها كل راوٍ عن فوفه في السند ، حتى ينسب إلى  
 رسول الله (١) ووجه من الدليس والاقطاع يحمل الناس في هذا العلم على  
 الحكم بصحة فوراً فيكون في حكمه هذا منسباً ، إذ يحتمل عليه ما في تسلسل  
 تلك عبارات أو الأفعال المتماثلة من إثارة ديبه في شغل الرواية حقاً عليها  
 قال ابن كثير : وفائدة القسلس بعده من التعليل والاقطاع . ومع هذا قلنا

دارت بحرف من جملة تلك في حديثه الله المارة ٣ فهو يقول السند  
 ما يبرر وانه غير مدأ أو حجة أو كلمة

يصح حديث بطريق مسلسل ، (١) ولقد يكون أصل المتن في حديث من هذا النوع صحيحاً ، لسلامته من التدليس ، ولكن صفة الصعوبة تصراً عنه ، مجرد تسلسل بعض الأقوال ، و الأعمال في روايته نفسها تسلسلاً كاملاً مثلاً ، من كل وجه ، لتعذر هذا التسلسل ونسبة هذا التماثل في ناقص الأخبار . ومن هنا صحت متون أحاديث كثيرة ، من غير أن تكون روايتها نفسها صحيحة بالتسلسل على الوجه الذي وصفناه (٢)

ولدت قال ابن حجر في اللؤلؤ « وهو من صفات الاسود »<sup>٣٦</sup>  
بجلاف المرفوع ونحوه فإنه من صفات البني . وبجلاف الصحيح فإنه من  
صفاته بإمّا

مثال الحديث المسلسل الذي تتناول العبارات في روايته ، ويستغرب وقوع  
لتماثل فيه ، ١٠٠ حديث به : أبو بكر محمد بن داود بن سبيل إبراهيم قال : حدثنا  
أبو عبد الله محمد بن محمد بن إسماعيل الصري ، حدثني إبراهيم بن راشد الأدي ،  
حدثني محمد بن يحيى الواسطي ، حدثني منصور الشامي قال : قال لي أبو منصور  
قم فصب علي حتى أربك وضوء منصور ، قال منصور قال لي قم  
فصب علي حتى أربك وضوء إبراهيم ، قال إبراهيم قال لي قم فصب علي  
حتى أربك وضوء علقمة ، قال علقمة قال لي قم فصب علي حتى أربك وضوء  
ابن مسعود ، قال ابن مسعود قال لي : قم فصب علي حتى أربك وضوء أبي

١٨٩. الحبيب بن عوف بن الحبيب بن عوف

۱۴۳۰ هـ

$$\varphi_{\lambda}(\lambda_{\text{max}}) = \varphi_{\lambda}^0$$

عليه السلام . قال لبي عليه السلام قال بي قمه قصص على حق ريك وصوم حرائيل عليه السلام (١) .

ومثال المسلسل اندي تمثال الأفعى في رده ابنه ، ولا يقل عن السابق استعراب وفوق تمثال هـ مدرواه الحاكم قال : شك بيدي أحمد بن الحسين المقرئ . وقال شك بيدي أبو عمر سيد تحرير عمر بن الحسن بن بكر الشروذ لصدي وقال شك بيدي أبي وقال شك بيدي إبراهيم بن أبي يحيى ، وقال إبراهيم شك بيدي صفوان بن سليم . وقال صفوان شك بيدي أيوب بن خالد الأنصاري ، وقال أيوب شك بيدي عبد الله بن رافع ، وقال عبد الله شك بيدي أبو هريرة ، وقال أبو هريرة : شك بيدي أبو القاسم عليه السلام وقال « حنق الله الأرض يوم السبت ، واحمال يوم الأحد ، والشجر يوم الاثنين ، والمكره يوم الثلاثاء ، وسور يوم الأربعاء ، والدواب يوم الخميس ، وآدم يوم الجمعة » (٢) .

ولقد استشر رجال الحديث ما يشبهه في النفس تماثل هذه الأفعال والأقوال من لشك فيها ولتحريج في روايتها ، فقال الحاكم بسند يوري معلقاً على شواهد ذكرها من هذا ما يصح « هذه أنواع المسلسل من الأسباب المصلة التي لا يشوبها تدليس ، وآثار السماء بين الراويين طاهرة ، غير أن رسم الخرج والتعديل عندها محكم ، وفي لا تحكم لبعض هذه الأسباب المصلة ، وإنما ذكرتها ليستدل شواهدنا عليها إن شاء الله » (٣) .

١ - في نسخة أحمد بن محمد

٢ - في نسخة أحمد بن محمد

٣ - في نسخة أحمد بن محمد

وإذا كان الحاكم - على حد تعبيره - لا يحكم لبعض تلك الأسانيد التي ذكرها بالصحة ، فإن بعضها الآخر لا بد أن يكون حكمه عليها أوفر حظاً من التصحيح أو التحسين ، وهو بذلك يشير إلى نوع من التسلسل تشدديه حالة الرواة الصابطين ، الذين ثبت لهم الصسط فعلاً ، فأدوا جميعاً روايتهم كما تحملوها مصادر متناهية كسعت ، وحدثنا أو أخرجنا حتى يصل الحديث مللاً بالعارة نفسها إلى رسول الله ﷺ مثل هذا التسلسل في الألفاظ الدالة على صور الأداء ممكن الوقوع ، وهو - على الأقل - أكثر مكاناً من نفاث اللفاظ الرواية نفسها ، وأعمالها لدى الرواة مثال ذلك قول الحاكم « سمعت أبا الحسين بن علي الحافظ يقول سمعت عبي بن سالم الأصماني يقول سمعت ثامس بن يحيى بن حكيم يقول سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول سمعت سفيان الثوري يقول سمعت أبا عون ثعبي يقول سمعت عبد الله بن شداد يقول سمعت ثامر بن مرة يقول « الوصوء مما مست النار » قال فسكنت ذلك لمروان أو دكره ، فأرسل أو أرسلني إلى أنه سمعته يحدثني أن رسول الله ﷺ كان يخرج إلى الصلاة ، فانتل عضاً ، أكل كنفاً ، ثم صلى ولم يتوضأ » (١)

ومن المسلسل الصحيح مسلسل الحفظ ، وهو مما اتفقت به صفات الرواة ، وكل واحد منهم قد سنع درجة الحفظ ، وهذا سرع من المسلسل مما يفيد العلم القطعي (٢)

(١) معرفة علوم الحديث ص ٣٠

(٢) التدريب ١٩٥

لكن صح حديث مسلسل يروى في الدنيا هو السلسل بقراءة سورة  
 الصف (١) وهو ما رواه سيد الله بن سلام قال : وقدنا قرأ من أصحاب  
 رسول الله ﷺ ، وهذا كذا فقد نو علم في الأعين أقرب إلى الله لعلماءه  
 فأمر الله عز وجل : سبح لله ما في السموات وما في الأرض ، وه و امر بر  
 الحكيم ، يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون ، قال عبد الله بن سلام  
 فقرأها عليا رسول الله ﷺ هكذا قال نوسلة : فقرأها عليا عبد الله  
 ابن سلام رضي الله تعالى عنه هكذا قال يحيى وقرأها عليا أبو سلة . قال  
 الأوزاعي فقرأها عليا يحيى قال محمد بن كثير : فقرأها عليا الأوزاعي .  
 قال الدرايم : فقرأها عليا محمد بن كثير (٢)

ومن الأحاديث المسند في حكم القدر صلاحها مساً وتسلسلاً الحديث  
 المسلسل بالقسم ، وهو الذي ﷺ قال بالله العظيم لقد حدثني حبريل  
 عليه السلام ، وقال : بالله العظيم لقد حدثني ميكائيل عليه السلام ، إلى أن  
 ينتهي إلى رب العزة تبارك وتعالى ... الحديث ، قال الشيخاوي : هذا  
 الحديث باطل مساً وتسلسلاً (٣)

واخلاصة . "الحكم على حديث ما بالصحة أو بالضعف لا يكون  
 اعتباطاً ، سلامة الحكم من خطأ متوقعة إلى حد بعيد - على تنوع  
 اسمه والمتن في جميع حواشيها ، تمهيداً لتوجيه الوصف اللائق بها في  
 مادة وروية

(١) ظ ١٠

(٢) حاشية لفظ الدرر ١٣٥

١٣ ١٤ ١٥



فيجمع فيها الصحيح . ويحدثها التحريف «<sup>(١)</sup> . وقال في موضع آخر  
« أصل هذا أن قوماً كانوا أخذوا بعلم عن الصحف من غير أن يلتزموا فيه العلماء  
فكان يقع فيها يردونه التغيير »<sup>(٢)</sup>

لكن المتأخرين من الحفاظ ملأوا إلى التفرقة بين المصحف والمحرّف ،  
وإن جاءت تفرقهم لعلية شكلية ، فرأى ابن حجر مثلاً أن ما كان فيه تغيير  
حرف أو حروف بغير لقطع مع هذه صورة الخط سمي « مصحفاً » ، وما  
كان فيه ذلك في الشكل سمي محرّفاً «<sup>(٣)</sup> فقال المصحف — على هذا  
الاصطلاح — حديث « من صام رمضان ونسأه سأل الله شوال » صححه أبو  
بكر الصوري فقال « شيئاً » ما شين المصحفة وليه . ومثل المحرف كحديث  
حابر « زمني بن يوم لأحزاب على كحلته » فكواه رسول الله ﷺ ،  
صححه غيره وقال فيه أبي . بالاصافة . وإليه هو أبي بن كعب . أبو حنبل قال  
قد استشهد قبل ذلك بأحد «<sup>(٤)</sup>

والأخبار مبصرة على أن المصحف وقع في القرآن منه وقع في الحديث .  
وكان أكثر المصحفين من المصلين بين العامة ، الذين لم يكن لهم شيوخ من  
لقراء والخطاط يرفعونهم على « حصانهم »<sup>(٥)</sup> . قال أبو بكر المصيطي : عثرت  
بمؤذنب وهو يملئ على غلام بين يديه « قرين في الحلة وقرين في الشعر »

١ المصحف ٣

٢ ٩ ٤ ٢

٣ شرح الحاشية ٢٢

٤ حاشية لكتاب الأثر ٩٥

٥ حاشية لكتاب الأثر ٩٢

فقلت له يا هذا ، قال الله من هو شيب ، هو « وريق في الجنة وريق في  
السمير » فقال « أنت تقرأ على حرف أبي عاصم بن علاء الكسائي ، أنا أقرأ  
على حرف أبي حمزة بن عاصم المدني ، أفقت معرفتك بالقرآن أعص  
إلي ١١ واصرفت ١

ولم يحك عن أحد من المحدثين من تصحيف في نقرأ أكثر مما حكى  
عن عثمان بن أبي شيبة (٣) ، وقد ورد الدار فطحي في كتاب « تصحيف »  
كثيراً من تحفاته ونحوه (٤) من ذلك أنه قرأ على صحابه في السمير  
« حمل السبعة في رحل أحبه » فقبل له ، ثم هو « حمل السبعة » فقال  
أنا وأخي أبو بكر لا نقرأ لعاصم (٥) ، قرأ عليهم في السمير أيضاً « لم نر  
كيف فعل ريت بأصحب ليليل » فحوّدها كما تحوّد فوائح السور (أمّ)  
كأنها أول سورة البقرة (٦) ، من ذلك أنه قرأ « مضرب بينهم بسورة  
ناب » فقال له بعض صحبه ، ما هو « بسورة ناب » فقال « أنا لا أقرأ  
قراءة حمزة ، قراءة حمزة عندنا بدعة ١ » (٧)

١١ واحد ١ وجه ١

(١) نسخة ، ٣٠٠ و ٢٠٠ و عثمان بن أبي شيبة هو الخادم أبو الحسن محمد بن محمد  
بن عبد الله بن شيبة وهو وأخوه أبو بكر بن عثمان بن أبي شيبة ، من أصحاب السند  
وقد تولى كتابته ٣٣٩ نسخة بالخط العباسي .  
(٢) التذييل ١٠٠ و التذييل ١٠٠ و التذييل ١٠٠ و التذييل ١٠٠ و التذييل ١٠٠  
التبعة ٢٢٠ مع كتاب الكافي أبي جعفر (١٢) .  
(٣) تاريخ النسخ ١٠٠ و تاريخ النسخ ١٠٠ و تاريخ النسخ ١٠٠ و تاريخ النسخ ١٠٠  
(٤) التفسير ١٠٠  
(٥) جامع ١٠٠ و جامع ١٠٠



على أن كثير لا يصح هذه الأحكام على من كان في توبة،  
ويدفع عنه دقاً حراً يقول: «وما يقته كثير من الناس من من كان في توبة»  
شبهة أنه كل يصحف قرأة لقرآن فربما حدثت قرأة له في القسيرة  
وقد قيل عنه أيضاً لا تصح عن صبيان مكاتب (١) (٢)

لأن حيطت من هذه المصحفات بكثير من الرواية في صحيحهم، وقولها  
في «مروءة» من عام حديثه، مفسر، يحدث، قال: «من عسير  
شبهه أن سكر ضرراً من المصحف: فمت في موقوف لأحدث تارة»  
شبهه تارة أخرى «بأنني كنت في مصحف الحديث مشتمل من هذه  
الكتاب على مثله سيرة» وحسن قول لا إمام حمداً «ومن عرو عن  
الحديث والنصيف» (١) (٢)

«المصحف» كثير ما يقع في المسود، وقد يقع في الأمانة أي في الأمانة  
من المصحف من أنه ما كان يجد في يمينه به هي أحسن للنهديث شمس  
يعرف بتحريم من حديث النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ما تحبب، ما دلت العير»  
يريد «ما فعل الأمير» (١) «ما دلت العير» ما دلت العير من المصحف  
«لا يورث جميل» لا يورث جميل «لا يورث جميل» (١) «المصحف»

١ - مصنف علوم الحديث ١٢

٢ - المصنف ٢

(٣) تارة نسخة ٢٢، وتارة من حديث «لا يورث جميل» (١) «المصحف»  
لا يورث جميل «لا يورث جميل» من المصحف من وهو لا يورث جميل  
«لا يورث جميل» وهو حديث «لا يورث جميل» «لا يورث جميل»  
مشهور، «لا يورث جميل» «لا يورث جميل» «لا يورث جميل»  
(٤) المصنف ٢، وحده ٢

بعضهم حديث « رويتم أن نردذ حياً » فقال « رويتم أن نردذ حياً » ثم قص قصة طويلة أن قوماً ما كانوا يؤدون عسر علاتهم ولا يصدقون ، فصارت رزوعهم كلها حياء ١١٠٠٠

ومن أطرف ما روي في تصحيح شيوخ ر حلاً حياً في بيت الليث بن سعد فقال كيف حدثت ما وقع من النبي ﷺ في الذي شئت في بيه الفصة ؟ فقال الليث ويحك ، إنما هو في الذي شئت في آسء مصة ، يجر حر في مصة ناء مهم ١٢

ومن مصنف لأصا ، رواه محمد بن عبد الله عن أبيه عن من نص مشيحه قال « قرأ عبيد شيوخ بعدد عن سعد بن النوري عن حله الخفاء عن الحسن » ١٣ يريد « عن سعد النوري » عن خالد الخفاء ، عن الحسن ١٤

ومن ما رواه الأمام الشافعي عن تصحيحات لأمام مالك . قال أن في سمعت شافعي يقول « صنف مالك في عمر بن عثمان ، إنما هو عمرو بن عثمان ، وفي جابر بن عتيق ، إنما هو جابر بن عتيق ، وفي عبد الله بن قيس ، إنما هو عبد الله بن قيس » ١٥

١ معرفة عموم الحديث ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥

٢ الخلفاء ٣ وحدة ٤

٣ معرفة عموم الحديث ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥

١ (١) وقد سبق ر جبه حمد

٢ معرفة عموم الحديث ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥

ولتصحيف طاهر في الاسمين الأولين ، أما الاسم الثالث فقد علق عليه الحاكم بما نصه : « قوله رحمه الله في عبد العزيز » ، وحم « به عند العزيز ابن قريش بلا شك ، وليس بعيد الملك بن قريش . فإن ما سكا لا يروى من الأصمعي <sup>(١)</sup> ، وعند العزيز هذا قد روى عنه غير ذلك » <sup>(٢)</sup> .

ويشبه هذا ما يرويه المؤتمنون في تصحيح الساج « ن شمة بن الحبيب صحف اسم خالد بن علقمة إلى مالك بن عرفة <sup>(٣)</sup> » ويظهر أنهم ما شبعوا روى شمة عن أحدهما ، وروى غيره عن الآخر . ومالك بن عرفة شخ شمة فلا يعقل أن يصحف اسمه صحفاً ، ولكن ربما وهم شمة في الاسماء موضع اسماً مكان آخر ، فظنه النقاد تصحيحاً <sup>(٤)</sup> .

والأصل في التصحيف أن يكون من أحصاه نظر في الصحف كما رأيت ومنه كانت تسميته ، ولكن منه وغاً يسمى تصحيف مسموع وهو أن يكون الاسم واللقب ، أو الاسم واسم الأب على وزن اسم آخر ولقبه ، أو اسم آخر واسم أبيه ، والحروف محبسة شكلاً وقصاً ، ويشبه ذلك على اسم كحديث عصب الأحول ، روه مصنف فقال « وأصل الأحدث <sup>(٥)</sup> » ، قال ابن الصلاح :

يقصد أن يروى عن عبد الله بن عمرو

هو معروف

١٧ معرفة علوم الحديث ١٢

١٣ نظر ابن خلدون ١٩٧

(٤) لعلامة أحمد عبد شاكر عتق دمج حول هذا التصحيف في شرحه على الترمذي

(ج ١ ص ٧٠-٧٠) . وراجع في مسند أحمد بسقيل شاكر أسماء الحديث رقم ٩٢٠

٩٨٩ حيث نجد إسناده في أحدهما خالد بن علقمة ، وفي الآخر مالك بن عرفة

د الحديث ١٩٦ ، ١٩٦

« فذكر الدرقي <sup>(١٤)</sup> من تصحيح سمع لأم من صحيف مصر . كأنه  
 ذهب - والله أعلم - إلى أن ذلك من لا يشبه من حيث الكسابة ورواها  
 « خطأ فيه مجمع من رواده » <sup>(١٥)</sup>

ومن صحيف السمع <sup>(١٦)</sup> وهو روين صحفوا كثير <sup>(١٧)</sup> بل قال حكيم  
 « فذكر راوي حده بمائة . سمع كثير . وهو كذا » <sup>(١٨)</sup>

وكثرة وقوع التصحيح في أسماء رواة حدث القاد على لسانه  
 بالثقة من هذه الأسماء . بل حاوره إلى معرفة منشأ في مسائل  
 الرواة وملكهم وكنهم وصانهم <sup>(١٩)</sup> وإلى معرفة من له أسماء متعددة <sup>(٢٠)</sup>  
 ومن اشتهر بالأسماء دون الكنية <sup>(٢١)</sup> . وتؤتى في الصحف من الأسماء  
 والألقاب والأسباب <sup>(٢٢)</sup> . وصنفوا في ذلك كتاباً كثيرة طبع بعضها ولا يزال  
 أكثرها مخطوطاً

والتصحيح في جميع صورة التبعة بالمر . عساً . مير المي . ويشوه  
 الحقائق <sup>(٢٣)</sup> ، ولا يجب إذا كان المصحف قليل المعرفة . سيء حفظ . ومن

علوم الحديث من إصلاح ٢٢٢

١ معرفة علوم الحديث

٢ سنة ٢٢٩

٣ إحصاء علوم الحديث ٢٢٤

(٤) سنة ٢٤٦

٥ التدرج ٢٢٢

(٦) ولذلك يقول المصنف : « تصحيح في القدر وهو محرم في امر »

التدرج ٢٢٢

عريب مبرويه الخطيب في هذا باب عن أبي موسى محمد بن النسي أنه نرى أنه قال يوماً يعجز نفسه نحن قوم لا شرف ، نحن من أمة قد صلى النبي ﷺ علينا ، « دأبني » إلى النبي ﷺ صلى الله عليه وآله ، نعم أنه صلى الله عليه وآله وسلم ، وإنا أمة في صلى الله عليه وآله وسلم ، هي حرة كانت تحمل بين يديه فتصعب قبلي ، « ١١ »

وقد يشكل على كثير من أن يترك المصحف في القسم اشترك بين الصحيح وحسن ؛ لصعيف رعب المصحف المصنف الذي يكاد يطمع في جميع صوره ، فأقل ، مبروه الحديث فيه أنه يجب أن يكون حائلاً للمصحف ، إن لم يحكم بأنه موضوع

وخطأ هذا الافتراض بدو شكل وصوح منه البداية ، فإنه يقوم على اعتقاد فاسد خلاصه أن المصحف ينعور من تحريف صحيح وحسن ، وبؤدو هم « ملاعب كما يرسون المصحف الوهمي من الروايات ، وهذا يكسبه الواقع ، فإن المصحف لم يكسوا بجميع أنواع الحديث بحرفونها ، بل بلغت الصفاقة بعضهم حد لا ينفق في حين طوعت هذه أنفسهم للمصحف في كتاب الله وكأيد القرآن امور من تلك المصحفات فلا يمسسها قط ، يمدار منها الحديث أيضاً صحيحاً وحسناً وصحيفاً ، فيقول هذا صحيح ولكن صحفه فلا ، وهذا حسن وقع فيه مصحيف ، كما يفسد هذا ضعيف ، مصحف أم لم يصحف وسد ، فقد تمت مدركة « المصحف » المصطلحات العثرون اشركة بين الصحيح

والحسن والضعف ، وقد أحدا فيها الموقف والمنحصر كما أشرنا إلى ذلك  
في مطلع هذا البحث .

ودراستنا لها من ثلاثية وثلاثية حيث تقاربت أو تعاكست ، سرت علينا  
بلا ريب فهم تعاريفها وصورها وأمثلتها وأصهرنا على كثير من المقاييس النقدية  
التي كان المحدثون يعملون بها ، وآراءهم ووجهات نظرهم ، مسائلهم ومنهجهم دقة  
المؤرخ ، وبراعة المصنف ، وبلاغة الحبيب ، وأمانة الناقل الذي يعتقد أن  
هذا الأمر دين

✽ ✽

## الفصل السادس

### « الموضوع » وأسباب « الوضع »

الموضوع هو الخبر الذي يحسنه كذا أو يفسدونه إلى رسول الله ﷺ  
 أعداء عنه (١) وأن كثر ما يكون هذا الاخلاق من تلقاء نفس الوضع ،  
 تأخذ من صياحه وإسناد من سمعه وقد ينشأ بعض المعربين ، إذا لم يسمع  
 هم خيال خصيب يقدم على الوضع ، إلى اصطناع إسناد مكنوب يشبهون به  
 إلى النبي ﷺ وأحد من يبه حكماً رائقة ، أو كلمة جامعة ، أو مثلاً موجزاً (٢)  
 ، لقد قيل للإمام عبد الله بن المبارك هذه الأحاديث الموضوعات فقال ،  
 تميش لها الجهاشة (٣) إنا نحن رؤسا الذكر ، وإنا له لخدعون (٤) . وقد عاش  
 لها جهالة حقاً ، فوضعوا منجماً عملاً دقيقاً ، يبررون به الرواية الصحيحة من  
 المختلقة البهارة ، وقواعد هذا الشبه كثيرة أشهرها الخس الدالة التي يكفي  
 وجود جهالها في غير ما للحكم بوضع

الدرج ٨٠

٢ - - النسخة ٢٠

٢ - - درج ٥٣ . وسد هذا الخور في الموضوع ٨٩٢ إلى عدد

من من يهمني

الفعدة الأولى عرفت اوضاعه ، فحلافه الأحاديث (١) . كما فعل  
أبو بصير نوح بن أبي هريرة ، فلقب نوح الخادم ، فإنه قد وضعه على ابن  
ساس حديث في قصة ثعلب بن عمرو سورة سورة (٢)

الفعدة الثانية . ثعلب بن عمرو في الروي طر في حديثه ، ذكره في معنى " ،  
وقد ثبت مما استجيب صدوره عن فصح من حق ناصد ، غنية الصلاة و سلام  
وهذه الفعدة يسير ، إذ أنها على انتم من هذا لعل . فإن للحديث كما  
قال أبو بصير بن حنبل " صوته كصوت بهر ، تعرفه وطيفة كطفة  
الليل ، نسكه (٣) "

والفعدة الثالثة . ثعلب بن عمرو ، ذكره في معنى قبل كذا اللفظ . لأن . ذ معنى أصبح دأبل  
على به صدها ، فالحديث من حمير ، والله في إركه على إركه معنى . فحينئذ حدث  
ذ . ثعلب بن عمرو ، ذكره في معنى ، ذكره في معنى ، لأن هذا الحديث كله محسن ،  
وإركه رجح ، يرد . ثعلب بن عمرو ، ذكره في معنى ، فلاتل على ذلت ، لاحتفال

شرح

١ . الفعدة الأولى عرفت اوضاعه ، فحلافه الأحاديث (١) . كما فعل  
أبو بصير نوح بن أبي هريرة ، فلقب نوح الخادم ، فإنه قد وضعه على ابن  
ساس حديث في قصة ثعلب بن عمرو سورة سورة (٢)

٢ . الفعدة الثانية . ثعلب بن عمرو في الروي طر في حديثه ، ذكره في معنى " ،  
وقد ثبت مما استجيب صدوره عن فصح من حق ناصد ، غنية الصلاة و سلام  
وهذه الفعدة يسير ، إذ أنها على انتم من هذا لعل . فإن للحديث كما  
قال أبو بصير بن حنبل " صوته كصوت بهر ، تعرفه وطيفة كطفة  
الليل ، نسكه (٣) "

٣ . الفعدة الثالثة . ثعلب بن عمرو ، ذكره في معنى قبل كذا اللفظ . لأن . ذ معنى أصبح دأبل

على به صدها ، فالحديث من حمير ، والله في إركه على إركه معنى . فحينئذ حدث





حزنهم مع مقت الله وعصه ابرك معدوب أو فعل مكروه وكان لقصاص موسى  
 وضع أحذر من هذا يوسع يسميون بها قلوب العوام إليهم<sup>(١١)</sup>  
 الله هذه الخامسة أن يكون واضح احذر مشهوراً بالكذب ، رفيق الدين  
 لا يتورع عن احلاق الحديث والآداب اتصالاً لهوى شخصي<sup>(١٢)</sup> . قيل لما مور  
 ابن أحمد الهروي أن أنرى في الكفر من تعة نحر اسأل ؟ فقال حدث أحدين  
 هه الله ، حدثنا عبد الله بن محمد أن أردي من نس ، مرفوت يكون في  
 أمقي رجل يقال له محمد بن إدريس ضر عني أمقي من ، نيس ويكون في أمقي  
 رجل يقال له أبو حنيفة ، هو مراح أمقي<sup>(١٣)</sup> و ضرب من دك ما سده احكام  
 عن سيف بن عمر النميري قال كنت عند سعد بن طارق ، فحاه الله من  
 الكتاب يسكي ، فقال ما انت ؟ قال صربي اعلم قال لأحربهم اليوم .  
 حدثني عكرمة عن ابن عباس من فوها : معص صباكم شراركم ، أقلهم رحمة  
 لليسيم ، و غفلهم عن المسكين ،<sup>(١٤)</sup>

وقد بدأ ظهور الوضع في سنة إحدى وأربعين بعد الهجرة ، على عهد الخليفة  
 الراشع علي بن أبي طالب كره الله وجهه ، حين تدرع اسمعوس شيعة وحرابة  
 وانقسموا سياسياً إلى جمهور وحوارج وشيعة ، وركبوا — كما قال ابن

١ التفسير ٤

٢ ضرب من الكذب

٣ كتاب تاريخ ابن جرير الطبري ١٠٠٠ ونفسه ١٤٤

التفسير ١ وحدثني صريف هراقل عن ابن عباس ١٠٠٠ هذه الحديث

وحدثني حماد بن ١٠٠٠ لا عن أحمد بن محمد بن أبي عمار ١٠٠٠ روي عنه

سيف بن عمر قال في ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠

حدث ١٠٠

سبب - لصاحب المجلد « من لا يخفى » من حديث الأئمة . فكل  
الانتصار للمذهب منذ أول الأمر أهم الأسباب لداعيه إلى وضع الأحاديث  
واختلاق لأحاديث . وقد ثبت صاحب الأئمة في مختلف العصور على  
الأقراء على رسول الله ﷺ . حتى قال عنه من « من لم يقرأه » « من  
رجلاً من أهل المدح رجع عن مذهبه فعمل بغيره » . هذا حديث  
عن تاجده « ما كان في رتبة أحمد بن محمد له حديثاً » « وقال محمد  
بن سمعنه « حري سبيح » روضة » « كنو بحموت على وضع  
الأحاديث (٢١) »

[illegible]

۱. در این کتاب  
 ۲. از این کتاب  
 ۳. در این کتاب  
 ۴. از این کتاب  
 ۵. در این کتاب  
 ۶. از این کتاب  
 ۷. در این کتاب  
 ۸. از این کتاب  
 ۹. در این کتاب  
 ۱۰. از این کتاب

وذهب من ذلك ومراً ما صممه بعض علماء السوء في كل حيل تفرقة إلى  
صيقة الحكمة ، وكسب الحصوة عندها كما صنع عبث من إبراهيم سحيمي  
الكويتي فإيه دخل على أمير المؤمنين المهدي . وكان المهدي يحب الحمام  
ويلعب به ، فإذا صاحبه حمام ، فحينئذ يحدث أمير المؤمنين ، فقال حدث  
فلان عن فلان أن سي عليه السلام قال : « لا سبق إلا في بصر أو حجب أو حرم  
أو حناج » . فأمر له المهدي سريرة ، فلما قام قال : أشهد على قفاك أنه قفا  
كذاب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال المهدي : أما حنك على ذلك ، ثم أمر  
بديح الحمام ، ورفض ما كان فيه .

وحياساً ، تكون العلوم من عامة سائر في وضع الأحداث ، وذلك حين  
يظهر حامل بردي لعمده ، ويحرص على أنه يظل في أعين العامة طاملاً يشار إليه  
بالثناء ، فلا يسترحله إلا كثرة وضعه للتراث التي تحب الناس العامة في  
جميع الأحوال روى ابن الخوري بإسناده عن أبي حمزة بن محمد عن أبي قان  
عن أبي أحمد بن حسن بن يحيى بن معين في مسجد الرصافة ، فقام بين أيديهم  
قاص فقال : حدث أحمد بن حسن بن يحيى بن معين قال : حدثني عبد الرزاق  
عن معمر عن فائدة عن أنس قال قال رسول الله ﷺ : « من قال  
لا إله إلا الله حتى الله من كل كلمة صبراً مسدده من ذهب ، ورشه من مرجان  
وأحد في قصه نحواً من عشرين مرة أجمع أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى  
بن معين ، وحنبل يحيى بن معين ينظر إلى أحمد » فقال له : حدثته بهذا ؟

١٠ ح سبابة ٢ والحدود ٣ ش في حدود ٤ والحدود ٥ أ ب  
٦ النقص ٧ لا ٨ لا ٩ أ ب ١٠ أ ب ١١ أ ب ١٢ أ ب ١٣ أ ب ١٤ أ ب ١٥ أ ب

فَيَقُولُ وَاللَّهِ مَا سَمِعْتُ هَذَا إِلَّا سَاعَةً. فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ قِصَصِهِ وَأَخَذَ الْمَطْيَاتِ، ثُمَّ قَعَدَ يَنْصُتُ بَقِيَّتَهُ. قَالَ لَهُ بَعْضَى بَرِ مَعِي يَدُ نَدَلٍ مَلُوحَةٍ، وَهَمَّ امْوَارَ، فَقَالَ لَهُ بَعْضَى مَنِ حَدَّثَكَ بِهَذَا حَدِيثًا؟ فَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَسَلٍ وَبَعْضَى بْنُ مَعِينٍ. فَقَالَ بَعْضَى بْنُ مَعِينٍ: وَهَذَا أَحْمَدُ بْنُ حَسَلٍ، مَا سَمِعْنَا بِهِنَا قَطًّا فِي حَدِيثٍ وَصَوْرَةٍ لِقَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: أَرَأَيْتُمْ كَيْفَ سَمِعْتُ بَعْضَى بْنُ مَعِينٍ يَقُولُ: مَا سَمِعْتُ هَذَا إِلَّا سَاعَةً! أَلَيْسَ فِيهَا بَعْضَى بْنُ مَعِينٍ، أَحْمَدُ بْنُ حَسَلٍ هُوَ كَمَا، وَقَدْ كَذَبْتَ عَلَى سَمْعِهِ؟ أَحْمَدُ بْنُ حَسَلٍ وَبَعْضَى بْنُ مَعِينٍ: هُوَ صَاحِبُ أَحْمَدَ

کہ علی وجہ، وقال: دعه يقوم، فقام كالسنهريه جها، ا<sup>(۱)</sup>

وانقصاص منقول عن صفق الساجي ، شذوذاً وقاحة ، وهم يحدون  
 في الرواج حديثهم المصنوع ، ثم يذكرونه بمصوبها كاللغة ، ثم يسمونها  
 إلى كل حديث يذكرونه كما فعل هذا القاص ، لو راجع مع أحمد بن حنبل ويحيى بن  
 معين ، كما فعل قاص آخر حكى عنه أبو حاتم البستي إقراره بمجهله واختلافه  
 في آراء واحد ، قال أبو حاتم : حدثنا مسدد ، فقام بعد الصلاة شاب فقال  
 : حدثنا أبو خليفة ، حدثنا أبو الوليد عن شاذل بن عباد عن أنس ، وذكر  
 حديثاً ، فخرج دهنونه فمست ، رأيت ما جاعته ؟ قال : لا قلت ، فكيف  
 تروي عنه ولم تروه ؟ فقال : إنني أسأله ، فبما رآه امرؤ ، أسقط هذا  
 الإسناد ، فكلمنا سمعت حديثاً ضمنته إلى هذا الإسناد [ ١ ] ، ( ٢ )

ومن الغريب جداً أن نرى الزهد والنصوحين طوعت لهم أنفسهم وصح

$\frac{1}{\sqrt{2}} \begin{pmatrix} 1 & 1 \\ 1 & -1 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} 1 \\ 1 \end{pmatrix} = \frac{1}{\sqrt{2}} \begin{pmatrix} 2 \\ 0 \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \sqrt{2} \\ 0 \end{pmatrix}$

الأحاديث على رسول الله ﷺ نزعاً لها من في صحيح لأحمد، قال هذه  
لثروة في لا يدرى من، من قوله عليه السلام ورواه حاكم ورواه مع  
كلمة تكلم به وشد صدره من قوله هو لا يدركه وشد صدره وشد  
ومعه، يحسن ما به على لا شترار: يحسنه، من هذه السجدة شد  
هو لا مما تصور وقد شوهوا بحسنه ووجه لا لئلا، وشد في تعديده  
ما ليس به. قال يحيى: هذا من حديث الكذب في حد كثره  
ومن يفسد في خير،

وہو دھما بستی مہ فترہ لومہ و ۔ نسوہ ہی رسول اللہ ﷺ ما  
 اُمکے حصوہ فارہ و دھم و صومہ ۔ کا قال محمد بن ربہ ۔ ارمہ حشر  
 فحدث <sup>۲۱</sup> ۔ مہ مکریم بن ابی جوحاء <sup>۲۲</sup> ۔ صبح و جدہ ۔ فاستراہہ  
 رسة آلا فحدث قالہ ۔ فحدث بصر عسہ فی جلالة امہی صاحب فائلا  
 فحدثت فمکر <sup>۲۳</sup> آلا فحدثہ ۔ حشرہ فی الخلال و حدث الخرامہ

[illegible][illegible]

على "نا - نحمد الله - " حفظ دسه من بحث ابن كثير . وكلامه فيه من كتب الوضائع ، فيص الأئمة من علماء "ماء محاصيل" ، ورو الحديث من اطيبي ، عرفوا "مات الوضائع" ، وجرحوا الوضائع ، ، "كشوا" مما به . وألفوا الكتب في الموضوعات يجمعونها ، وأحياناً يحفظونها ، لكيلا يفسد عليهم منها شيء .

وأشهر الكتب في بيان الأحاديث المختلفة كتاب «الموضوعات» لأبي  
إبراهيم محمد بن الحسن بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) أخذ أكثره من كتاب «الأماني»  
للخوارزمي، وكان هذا الأخير يحكم بالوضع على كل حديث يخالف السنة السوية  
فلا «نزاعاً» ، فذكر من ابن الجوزي وقد تأثر بتنهجه من يقع في كثير  
من الأحكام في شبه «حجابه» هو «نفي الخوارزمي» ، وهكذا حكم ابن  
الخوارزمي بالوضع على بعض صحاح «الحديث» بل قد حكم بوضع حديث في  
صحيح مسلم ، وهو حديث أبي هريرة مرثوعاً «من ضلته لك مدة وشك  
أبى ربي يوماً يعدون في سجل الله ويروجون في ليله» ، في أيديهم مثل أذنان  
النقر ، (١) ، وقد مر منه الحديث ابن حجر فقال «وهو أقف في كتاب  
الموضوعات لابن خوارزمي على نفيه حكم غيبه بالوضع وهو في أحد صحيحين  
غير هذا الحديث وإياه لعله شديدة منه» (٢) ووجد ابن حجر في تفسيره  
لابن خوارزمي أربعة وعشرين حديثاً من أسد ورد لها هذا في كتابه على أنها  
موضوعات ، فرد عليه حكماً ودافع عن صاحب أسد الإمام أحمد بن حنبل في

[illegible]

٣ من حجر الصخر و "مذكي" مذكي في الحرفين ٢٩

كنه ( قول سعد في ادب من مسد ) واستمع سبيوطي في ديله على  
 هذا كتاب في استخراج من موضوعات ابن اخوري ثمانية عشر حديثاً  
 أخرى كنه من مسد ، به من عدم حوار وضعه بالوضع ، كما أنه نف ديلاً  
 على كتاب من ، من مسد ودله عنه مسد ، من احسن في ادب عن  
 تسلي ( استخراج منه من موضوعات ابن اخوري منه ، تسعة وعشرين حديثاً  
 من حوامع اسنن الأربعة ، من مسد ، وفي ١٠٠٠ ، نسائي ، وابن ماجه )  
 ونشر كنه لك ، من مسد ، من مسد في حكمة سليم بالوضع ، وخبر ، فان  
 لسبيوطي روى في بعض كتاب ابن اخوري ، ينسب له في الحفاظ يدس تعهوا  
 بعض أحاديثه ، من تسلي في مسد ، بالآتي ، موضوعة ، ومن أفرادها للأحاديث  
 المتقدمة في باب الآتي ، الموضوعه ، (١١)

ويشهد منه في بعض من اخوري ، في نقد مسد ، يدس ، هيأ محرراً ،  
 أصبح لا يقع بصله ( موضوعات مسد ) ، لا سيما بمشعل علم الحديث  
 الذي لا يغفل يدس ، بحثه ، به ، هبه ، وحذر ، يدس ، كنه ، من مسد ، في رتب  
 ابن الجوزي - قبل تعقب العلماء له - لا يمثل في عمله ، نشر الموضوعات  
 والوضايع ، وها ، به من مسد ، كما يقول ابن حجر - من ينسب ما من  
 موضوع موضوعاً ، عكس المسد ، يدس ، خلا ، كما ، فاه ، نطق ما من تصحيح  
 صحيحاً ، (١٢)

ولا بد من تسلي على من بعض ما من مسد ، موضوعاً هو ، من المدرج

من مسد ، يدس ، مسد ،

١٢ ، من مسد



أقرب ، وله أشبه . وذلك حين يحدث لشيخ مثلاً فيسوق ، صادقاً معيماً ، ثم  
 يعرض له ما يستوجب كلامه في غير سياق الحديث الذي يريد أن يردّه ، فيظن  
 السامع أن كلامه العارض هو المتن الذي من حله ساق الاسناد ، فيحمله معه ،  
 ويؤديه عنه . مثاله ما رواه ابن ماجة عن إسماعيل الطلحي عن ثابت بن موسى  
 أن عابد الزاهد عن شريك عن الأعمش عن أبي سعيد عن جابر صفة عا : « من  
 كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالتهار » قال الحاكم : « دخل ثابت على  
 شريك وهو يملي ويقول « حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال قال  
 رسول الله ﷺ ، وسكت ليكتب المنهي ، فلما نظر إلى ثابت قال من  
 كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالتهار ، وقصد حديث ثابت ، رده وورعه ،  
 فظن ثابت أنه من ذلك الاسناد ، فكان يحدث به » وقال ابن حبان : « ما  
 هو قول شريك قاله عقب حديث الأعمش عن أبي سعيد عن جابر صفة عا .  
 « بعد الشيطان على قافية رأس حذكم » ، فأدرجه ثابت في الخبر . ثم سرقه  
 منه جماعة من الضعفاء وحدثوا به عن شريك <sup>(١)</sup>

مثل هذا الحديث يرى ابن حجر أنه مدرج . وهو ضعيف ، وليس بموضوع ،  
 ولكن أبا عمرو بن الصلاح يعتبره نوعاً من الموضوع على غير تصد ، وقد ناهه  
 على ذلك ليووي والسيوطي

والواقع أن من العسير جداً الحكم بالوضع على حديث ما ، لأن التسرع في  
 الوصف بالوضع كاللتسرع في الوصف بالصحة إنما يصدر عن باحث متساهل يلقي  
 الكلام على عواشه أما ما يدرج تحت إحدى القواعد الخمس التي ذكرناها

(١) الناعث الحديث ٨٤ نقلاً عن التدريب ١٠٠

فليس من التسرع في شيء الحكم بوضعه ، وإنما سكر مع ابن الجوري  
 «ما أحسن قول القائل : إذا رأيت حديث باب المقول ، ويخالف المقول ،  
 أو يناقض الأصول ، فاعلم أنه موضوع» (١)

وعني عن البيان بعد هذا كله أنه يحرم علينا أن نروي حديثاً موضوعاً عما  
 يقبلاً بوضعه ، لا مع السبب على أنه مخنوق موضوع ، لقوله عليه السلام : « من  
 حدث عني بحديث يرى أنه كذب ، فهو أحد الكاذبين » (٢) وإنما يتشدد  
 في هذا لكيلا يطرأ أحد أنه مسموع إلى رسول الله ﷺ ، مما رواه الترمذي  
 على الموضوع فلا خير فيها ، لأن امرئ منها حينئذ التهم والتعليق .

(١) ينقل هذا عن ابن الجوري السجستاني كونه (تدريب

(٢) رواه مسلم من حديث سمرة بن جندب وأخره في نسخة . (الوصح ٧١ ص ٢)

وقوله (يرى) فيه روايتان (بصر الياء وتحتها) . وقوله «الكاذبين» فيه روايتان أيضاً . سكر  
 النا - ويقتض

## الفصل السابع

### الحديث بين الشكل والمضمون

إن نظرة عجي ببقية البحث المصنف على فهرس الموضوعات التفصيلي لهذا الكتاب لنقسه أن المكان الذي ينبغي أن يتواءم مصطلح الحديث في تاريخ العلوم ما هو كل مكان سمت إليه دفعة المصطلحات في مختلف العصور . فإذا انتقل البحث من نظرة عجي في فهرس إلى نظرة عميقة في بعض ما يستهويه من موضوعات كتاب ، آس في الحاسب الحاريجي منه والحواسب التحليلية لمصطلحاته مادة غنية من القدر العلمي الدقيق الذي ناه المحدثون على تمحيص الحقائق لا على تنميق الظواهر . فالنصموم هو الذي يعي هؤلاء الدفعة الممّرة . أما لشكل فلا قيمة له عديم إلا بمقدار ما يبين على تحقيق ذلك المضمون .

وفي مواطن محتامة ، وعصور متباينة ، أحدثت حصومات ثقال طوال حول لشكل والنصموم ، أو اللفظ والمحتوى ، أو المعنى والمعنى ... خصومات تناولت الشعر والأدب ، وترقت إلى العلم والفلسفة ، وما فقه خطرها يمتد إلى كل فن وإلى كل حقيقة في هذا الكون حق اقنعم عالم الدين ، وتعدى حدود الغيب ، ففرق في كل دين بين حقائقه المسلمة ، وأصوله المؤصلة ، وقواعده

المرسومة ، وبين الوثائق التاريخية التي نقلت هذه الحقائق والأصول والقواعد  
واللغة المعبرة عن تلك الوثائق ، والمطلق الذي بوجه هاتيك اللغة

هذا كتاب الله المحمد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه  
يدرس اليوم بأقلام المستشرقين ومقلديهم من ناشئنا أحياناً وقادة الفكر فيها  
أحياناً أخرى كما يدرس أي كتاب وصفي لاصلة له بالسما ، فتشده الأحكام  
صريحة عارية ، وتلقى عليه الأصواء كشافة ساطعة ، وتختص مساحته كلها بسرائر  
الدراسة العلمية الموضوعية التي يريد العقل العربي أو « المستغرب » شكاً  
صراحة ، أو قل مترددة حيرة .

على هذا الأساس عبر القطري ، وبهذا المطلق عبر الواحداني ، وفي نطاق  
هذا المبحث عبر الاماني الأصيل ، درس الدارسون القرآن الكريم ، وودوا  
لو يلبسون حقائقه بأيديهم ، وينعمون بتركاته بأبصارهم ، وينتقبونه في مكبه  
ومديبه ، وناسجه ومسوجه ، وجمعه وترتيبه ، وتأويله وتفسيره ، ولقد حفظه  
الذي أنزل من عبث أولئك العائنين ، مصداقاً لقوله : « إنا نحن نزلنا الذكر  
وإننا له لحافظون » .

فإن يك هذا شأن القرآن ، كتاب الله ، فلا عجب أن نخاض هذه  
الدراسة النقدية العلمية إلى الحديث السوي ، بماوي في أصوله وطرق نقله وحفظه  
وتمويته ، ومصطلحات علومه وفنونه ، وتشكك في صحته مثلما شككت رماً  
غير قليل في صحة الشعر الجاهلي ولا ريب أن السلاح الثقيل لا يفله إلا السلاح  
الثقيل ، وأن التشبهات التي يثيرها العدو المليم أو الصديق الجاهل لا تعالج

بالصراح وبعين ، فما يدفع الباطل إلا الحق ولا يدفع الشبهات الخواالك إلا  
حجج واضحة « ليها كنهها ، لا يصل فيها إلا هالك » ؛

وكما عرضنا في كتابنا « مباحث في علوم القرآن » <sup>(١)</sup> شبهات القوم وطوبنا  
في غصونها ردنا عليها ، و ردناها على نفسها - لو عنها وتهافتها - عرضنا في  
علوم الحديث « أهم الشبهات ، وأنماها تحليلاً دقيقاً ( مدونة الأمر ) الخفايق  
هذه العلوم كما سطها علماءنا الأتقياء الأبرار - فلم نر حاجة - وقد اتضح هذا  
كله - إلى عقد فصل مستقل لبحث المشكلة الأساسية التي تشغل بال المستشرقين  
ومقديهم في ديارنا ، ألا وهي مشكلة اللفظ والمحتوى ، أو الشكل والمضمون في  
الحديث ومصطلحه ، بل أرسلنا بحثنا على سحبه ، وأجربناه إلى عاينه، وجنا  
هنا نتحدث في « الخاتمة » متعجبين من هؤلاء الناس الذين يظنون مصطلحنا  
يقوم على الشكل ، وبهمل المضمون ، أو كما يقولون يعنى بالأسيد ولا ينادي  
بالنور ، وأقلنا عليهم وعلى المحدثين بهم يؤكد أن ما استقياه من كتب  
همائ في المصطلح ( وكذا والحمد لله لا سفل واحداً من أمهاتها مطبوعة  
ومخطوطة ) لا يجوز أن يقال فيه أيّاً به عني بالشكل ، فما انجبت عاينه إلا  
إلى المضمون

ومع أن النظرة السمة في عصور كتابنا هذا كافية لاقناع الباحث المصنف بهذه  
الحقيقة الدينية ، تؤثر في هذه الخاتمة أن نردد إلى ألقى السمع وهو شهيد  
أصداء حلوة لعذبة من أقوال المحدثين ، ونخطط له مرة أخرى بعض مقاييسهم

(١) طبع هذا الكتاب في مطبعة خدمة معن ١٣٧٧ ثم طبع في الطبعة الثالثة سنة ١٣٨١ .

التفدية الموضوعية ، ولن نعيش سيدة عن هذه الأقوال والمفاهيم فهي بين يدينا في الصفحات التي يضويها هذا الكتاب بين دفتيه ، حتى ليكون حساساً يشير إلى هاتيت الصفحات ، ولننظر بعد بحثاً لا يحسدنا إلا مكابر عبيد

لقد اعتقد المحدثون أن دراستهم من الحديث وعنايتهم بمحط كسب الرواية ليسنا شيئاً ذائلاً إن لم تقترنا بعلوم الحديث دراسة ، الذي هو الدراسة التاريخية التحليلية لأقوال الرسول العظيم وأفعاله ، وربما هم في علم الحديث دراسة يبحثون عن أحوال الراوي والرواية ، وما كانوا يقصدهم بالراوي إلا حقة في سلسلة السند ، ولا يفترون على سادس الحديث ، فعلم مصطلح الحديث - بصيغة تعريبه - لا يقتصر على بحث الاسناد ، بل يبحر في المسائل المتعلقة بالمتن أيضاً وقد يبدو للباحث - إذا وقف عند اظاهر وحده - أن عدد الحديث عنوا بالاسناد أكثر من المتن ، ولكن هذا وهم بعيد ما أسرع تدمره لدى البحث العميق ، والنظر الدقيق

من مباحثهم تدور حول الاسناد والاسم من حيث قبول والرد ، في حالة القول يدرسون الصحيح والحسن ، وفي حالة الرد يدرسون الضعيف والموضوع وسكاد يلج في جميع مصطلحاتهم تقسيماً ثنائياً مؤلفاً من السند والاسم ، وأهم ما في هذا شأن أن المتن يذكر في تقسيمه كاسد ، وإليك البيان والتفصيل في بحثي الصحيح والحسن قضية مشتركة خلاصتها أن الصفة قد تتناول اسد والاسم معاً ، أو اسند دون المتن ، أو اسم دون اسد ، ومثلها الحسن في ذلك ، فلا يحكم بصفة حديث ولا حسنه إطلافاً بل بين نوع صحته أو حسنه

هل وقع في الاسناد أو امتى ، فكل ما صح مسداً صح متناً  
وحين يكون صحيح متواتراً لا يطر فيه إلى إسناده من حيث تعدد رواته  
واشتراك اجمع فيه ، بل يطر إلى منه بحيث يؤمن تواتر هذا الجمع على الكذب  
في مثله ، لأن الكذب لا يؤمن تواتر الجمع عليه بما يحارب الحس أو العقل .  
والتواتر ، فوق ذلك ، ليس من مباحث الاسناد .

والحس لداته حين يرتقى إلى درجة الصحيح لميره لا يطر فيه إلى كثرة  
طرقه وسأبيه فقط ، بل يلاحظ فيه - مد الخطوة الأولى - أنه كالصحيح  
لداته في تجرده من كل شذوذ وعلة ، وفي شذوذ ترد ومخالفة كثيراً ما  
يكونان في المتن ، لذلك قالوا « لا يثبتك الحديث الشاذ إلا الرجل شاذ » .  
ولذلك بصاً كرهوا رواية اسناد كبير وفي العلة صرت من سقم الداني يتناول  
المتون بالنصيف من خلال توهين الرواة اندرك سوع من الالهام والتعمق في  
الفهم ، لا يحفظ الأسماء والأسانيد

وفي أكثر أنواع نصيب تصح هذه الشبهة ، يستوي فيها ما كان خالصاً  
للضعف وما كان مشتركاً بين الصحيح والحس والعميب فمرسل الصحابة  
مقول رغم انقطاع السند ، لأن المتن اندي بحكمه لصحة لا يعقل أن يكون  
مختزناً ، فإذا كان هؤلاء الصحابة ممن ينتقون الاسرائيليات بشدة العلماء ،  
لأن متونهم قد تخالف متون الأحاديث لسوية ومن هنا نخطط النقادي  
تفسير صحابة ، فلم يعلقوا لقول من له حكم المرفوع ، مخافة تأثر بعضهم بمسألة  
أهل ككتاب وهي بعضهم أن يكون هناك شيء يسى مرسل الصحابة ،

وعدوا مراسيل بمصهم تليساً . وقالوا صراحة . « ما قل من مسلم من  
التدليس ! » (١) .

ومع اعترافهم بأن التحليل أكثر ما ينطرق إلى الاسناد لم يسفوا تحليل  
المتن ، فقالوا لا يطبق الحكم بصحة حديث ما لحوار أن يكون فيه علة في منه  
ومع أن الاضطراب أكثر ما يقع في الاسناد ، لم يمت لتقديره يسفوا على وقوعه  
في المتن أيضاً ، وجاؤوا على ذلك بشواهد

وقسموا المذهب إلى قسمين مقلوب متناً ومقلوب إسناداً

وتشددوا في أداء الحديث باللفظ أكثر ما ينحى إلى المتن ، حتى لا يكذب  
النس على رسول الله ﷺ ، ولا سيما إذا لحن الراوي راعماً أن حصاه من لفظ  
ارسل فقد عدوه محمداً للكذب ، حذراً أن يتسوا مقعده من النار

ومن مباحث القسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف ، إنما يطر  
قها إلى حال المتن كالمرفوع مثلاً ، فإن المرفوع إلى النبي ﷺ نوراً ككنوز  
أنهار يعرفه أدوق السليم ، فلا يحى على أحد شيء مما يحمل عليه أو يوضع في

١ . ومع أن تدليس أحوال الحديث كما قلنا من الطبعة ص ٧١ ، و فهموا  
مرادهم في غير واحد ، وتدليس على حال ليس هو الموضوع للكذب في التدليس  
مراد من الخداع ، والكذب في وضعه من لاهللاق وقد لاحظ هذا الاختلاف بين  
الاصطلاحين كل من المستشرقين غريملر وابن الورد اعظم :

Frankel Die aramäischen Fremdwörter im Arabischen ٨٨ ،  
Ab vardi , Verzeichniss der Lautbergischen Sammlung arab.  
Handschriften in a Bibliotheca reale de Berlin n° 119

وحولهم يعرف هذا خطأ ، ولكنه يسمد دخله بين الاصطلاحين أيون في شأن  
الوضع والوضعين



فيه لأن الموضوع المخلوق طلمة كطلمة الليل ، تذكره القصيدة ثيرة<sup>(١)</sup> وكثير من مباحث هذا القسم المشترك يناول المتن بالدرجة الأولى ، وإن كانت له صور في الأسانيد ، كالمرج مثلاً ، فإن مدرج الاسناد يرجع في الحقيقة إلى المتن ، كما تصحف نصاً فإنه أكثر ما يقع في المتن ، وكالسلسل بعد هذا كله فإن أشد شيء إثارة للريبة ، مما تامل العبارات في موه ، وإن كانت صورته اظاهرة ترتد إلى هذا التماثل على لغة الرواة ، أو عبارة أخرى إلى سلسلة الاسناد ، ولذلك يقولون : هذا ياتل متناً وتسللاً ، كمن سرّ بطلانه ليس مجرد تسليبه إطلاقاً بل تسلسل منه بهذا الشكل النادر الفريد !

ومصطلحاً لفرد و هريب يحيل إلى الساحت تنهما لب أكثر من بحثين خالصين للاسناد ، بحمعهما رابط مشترك هو تمرد كما رأينا ، ولكن النظرة بالخاصة الدقيقة ترى العنيفة لصق بامتن منها بالاسناد ، فكما أنكروا رواية الشواد وإنما كبر أنكروا اولوع بالأفراد والمراثب ، وهروا من حسن هذه المراثب لمخافتها متن الروايات المزيرة والمشهوره والمنعصبة .

فما هذه الروايات الثلاث الأخيرة فلم تكن غاية النقاد من مباحثها سوى تقوية الأحاديث الأفراد والمراثب بمتون شهد لها وتناصها ، وليس تقويتها

(١) وقيل المرقوم ، ر الذي من الموضوع عنه اسنود ، كما هو جداً من في اختلاق المواضع ترجيحاً في الخير وشعوره من العنيفة وقد ومن الاسناد احمد خان بهادر في تصوير هذا الاستعداد العنصري لنفسه من ما رفع به النبي وما — له . انظر عنه بالانكليزية في كتابه «مادة حديث»

Anned Khan Bahādur Essay on Mohammedan Tradition in Huges, Dictionary of Islam, 642 n

بأسايد متعددة ورجال كثيرين ، فكانت مقاييسهم فيها قيمة ، لا كمية  
عددية ، ولا يسع هذا كالت الشهرة بسية ، ولا عرو هذا اشتهرت متون احاديث  
عبد القاهر ، وعليها طابعهم ، واشتهرت متون عبد الغنى وعليها طابعهم ،  
وعبد الصوفى ، وبثت موضوعاتنا تشييد هوائهم

ولعلنا - على هذا الأساس من العناية الخاصة بالمتون - نعلم تشدد القوم في  
الأصول أكثر من تشدد في المسائل ، والشواهد ، فالأصول ينبغي لها من  
الثقة بمحتونها أكثر مما ينبغي للفروع المتوية للعظم ، أو المبررة لمعاهد ، ومعها أيضاً  
مروءتهم مفروك الحديث عند الاعتناء من صعب المبروك عدم ضبط  
لمعظم المتون لا يواتيه مما يبدل من الجهد فيه ، فكان أن درجوا من صالح  
للاعتبار وغير صالح ، وهذا تذكر ما أن الله عدم على نفسه لعظم ومعوي ،  
وأن القملي يشاول من الحديث نصاً ، وأن المعوي يرد به لأنه تقوية للمعنى  
نفسه بما يقارب لعظمه ، وأصح إلى ذلك أن في المسألة نصاً مقبرة للعظم ، أدركنا  
مالمعنى من قصة في جميع هذه المصطلحات

ومعنى إلى هذا الحد ليس وراء ما دام يسوقنا إلى أن نرد للمعنى كل مبحث  
يتعلق بالاسناد ، فلقد أسلفنا أن الثانية مؤلفة من المتن والاسناد ، بهذا القيد  
الثاني ، هي التي كانت تسود جميع مسائل هذا الفن ، ولا نريد أن نقول  
من شأن الاسناد ، ونحن لا نشك ولا نحسب مصداقاً يشك في أن التشدد في  
الاسناد ليس عيباً حاداً يلازم عيبه عندنا الأخبار ، مدام لا يقصد لاداته ،  
بل للعناية التي أشعروا حراسته من حلها ، ولا وهي تمييز الصحيح من الموضوع  
وترتيب الأحاديث على درجات متفاوتة لينمكن للمعاهد من الاستعانة منها في

التشريع الديني والاجتماعي والاقتصادي والعسكري والسياسي ، وهي غاية  
 سياسية نبيلة رافقت العلوم الاسلامية في جميع نواحيها ومحسنت صوارها . فلا  
 يعجز من فهمها امراد مساهي ، بل هي حصيلة لى ومربية ماهية وسماهي  
 بها العالمين في الدهر

على أننا لن نرتكب الحماقة التي لا يزال المستشرقون وتلاميذهم المنحرفون  
 عنهم « لعزير » يرتكبوها كما عرصوا للحديث السوى ، يديصلون بين السند  
 والمثلث مثلاً يفصل بين خصمين لا يلقيان ، ومترتين لا يجتمعان <sup>(١)</sup> : فقائيس  
 المحدثين في السند لا تفصل عن مقاييسهم في السنن إلا على سبيل التوضيح والتبويب  
 وتقسيم ، ولا فائدة على السند صحيح أن ينتهي بالسنن الصحيح ، والغالب  
 على السنن المعقول المتفق الذي لا يخفى الحسن أن يرد عن طريق سند صحيح ،  
 وإذا ، فكل أبحاث السند في رجال الاساد ، وفي شروط الرواة ، إنما تؤدي  
 شكل باطلة إلى نسخة في لامر منها وهي قد مسون الأحاديث ، لمعرفة  
 درجتها من الصحة والحسن والصف .

وليت تقديري كثر مرة يعود مرة أخرى إلى بحث « شروط الراوي » ،  
 ويقروؤه بتدبر وتميق . ليرى رأي لمن أن تشدد عقاد في شروط الراوي يس

١ - كما قال شارح بحر في هذه في « تاريخ » (الجمعة الأولى) بقوله : « من أحدث عند  
 العرب ولو كان قد حاول أن يهدى » من حديثه « من أن السند في الحديث قد يهدى »  
 الحديثين حقيقه إلا أن معنى « الحلال » و « الحرام »

Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft.  
 X, p. 16. Über das Traditions-wesen bei den Arabern

وقد يتفاد هذا الرأي حين عرصنا قول الإمام أحمد « إذا روينا في الحلال والحرام  
 شدتنا » وإذا روينا في الفصائل وعروضنا « ما رواه عنه مرة أخرى » من ٢٨٣

إلا وسيلة لتركية الخبر المروي ، ولقد استوجب هذا التشدد أن تقاس تلك الشروط بمقاييس إنسانية مشتركة ، تصلح لأن تأخذ بها كل أمة في القديم والحديث ، لأنها صادرة في أغلب صورها عن مسجع موضوعي يتعلل عن الأشخاص ، وعن كل ما تعرضه قدسية بعض الأشخاص من اسطق والفاق .

لا قيمة للألقاب في هذا المسجع ، فالتقياس سبي لاضرير معه أن يرى بعض النصحابة بالدليس ، ولا خير أن يرى لتصحيح في بعض الأعلام ، كالامام مالك ، ولا بأس أن يفصل الاسناد النازل عن تنقلت على الاسناد العلي عن غير تنقات ، ولا خير في التحديث عن الأحياء ، فالعاصرة حجاب ، ولا مانع من وجود أحاديث فيها مقال في كل من الصحيحين <sup>(١)</sup> ، وأحاديث ضعيفة في مسند أحمد <sup>(٢)</sup> ، بل لا مانع أن يقوم الحديث بصورة عامة حول الحديث الأحادي هل يفيد الظن رغم صحته ورغم جميع الشروط التي روعيت لدى تصحيحه ، ورغم انبناء جل التشريع الاسلامي عليه .

ومقياس المحدثين رماني مكاني ، أو تاريخي حقرا في ، فلما استعمل الرواة الكسب استعمل لهم النقاد لتاريخ ، واشترطوا معرفة الرجال وطلقاتهم ولعابة بمواليدهم ووفياتهم ، واشترطوا تقييد أسماء الرجال بأمر البلد الذي حدثوا فيه ، وذكروا قصصاً وأخباراً حكموا عليها بالدليس بسبب جهل الراوي بتاريخ وفاة المروي عنه ، وحملوا من أمارات الوضع بخالفة الحقائق التاريخية بوجه عام <sup>(٣)</sup> ،

(١) فقد وحدوا في أحاديث البخاري (١١٠) انتقدوها عليه خرج منها مسلم (٣٣) حديث .  
 (٢) وورد البخاري في ثمانية وثمانين رواية فيها كلامها قاعدة كالأخط ابن حجر .  
 (٣) ولذلك هب الكتبة مناصرون عن المسند رأياً من ٢٧٠ .  
 (٣) كحديث وضع خبره عن أحد خبر هذا كذب من هذه وجوه ، أمم أن فيه .

وعندما من صور العوامي تقدم وفاة الراوي وإن تدوبا في العدد ، وتقدم السماع ، وبهوا على أن المديين إذا رروا عن الكوفيين رلقوا ، وعلى أن حد اسماع حصم لاعتبارات إقليمية ، وعلى أن : كثر الحديثين تدلياً أهل الكوفة وبغريير من أهل البصرة ، ولا حظوا أثر المذاهب التي كان لها في بعض المصور والبيئات أنصار متحمسون . فكثيراً ما يكون ذلك سماً في الحكم بالوضع على مثل هذه الأحاديث ، ورواها إحقاق تدليس لبلاد تدليس الشيوخ ، لأن فيه ادعاء رؤية أما كن لم ينح للراوي مشاهدتها

ومقياس الحديث مبني اجتماعي ، فحديث المريضة موضوع ، وضعه محمد ابن الطحاح اللحبي وكان صاحب هريسة<sup>(١)</sup> ومثله حديث « ملهو صيبكم شراركم » فقد وضعه سعد بن طريف لما صربوا<sup>(٢)</sup> له . وحديث دخوله عليه السلام حماماً بالجمعة موضوع باتفاق الخطط<sup>(٣)</sup> لأنه لم يكن على رده صلوات الله عليه حمامات .

— شهادة سعد بن محمد : وسعد قد قول قبل ذلك في غروة الخندق ، وفيه كتابة معاوية بن أبي سفيان ، وهو إنما أسلم زمن الفتح ، والحجوة إنما رلت بعد عام ثور . وفيه أنه عليه السلام وضع عنهم الكلف والحر ولم يكن في زمان النبي كلف ولا حر ولا مكوس . فإن « الفؤلؤ المرصوع لما لا أس » أو أنه « مرصوع الفارسي »

ومن أجود : كتب في هذا الباب رسالة الدكتور مصطفى الباعلي « السند ومكانتها في التبريح الاسلامي » ، وهي رسالة في تقديمها . شهادة الباعلي من درجة أستاذ في الأزهر . وقد فصل الزميل الكريم بإطلاعي على رسالته هذه من أن قطع . وكنت في طبعي الأول لكتاني هذا قد أثرت في هذا الموضوع إلى عدم تمكني من قراءة رسالة الدكتور الباعلي إلا والملازم الأخيرة من كتابي مائة قطع . وذكرت أن الأستاذ وعد بقطع رسالته . وقد صحت لملازم وأنيح لي لإطلاع عليها والاعانة من

١ . انظر تذكره الموضوعات العلمي . ١

(٢) الفؤلؤ المرصوع ٣٥

والدقة واضحة في هذه المقاييس ، فمن كسب مرة واحدة لا يقبل حديثه .  
ولا يؤخذ الحديث عن علاط لا يرجع عن حصه ، وأول المحدثين مرهفة لا يفوتها  
لتصحيح ولو كان تصحيح صحيح لا تصحيف بطر مثل أ كيل وسكير والتحفظ  
في الخرج أشد منه في التمديل ، لأن المقاييس — على نزعها الأساسية لسمعة —  
يجب أن تخرج الناس عن الكذب على رسول الله ﷺ ، فلا بد من الشدة مع  
الجميع حتى يؤمن الحق والحق والعقار

أما المتن فكل ما ذكره في علامات اوصع يتعلق بها وبدور عليها ، فاللحن  
والركة ، ومخالفة العقل والخس ، والمخرفة ، والوسم والوعيد ، ومخرج الكلام البليغ  
الطعري ، عبارات معقدة من عبارات الأصوليين أو المسكتيين <sup>(١)</sup> ، واختلاق  
الأحاديث تقريراً إلى الصفة الحادثة ، كلها مساحت تتعلق بأمر ابروي من  
حيث إدخال شيء عليه لا يتفق بهدي ومن ذلك إدراج بعض العبارات التي  
يستحيل صدورها عن رسول الله ﷺ ، كتمنيه الرق في حديث أبي هريرة ،  
ومنه الاعتقاد بأن نسب الحديث عمداً من كذب ، والاعتقاد بأن ساء  
لتعارض بين حديثين منسحين ، فاما أن يحمل على نسخ أحدهما للآخر أو  
تفصيله أو تخصيصه .

إن كل هذا يشير إلى تبيحة واحدة لأمرها فيها هي أنه إذا كان لابد من  
الاحتياط بين لسد وأمن أيها تدور عليه مساحت الحديث ، فانه المتن بلا

---

١١ ذكر في شرح مخرج هذه من الأصول ، وأورده الأصوليون من  
قوله صلى الله عليه وسلم « ما روي عن علي بن عمر بن عبد الله بن عثمان بن  
لغلول » وإن حاله مردوده من الخصم « ومعه رواته » وعلى ذلك نفس .

براع، وما لست إلا وصيلة إلى الأقوال والمنثور

وإذا انضم إلى هذا كله ورع الرواة في محبت العصور ، وركوبهم المشاق في طلب الرحلة والأحاديث ، وشعورهم بقصة إروى ، وبأن هذا الأمر دين ، أمكننا أن نقول : إن هذا المصطلح سعى نحو ما عرفه المحدثون ليس له في الدقة مثيل في التاريخ<sup>(٢)</sup>

فكيف يبيح المنشرفون لأنفسهم بعد أن نحشموا عناء قراءة ما رأينا من  
المختصطات والمدونات والصحف أن يرعوا أن لا طريق لصحة أكثر من  
الأسناد ، وأن العرب لم يصوروا إلا بهذا الأسناد ؟ وكيف يجرؤ كبارهم على  
المغالطة في هذا الحد فيصنعوا الكسب ويكتبوا الأبحاث ليجرد القلم في  
الحديث ورجاله <sup>(١)</sup> ، وسيل من تصوره ومثله <sup>(٢)</sup> ؟

وإذا أصم مرة أخرى إلى هذا كله ماحقناه من وجود وناطق تاريخية تلت  
كثافة الأحاديث في حبة لبي عليه السلام وتهدم ماساء المنشرقون وأعوانهم  
من أحلام وآمال . وتصور طرق المحدثين ومساهمهم في التربية والتعليم ،  
وتشدد في الألفاظ في يرقون بها بين صور التحمل والأداء ، وأبنا أن كل

(١) ولقد اعرّف المحدث حول مذهب وشيخه أو آل علي بدلة فيه شاملة  
للشي والبدل معا

(٩) كنهی حوالہ جو فی الصدی ای ہر مرد اعظم

ثناء على عمل المحدثين ومصطلحاتهم الدقيقة لا يبي ثباتاً مما لهم على ثقافتنا من يد ، وعلى الحصار الانساني من فصل ، وأيضاً أن دراسة مصطلح الحديث تدعيم لمناهجنا الأصلية في نشر الثقافة وهي مباح لم يروها لعالم مطلق إلا مرة واحدة في عصورنا الذهبية ، ولا يمكن أن يطفئها غيرنا ، لأنها استقت من تفكيرنا القادر على التجريد ، ومن ثقافتنا الواسعة الشاملة ، ومن روح ماضينا المجيد

وسد فان المستشرقين قوم يفسون الحرب وأساليب الهجوم، ويتعوقون في إلقاء الشبهات وبث السموم ، ونحن قوم لا نقش إلا ما نعلم ، ولا نعلم إلا ما نعتقد ، ولا يعمينا أن نحارب الناس ونحاولهم ونحاولهم حيث لا ضرورة للحرب ولا دافع لجيل أو صيال ، بل يمسنا أن يرى الناس الحق كما نراه نعبون ليس عليها عشاوة ، وقلوب ليس فيها مرض ..

وإلى شبابنا العربي انتقف نوحه هذه الكلمات ، فهلا يصنوب ؟  
وهلا يوقنون ؟

• • •



# جريدة المراجع

على مروف للمهم

١ باللغة العربية

- الابريز ( السيد أحمد المبارك ) طبع جبر ١٣٧٨ هـ .  
الإحكام في أصول الأحكام ( لابن حزم ) تحقيق أحمد محمد شكري  
الحامدي ، القاهرة ١٣٦٥ هـ .  
أحكام القرآن ( لابن العربي ) مطبعة " مادة " ، القاهرة ١٣٣٩ هـ .  
احتصار علوم الحديث ، لابن كثير ، ومممشة شرحه مسمى " الباعث  
الحديث " ، لأحمد محمد شكري ، القاهرة ١٣٧٠ هـ ، ١٩٥١ م ط ١ .  
الاستيعاب في أسماء الأصحاب ( لابن عبد البر ) هامش الإصابة لابن حجر  
ط . مصطفى محمد القاهرة ١٣٥٨ هـ ١٩٣٩ م .  
أسد الغابة في معرفة الصحابة ( لابن الأثير ) القاهرة ١٣٨٦ هـ في ٥ مجلدات .  
الإصابة في تمييز الصحابة ( لابن حجر ) هامشه ( الاستيعاب لابن عبد البر )  
ط . مصطفى محمد بالقاهرة ١٣٥٨ هـ ١٩٣٩ م .  
الاعتبار في السمع والشمس من آثار ( أبي بكر محمد بن موسى الخارزمي ،  
القاهرة ، مطبعة الميزان ، ١٣٤٦ هـ الطبعة الأولى

---

( ١ ) لم نورد هنا إلا الكتب التي رجعنا إليها مرة واحدة . وربما ( + ) لن  
عنوان الكتاب إلى ما أكثر رجوعنا إليه من المصادر

١٤٠٠. رسالة الملقان لأن القم ، ط . المسند ، القاهرة .

لأعاني لأنبي العرش لأصمعي ، ط . ولاق ١٢٨٥ ، ٢٠٠٠ مجلد .

\* لعبة السيوطي في مصطلح الحديث ( شرح محمد يحيى الدين عبد الحميد )  
ط . مصطفى محمد ، القاهرة ، ١٠ ، ١٠١٠ ، رجب ، ١٤١٢ ( ووجدنا أيضاً إلى شرح شاكرو  
عبد الأمانة ط . القاهرة ١٣٥٣ )

\* الأمانة في أصول السماع للقاضي عباس مخطوطة الظاهرية ، ١٠٦٠  
الأمول ( لأنبي عبيد ، القاموس سلام ) القاهرة ١٣٥٣ .

\* العرب الخلفاء شرح مختصر علوم الحديث . د . عبد الله محمد شكري ،  
ط . ثابته ، القاهرة ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م

\* تاريخ بغداد ( لمطبيب العددي ) ط . الخبي ، القاهرة ١٣٤٩ هـ - ١٩٣١ م .  
التاريخ الصغير ( للإمام البخاري ) ط . الهند ١٣٢٥ .

تاريخ الصوري ( تاريخ زمام واملوث ط . دي موه ، ١٨٧٩ - ١٩٠١ م ، الدين  
تاريخ الكامل ( لأنبي الأثير ) = انظر الكامل

الدرج الكبير لاهم البحري . ط . حيدر ، ١٣٦٠ - ١٣٦١ هـ  
\* نوبل مختلف الحديث لأن قتيبة ، مصر ١٣٢٩ هـ

\* التدوير - تدوير ( راوي شرح ، تقريب ، انوروي ) للسيوطي  
ط . مصر ١٣٠٧

\* تذكرة ( شمس الدين ادمي ) ط . ٣ ، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م ،  
حيدر ، ٥٥ ) ( وانظر أيضاً ط ١٣٣٤ ، وقد استعملها خاصة من أوائل الكتب  
حتى ص ٤٩

\* تذكرة اوصوفات للفن ( محمد بن طاهر بن علي الهندي ) ، وفي ديوان  
( قانون اوصوفات والصفحة للعلامة المذكور الطبع في القاهرة ، القاهرة  
التصنيف وشرح ، وشرح ما يقع فيه ( لأنبي أحمد العسكري ) طبعه  
ناقصة ( نصف الكتاب ) القاهرة ١٣٢٦

تفسير الطبري ( جامع السن في معراج العرب ) القاهرة ١٣٢١ هـ - ١٩٠٣ م  
٣٠ جزء في ١٠ مجلدات

تفسير ابن كثير ، طبعة المنار

نقرب التهذيب ( لابن حجر ) طبع حيدر بهلي ١٣٢٠ هـ

\* تقييد المير للحديب العدادي ( بتحقيق الدكتور يوسف العشي ، دمشق ١٩٤٩ م

\* التهذيب تهذيب تهذيب ( لابن حجر حيدر آباد ١٣٢٧ هـ

\* موضوع - موضوع لأفكار عمالي خفيح الأندلس محمد بن عيسى أمير الحسي

الصوفي بتحقيق محمد محسن الدين عبد الحميد ، القاهرة ط ١ ١٣٦٦ هـ .

\* جامع بين مير لابن عبد الله القاهرة ، دائرة المعارف المصرية ، التاريخ

\* جامع الترمذي طبع في بيروت

\* الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ( لأبى عبد الله محمد بن أبي حنيفة ) مطبوعة

البلدية بالاسكندرية ، رقم ٣٧١١ - وهو جزء من المجموعة المصرية عن

هذه المجموعة التي تسمى بدار الفكر الدكتور يوسف العشي .

الشرح والتعريب ( لابن أبي حنيفة ) طبع في القاهرة في مجلدين

حيدر آباد ١٣٦٠ هـ

جمع الخوامص ( للسبطي ) مطبوعة الظاهرية ، حدث ١٩٦٦ م ، و لمحمد

منه الجزء ٣

\* حاشية نفاذ الدور ، بشرح مفتي نخبة الفكر ( عبد الله بن عبد الحارث

السمين العدوي ) ط ١ مصطفى الباني الحلبي ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٨ م

\* حجة الله البالغة ( لولي الله الدهلوي ) القاهرة ، المطبعة الحزينة ١٣٢٢ هـ .

\* المختصر في ذكر أحوال العلماء

حصان بن مسعود لأبي موسى المديني ، في مقدمه طبعة محمد محمد شكري

لمحمد أحمد ح ١ ص ١٩ - ٢٧ - مختصر مسند أحمد .

مخطوط المقرئ ، بولاق ، ١٢٧٠ هـ

- \* ده الكلام للهروي مخطوطة الظاهرية ، حديث ٢٣٧ .
- \* الرسالة المستطرفة لسب مشهور كتب السنة المشرفة ( لمحمد بن جعفر الكوفي ) ط ١ ١٣٣٢ هـ ، عن بشره ، مكتبة عرفة بدمشق وطبعت في بيروت
- \* رصاص صاحب مـ كلام سيد المرسلين ، للهروي ، عميق رصوان محمد رصوان ، مقدمة لاسقمة لقاهرة ، ط ٣ بدون تاريخ .
- \* من الترمذي ، طبعة بولاق ١٢٩٢ ، راص هذه السـ بشرح أحمد محمد شكري ، صدر منه جزء ١ فقط ، ط . اعطى سنة ١٣٥٦ هـ .
- \* من الدارمي ، دمشق ١٣٤٩ هـ
- \* من أبي داود ، ط ٢ عميق محمد يحيى الدين عبد المجيد ١٣٣٩ هـ ، أخرجه
- \* من ابن ماجه ( بتحقيق محمد مؤاد عبد الباقي ) ١٣٧٣ هـ .
- \* من السنن ، بشرح السوطي ، حاشية السدي ، المطبعة المصرية ، لأهر
- السير طبعت في قايع بدون طبع لمحمد ربيع الصديقي ، صدر آد
- ١٣٥٨ هـ
- \* نشرت بدهب لاس المـ خيلي حـ القدسي ١٣٥٠ هـ وما بعد .
- شرح الديب بدهب في مصطلح الحديث ( ملاحمة تصحيح علي محفوظ ، ط صبيح القاهرة
- \* شرح المـ في عني علوم الحديث - طر علوم الحديث لاس المـ
- \* شرح لعدة - شرح لجنة فكر في مصطلح أهل الاثر ( لاس مصر
- القاهرة ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٤ هـ
- \* صحيح البخاري ، الطبعة الطعامة بولاق ١٣١٣ هـ
- \* صحيح مسلم ، دار الطاعة القاهرة ١٣٢٩ ١٣٣٢ هـ . واطر أيضاً
- هذا الصحيح بشرح النووي ، مطبعة حجازي بالقاهرة .
- \* صحيفة حمام بن مبه ( تحقيق الدكتور محمد حميد الله ) ط ٢ من مطبوعات

- المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م  
صلى لاسلام ( لأحمد بن ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٣٣ - ١٩٣٦ م  
\* طبقات الحفاظ - انظر الحفاظ دهمي .  
طبقات احكامه ( لآبي يعلى ) مطبعة لاعتدال بدمشق ١٣٥٠ هـ صحبها  
وعلى عليها أحمد عبيد )  
طبقات الزبيدي = طبقات النحويين والفقيين  
\* طبقات ابن سعد - انظر الطبقات الكبرى .  
طبقات الشافعية الكبرى ( لآل السبكي ) القاهرة ، طعة جديدة  
١٣٢٤ هـ  
\* الطبقات الكبرى ( لآل سعد بن ١٥ مجلد  
عرض الأنوار المعروف بتاريخ القرآن ( لآل عبد الصمد صوم ) طبعته  
ط دهمي ١٣٥٩  
\* علل الحديث ( الامام حمد بن حسن ) مطبوعة الظاهرية ، مجموع ٤٠  
\* علوم الحديث ( لآبي عمرو بن الصلاح ) شرح العراقي ، المطبعة العلمية  
مجلد ١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م  
\* فتح الباري ( شرح ابن حجر على صحيح البخاري ) ١٣٠١ هـ  
فتح المعيت ( شرح البخاري على أنعم العراقي في مصطلح الحديث ) طبع  
بدمي .  
المهرست ( لآل السديم ) ط . فلوجل Fülgei ، ليبسيك ١٨٧١ - ١٨٧٢  
جزءان في مجلد واحد  
\* فوائد الحديث من فنون مصطلح الحديث ( لآل محمد بن السيد حمد الدين  
القاسمي ) مطبعة ابن زيدون بدمشق ١٣٥٣ هـ - ١٩٣٥ م .  
\* القول المسدد في الذب عن المسدد ( لآل حجر ) ط حيدر آباد ١٣١٩ هـ  
الكامل لآل الأثير الجري ، ١٢ جزء القاهرة ١٣٠٣ هـ

\* الكعبة في عمر الرواة للخصم معادي ط دائرة المعارف العثمانية  
محيدر آباد ١٣٥٧ هـ

كليات في الفقه، صفة الأئمة ١٣٨٠

\* كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ( للمفتي هادي ) ٨ أجزاء في ٤  
مجلدات ، حرر جدد آ. د. ١٣١٣ هـ

\* لسان - ن ابرار ( لاس حجر حرر جدد آ. د. ١٣٣١ هـ

\* لقط الدرر - انظر حاشية نقد اد ر

الزواجر في مناقب الأئمة له أو ترجمه موضوع لأبي المحسن القزويني  
و ترجمه ، موضوعات للصدي ، رد مصروعة البيهقي ، القاهره المصنعة الدروية  
\* مباحث في علوم القرآن ، مؤلف هذا الكتاب مطبعة جامعة دمشق  
الطبعة الأولى ١٣٧٧ هـ ١٩٥٨ م ، الطبعة الثانية ١٣٨١ هـ ١٩٦٢ م .

\* مجلة المنار - انظر المنار

\* مجمع الروايات لاس حجر هينس حرر حم لدبي قديمي ١٣٥٢ هـ

\* المحدث الفاضل في الروايات ، عي ( له امر مري ) مطبوعة الظاهرية  
حديث ١٠٠

المختصر في علم رجال الأثر - مد الوهاب عبد العظيم ( ط ٣ ، القاهرة

١٣٨١ هـ ١٩٥٢ م

المستدرک ، للملك المصوري حرر جدد آ. د. ١٣٣٤ هـ . وما بعده .

\* المستطرفه - انظر الرصد المستطرفه

\* مسند أحمد بن حنبل ، القاهره ١٣١٣ هـ - ١٨٩٥ م ٦٤ أجزاء ( و ترجمه )  
أيضاً إلى شرح أحمد بن محمد شكري على مسند ط ٣ دار المعارف بالقاهره ١٣٦٨ هـ -  
١٩٤٩ م ، وقد أعجلته منيته عن إتمامه رحمه الله )

مسند أبي داود الطيالسي ، ط جدد آ. د. ١٣٢١ هـ

نشبه في أسماء الرجال ( للدهي ) لندن ١٨٦٣ م .

- معادن الجواهر ، لأحمد العادلي ، دمشق ١٣٤٧ هـ
- \* معالم النيل ، لأحمد بن الحسين ، حلب ١٣٥٩ هـ
- \* معجم سادات ليعقوب الخوي شير وسعد الدين W. 1350 ، بيمبيك
- ١٨٦٦ م
- \* معرفة علوم الحديث (للعامة السامري) - الدكتور معظم حسن ، القاهرة ١٩٣٧ م .
- \* مفتاح السنة (لمحمد عبد العزيز الخولي) ط ٣ مطبعة الاستقامة بالقاهرة .
- مقدمة ابن خلدون ، ط مصطفى محمد بالقاهرة ، بلا تاريخ .
- \* المنار ، مجلة محمد العشر ، بحث السيد لأمير رشيد رضا ، حول كتابه حديث
- \* المجلد الحديث في علوم الحديث ، محمد عبد العظيم زرقاني ، القاهرة ١٣٦٩ هـ ١٩٤٧
- \* الموضوعات (للعقبي) - ططر مذكرة موضوعات
- \* ميقات - ميرزا لاغتال (أدهي) ط الخدي ١٣٢٥ هـ
- \* الوثائق السياسية في عهد السوي ، الدكتور محمد حمد في القاهرة

### ٢- بالغات العربية

- Akademien der Araber und ihre Lehrer, p. 62  
Wusten o d,  
Arabic books at literature in the Umayyad period (dott  
Mackenson) in AJSL vol III LIV 245 253, vol III  
239-349 : vol LIV, 41 91  
Die arabischen Fremdwörter im Arabischen (Frankel) 88.

- Berliner Katalog (Anwardt II p. 162, n° 1362)
- Cultur Statistik von Damascus (Michaël Meschaka, remanié par Fleischer, Z. D. M. G. VIII, p. 356.)
- Essai sur les doctrines sociales et politiques d'Ibn Taymiya, (Henri Laoust) Le Caire, 1939
- Essai sur l'Histoire de l'Islamisme (Devy) tr. par V. Chauvin.
- Essay on Mohammedan Tradition (Almed Khan Bahadur) in Huges, Dictionary of Islam (Lyon 1885) p. 639 b-642a art. Tradition
- \* Encyclopédie de l'Islam art. Umma, IV, 1670, Paris.
- \* Etudes sur la Tradition islamique, (Goldziher) tr. en français par Léon Bercher, Paris 1932
- Geschichte des Arabischen Literatur (Bruckmann) Weimar et Berlin, 1898-1902, 2 v.
- Kuranische Untersuchungen (H. Revitz) Berlin, 1921
- La Mecque à la veille de l'Hégire (H. Lammens) Beyrouth 1921.
- Muhammadiyahs Herkunft, Leben und Werk (K. Kert) (Zeitschrift f. Vergleich.), Goldziher, Rechtswissenschaft, VIII, 409 sq
- Origin and progress of writing in the Journal of the Asiatic society of Bengal, (Sprenger) XXV, 303-329
- Das Traditionswesen der Araber (Sprenger) 1856.
- Verzeichniss der Landbergischen Sammlung (Ahlwardt) Handschriften der Bibliothek royale de Berlin n° 119
- Z. D. M. G. Zeitschrift des Deutschen Morgenländischen Gesellschaft, X p 1 à 17 Über das Traditionswesen der Araber (Sprenger).
- Zäbiriten (Goldziher).







أبو بكر (أحمد بن عمر أبو بكر) ٥٨  
 نشر من عام ٢٢٨  
 أبو بكر ٢٦ ح ٥٤ ٧٤ ح ٣  
 الحوي ١٦١ ح ٣  
 أبو الفداء ٣ ح ١٠ ١٣ ح ٢  
 باقي من عهد ١٢٣  
 طه الكلاعي ٣٨  
 أبو بكر بن الأساري نصر من  
 الأساري  
 أبو بكر الترمذي ٨٢  
 أبو بكر الصديق ٣٩ ح ٣ ١٣٩ ح ٤٠  
 ١٨٩ ١٦٨ ١٧٨ ح ٢ ١٨٩  
 ١٩٧ ١٩٧ ٢٠٧ ٢٠٨  
 أبو بكر بن العربي القامي - طر  
 ابن العربي  
 أبو بكر بن محمد القرني ١٢  
 أبو بكر بن أبي داود ١٧٢  
 أبو بكر محمد بن أحمد بن ياقوت ١٩٨  
 أبو بكر محمد بن حسن اللش ١٧٠  
 أبو بكر محمد بن داود ١٥٠  
 أبو بكر الصنعفي ٢٠٥  
 أبو بكر الوصفي ١٧١  
 السفي ٣ ح ١  
 السفي ١٧٥ ١٧٩ ١٨٥ ١٩٠ ح ٦ ١١٧  
 ١٨٥ ح ٢

#### ث -

الترمذي (صاحب المعجم) ٧ ح ٥٤٣  
 ٢٤ ح ٤١ ٣٠ ح ٤٨ ١٥ ح ٥١ ٤٤  
 ٥٣ ح ١ ١١٦ ١٨٤ ١١٩

١٢٢ ح ٥ ١٢٣ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩  
 ١٣٠ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥  
 ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠  
 ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥  
 ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠  
 ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥  
 ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠  
 ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥  
 ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠  
 ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥  
 ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠  
 ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥  
 ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠  
 ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥  
 ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠  
 ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥  
 ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠  
 ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥  
 ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠  
 ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥  
 ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠  
 ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥  
 ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠  
 ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥  
 ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠  
 ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥  
 ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠  
 ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥  
 ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠  
 ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥  
 ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠  
 ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥  
 ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠  
 ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥  
 ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠  
 ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥  
 ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠  
 ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥  
 ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠  
 ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥  
 ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠  
 ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥  
 ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠  
 ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥  
 ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠  
 ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥  
 ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠  
 ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥  
 ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠  
 ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥  
 ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠  
 ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥  
 ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠  
 ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥  
 ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠  
 ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥  
 ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠  
 ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥  
 ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠  
 ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥  
 ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠  
 ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥  
 ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠  
 ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥  
 ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠  
 ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥  
 ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠  
 ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥  
 ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠  
 ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥  
 ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠  
 ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥  
 ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠  
 ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥  
 ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠  
 ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥  
 ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠  
 ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥  
 ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠  
 ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥  
 ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠  
 ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥  
 ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠  
 ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥  
 ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠  
 ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥  
 ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠  
 ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥  
 ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠  
 ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥  
 ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠  
 ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥  
 ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠  
 ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥  
 ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠  
 ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥  
 ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠  
 ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥  
 ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠  
 ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥  
 ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠  
 ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥  
 ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠  
 ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥  
 ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠  
 ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥  
 ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠  
 ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥  
 ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠  
 ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥  
 ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠  
 ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥  
 ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠  
 ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥  
 ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠  
 ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥  
 ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠  
 ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥  
 ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠  
 ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥  
 ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠  
 ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥  
 ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠  
 ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥  
 ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠  
 ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥  
 ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠  
 ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥  
 ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠  
 ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥  
 ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠  
 ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥  
 ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠  
 ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥  
 ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠  
 ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥  
 ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠  
 ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥  
 ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠  
 ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥  
 ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠  
 ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥  
 ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠  
 ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥  
 ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠  
 ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥  
 ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠  
 ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥  
 ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠  
 ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥  
 ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠  
 ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥  
 ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠  
 ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥  
 ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠  
 ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥  
 ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠  
 ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥  
 ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠  
 ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥  
 ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠  
 ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥  
 ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠  
 ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥  
 ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠  
 ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥  
 ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠  
 ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥  
 ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠  
 ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥  
 ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠  
 ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥  
 ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠  
 ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥  
 ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠

#### ث -

ثابت بن موسى (المات الزاهد) ٢٧٣  
 النوري أحمد صاحب من عهد النوري

#### ج -

جابر الجعفي ٢٦  
 جابر بن عبد الله ١٢  
 جابر بن عمر ٩٨ ١٧٧ ح ٢  
 جابر بن عبد الله الصنعفي ٢٩ ٢٧٠  
 ١٦٩ ٢٥٥ ٢٧٣  
 جابر بن عبد الله ٢٥٨  
 جابر بن عبد الله ١٣٨  
 جابر بن عبد الله ١٦ ٢٣  
 جابر بن عبد الله ١٩٣ ح ٢  
 جابر بن أبي طالب ١١٤  
 جابر بن عبد الله الصنعفي ٢٦٨  
 جابر بن عبد الله الصنعفي ٢٦٨

ابن جاعة ٢١٩ ج ١

جمال الدين القاسمي ١١٣

الحاج الكنتاني ٢٣٩

الحوزي ٥٧ ج ٢

الحوزي ١٩٣ ج ٢٧١

الحوزي ٩ ج ٢٩٤ ٢٥١ ٢٢٣

٣٧ ج ٧ ج ٢٨٠ ٢٨٧١ ج ١

ابن الحوزي (أو شرح ٦١

١١٢ ١١٢ ١٨٢ ٢٦٦ ج ٣

٢٦٨ ١١١ ٢٧٢ ٢٧١

- ج -

أبو حامد النسي ١٠ ج ٢٦١

٢١٩

ابن ١١٢ ٣٧ ج ١

١٨١ ج ٢

الحارث الأعور ٢٧

الحارثي محمد بن موسى ١١

٢٠ ١٤٣

أبو حازم ٢٣٥

الحاكم (ابن) توري ٢١ - ١٠ ٧٩

ج ١١٢ ١٢ ١٥٢ ١٦٢

٨ ج ٣ ١٧١ ١٧١ ٨٣١

١٨٤ ١٨٦ ١٩٧ ١٩٩ ٢٠٢

٧ ٨٠٢ ٢٢٨ ٢٢٨ ٢٢٨

٢٣٣ ٢٣٣ ٢٣٣ ٢٣٣

٢٦ ٢٦٦ ٢٧٠ ج ٣

ابن حبان ١١

حاج بن علاء ٢٦٥ ج ٣

ابن حبان ١١٠ ١١٩ ج ١ ١٢٥

١٢٧ ج ٣ ١٩٣ ج ١ ٢٣٤

٢٦٦ ج ١ ٢٧٣

حبش بن حبيب ٢

حبش بن ممد الفهري ٥٥

بن حبش بن ممد الفهري ٥٥

الأندلسي ٢٦١ ج ٥

حبش بن أوطاة ٢٦١ ج ٢

حبش بن القاسم ١٠

حبش بن القاسم ١٨٤

ابن حجر (المسلي) ٥٠ ٧٨ ج ٢

١١٢ ج ١ ١٠٢ ١٠٢ ج ٢ ١١١

١٢١ ١٢١ ١٢١ ١٢١

١٥٨ ١٠٣ ١٠٣ ج ١ ١٧٤

١١٨ ١١٨ ١١٨ ١١٨

١٩٠ ١٩٦ ١٩٦ ٢٠٥ ج ٢

٢٢٣ ٢٢٣ ٢٢٣ ٢٢٣

ج ٢ ٢٥٧ ٢٥٧ ٢٥٧ ج ٣ ٢٦٤

٢٧٣ ٢٧٣ ٢٧٣

بن أبي حذرة ٢١٩

حذيفة بن اليان (الصحابي) ١٦٨ ٢٣٥

حزقي ١٩٤

بن حزم ١٩٥ ١٥٦ ج ٢

حامد الدين القاسمي ١٩ ج ١

الحسن البصري ١٧٦ ٣٥٨

الحسن بن حمص البزازي ٧١ ج ٢

١١٩ ١١٩

الحسن بن دينار ٢٤٤

الحسن بن أبي طالب ١٧٢

الحسن بن محمد - اختر الحلال

الحسين بن مكرم ٢١٨، ٢١٩

الحسين بن علي الكرابيسي ١١٠

الحسين بن علي (الحافظ) ٢٥٢

حسين (أحد الرواة) ١٧١

أبو حنيس الكنائي ٦٦

حماد بن زيد (النايبي) ٢٥ ج ٤٤، ٤٧، ٤٧

٢٧

حماد بن سلمة ١٠٣، ١٠٤ ج ٨٩، ٩٢

١٧١٢، ٢٦٥ ج ٣، ٢٦٧

حماد بن عمرو النخعي (الكذاب) ١٩٣

حمزة بن حبيب الزيات (الكرمي) ٥٠

٢٠٠ ج ١٠

أبو حمزة بن عامر المدي ١٥١

حميد (أحد الرواة) ٢٧٠ ج ٣

حميد الطويل ١٦٧

حمد الله أحمد ١٧٠، ١٧١ ج ٣

٢٤، ١٠٩ ج ١

الحمدي ٧٩ ج ٣

ابن حنبل = أنظر أحمد بن حنبل

حنظلة بن أبي سفيان ٩٤، ٩٥

أبو حنيفة (الإمام) ٩٠، ٩١ ج ٦

١٠٢، ٢٦١ ج ٢، ٢٦١

## خ -

خالد الخداه ١٧٨، ٢٥٨

خالد بن علقمة ٢٥٩

خالد بن معدان ٥٠

خالد بن مهران = أنظر «خالد الخداه»

خالد بن رار الأبي ٢٣٨

خراتة ٢٣٦

أبو حمزة ٩ ج ٢٢، ١٢٢ ج ٥، ١٢٥

٢٠٢

الخصاي (صاحب مسلم السن) ٢٠ ج ١

٢٢ ج ١٠، ٣٣ ج ٢، ٢٨٦ ج ٢

أبو الخطاب بن دحية = أنظر أبو دحية

الخصب المدادي ٢٠ ج ٢، ٢٢ ج ١

٣٧، ١٠٣، ٥٣، ٦، ١٦٧، ١٦٨

١٩ ج ١٠، ١٠٣، ١٠٤ ج ٢٢، ٢٣ ج ٢٨

١٦٢٩، ١٣٠، ١٣٣، ١٦٥، ١٦٦، ١٧٢

١٦٧٩، ١٨١، ١٨٣، ١٨٤ ج ١، ١٩٢، ١٩٤

٢١٧، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٤٥، ٢٦١

الخلال (أحمد بن محمد، أبو بكر) ١

١٨١ ج ٥

الخلال، الحسن بن أحمد ٧١

أبو خديجة ٥٣ ج ٣

أبو خديجة ١٦٧ ج ٣

الحليل بن مره ٢٢ ج ٣

الحلي، أبو يعلى ٨٠، ١١٠ ج ٢، ٣

٣، ٧

الحول - أنظر محمد بن عبد العزيز الحولي

٥

الدارقطني ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠

١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠

الدارمي ١٥ ج ١، ١٦ ج ١، ٢١ ج ١

٤٢ ج ١، ٤٧ ج ٣، ٢٥٣ ج ١

أبو داود (صاحب السنن) ٧ ج ١، ٨ ج ١

٢ ج ٢، ٤٨ ج ١، ٥١ ج ١، ٥٢ ج ١، ٥٣ ج ١

١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠

١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠



ربي الدين قاسم ١١٠

رباب بنت مكّي ٢٣٩

ص -

الداجي ( أبو حسن زكريا بن حبيب

١٨٢ ح ٥

سالم بن عبد الله بن عمر أحد علماء المدينة

الشفة ( ١٩٢ ح ٥

سالم أبو النصر ٢٥

الحوي ١٦٧ ح ٣٠٣

أبو السعادات ( مبارك بن الأثير ) ٤٩

سعد بن حريش ٢٨٥، ٢٦٦

سعد بن عبد الله الأندلسي ٢١

سعد بن محمد ٢٨٥

سعد بن ليون ١٩ ح ١٨٨

ابن سعد ( مساعد الصفا - الكوفي ١٠

ح ١٦١ ح ١٦٦ ح ٢٦ ح ٢٠ ح ٢٠

ح ٣١ ح ١١٩ ح ١١٩

سعيد بن شعير ( النعماني ٣١ ح ٣١

٢٣٥ ح ٣

أبو سعيد الخدري ( الصوري ١٠ ح ٢٠

١٠١٢ ح ٢٧ ح ٢٧

سعيد بن زيد بن عمرو بن ثعلبة ( أحد العشرة

المشرفة ١١٩ ح ٣

سعيد بن أبي عمرو ٩٠ ح ٩٠

سعيد بن أبي رستم ٢٠٧ ح ٢٠٧

سعيد بن المسيب ( النخعي ١٠١٧، ١٠١٣

١٣١ ح ١٣٦ ح ١٣٦ ح ١٣٦

١٧٦ ح ٣

سعيد المغربي ١٦٠

سليمان بن سعيد الثوري ١٦٠ ح ٣٧١

١٦٠ ح ٣٧١ ح ٣٧١ ح ٣٧١ ح ٣٧١

١٦٠ ح ٣٧١ ح ٣٧١ ح ٣٧١ ح ٣٧١

١٦٠ ح ٣٧١ ح ٣٧١ ح ٣٧١ ح ٣٧١

٢٥٨ ح ٢٥٨

سليمان بن عثمان ١٦٠ ح ١٦٠

١٦٠ ح ١٦٠ ح ١٦٠ ح ١٦٠ ح ١٦٠

١٦٠ ح ١٦٠

أبو سعيد ٢١ ح ٢٧٣

القطر ( المير أبو البركات ) ٥

٥٠ ح ٥٠

أبي سلام ( أبو عبد الله بن سلام

٥٠ ح ٥٠ ح ٥٠ ح ٥٠ ح ٥٠

٥٠ ح ٥٠

أبو سلمة بن عبد الرحمن ٢٣٥

أبو سلمة الصافي ١٠٩ ح ١٠٩

٢٥٢ ح ٢٥٢

سليمان التيمي ( أبو بكر التيمي

سليمان بن عمرو بن خالد ٢٥

سليمان بن عيسى البكري ٢٦

سليمان بن مهران ( الأحمش ) = أبو

الأحمش

سليمان بن خالد ٢٥

السماطي ( عبد الكريم ) ٧٠ ح ٧٠

١٧١ ح ١٧١

سليمان بن أبي صالح ١٨٥ ح ١٨٥

السلي ١٧

سليمان بن أبي صالح ( أبو بكر بن أبي

ابن سبيح ( محمد ) ٢٨٥ ح ٢٨٥







عبد الله بن سلام ٢٥٣

عبد الله شداد ٢٥٢

أبو مجاهد الله القرمي = اظفر محمد بن  
أحمد المؤمل

عبد الله بن عباس = اظفر ابن عباس

عبد الله بن عبد النبي (الحافظ الفقيه أبو

موسى) ٥٥٥ ح ٤

عبد الله بن أبي عبد الله ١٧٧

عبد الله بن عمر بن الخطاب = اظفر  
ابن عمر

عبد الله بن عمرو بن الناس ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤

٣٦١٣٢٤٣٧

عبد الله بن أبي الدنور العاصي

عبد الله القادسي ٧٧

عبد الله بن كعب بن مالك ٢١٩

عبد الله بن أنس ٢١

عبد الله بن المبارك ١٩ ح ٢٩

٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥

عبد الله بن منصور (العاصي) ٢٠ ٢١ ٢٢

٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢

عبد الله بن محمد القرمي ١٢١ ح ٣

أبو عبد الله بن محمد بن عبد الله

عبد الله بن وهب ٩ ح ٣

عبد الله بن يزيد ٢١ ح ٢

عبد الملك بن حسن بن الفقيه لا مدني

١ ح ١

عبد الملك بن أبي سليمان ٩

عبد الملك بن قريش اظفر الاصبني

عبد الملك بن الماحشور ١٩٦ ح ١

عبد الوهاب ٢٣٥

عبد الوهاب عبد الصديق ٨ ١٠ ١١

عبد بن عمر القاسم ٩

أبو عبد الله القاسم بن سلام ٨٣ ح ٥

١٣٣

أبو حمزة (عاصم بن الخرج) السعدي

٢٢٩

حمزة بن عمرو (الطائي مرادي)

٢٥ ح

أبو عبد الله محمد بن أبي ١١٣

عبد الله بن أحمد الصدي ٧٢

عبد الله بن عبد الله (الطائي) ١٥ ح ١

عبد الله بن أحمد السبك ٢١٨ ٢١٩

عبد الله بن أبي سفيان ٩١ ح ٦

عبد الله بن أبي شيبه ٢٤٦ ح ٢ ٢٥٧

عبد الله بن عبد الله ٢٨ ٢٩ ٣٠

عبد الله بن عمر ٨ ١٢ ٢١ ٢٢

أبو عبد الله بن عبد الله ١٧٨ ح ٣

عبد الله بن عبد الله أو عمرو ٢٢٢

العاصي

ابن عبد الله ٢٠٦

المرقي العاصي صاحب لائق في علوم

التحديث ٥٩ ح ١ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ح ٣ ١٢٨

١٢٥١١ ح ١

ابن المرقي (أبو بكر) العاصي ١٥٨

١٢ ح ٢٠

عزوة بن درويش ٢٩

ابن عبد الكريم صاحب بيت دمشقي ٧٣

ابن عكرمي أبو حمزة ٢٢٤ ج ٢

ابن عتمة الإصمعي ٢٢٥ ج ٢

ابن عتمة ٧٧ ج ٢

عكرمة بن عبد الله ٢

عكرمة بن عبد الله ١٦

أبو علاء بن عبد الله التميمي ١٠

الملاحق طبع ١٨٦ ج ٢ ١٠

٢٣٥

عاقبة بن درويش ١٠ ٢٤٢ ج ٢

علي بن محمد ٢٠

علي بن حمزة بن حمزة ٣

علي بن حمزة ١٧ ٢٠

علي بن حمزة ٢٠١

علي بن حمزة ١٢٢

علي بن حمزة ١٢٢

علي بن حمزة ١٢٢

علي بن حمزة ١٢٢

١٧٨ ٢ ١٢٢ ٢ ١٢٢

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

أبو علي النيسابوري (شبه المذكور) ١٢٣

سندوري

سندوري ١٢٣

٢٢٥

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣

علي بن عامر ١٢٣









محمد بن منه ٣١ ح ٥٥ .

و -

أبو واثر ٢٤٦.٢٤٠

واصل الأحلى ٢٠٢٣٨

ابن واصل النوسي ٢٥٧ ح ٢

ابن الوردة ( المشرق الطور ) ١ ح ١

٢٨٠ ح ١

وشتفد ( المشرق ) ١٧٣ ح ١

وكيع بن الجراح ١٣٣ و ١٨٠ ح ٤٤

٢٤٠ ح ٢

الوليد بن مسلم ١٧٣ و ١٧٦ ح ١

١٨٩ و ١٧٧

أبو الوليد ٢٦٩

وهب بن منه ٣٢٠٢٦ و ١٨٥

ابن وهب ٣١ ح ٢٤٥٤٤

- ي -

بالوت ( صاحب معجم اللغات ) ٥٧١٦

يحيى بن حسن ١١

يحيى بن حكيم ( أبو سعيد ) ٢٥٣٠٢٥٢

أبو يحيى ذكره ابن يحيى الساجي ١١٢

يحيى بن وهاد الدلفي انظر المراء

يحيى بن سعيد الأصمري ١٠١٥ و ٢٣٤١٢

يحيى بن سعيد القعاب ٥٧٢ و ١٨ ح ١

١١٦٦ و ٢٧

يحيى بن حنيفة ٢٥ ح ٢

يحيى بن أبي كعب ١٨٤

يحيى بن القيات ٣٧

يحيى بن ميمون ٧٧ ح ٣ و ١٩٠١١٩٠

١٧٦ ح ١٩٣ و ١١٩٠١١٩٠ ح ٢٤١

٢١٨ و ٢١٩

يحيى بن وهاب ٢٠٦ ح ١

يحيى بن يحيى النيسابوري ٨٩ ح ١

زيد بن أبي حبيب ١٩٨

زيد بن عبد الله بن أبي ردة ٢٠٦

زيد بن عارون ٨٩ ح ١

يغوث بن إبراهيم بن سعد ٦٣٠٦٢

يغوث بن أبي شيبه ١٨٢

أبو يعلى الخليلي = انظر الخليلي

أبو يعلى الموصلي ٥٥ ح ٥

ابن أبي يعلى ١١ ح ١

يوسف المشي ٣٨٠٣٧ و ٤٤٢ ح ٢٢٤٢

يوس بن بريد ٢١٩ و ٢١٨



## فهرس الموضوعات

كلمة المؤلف للطبعة الثانية هـ و

مقدمة الطبعة الأولى ز - ك

### الفصل الأول

الحديث والسنة وأصطلاحات أخرى ٣ ١٣

الحديث والسنة بعض الـ روق لـ ديفه د هـ ا لـ م و اصطلاحات ٣ مادة  
١ - الحديث و درجوع معنى لإخبار فيها ٤ - إطلاق الحديث ٥ - على ما يقابل  
والقديم ٥ - وضع الـ روق لـ أصول لما اصطلاحوا فيها بعد على تسميته بالحديث ٥  
٥ - عرف العرب الـ روق لـ ك ٤ - هو قصص وهي الدعاء ٦ - الحديث هي ٥ ر  
الـ روق لـ ٧ - ما أحدث في السنة حديثاً فهو حديث ٧ - شر لـ أمور محدثات  
٧ - الحديث ، جامعاً لـ ح ص ب ٥ - الـ روق لـ السنة النبوية ٨ - أكثر الحديث عن  
تؤدف الحديث والسنة ١٥

الظهور والأثر ١٥ - حية ٥ حاه عن النبي ﷺ حديث ، تسمية عن ٥ الخبر ٥  
لـ دي حاه عن غيره ١٥ - والـ روق لـ أيضاً من الخبر والأثر ١١ - مؤدوف  
و لـ قطوع روق لـ يشان مؤدوفات كثره روق لـ ١١ - اصطلاحات للفرقة بين الخبر  
والأثر ١١

الحديث القدسي : ١١ - لا يشبه أسلوب القرآن ١١ - مثاله ١٢

طريقة كل من السلف والخلف في صدر حديثنا تقدم ١٢ الميزان  
القرآن الحديث القدسي وغير القدسي ١٣

## الفصل الثاني

### مول نوري في حديث ١٢ - ٤٩

معرفة العرب للكتابة قبل الاسلام ١٢ - كتابه في حقه في حقه  
رسول الله ١٧ - صحيفه مكتوبة في عهد سيدي في حقه ٢٣  
صحيحة في حقه ٣١ - مؤلف في حقه من نوري حديث  
٣٣ - مؤلفه في حقه ٣٩ - مؤلفه في حقه ٤١ - مؤلفه في حقه ٤٨  
- مؤلفه في حقه ٤٩

## الفصل الثالث

### الرمز في طلب الحديث ٥٠ - ٧٢

الطبع لا يسمي في حقه حديث ٥٠ - اوجه في حقه حديث ٥٣ -  
هذه الرحلات في توحيد النصوص والشرائط ٥٧ - حديث في حقه ٦٠  
الرحلة لطلب الحديث ٦٢ - مؤلفه في حقه ٦٧ - مؤلفه في حقه ٦٨  
٦٥ - مقارنه في حقه ٦٧ - مؤلفه في حقه ٦٨ - مؤلفه في حقه ٦٩  
٦٩ - مؤلفه في حقه ٧٠ - مؤلفه في حقه ٧١ - مؤلفه في حقه ٧٢  
حرفه في حقه ٧١ - مؤلفه في حقه ٧٢ - مؤلفه في حقه ٧٣

## الفصل الرابع

### دور الحديث وألفاظ المحدثين ٧٣ - ٧٨

دور حديث و أثره في رحله ٧٣ - مؤلفه في حقه ٧٤ - مؤلفه في حقه ٧٥ - مؤلفه في حقه ٧٦ - مؤلفه في حقه ٧٧ - مؤلفه في حقه ٧٨

والتحديث . الحديث ٧٥ غير الذي في حديث ٧٧ . انتهى . الحديث على حديث  
 الحديث . كذا في نسخة ٧٨ . الحديث الذي يشترط حقيقته من حيث الحديث  
 يتقدم من حيث الألف والعشر ثم ، وبعض ذلك ٧٩ . انتهى . الحديث  
 انتهى في العلم ، لا مجرد لا كذا من قوله ٨٠ . رواه الحديث ٨٠  
 تصحيح بعض حديثه . كذا . وهو من بعض حديث سوي ٧٨  
 ، وهو من قوله من قوله حديث ٨١ . وهو حديث ٨٢ ،  
 ، وهو من قوله ٨٣ . شروحه لا بد من قوله الحديث ٨٣ .  
 انتهى في حديث كذا على رسول الله ٨٤ . انتهى . حديثه ٨٤ .  
 حديث ٨٤ . الحديث في قوله . الحديث ٨٤ . في المرفوع دون سواه ،  
 وهو . انتهى . الحديث ٨٥ . الحديث ٨٥ . انتهى . الحديث ٨٥ .  
 ٨٦ . الحديث ٨٦ . الحديث ٨٦ . الحديث ٨٦ .  
 الحديث ٨٧ . الحديث ٨٧ . الحديث ٨٧ .  
 والتحديث ٨٧

## الفصل الخامس

### تحمل الحديث وصورة ٨٨ - ١٠٤

١٠٤ . الحديث وهو على الصور ٨٨ . الحديث ٨٨ .  
 والحديث ٨٨ . الحديث ٨٨ .  
 الحديث ٨٩ . الحديث ٩٠ .  
 الحديث ٩١ .  
 الحديث ٩٢ .  
 الحديث ٩٣ .  
 من جهة العرب والمادة ٩٣



## سب اثنا

التصنيف في علوم الحديث ١٠٥-١٣٨

### الفصل الأول

علوم الحديث رواية ورواية ١٠٧-١١٤

علم الحديث رواية وعلم الحديث رواية ١٠٧-١٠٨  
 رواية ١٠٨ معنى رواية رواية معنى رواية ١٠٨  
 معنى رواية ١٠٨ معنى رواية ١٠٨  
 معنى رواية ١٠٨ معنى رواية ١٠٨  
 معنى رواية ١٠٨ معنى رواية ١٠٨  
 معنى رواية ١٠٨ معنى رواية ١٠٨

١١٣ ١١٢ ١١١ ١١٠ ١٠٩ ١٠٨ ١٠٧ ١٠٦ ١٠٥ ١٠٤ ١٠٣ ١٠٢ ١٠١ ١٠٠ ٩٩ ٩٨ ٩٧ ٩٦ ٩٥ ٩٤ ٩٣ ٩٢ ٩١ ٩٠ ٨٩ ٨٨ ٨٧ ٨٦ ٨٥ ٨٤ ٨٣ ٨٢ ٨١ ٨٠ ٧٩ ٧٨ ٧٧ ٧٦ ٧٥ ٧٤ ٧٣ ٧٢ ٧١ ٧٠ ٦٩ ٦٨ ٦٧ ٦٦ ٦٥ ٦٤ ٦٣ ٦٢ ٦١ ٦٠ ٥٩ ٥٨ ٥٧ ٥٦ ٥٥ ٥٤ ٥٣ ٥٢ ٥١ ٥٠ ٤٩ ٤٨ ٤٧ ٤٦ ٤٥ ٤٤ ٤٣ ٤٢ ٤١ ٤٠ ٣٩ ٣٨ ٣٧ ٣٦ ٣٥ ٣٤ ٣٣ ٣٢ ٣١ ٣٠ ٢٩ ٢٨ ٢٧ ٢٦ ٢٥ ٢٤ ٢٣ ٢٢ ٢١ ٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠

### المصنف الثاني

كتب الحديث رواية وروايتها ١١٥-١٢٥

١١٦ ١١٥ ١١٤ ١١٣ ١١٢ ١١١ ١١٠ ١٠٩ ١٠٨ ١٠٧ ١٠٦ ١٠٥ ١٠٤ ١٠٣ ١٠٢ ١٠١ ١٠٠ ٩٩ ٩٨ ٩٧ ٩٦ ٩٥ ٩٤ ٩٣ ٩٢ ٩١ ٩٠ ٨٩ ٨٨ ٨٧ ٨٦ ٨٥ ٨٤ ٨٣ ٨٢ ٨١ ٨٠ ٧٩ ٧٨ ٧٧ ٧٦ ٧٥ ٧٤ ٧٣ ٧٢ ٧١ ٧٠ ٦٩ ٦٨ ٦٧ ٦٦ ٦٥ ٦٤ ٦٣ ٦٢ ٦١ ٦٠ ٥٩ ٥٨ ٥٧ ٥٦ ٥٥ ٥٤ ٥٣ ٥٢ ٥١ ٥٠ ٤٩ ٤٨ ٤٧ ٤٦ ٤٥ ٤٤ ٤٣ ٤٢ ٤١ ٤٠ ٣٩ ٣٨ ٣٧ ٣٦ ٣٥ ٣٤ ٣٣ ٣٢ ٣١ ٣٠ ٢٩ ٢٨ ٢٧ ٢٦ ٢٥ ٢٤ ٢٣ ٢٢ ٢١ ٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠



طرح ١٣٧٠ بعد النبوة في شروحه لروى حتى أواخر القرن  
الثالث هجري، وروى عن بعد ذلك ١٣٨٠ شروحه الاسلام ورواه في  
١٣٨٠ هـ.

## الكتاب الثالث - مصطلح الحديث ١٣٩ - ٢٨٨

### الفصل الأول أقسام الحديث ١٣٩ - ١٤٤

الحديث هو ما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو الأصعب، وهذا هو  
القسم الرئيسي ١٤١ - لكن قد من مصلحوه على تقسيم ثلاثي الحديث : صحيح  
و حسن وضعه ١٤١ - المؤيد في تحقيقه كونه اصطلاحاً من نوع  
وأنه ١٤٢ - أقسام الحديث : صحيح من على نوع كثره مع الخلق قسم  
منه ١٤٣ - مشتركه ١٤٢ - قسم حديث من للتوزيع إن لا يخص  
بذلك من نوع ١٤٤ - لا يجوز أن يكون ١٤٣ - مكانه مع بعض  
الأنواع في بعض الأنواع في هذا ١٤٤ - من أنشأ في هذا الباب ١٤٣ -  
العلامة القسبي كان في بعض في تقسيمه الحديث في كتابه القيم وقواعد  
الحديث ١٤٤ - حرمه في الكتاب بسط هذه المصطلحات وعرضه  
بوضوح ١٤٤ -

### الفصل الثاني

### القسم الأول - الحديث الصحيح ١٤٥ - ١٥٥

معرفة وملاحظة على هذا تعريف ١٤٥ - صحيح على قسمين صحيح  
بداهة وصحاح أخره ١٤٦ - من يعرف الصحيح لأنه هو ١٤٦ - المؤيد  
للصحي ١٤٨ - المؤيد هو ١٤٩ - قد يكون المؤيد للمعنى في قوله  
أحدثه ١٥٠ - بعد طبعه الأولى ١٥٠ - مؤيد من من حيث لا يد  
١٥٠ - لأن في الصحيح من الحديث القوي كقوله ١٥١

اشترى من بعض العلماء في معرف الصحيح - يكون د عر ١٥٢٢ - الحري  
 أول من صح في الصحيح المجرى ١٥٢٢ - وثب الصحيح ثبوت ثبوت  
 الاوصاف الخاصة للصحيح ١٥٣ - لا يمكن أن يقطع الحكم في أصح لأن سيد  
 لصحة في واحد ١٥٤ - حكم صحة - لا يستوفى صحة ١٥٤ - معنى  
 قول المحدثين أصح نفي في " ب ك - ١٥٥ +

### الفصل الثالث

#### القسم الثاني : الحديث الحسن ١٥٦ - ١٦٥

معريف حسن ١٥٦ - حسن له والحسن يعرف ١٥٦ - جمع البرمدي  
 أصل في معرفة حسن ١٥٧ - قول البرمدي - حدثت من صحيح عروب +  
 ١٥٧ - حسن من حجرة رقة برمدي في ١٠٠٠ - حسن الصحيح ١٥٨  
 ١٥٨ - حسن له داراي ١٠٠ - وحده آخر رقة من حسن في الصحيح  
 ١٥٩ - في الطبقة التي سبق البرمدي ١٠٠ في متبركات من كلام منعه ، أحداث  
 بعد حيز - منه الحسن ١٦٠ - صلاح حسن للعبودي في غير صحيح  
 والحسن ١٦١ +

#### لقاب تشمل الصحيح والحسن ١٦١

• دأبظ مسنده في خير المأثور : جيد ، ومحمود ، وقوي ، وثابت ،  
 ومحمود ، ومعروف ، وصالح ، ومستحسن ١٦١ - وء في المعنى ، لا يعبر  
 في الاصطلاح ١٦٢ - الحمد لا بعد عن صحيح في جيد ، لا يمكنه ١٦٢  
 • كل ما صححه سند صحيح مسأ ١٦٤ +

### الفصل الرابع

#### القسم الثالث : الحديث الضعيف ١٦٥ - ٢١٤

نعم ، الضعيف وصورة حقيقه ١٦٥ - الأول لمحسن ومعرفته ١٦٦ -



أرسل من بعده في لندن ١٦٦ أنكرت أعمه كبحر ثم من الصخرة  
 ١٦٦ أنكرت رورث عن برن ١٦٧ مرسله ١٦٧ - أرسل مراتب ١٦٧ -  
 المرسل رداً سند عن ثقت أنكرت صحبه ١٦٨ .  
 الذي مدققه دعه ١٦٨ ثمن لمقصع و برن في سبب الصعف  
 ١٦٩ اصطلاح - من ثاصيب "عد دي ١٦٩ .  
 "ث - انقص و مره ١٦٩ انقص أنو حلاً من حلقع ١٧٠ .  
 ار دبع - ١٧٠ و هو فتيان مداس الأساد ومداس الشروح ١٧٠ -  
 التمدس حوالا كدب ١٧١ الميلاداني كثرت المداس ١٧١ من كان خطب  
 لمعد تمدس شيوخ في مقصد ١٧٢ مراد من تدريس العطف - يكون  
 الدو ١٧٣ تدريس البلاد ملحق بمدس "مدوح ١٧٣ - مدوح مدس  
 ١٧٤ اعتراف المداسين بمدسهم د وقع اسمه من مقر عن - ١٧٥  
 مداس لندن مدس - المدس ١٧٥ لده عن رواه صبيح مدس  
 مدس ١٧٦ مدس مدس من تدس اس - ١٧٧ مدس مدس رواه  
 الصبيح ضرب من لادم ديس كدب ١٧٧ مره دفعه من مدس  
 رنا من ملهي ١٧٨ - رى خطب في مده المره ١٧٩ - مدس صعف  
 اندس و رواه ١٧٩  
 المدس مدس و مدس ١٧٩ مدس صعف مدس و مدس ١٨٠  
 مدس المدس في عن مدس ١٨١ - كثر مدس طرق التمدل إلى الاسد المدس  
 شروحه الصفه مدس ١٨٢ مدس في مدس مدس ١٨٣ - راع عن  
 المدس لا يحصر ١٨٣ وجود مدس صعف مدس مدس مدس  
 ١٨٥ مدس مدس ام مدس المدس على مدس مدس مدس مدس مدس  
 لم يقصد التمدل الاصطلاح ١٨٦ مدس لايشمل ثل مدس ١٨٦  
 المدس - المصطوب وقت مدس ١٨٧ - مدس صعف مدس ١٨٧ لا صطوب  
 يقع في الاسناد غالباً ١٨٧ - وقد يقع في المدس و مدس ١٨٨ مدس مدس



٢١٠ - لأحدث الصلوة، مبرور ٢١٠ - ٢٠٠ في الخلاصة  
 شذوذاً، ورد في الفصل ونحوه، مبرور ٢٠٠ - ٢٠٠ في الخلاصة  
 ٢١١ - لانس، مبرور ٢١١ - ٢٠٠ في الخلاصة  
 ٢١١ - وحول المذهب في العبر، مبرور ٢١٣ - ٢٠٠  
 لاحت في حدث لم تقع في الفقه ٢١٤

## الفصل الخامس

### القسم المشترك بين الصحيحين والضعيف ٢١٥. ٢٦٢

مبرور ٢١٥ - ٢٠٠ في الخلاصة  
 مبرور ٢١٥ - ٢٠٠ في الخلاصة  
 ٢١٦ - ٢٠٠ في الخلاصة  
 ٢١٦ - ٢٠٠ في الخلاصة  
 ٢١٧ - ٢٠٠ في الخلاصة  
 ٢١٨ - ٢٠٠ في الخلاصة  
 ٢١٩ - ٢٠٠ في الخلاصة  
 ٢٢٠ - ٢٠٠ في الخلاصة  
 ٢٢١ - ٢٠٠ في الخلاصة  
 ٢٢٢ - ٢٠٠ في الخلاصة  
 ٢٢٣ - ٢٠٠ في الخلاصة  
 ٢٢٤ - ٢٠٠ في الخلاصة  
 ٢٢٥ - ٢٠٠ في الخلاصة







التي كثر ما ورد على ٢٨٦ في السور ١٠٠ مصحح حديث ١٠٠  
لـ ٢٨٨ في نسخة ٢٨٨

صريدة افراسيع ١٨٩ - ٢٩٦

سردانك ٢٩٧ - ٣١٢

فهرس الموصوعات ٣١٣ - ٣٢٧

استدراك ٣٢٨

\*\*\*

## استدراك

وقع مرسوم ٣٣ س ٩ في سبيل المشرق مودحه مدلا من شيوخ  
وخرج مصدحه ١ من قبل من المصير شي ١ بحق مدكر

## أما المراجعة الطوغة

في

## مطبعة جابرة وميت

- ١ - مباحث في علوم القرآن  
 ( المجلد الأول ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م  
 الطعة الثانية ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م )
- ٢ - يوم بدر ومصطلحه / المجلد الأول ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م  
 عرض ١٠ در ١٠ المجلد الثاني ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م
- ٣ - در ١٠ في فقه الحنفية  
 ( المجلد الأول ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م  
 الثانية في بيروت ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م )
- ٤ - أحكام من أدبه لأن نعم  
 ( المجلد الأول ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م  
 تحقيق بدر ١٠ )

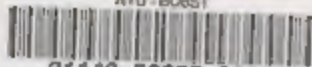








NYU - BOBST



31142 00368 9620

BP138.4 .S2 1963

From the Health, Education, and Environment